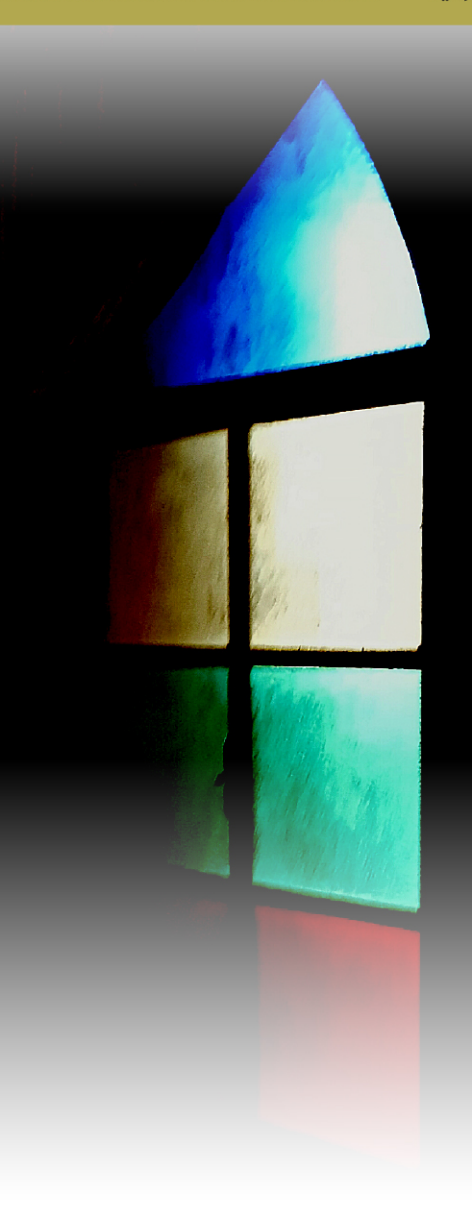
ISSN 2307-1583



العدد 43 - آذار/ مارس 2020
Issue 43 - March 2020

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations
دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية



صاحب الامتياز
المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee
The General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
صندوق بريد: 10277
منطقة 70 شارع الطرفة، الدوحة، قطر
هاتف 6888 4035 00974

Arab Center For Research & Policy Studies
PO Box: 10277
Al Tarfa Street, Doha, Qatar
Phon: 00974 4035 6888

أو على البريد الإلكتروني للمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.org

صورة الغلاف

صباح والي (العراق)

وُلد صباح والي في بغداد سنة 1968، وهو متخرج من كلية الفنون الجميلة بجامعة بغداد، ويعمل في التعليم الإلكتروني، ويمارس التصوير الفوتوغرافي منذ أواخر التسعينيات بوصفه "هواية"، على نحو ما يقول. يتعامل والي مع الصورة بوصفها قصيدة، ذلك أنها تستعمل النظمَ الرمزية وإيحاءاتها، كما يفعل الشعر. الصورة، يقول، هي استبدال عال للنشاط المجازي الذي يستعمل اللغة. ومن ثم، تكون الصورة مختصرًا جماليًا، ولكن داخل إطار مكاني محدد.

العدد 43 - آذار/ مارس 2020
Issue 43 - March 2020

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية
A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



العدد 43 - آذار/ مارس 2020
Issue 43 - March 2020



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.



دراسات

Articles



كاظم هاشم نعمة | Kadhim Niama*

المحور الجيوبوليتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة

The Arab-Islamic Geopolitical Axis and Structuring the International System: Towards a New Approach

أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة هيكلًا لنظام عالمي في توزيع القوة، يختلف عن ذاك الذي ساد في الفترة 1945–1991. فقد برزت أقاليم جغرافية ذات قيمة محورية، وأصبحت ميادين مهمة للتنافس عليها بين القوى الكبرى، من أبرز خصائصها، الموقع والموارد والقوة. وبالاستناد إلى هذه الخصائص تبحث هذه الدراسة في الأهمية الجيوبوليتيكية للدول العربية والإسلامية في النظام الدولي. وتطرح مجموعة من العوامل تساعدنا في فهم الطبيعة المتحولة للنظام الدولي، مع التركيز على توزيع القوة، والهيمنة في الفضاء الجيوبوليتيكي في قارتَي أوروبا وآسيا، والطاقة.

كلمات مفتاحية: النظام الدولي، عالم ما بعد الحرب الباردة، الدول العربية والإسلامية.

The post-Cold War environment has produced a world distribution structure different from that of the system prevailing in the 1945-1991 period. Geographical regions of pivotal value have emerged as important arenas of competition among the great powers, each drawing strength from the prominent features of location and resources. Referencing these same features, this study examines the geopolitical importance of Arab and Islamic countries within the international system. It posits a set of factors to inform an understanding of the international system's evolving nature: energy, the distribution of power and hegemonies in the geopolitical spaces of Europe and Asia.

Keywords: International Order, Post-Cold War World, Arab and Muslim Countries.

* أكاديمي عراقي مختص بالدراسات الاستراتيجية والعلوم السياسية.

* Iraqi Academic Specializing in Strategic Studies and Political Science.

مقدمة

تستند هذه الدراسة إلى فرضية تقوم على أن الأهمية الجيوبوليتيكية للفضاءات الجيوبوليتيكية في عملية هيكلة النظام الدولي تغيرت جوهريًا بعد الحرب الباردة. وأن الفضاء الجيوبوليتيكي العربي – الإسلامي (اليابسة ما بين المحيط الأطلسي وآسيا - المحيط الهادي) يتمثل فيه أكثر التغيرات من حيث عملية إعادة الهيكلة، في نوعها وتفاعلات ديناميتها، وانعكاساتها على التنافس والصراعات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، وكذلك على إدامة الهيمنة الأميركية، أو إرجاء انحسارها الحتمي، أو إبطائه، وتلطيف عواقب الانحسار، وتقليل تكلفته، ولا سيما أن الذي يسيطر على محور اليابسة يتحكم في المحاور الأخرى، والذي يتحكم في المحاور الأخرى يسيطر على العالم.

وتنطلق الدراسة من مقاربة شاملة لفهم عملية الهيكلة، وتحليلها والتكهن بها، لأن منطلق البعد الواحد والأفق الواحد لا يستجيب للتساؤلات، ففي هذا الفضاء الجيوبوليتيكي العربي - الإسلامي مزايا جيوبوليتيكية وجيو-اقتصادية وجيوستراتيجية وجيودينية - ثقافية، لا يُعثَر عليها في غيرها من الأقاليم.

يدرك السياسيون في الولايات المتحدة الأميركية أن الهيمنة الدولية قد تتراجع، لا محالة، في هذا الفضاء الجيوبوليتيكي؛ لذا ترمي محاولاتهم السيطرة على اليابسة، كما يبدو عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، وغزو أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، إلى "إبطاء" الانحدار و"استيعاب" تكاليفه، أو إلى التصدي له؛ حتى تستعيد القوة الأميركية "العافية"، ومن ثم تكون اليابسة هي المفتاح لـ "استيطان" الولايات المتحدة في نظام دولي متعدد الأطراف، يصون لها مزايا ومنافع.

أولًا: تطور نظرية وسياسات "المحور"

عرض هالفورد ماكندر (1861-1947)، في 5 كانون الثاني/ يناير 1904، بحثًا في الجمعية الجغرافية البريطانية بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ"، حيث وضع اللبنة الأولى لـ "الجيوبوليتيكس"، وهو المصطلح الذي نحته الجغرافي السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellén (1864-1922) عام 1919[1]، ومن ثم أخضع ماكندر "أطروحته"، أو "النظرية"، للتنقيح في مقالتين لاحقتين عام 1919 وعام 1943[2]. وسعى ماكندر لتمثيل فهم تطورات السياسة الدولية، وتحديدها وتفسيرها والتكهن بها من منظور جغرافي. وكان يرمي إلى حث رجال الدولة وصنّاع القرار على إدراك تأثيرات المعطيات الجغرافية والطبيعية في الدولة، بوصفها عضوًا كائنًا، وفي صوغ سياستها الخارجية واستراتيجيتها، وأن الخصائص الجغرافية ذات دور في صناعة التاريخ؛ لذلك اقترح ماكندر مقاربة "جيوتاريخية"، فالأمم تأتي وتزول وتنهض وتنحسر، والنظم لا تستقر على حال، إلا الجغرافيّة، على الرغم من التأثيرات الإيجابية والسلبية للتطورات السياسية والاقتصادية والتقنية. وكان يقينه واضحًا بأن الجغرافيا هي خلية التاريخ الإنساني نفسه، كما يرى روبرت كابلان (1952-)[3]، وأن "المسائل السياسية تعتمد على التحقيق" في الجغرافيا السياسية التي تعتمد وتقوم على الجغرافيا الطبيعية، مثلما هي تابعة لها[4]. لقد كان ماكندر يخشى أن يرى نعي الإمبراطورية البريطانية، فأعمل عقله لينقذ سيادتها على النظام الدولي، ومع أنه كان يكظم قلقه، فقد قدم نظرية فيها معالم "الحتمية" المحورية الجيوبوليتيكية لنهاية الصدارة والهيمنة في النظام الدولي.

ثانيًا: تطور النظرية الجيوبوليتيكية

وزّع ماكندر العالم إلى نظام دوائر مركزية مترابطة، وأرسى "منطقة المحور" في مركز الأرض، وتضم أحواض فولغا، وينيسي، وأمو داريا، وسير داريا، وبحر قزوين، وبحر آرال. ورأى أن المركز حصين في وجه هجمات القوى البحرية، وأنه قادر على استدامة سكان كثيرين. وبعد دراسته لتاريخ الشرق والغرب الأوروبي خلال أربعة قرون، خلص إلى أن "وسط آسيا محور التاريخ"[5]. وهناك دائرة ثانية "الهلال الداخلي"، وفيه أوروبا، وجنوب آسيا، وجنوب غرب آسيا، وشرق آسيا. أما "الهلال الخارجي"، فيتكون من بريطانيا، وشمال أميركا وجنوبها، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، واليابان، وهي المواقع البحرية أو الجزيرية، وترتبط جغرافيًا وثقافيًا بـ "الهلال الداخلي".

1 Halford Mackinder, "The Geographical Pivot of History," *The Geographical Journal*, vol. XXIII, no. 4 (April 1904), pp. 421-437.

2 Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (London: DIANE Publishing, 1942); Halford Mackinder, "The Round World and the Winning of Peace," *Foreign Affairs*, vol. 21, no. 4 (1943), pp. 595-605.

3 Robert Kaplan, *The Revenge of Geography: What the Map Tells us about Coming Conflicts and the Battle against Fate* (New York: Random House, 2012), p. 28.

4 Halford Mackinder, "On the Scope and Methods of Geography," in: Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*, With additional papers (New York: Norton,1962), pp. 214-217.

5 Mackinder, *Democratic Ideals*, p. 86.

وفي عام 1919، حلّ مفهوم "قلب العالم" محل "المحور"، وأضاف إلى "قلب العالم" مناطق حوض البحر الأسود وبحر البلطيق، ومناطق وسط وجنوب نهر الفولغا القابلة للملاحة، وإيران والتّبت ومنغوليا، وجاءت إشارة إلى مفهوم "قلب العالم الاستراتيجي". وبعد ذلك صاغ مقولته الجيوبوليتيكية: "إن الذي يحكم شرق أوروبا يقود قلب العالم، والذي يحكم قلب العالم يقود جزيرة العالم، والذي يحكم جزيرة العالم يقود العالم"[6]. وفي عام 1943 أكّد ماكندر هذه الأطروحة في مقالة نشرها في مجلة **الشؤون الأجنبية**[7].

حظيت أفكار ماكندر بالثناء العلمي، وتصدى لها باحثون بالنقد والتصويب. ومع ذلك، لم تدفن أطروحاته في تاريخ الفكر الجيوبوليتيكي والاستراتيجي؛ لأنها تمثل "بناءً فكريًا يفوق كثيرًا ما تقدمه المفاهيم المنافسة الأخرى لفهم القضايا الأساسية للأمن العالمي"[8]، إضافة إلى أنها أفكار ذات صلة مهمة بدينامية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وأن أغلب ما بين أيدينا من "الدراسات في الاستراتيجية العالمية أو الجغرافية السياسية استند، جزئيًا أو كليًا، إلى نظريات ماكندر"[9]، كما في استراتيجية الاحتواء عند جورج كينان (1904-2005)[10]، والوثيقة الرسمية للاستراتيجية والأمن القومي الأميركي NSC-68 (7 نيسان/ أبريل 1950) التي لم تحد عنها مضامين جميع الوثائق اللاحقة للإدارات المتعاقبة في الحرب الباردة.

وتصدى نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman (1893-1943)[11]، الجيوبوليتيكي الأميركي، لأطروحة ماكندر. لكنه في حقيقة الأمر لم يكن طليقًا من تأثيرات مقولاته الأساسية، بل يبدو في أعين نقاده أنه يرمي إلى تحويرها؛ لتستجيب لواقع الولايات المتحدة الجغرافي، فأعطى الأهمية لـ "الحافة" وليس للمحور أو المركز أو القلب، فأكّد قدرة القوى البحرية على مواجهة القوة البرية في المحور الأوراسي، بتطويقه بأحلاف أمنية عسكرية؛ لحرمان قوى المحور من الوصول إلى البحر. ويدور التنافس والصراع على القوة والهيمنة والإمبراطورية العالمية في ميدان "الحافة"، وليس في فضاء قلب العالم لبناء نظام دولي[12]. ومثلما روّج ماكندر لجيوبوليتيكس يهدي إلى إنقاذ الإمبراطورية البريطانية، فإن سبيكمان قدّم المشورة والنصح؛ لإرساء نظام عالمي بهوية أميركية، فعظّم دور القوة الأميركية في الذود عن "الحافة"، وقال "إن الذي يسيطر على الحافة يحكم أوراسيا، والذي يسيطر على أوراسيا يتحكم في مصائر العالم"[13]. وقد وزع فضاء "الحافة" إلى أربع مناطق: أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وأشار إلى الدول، منها أوروبا الغربية والشرقية وتركيا والشرق الأوسط والخليج العربي والهند وباكستان وبروني وكمبوديا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وتايلند وفيتنام واليابان. وأولى سبيكمان أهميةً للممرات المائية المحيطة بالحافة، مثل: بحر شرق وجنوب الصين، وبحر الفلبين، وخليج تايلند، وبحر سيليبس، وبحر جاوا، وبحر أنجمان، والمحيط الهندي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق ملقا، وقناة السويس. ولقد هجعت الأطروحات الجيوبوليتيكية في تفسير السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، إلى حين، ثم تعافت بحذر في الستينيات، وبعدها نشطت في السبعينيات.

وكان وراء ذلك أسباب، منها اقتران النظريات بألمانيا النازية، واكتساء الصراع الدولي بوشاح أيديولوجي وليس بعوامل جيوبوليتيكية، وتعمقت الدراسات في التناقضات بين الشيوعية والرأسمالية، وانشغل الباحثون بحركة عدم الانحياز والتحرر من الاستعمار، وأخذت الاستراتيجية الأميركية بخيار الاحتواء، كما تمثل في حلف شمال الأطلسي "الناتو" وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا، ولم تقع مواجهة مباشرة بين القوتين النوويتين العظميين، بيد أنهما خاضتا حروبًا بالوكالة في آسيا وأفريقيا. وبحسب المنظرين الواقعيين، فإن السياسة العالمية استقرت في إطار نظام دولي ثنائي القطبية، وإن التحولات في المناطق الخارجية لمجالات الأمن المباشر إلى تغييرات في المعادلة الجيوبوليتيكية السائدة[14]؛ ففي الخليج العربي أخذت الولايات المتحدة باستراتيجية المحورين الإيراني والسعودي، حتى وقوع الثورة الإيرانية عام 1979، خيارًا لإدارة الأمن في الإقليم. وعلى الصعيد العالمي، تيسرت للولايات المتحدة فرص استراتيجية في سياق

6 Ibid., p. 113.

7 Mackinder, "The Round World."

8 William Henry Parker, *Mackinder: Geography as an Aid to Statecraft* (Oxford: Clarendon,1982).

9 Anthony J. Piere, "Introduction," in: *Democratic Ideals and Reality* (New York: W.W. Norton and Comp,1962), p. xxi; Colin Gray, "In Defence of the Harland: Sir Halford N´Mackinder and His Critics a Hundred Years On," *Comparative Strategy*, vol. 23, no. 1 (2004).

10 George Kennan, *American Diplomacy: 1900-1950* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).

11 Michael P. Gerace, "Between Mackinder and Spykman: Geopolitics, Containment, and After," *Comparative Strategy*, vol. 10, no. 4 (1991), pp. 347-364.

12 Colin S. Gray, "Nicholas John Spykman, the Balance of Power, and International Order," *Journal of Strategic Studies*, vol. 38, no. 6 (2015), pp. 873-897.

13 Nicholas John Spykman, *The Geography of the Peace*, in: Helen R. Nicholl (ed.) (New York: Harcourt Brace & Co., 1944), p. 43.

14 Geoffrey Warner, "Geopolitics and the Cold War," in: Richard Immennan & Petra Goedde (eds.), *The Oxford Handbook of the Cold War* (Oxford: Oxford University Press, 2013).

المثلث الاستراتيجي الأميركي – السوفياتي – الصيني؛ إذ تنعمت فيه بمزايا "المركز" و"المحور" شبه الحر في المناورة على الضلعين: السوفياتي والصيني، فأتاح لواشنطن الخروج من فيتنام، وعقد اتفاقية نزع التسلح، والوثوق باستراتيجية الردع النووي المؤكد المتبادل مع الاتحاد السوفياتي.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تحتوي الصين، من دون تعزيز قواتها في اليابان وكوريا الجنوبية ونشر قوات إضافية، بفضل المناورة على الخلافات السوفياتية – الصينية، من موقع دور المركز في المثلث غير الجيوبوليتيكي الكلاسيكي عند ماكندر وسبيكمان، وإنما بفضل علاقات المثلث التي خلقت، إلى الشرق من أوراسيا، تهديدًا استراتيجيًا أمنيًا وأيديولوجيًا، أفضى إلى أن يختار الاتحاد السوفياتي "الوفاق" مع الولايات المتحدة.

واتبعت الولايات المتحدة عقيدة "الدومينو" جيوبوليتيكيًا، وهي التي حددت السياسة الأميركية واستراتيجيتها في إقليم شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وفي إقليم أميركا اللاتينية[15]، وتقوم على افتراض أن سقوط دولة تحت النفوذ السوفياتي أو الصيني، يتولد منه "داء"، تتهاوى بعدئذ دول أخرى، حتى يصبح الإقليم بأسره تحت السيطرة الشيوعية بتكلفة قليلة، ومن دون مواجهة مباشرة، كتلك التي وقعت في كوريا، وتمثل خسارة جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية للهيمنة الأميركية وتآكل قوائم الاحتواء الآسيوي. وثمة تطبيق للدومينو في ثلاثينيات القرن الماضي من ألمانيا النازية[16]. وقد اهتدى الرئيس الأميركي هاري ترومان (1945-1953) بهذه النظرية في الحرب الكورية، ودوايت أيزنهاور (1953-1961) من بعده عام 1954، إلى توكيد أهمية منطقة الهند الصينية للمصالح الأميركية وأمنها، فإذا ما سقطت بيد الصين أو الاتحاد السوفياتي، "فسوف يليها ما يمكن أن نسميه مبدأ الدومينو المتساقطة [...] إنك تُسقط القطعة الأولى، فيتبع ذلك تساقط كل القطع حتى آخر قطعة، ويقع ذلك بسرعة"[17]. وعندما تولى جون كينيدي الرئاسة (1961-1963) كان مقتنعًا بنظرية الدومينو، وصرح بأنه "يؤمن بها، فإذا ذهبت جنوب فيتنام، فإن المستقبل في جنوب شرق آسيا سيكون لمصلحة الصين"[18]. وتبعه في الرأي الرئيس ليندون جونسون (1963-1969)؛ إذ اعتقد بـأخطار الدومينو على الولايات المتحدة[19]، وبأن "عدواها" تصيب جميع الأقاليم، بما فيها أميركا اللاتينية[20]، ولا يمكن حصرها في فيتنام[21]، وأنها تهدد "القوس الذي على طوله يرسم العالم الحر الخطوط الأمامية للدفاع"[22]. كما لم تغب أخطار الدومينو عن السوفيات، ففي أحداث هنغاريا عام 1961 اعتقد نيكيتا خروشوف أن انهيارها سوف يخلق تهديدًا "لتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا، من دون الإشارة إلى الاتحاد السوفياتي نفسه"[23].

تفسر أطروحة الدومينو الإطار الجيوبوليتيكي لصانعي القرار، لفهم الثورات التي تقع في مناطق ذات أهمية جيوبوليتيكية، وما أفضل السبل للرد عليها[24]، ولتسويغ التدخل العسكري، والانتشار عالميًا، الذي قد لا يحظى بالرضا والتأييد من دون الرأي العام[25]. ولم تندثر نظرية الدومينو بعد الحرب الباردة، فلقد شنت الولايات المتحدة هجومًا كاسرًا على أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من منطق منع تهاوي بقية دول الإقليم الهشة أمام الإرهاب العالمي[26].

ثالثًا: جيوبوليتيكس ما بعد الحرب الباردة

لقد وضعت نهاية الحرب الـبـاردة دارسي السياسة الدولية والجيوبوليتيكس والاستراتيجية العالمية أمام تحديات معقدة، وأصبح حقل معرفة الجيوبوليتيكس تتدفق فيه النظريات والاستراتيجيات البديلة، وعدم التأكد والاطمئنان إلى المستقبل بعدما كانت التطورات قد تأطرت في جيوبوليتيكس الحرب الباردة في "المكان" و"الأيديولوجيا" و"الآخر العدو". وقد ترتب على نهاية الحرب الباردة إعادة قراءة الافتراضات الجيوبوليتيكية للسياسات والاستراتيجيات للقوى الرئيسة في النظام العالمي في البيئة الاستراتيجية الجديدة؛ فقد تغيرت أهمية

---

15 Ross Gregory, "The Domino Theory," in: Alexander De Conde et al. (eds.), *Encyclopaedia of American Foreign Policy* (New York: Scribner, 1978), pp. 275-280.

16 Thomas G. Paterson, *Containment and the Cold War: American Foreign Policy since 1945* (Boston, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1973).

17 Gregory.

18 Arthur Schlesinger, *A Thousand Days: John Kennedy in the White House* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1965).

19 Lyndon B. Johnson, *The Vantage Point: Perspectives on the Presidency 1963-1969* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1969).

20 Jerome Slater, "Domino in Central America: Will They Fall? Does It Matter?" *International Security*, vol. 12, no. 2 (1989).

21 Jonathan Schell, *The Time of Illusion* (New York: Knopf, 1976).

22 Mike Gravel, *The Pentagon Papers: The Senator Gravel Edition* (Boston, MA: Beacon Press, 1971), p. 499.

23 Nikita Khrushchefm, *Khrushchev Remembers* (Boston, MA: Little Brown, 1970), p. 417.

24 Jerrsome Slater, "The Domino Theory and International Politics: The Case of Vietnam," *Security Studies*, vol. 3, no. 2 (1993), pp. 186-224.

25 Ibid.

26 Robert Haddick, "This Week at War: The Domino Theory Return," *Foreign Policy*, 24/7/2009, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2TqIpTE

"المكان" من حيث "المكانية"، في مقاربة الجيوبوليتيكس وتأثيرها في السياسة الدولية والاستراتيجية، إضافة إلى اعتبارات أخرى، اقتصادية وثقافية ودينية.

> وضعت نهاية الحرب الباردة دارسي السياسة الدولية والجيوبوليتيكس والاستراتيجية العالمية أمام تحديات معقدة، وأصبح حقل معرفة الجيوبوليتيكس تتدفق فيه النظريات والاستراتيجيات البديلة، وعدم التأكد والاطمئنان إلى المستقبل بعدما كانت التطورات قد تأطرت في جيوبوليتيكس الحرب الباردة في "المكان" و"الأيديولوجيا" و"الآخر العدو"

لقد كان الشرق الأوسط في أطروحة ماكندر في جزيرة العالم يتأثر بعلاقات القوى في أوراسيا، ولا يؤثر فيها، وكان عند سبيكمان الحزام الثاني أو الطوق للحافة في احتواء أوراسيا. بيد أن إيران والسعودية وقطر أصبحت تؤثر في استراتيجيات القوى الكبرى من مقاومة "جيوبوليتيكس الطاقة"، أو من جيوبوليتيكس جديد ليس تقليديًا، وإنما "جيو-اقتصادي".

إن "المكان" أو "الموقع" لم يعد بذي أهمية قصوى في حد ذاته، بل بما فيه من مصادر الموارد الطبيعية والسوق وفرص الاستثمار التي جعلت منه ميدان صراع، وبذلك تغيرت القيمة الجيوبوليتيكية لمنطقة وسط وجنوب شرق آسيا من كونها ذات مزايا إيجابية في الصراع على القوة لأغراض الأمن فحسب، وانتقالها لتصبح ساحة تنافس ونزاعات مسلحة (التدخل واحتلال العراق) من منطلق جيوبوليتيكس الموارد (الطاقة)؛ إذ يمثل إقليما الشرق الأوسط ووسط آسيا أهم موقعين في جيوبوليتيكس الطاقة، وتأثيرها في النظام الدولي والسياسة العالمية[27].

لقد أخذت الأقاليم تكتسي أهمية بديلة، وتتحول من طور إلى آخر، مع التطورات في البيئة الاستراتيجية الجديدة. لقد كان الجيوبوليتيكس الإقليمي ذا صلة بالاحتواء، بمعناه الأمني العسكري؛ لذا كانت الحافة لأوراسيا المركز الجيوبوليتيكي لاحتواء تهديد السوفيات في فضاء أوراسيا. ومع انتهاء الحرب الباردة، وذبول القوة الشاملة الروسية، وبروز الصين، وتغير طبيعة التهديد والعدو ومصدرهما وقوتهما، تناقصت أهمية الحافة، بل اندمجت في الغرب الأوروبي، وانتقلت الأهمية إلى فضاء آسيا - الهادي، وتبنّت إدارة باراك أوباما (2009-2017) جيوبوليتيكس التمحور في الشرق، وإقامة درع أمني "ناتو آسيوي"[28]، فأصبح مركز الجاذبية الجيوبوليتيكية، وفيه كان يستعاد "التوازن"[29].

إن منطق الجيوبوليتيكس قد تحور بتطورات ما بعد الحرب الباردة. فلقد تعلق الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون بحبال متينة "بالمكانية"، ورأوا فيها سننًا "طبيعية" تلزم السياسة العالمية أن تهتدي بها، من افتراض "عقلانية" صناع القرار في فهم الاعتبارات الجغرافية، وتحليل تكاليفها، في صوغ السياسات الاستراتيجية. إن البيئة الاستراتيجية لما بعد الحرب الباردة لم تترك "للمكانية" الأولوية في رسم السياسات، فقد برزت مكونات اجتماعية وثقافية وسياسية لا يمكن إغفالها في صناعة القرار[30].

لقد تمحور الجيوبوليتيكس حول قطب الدولة والقوة والمكان والسياسة، ومنذ البداية كانت الدولة الفاعل الرئيس في النظام الدولي، وعلى الرغم من أنها لا تزال كذلك في الصدارة، فإن التفاعلات في السياسة الدولية لم تعد تدور في رحاب علاقات الدول البينية فحسب؛ فقد أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة فاعلين غير دوليين Non State Actors، يعتمدون استراتيجيات غير تقليدية، لا يمكن الدولة منفردة التصدي لتهديداتها. لقد أصبحت المواجهة عالمية الأبعاد في أطرافها وأساليبها وأهدافها "الحرب على الإرهاب"، كما تمثل في مبدأ جورج بوش (2001-2009) بعد أحداث 11 سبتمبر[31].

لقد أبطلت العولمة والثورة في المعلومات النظرة التقليدية إلى حدود الدولة الإقليمية، ومفهوم التهديد للأمن القومي ومصادره؛ ففي

27 Randall L. Schweller, "Realism and the Present Great Power System: Growth and Positional Conflict over Scarce Sources," in: E.B. Kapstein & M. Mastanduna (eds.), *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after Cold War* (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 28-68.

28 Joseph Nye, *Obama's Pacific Pivot* (Cambridge, MA: Belfer Center - Harvard Kennedy School, 2011).

29 S.D. Muni & V. Chadha (eds.), *Asian Strategic: Review US Pivot East* (New Delhi: Pentagon Press, 2014).

30 J.O. Thuathial & S. Dalby (eds.), *Rethinking Geopolitics* (London/ New York: Routledge, 1998).

31 Maury Buckley & Robert Singh, *The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences* (London/ New York: Routledge, 2012).

الحرب الباردة كان الأمن القومي العسكري ما بين الشرق والغرب مستقرًا، ولا يمكن اختراقه، بفضل توازن القوة النووية واستراتيجية الردع النووي المتبادل المؤكد. وقد أفضت العولمة إلى بروز مناطق ذات أهمية غير متناسبة للدول الكبرى في صراعاتها وتنافسها، فبعد الحرب الباردة أصبح وسط آسيا مجال تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، ليس لأسباب أمنية عسكرية بقدر ما هو بسبب العولمة والحاجة إلى الطاقة.

وعلى العكس من نظرة ماكندر إلى العالم بأنه "نظام مغلق" جيوبوليتيكيًا؛ فتحت العولمة، والاعتمادية المتبادلة، وانتشار تقنية المعلومات، منافذَ كثيرةً في النظام الدولي، وظهرت مزايا جديدة لبعض القوى، مثل الصين، وتهديدات لا تستهدف الدولة فحسب، وإنما تهدد استقرار النظام الدولي أيضًا، مثل الأزمة المالية العالمية[32]، وغطت علاقات العولمة وشبكات التواصل التكنولوجية جوانب لم تكن تندرج في العلاقات المتبادلة بين الدول. ورجح عند بعضهم أن تحل العولمة محل الجيوبوليتيكية في الفهم والتحليل في السياسة العالمية[33]. وعلى الرغم من ذلك، ومن تحديات العولمة لدور الدولة بوصفها فاعلًا أساسيًا في النظام العالمي، لا يمكن استبدال الجيوبوليتيكس بمفهوم آخر لفهم النظام العالمي، وإنما يمكن إضافة العولمة إلى فهم أعمق وأدق وأصوب لسلوك الدولة والنظام الدولي[34].

إن جيوبوليتيكس الحرب الباردة كان هويات مكانية شبه ثابتة، موزعة بين الرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية، وكانت التهديدات من المكان محدودة، وذات طبيعة معلومة عسكرية وأيديولوجية، واتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استراتيجيات لتلافي المواجهة المباشرة، وهو الأمر الذي جعل جيوبوليتيك آسيا – أفريقيا ميادين صراعات غير مباشرة، عبر الوكلاء[35]. وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي ووهن روسيا، وتكوّن بيئة جيوبوليتيكية جديدة في شرق آسيا ووسطها، وتغيرات التهديدات الجيوبوليتيكية التقليدية وأخذها التهديدات الأيديولوجية، ومع أن العدو بعد الحرب الباردة لم يعد جيوبوليتيكيًا وأيديولوجيًا، فإن الولايات المتحدة والغرب ابتدعا عدوًا جديدًا، وهو ما يدل على أن الجيوبوليتيكس بعد الحرب الباردة أكد حقيقة مكنونة، مفادها أنه "مدرك" في تصور صناع القرار عن "الآخر"، أو العدو، ثم يُعقلَن جيوبوليتيكيًا[36].

ولعجز النظرية الكلاسيكية للجيوبوليتيك، والاستراتيجيات الجيوبوليتيكية للحرب الباردة، عن سبر مكنون التغييرات الجوهرية في البيئة الاستراتيجية بعد الحرب الباردة، تدافعت الاجتهادات في ردم الهوة من مقاربات مختلفة، وتتسم بأنها في أجندة قوة ما، من زاوية موقع تلك القوة وقدراتها، والتهديدات التي تحيط بها، والخيارات الجيوبوليتيكية المسيرة لها. وقد تراكمت دراسات جيوبوليتيكية لما بعد الحرب الباردة، وأخذت طابع "المدرسة" الجيوبوليتيكية العالمية والإقليمية، الأميركية[37] والروسية[38] والصينية[39] وللاتحاد الأوروبي، وكذلك المدرسة الجيوبوليتيكية الإقليمية للقوى الإقليمية الصاعدة، كالهند واليابان وتركيا وإيران وإسرائيل. والقضايا التي تتسم بها هذه المدارس أنها تذهب إلى تقسيم العالم جيوبوليتيكيًا إلى دوائر أو فضاءات أو عوالم، وتجعل الدولة، أو فضاءها الإقليمي، محورًا جاذبًا، وتحلل المزايا الإيجابية والسلبية للمكان والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتدرس التأثيرات المتبادلة بين المحور والقوى الكبرى في السياسة العالمية، وتقدم الحلول والاستراتيجيات، لمواجهة التحديات والتهديدات التي تحيط بالدولة أو المحور.

32 John A. Agnew, "The World that Knows No Boundaries: The Geopolitics of Globalization and Myth of Bordless World," in: D. Conway & N. Heyman (eds.), *Globalization's Dimensions* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003); J. Agnew & S. Corbridge, *Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political Economy* (London/ New York: Routledge,1995).

33 R.L. Sklar, "Post Imperialism: A Class Analysis of Multinational Corporate Expansion," *Comparative Politics*, vol. 9, no. 1 (1976), pp. 75-92.

34 Jean-François Gagné, *Geopolitics in a Post-Cold War Context: From Geo-Strategic to Geo-Economic Considerations?* (Montréal: Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, 2007).

35 J. Loughlinan, "World Power Competition and Local Conflicts in the Third World," in: R.J. Johnston & P.G. Tayler (eds.), *World in Crisis: Geographical Perspectives* (Oxford/ Cambridge, MA: Blackwell,1989).

36 G. Digkink, *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain* (London/ New York: Routledge, 1996), p. 11.

37 Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992); Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1997); H. Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994); Z. Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic books, 1997).

38 Vladimir Kolossov & Rostislav Turovsky, "Russian Geopolitics at the fin-de-Siècle," *Geopolitics*, vol. 6, no. 1 (2001); David Kerr, "The New Eurasianism: The Rise of Geopolitics in Russia's Foreign Policy," *Europe-Asia Studies*, vol. 47, no. 6 (1995); Andrei Trygankov, "Mastering Space in Eurasia: Russia's Geopolitical Thinking after the Soviet Break-Up," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 36, no. 1 (2003), pp. 101-127.

39 C. Horner, *Rising China and Postmodern Fate: Memories of Empire in a New Global Context* (Athens/ London: The University of Georgia Press, 2009); M. Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2008); W.A. Callaham & E. Barabansteva (eds.), *China Orders the World: Normative Soft Power and Foreign Policy* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2011).

رابعًا: جيوبوليتيكس القطبية الأحادية

لقد وقعت تغيرات في القيمة والأهمية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية للأقاليم والدول؛ بسبب انهيار قطبية الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي وتهديده، وانحسار الأيديولوجيا العالمية الماركسية، وتعمق غرس العولمة وتقنية المعلومات، وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب، وأزمة الموارد والمناخ والهجرة وأمن الطاقة. واحتلت الولايات المتحدة منزلة الصدارة، بسبب قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية والثقافية، فأصبحت "المحور الجاذب" أو "القطب الواحد".

> وقعت تغيرات في القيمة والأهمية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية للأقاليم والدول؛ بسبب انهيار قطبية الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي وتهديده، وانحسار الأيديولوجيا العالمية الماركسية، وتعمق غرس العولمة وتقنية المعلومات، وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب، وأزمة الموارد والمناخ والهجرة وأمن الطاقة

لقد كانت الفترة 1991-2001 شاهدًا عمليًا على نظام عالمي أحادي القطب، وسارع كثيرون إلى تمجيده والتفاؤل بنتائجه على الأمن والاستقرار والسلام والتنمية، وزعم فرانسيس فوكاياما (1952-) أن العالم كان يدنو من النهاية، وأن الولايات المتحدة والغرب حققا النصر في الحرب الباردة؛ لذا كان النصر دالًا على "نهاية التاريخ"، ليضع الغرب أسس عالم "موحد" جيوبوليتيكيًا، وانحسرت قيمة الأقاليم لمصلحة "الكل" الجيوبوليتيكية، والإذعان لـ "القوة" الواحدة، والإيمان بأيديولوجيا صائبة وصالحة "حتميًا"، ومعصومة بطبيعتها (الليبرالية - الديمقراطية - الرأسمالية)، وأن "الحاكمية" العالمية لها وحدها، وتمثل المرحلة العليا من تطور البشرية[40]، وبهذا انتهى الانقسام الجيوبوليتيكي والأيديولوجي، وأن "المحور" ليس كما كان يظن ماكندر وسبيكمان وكارل هاوسهوفر K. Haushofer (1869-1946) منزلة تمنحها الجغرافيا الطبيعية.

40 Fukyuama.

ويعطينا صمويل هنتنغتون (1927-2008) أبعادًا كثيرة؛ نظام فيه قوة واحدة، ولها من القدرات ما تفوق به القوى الكبرى الأخرى القوية: روسيا، والصين، وألمانيا، واليابان، والهند، وبريطانيا، وفرنسا، ولذا فإنه نظام "واحد بين المتعددين"[41]. ومنهم من يجادل بأن القطبية الأحادية "نظام" واقع حقيقة، بيد أنه نظام مرحلة عابرة، وذلك أن النظام الدولي لم يألف عدم التوازن؛ لذا سوف تترنح قوى التوازن مع الولايات المتحدة للعودة إما إلى القطبية الثنائية وإما إلى التعددية[42]، وأن القوى سوف تتوزع بين الدول بصيغة متساوية أكثر[43]، وكذلك يرى مجلس الاستخبارات القومية الأميركية[44]. وعلى الرغم من تعذّر إدامة الأحادية، فإن السياسة الأميركية ترمي إلى ثني أي قوة صاعدة عن منافسة الولايات المتحدة عسكريًا[45].

إن الأحادية الأميركية كانت حقيقة في السنوات المبكرة لما بعد نهاية الحرب الباردة، فقد كانت "المهيمن القوي"، وترتب على ذلك حالة نظام دولي ينعم بالاستقرار نسبيًا، وتناقصت الحروب البينية، وارتفعت مستويات التنمية، وتركزت القيادة في يد الولايات المتحدة[46]، ويقدم الواحد "سلعة عامة" تنتفع منها الدول، ويسلك سلوك "الراعي" وصاحب المسؤولية عن أمن النظام الدولي واستقراره، ويستطيع الطرف المهيمن أن يضع قواعد السلوك الدولي، ويراقب وظيفة المؤسسات الدولية.

ومع ذلك، فإن في وسع المهيمن أن يغري الآخرين، وأن يفرض خياراته عليهم ثمنًا لدوره، على الرغم من أنه لا يمكن أن يملي ذلك بالقوة في جميع الأحوال؛ ففي علاقاته بالقوى الكبرى يواجه مقيدات تكبل حرية عمله، ويميل إلى التوافق، لكن لديه حرية التدخل في قضايا

41 S. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2 (March-April 1999), pp. 35-49.

42 Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 1 (1990-1991), pp. 23-33; Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," *International Security*, vol. 18, no. 2 (1993), pp. 44-79; Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security*, vol. 17, no. 4 (1993), pp. 5-51.

43 Fareed Zakaria, *The Post American World* (New York: W.W. Norton, 2008).

44 National Intelligence Council, *Global Trends 2005: A Transformed World* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing House, 2005).

45 The White House, "The National Security Strategy of the United States of America," 17/9/2002, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2Y7dGyQ

46 Stephen M. Walt, "American Primacy: Its Prospects and Pitfalls," *Naval War College Review*, vol. 55, no. 2 (Spring 2002), pp. 9-22.

ومجالات جغرافية على نحو أوسع من غيره من القوى[47]. وليس ثمة من يضمن أن المهيمن لا يسلك سلوك "الازدواجية" في مواقفه من بعض القضايا، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وليس ثمة ما يُطمئن على عدم انحيازه، فالعدالة الدولية قد تكون خطابًا للإغراء وليس للتطبيق، إضافة إلى أنه يشترط الحد من استغلالية الآخرين بالتحذير من أن أحادية القطبية تنقل النظام الدولي من احتمال عدم الاستقرار إلى الاستقرار، وبذلك يمنح نفسه حق فرض الاتفاقيات التي تتساوق مع مصالحه.

وتعمل القوة "محور الجذب" للمحافظة على حالة الوضع القائم الذي يتواءم مع مقاصدها وقدراتها، في وجه تحديات قوى صاعدة رافضة لتلك الحالة، إما من طرف قوة ثورة صاعدة وإما من ائتلاف قوى، فتسعى لإضعاف القوة الواحدة. إن النهوض العلمي للصين أو التنمية العلمية ليست نزعة ثورية لاستبدال الوضع القائم، وإنما لتقليص الهوة بينها وبين الولايات المتحدة، وتُطوّر روسيا قدراتها النووية الرادعة لخلق توازن عسكري، وبتضافر التوازن الاقتصادي والعسكري واصطفاف قوى أخرى مع الصين وروسيا يضع أكبالًا على حكومة القطب الواحد، ويحرمها من الانفراد "بالكلية" "الجيوبوليتيكية، وهذا ما قد وقع في وسط آسيا؛ بفضل التعاون الصيني – الروسي ومأسسته في منظمة شنغهاي للتعاون التي أُسست عام 2001.

لقد انكمشت قدرة "مركز الجذب" الأميركي خلال مدة وجيزة، على الرغم من أن بعض السياسيين والدارسين لا يرجح عنده احتمال أفول "سحر" المحور الأميركي، فقد أشارت هيلاري كلينتون، في أيلول/ سبتمبر 2010، إلى أن اللحظة الأميركية قد حانت لتؤسس قواعد صلدة لقيادة أميركية عقودًا مقبلة[48]، إلا أن جمهورًا من الباحثين يرجحون "الانهيار الحتمي" للمحور الأميركي؛ فيرى ستيفن والت (-1955) أن النهاية قد اقتربت[49]، بل إن هال براندز (-1983) يشير إلى أن معالم التآكل كانت قد برزت في السبعينيات[50].

47 Jack Snyder, Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon, "Free Hand Abroad, Divide and Rule at Home," *World Politics*, vol. 61, no. 1 (January 2009), pp. 155-187.

48 G. Kessler, "Clinton Declares New Moment in US Foreign Policy Speech," *The Washington Post*, 8/9/2010, accessed on 2/3/2020, at: https://wapo.st/38h3YLE

49 Stephen Walt, *Taming American Power: The Global Response to The U.S. Primacy* (New York: W.W. Norton, 2005).

50 H. Brands, *Making the Unipolar Moment: U.S. Foreign Policy and the Rise of the Post-Cold War Order* (New York: Cornell University Press, 2016).

أما كريستوفر لاين (-1949) فيعتقد أنّ عمر الأحادية قصير[51]، في حين يحسب كل من إيكنبري وبروك وهلفورث أن عمرها ليس بقصير[52]، لكنها آفلة[53].

ويقدم أنصار الأفول حججًا تاريخية ومادية واقتصادية وأخلاقية[54]:

- أولاً، إن تاريخ العلاقات الدولية من ويستفاليا 1648 إلى الحرب العالمية الثانية (1939-1945) يحكم بأن القوة المهيمنة أو المسيطرة، أو المُسهل، في نظام عالمي أحادي القطب لم تعش طويلًا، ومع ذلك ثمة من يزعم أن القوة الأميركية ليست كغيرها، إنها خارج سنن التاريخ، وإنها قوة طاهرة وفريدة ونزيهة"[55] ووهبها تاريخها "خصوصية" ليست لقوى أخرى، وإنها "مجبولة على الخير للبشرية"[56].
- ثانيًا، لا ينكر المرء أن الهوة سحيقة وشاسعة بين القدرات الاقتصادية والعسكرية والتقنية الأميركية، وغيرها من القوى الصناعية الكبرى[57]، ومع ذلك، فإن ردمها ليس بالأمر العصي، فلقد اتضحت مكامن وهن الاقتصاد الأميركي في الأزمة العالمية 2008، وتكشفت مواطن إمكانيات القوة الاقتصادية للصين التي نجت من الأزمة العالمية عام 1997، في حين اهتزت الاقتصادات الرأسمالية[58].
- ثالثًا، الادعاء بأن القوى الأخرى منتفعة من الاقتصاد الأميركي، فلن تُقدم على تحدي هيمنتها، وأن القوة العسكرية ذات دور في تحقيق الأمن والاستقرار، مثل ضمان خطوط النقل

51 Layne, "The Unipolar Illusion."

52 G.J. Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001); Carla Norrlof, *America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

53 P. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict, 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987).

54 Samuel R. Berger, "American Power, Hegemony, Isolationism or Engagement," The White House, Council on Foreign Relations, 21/10/1999, accessed on 29/2/2020, at: http://bit.ly/32Om9rj

55 S.G. Brooks & W.C. Wohlfarth, "American Primacy in Perspective," *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (2002), pp. 20-33.

56 W.E. Odom & Robert Dujarric, *America's Inadvertent Empire* (New Haven: Yale University Press, 2005).

57 C. Layne, "The End of Pax Americana: How Western Decline Became Inevitable," *The Atlantic*, 26/4/2012, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2TtGjm2

58 M. Mastonduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategies After the Cold War," *International Security*, vol. 12, no. 4 (1997), pp. 49-88.

البحرية للطاقة والتجارة العالمية، وأن الولايات المتحدة قد اتبعت الحذر والاعتراف بالمصالح الاستراتيجية للقوى الأخرى، كل ذلك يغريها بالرضا بالدور "المهيمن" أو "المُسهل" في إدارة العلاقات الدولية[59]؛ إذ إن الولايات المتحدة لا تلجأ إلى القوة في كل سياستها، وإنما تعمل لتصريف السياسة الدولية في إطار المنظمات الدولية[60]. كما أن الولايات المتحدة لم تنبذ أحلافها التي أقامتها في الحرب الباردة، بهدف احتواء العدو السوفياتي، والمحافظة على الاستقرار في نظام القطبية الثنائية؛ لذا فإنها من خلال دورها "القائد" في استراتيجية التحالف تخدم السياسة الدولية، فهي بذلك، "مهيمن" متفق عليه[61].

لقد تكشفت مقاصد الولايات المتحدة التوسعية وأساليبها العقابية وابتزازها للحلفاء. إن واشنطن ترفض أن يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية ودفاعية، تستجيب للبيئة الأمنية الأوروبية بعد الحرب الباردة، وإن الولايات المتحدة تأخذ بإجراءات عقابية لمن يتحداها اقتصاديًا، كما هي عليه الحال في عهد دونالد ريغن (1981-1989)، عندما أصبحت اليابان العدو الاقتصادي، وحلت محلها الصين في إدارة ريغن الثانية. وإن إدارة أوباما أعاقت انخراط الصين في التعاون الاقتصادي في الفضاء الآسيوي – الهادي.

- رابعًا، إن القوة الناعمة الأميركية التي يعول عليها الأحاديون، على الرغم من وزن مقوماتها الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والإعلامية ونفوذها[62]، لم تحظ بالترحيب عند كثير من الشعوب والقوى. إن القوة الناعمة تواجه تحديات القوة الناعمة "الأيديولوجية" من الصين، و"الهوية القومية" من روسيا، وظاهرة "العدائية" لأميركا التي لم تطفئها إعلامية القيم ونماذج السلوك الأميركي (هوليود، وكوكا كولا، وهامبرغر)، كما أن جاذبية القوة الناعمة الأميركية لا تجذب الآخرين للدوران في فلكها.
- خامسًا، إن صعود القوى الأخرى، الكبرى والإقليمية، خير شاهد على أفول الأحادية؛ لقد جذبت الصين إليها المحور الاقتصادي، ويجري انتقاله إلى الشرق بسرعة، بسبب صعود الهند وتعزيز الاقتصاد الياباني ودور كوريا الجنوبية وإقليم جنوب شرق آسيا. لقد كان نصيب الصين من إجمالي الناتج المحلي العالمي 2 في المئة في عام 1980، و6 في المئة في عام 1995، و15 في المئة في عام 2014. أما الهند، فهو 2 في المئة و3 في المئة و6 في المئة، أما اليابان فـ 8 في المئة و9 في المئة و6 في المئة، مقارنة بالولايات المتحدة للسنوات نفسها: 22 في المئة في عام 1980، و23 في المئة في عام 1995، و18 في المئة في عام 2014[63]. إن الاقتصاد الصيني الذي يتساوى مع الاقتصاد الأميركي في بعض المجالات، سوف يتخطى الولايات المتحدة ما بين عامي 2019 و2040[64]، بل إن بعضهم يرى أن الصين قد أصبحت حقًا أكبر اقتصاد في العالم. وتبدو حالة الاقتصاد الأميركي، مقارنة بالكتل الاقتصادية المتنافسة معه، أشد وهنًا وأكثر دواعٍ للخشية عليه، ولعل صراخ دونالد ترامب لاستعادة أميركا العظمى خير شاهد على ذلك.
- سادسًا، إن القوة الاقتصادية تفضي إلى قوة عسكرية، ولقد ارتفع معدل الإنفاق العسكري الصيني، والمصالح الاقتصادية تتوسع جيوبوليتيكيًا، والقوى الصاعدة تذود عنها في المناطق القريبة منها وفي البعيدة[65]، وتسعى للهيمنة على المجالات الجيوبوليتيكية الإقليمية، بالتدخل أو بالقوة الناعمة، أو مشروع المعوقات أمام السياسة الأميركية[66].

وفي الجملة، إن انهيار الأحادية أمر حتمي، تاريخيًا وماديًا وسياسيًا، ويتمثل السؤال في: كيف ستكون المشاهد الجيوبوليتيكية لما بعد القطبية الأحادية؟ وقد اجتهدت الولايات المتحدة في "إرجاء" الهبوط، بفضل ما لديها من مكامن وقدرات، ولكن هذا إلى حين، أي إنه مشهد جيوبوليتيكي، تتمازج فيه المعطيات الأحادية مع التعددية.

59 S.W. Walt, *The Origins of Alliances* (New York: Cornell University Press, 1997).

60 Malena Britz & Arita Erikson, "The European Security and Defence Policy: A Fourth System of European Foreign Policy?" *Politique Européenne*, vol. 3, no. 17 (2005), pp. 35-62.

61 J.S. Nye, *The Paradox of American Power: Why the World' Only Superpower Can't Go It Alone* (New York: Oxford University Press, 2002).

62 "The World's Biggest Economy: Dating Game," *The Economist*, 16/12/2010, accessed on 25/2/2020, at: https://econ.st/2woj1WE

63 M. Jacques, *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of A New Global Order* (London: Allen Lane, 2009); J.J. Mearsheimer, *the Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton, 2001).

64 Ikenberg, *After Victory*; Zakaria, *The Post American World.*

65 Jack Snyder, "Imperial Temptation," *The National Interest*, no. 71 (Spring 2003), pp. 29-40; Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic* (New York: Henry Holt, 2004).

66 Stanley Hoffmann, "Clash of Globalizations," *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (July-August 2002); Peter Katzenstein & Robert Keohane (eds.), *Anti-Americanism and World Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 2007); Z. Sardar & M.W. Davies, *Why People Hate America?* (Cambridge: Icon Books, 2002).

خامسًا: المشاهد الجيوبوليتيكية لعالم ما بعد الأحادية

لقد أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة هيكلًا لنظام عالمي في توزيع القوة، يختلف عن ذاك الذي ساد في الفترة 1945-1991. فقد برزت أقاليم جغرافية ذات قيمة محورية، وأصبحت ميادين جيوبوليتيكية للتنافس عليها بين القوى الكبرى. ومن خصائص هذه المحاور: الموقع والموارد والقضايا والقوى الإقليمية الفاعلة والتهديد والتوازن والاستقرار ومصالح القوى الخارجية فيها والعواقب السلبية والإيجابية على تلك المصالح، وتتباين المحاور في هذه الخصائص.

1. نسق H لتوزيع القوة

في مقاربتنا، يأخذ نسق توزيع القوى الكبرى الرئيسة هيئة حرف H (باللغة الإنكليزية). الضلع الأول هو الفضاء المحيطي الآسيوي – الهادي، والضلع الثاني هو الفضاء المحيطي الأطلسي، والضلع الرابط بينهما نطلق عليه "اليابسة" أو البر.

يقع على الضلع الأول كل من الولايات المتحدة وروسيا واليابان والصين والهند، وعلى الضلع الثاني يقع كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وعلى الرغم من أن روسيا وألمانيا ليستا على سواحل الأطلسي مباشرة، فإن لروسيا قدرة الوصول إليه عبر البلطيق، وألمانيا تصله عبر المانش. وللهند والصين قدرة الوصول إلى المحيط الهادي عبر بحر الصين والمحيط الهندي. ويقع على الضلع الأول أربع قوى نووية، والخامسة اليابان غير نووية، ويقع على الضلع الثاني أربع قوى نووية، والخامسة ألمانيا غير نووية. إن هذه القوى تمثل أكبر الاقتصادات العالمية ومقومات العولمة والاقتصاد السياسي العالمي، ولديها قاعدة صناعية متقدمة، وإن كانت متفاوتة في المستوى التقني والبحثي، إلى جانب الدفاع والقوة البشرية.

تتباين معايير الأهمية الجيوبوليتيكية للأقاليم من حيث العدد والأولوية، وفي الحسابات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية للقوى الكبرى المتصارعة، والمنافسة على القوة والهيمنة، وكذلك في فترات زمنية مختلفة، بحسب توزيع القوى في النظام الدولي، أدرك صناع القرار السياسي والاستراتيجي والثقافة الاستراتيجية للقوى الكبرى. لقد روج ماكندر أطروحة أهمية أوراسيا من معايير الموقع والقدرات والدرس التاريخي لأربعة قرون، والحضارة والثقافة الأوروبية في مقابل الشرقية، وكذلك مصالح الإمبراطورية البريطانية والتهديدات المتمثلة في الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية الألمانية. وتتغير أهمية المعايير مع التطورات في القضية العسكرية ونظام التسلح والاستراتيجية.

في هذا السياق، نركز على ثلاثة معايير أساسية: الجيودينية – ثقافية (الإسلام)، والقوى الإقليمية (القومية)، والجيو-اقتصادية (الطاقة). إن هذه المعايير لا يتحلى بها مجتمعة أي إقليم في العالم، وتأثيراتها من جميع القوى تكون في ضلعَي حرف H، وهي ذات دينامية مميزة، وذات آفاق إقليمية ودولية. ونفترض أن الاستقرار في النظام العالمي يتأثر بالتطورات في أحد المعايير، أو اثنين منها، ويكون على أشده أخطارًا وتكلفة عندما تجتمع معًا. والسيطرة على هذه المعايير تعطي القوة المسيطرة مكانة في الصدارة والقيادة والهيمنة في النظام العالمي. ونرى أن السياسة الأميركية واستراتيجيتها منذ الحرب على أفغانستان، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وغزو العراق والموقف من إيران، مقاربة شاملة للتصدي لانحسار الهيمنة الأميركية، ليس بهدف المحافظة على الهيمنة، وإنما لـ "إبطاء" الانحدار، واستيعاب العواقب والتكلفة، أو استعدادًا للاستيطان في نظام عالمي متعدد الأطراف، وهذا هو الراجح لدينا، أو للمراهنة على أن عافية القوة الأميركية احتمال ممكن.

إن الدول في محور اليابسة غير متكافئة في قيمة الأهمية المحورية، وإن قيمة "السلعة العامة"[67] للطاقة، لكل من السعودية والعراق وإيران والجزائر، أكبر من تركيا وباكستان واليمن. وقيمة مصر واليمن أكبر من الجزائر والعراق من حيث الموقع. تقع مصر على البحر الأبيض المتوسط، وتسيطر على قناة السويس وتعتبر مدخلًا إلى أفريقيا، وتقع اليمن على مضيق باب المندب، ممر الطاقة والتجارة العالمية. والقيمة العسكرية لباكستان وتركيا ومصر والسعودية وإيران أكبر من العراق والجزائر وأفغانستان.

تتمتع بعض دول اليابسة بأكثر من قيمة "سلعة عامة"؛ فتركيا محور إقليمي اقتصادي وعسكري، وموقع وأيديولوجيا، ولباكستان أهمية عسكرية وأيديولوجية وليس اقتصادية، ويجتمع في السعودية أهمية موقع واقتصاد وتسلح وأيديولوجيا. أما إيران، في قضية انتشار الأسلحة النووية، فأشد أهمية في الأخطار من باكستان النووية، فعليًا، المتوازنة مع الهند النووية. والأهمية الأمنية والأيديولوجية والتهديد للأصولية في أفغانستان والسعودية وباكستان وإيران أكبر من السودان ومصر وبنغلاديش. ولا تتساوى دول اليابسة في أهمية الصراعات والنزاعات الإقليمية.

---

67 S.L. Burg & Paul S. Shoup, *The War in Bosnia Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention* (London/ New York: M.E. Sharp, 1999).

2. الهيمنة في الفضاء الجيوبوليتيكي الأوروبي - الأطلسي

إن اليابسة تمثل فضاء جيوبوليتيكيًا ذا أهمية جيوستراتيجية وجيو-اقتصادية؛ لبقاء هيمنة القوى الكبرى، ولإبطاء انحسارها وتراجعها وتلطيفه، بين الفضاءات العالمية الجيوبوليتيكية الأخرى. إن الفضاء الأوروبي - الأطلسي ليس مجالًا جيوبوليتيكيًا للتنافس، ولقد كان كذلك منذ عام 1945؛ إذ إنه محصن بـ "الناتو"، وروسيا لن تجرؤ على فتح جبهة تهديدات للأمن الأميركي - الغربي هناك. وإن وسط أوروبا وشرقها، وكذلك الدول البلطيقية السوفياتية السابقة، انضمت إلى حلف "الناتو"، ولم تعد هناك منطقة عازلة ما بين الأطلسي وأوراسيا الروسية، ومن المتوقع أن تنضم أوكرانيا إلى حلف "الناتو".

إن استقلالية أوروبا في سياسات الدفاع والخارجية ستحجّم دور الولايات المتحدة في الأقاليم، وفي السياسة الدولية[68]، وأوروبا باستقلاليتها لا يمكن أن تصطف مع الولايات المتحدة في كل قضية، وإنما ستزن مواقفها مع ما يوائم المصالح الأوروبية، وستقدم خيارات بديلة من السياسات الأميركية، وأطراف النزاعات سوف تتجه إلى أوروبا لحل خلافاتها، وليس دائمًا إلى الولايات المتحدة. ونظام التحالف الأوروبي - الأطلسي سوف ينشرخ، وهو ما يتيح لروسيا الاستفادة منه بالمناورة على الطرفين، إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي سينافس الولايات المتحدة في مناطق مصالحها، ولا سيما في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط؛ لأنها مناطق أو "أحزمة أمن واستقرار حول أوروبا"، كما أن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية أصبحت تصيب أوروبا مباشرة أكثر من الولايات المتحدة، كالهجرة[69]. وكذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يسعى إلى تطوير عقيدة أمنية وعسكرية، لا تتماثل مع عقيدة "الناتو" التي تطورت في الحرب الباردة على أسس أميركية؛ لأنها القوة المحور والمركزية في الفضاء الأوروبي - الأطلسي[70]، وهو ما قد يقود إلى صدام بين "أوربة" الناتو و"أمركة" الناتو، وهذا غير مرحب به أميركيًا[71].

وفي الجملة، إن الخشية من انحسار "المحورية" الأميركية، أو القيادة في الفضاء الأوروبي - الأطلسي، ليس لها من أسباب حقيقية سوى التي يراد منها تحجيم الإبقاء على "الأمركة" والنزعة إلى "الأوربة". إن تداخل المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبقايا التهديد السوفياتي بهوية روسية، يطمئنان واشنطن بأنها إذا لم تهيمن فإنها تقود. ومن خيارات الولايات المتحدة تعزيز هيمنتها على اليابسة، لتقييد النزعة الاستقلالية "للأوربة"، فلقد قادت الولايات المتحدة الحملة ضد داعش (الجيو-إسلامية) في اليابسة، ويسرت أمن الطاقة (جيو-اقتصاد) لليابسة.

3. أهمية وسط آسيا

إن وسط آسيا والقوقاز وأوراسيا هو الفضاء الذي تبرز فيه أكثر القيود والمكبلات لتقدم الهيمنة والقيادة الأميركية مباشرة؛ لذلك، ومن المقاربات للتغلب على ذلك مقاربة إحكام السيطرة على اليابسة المجاورة للفضاء الذي تشاركه في كثير من القضايا الجيو-إسلامية والجيو-اقتصادية. ولقد ظهرت الفرص الكثيرة في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وحصول دول وسط آسيا على استقلالها، وتيه روسيا وانشغالها بمشاكلها الداخلية، والبحث عن هوية ما بعد سوفياتية، وكذلك معضلة تشكيل هوية جديدة لدول وسط آسيا بعد قرنين من السيطرة الروسية القيصرية والسوفياتية، وتلكؤ الصين في القدوم إلى فضاء فراغ القوة، عثرت الولايات المتحدة على فرصها؛ فنشطت لتشجيع استقلالية هذه الدول، ودعم الليبرالية والانفتاح على اقتصاد السوق، والانخراط في العولمة. وكان هدف أميركا إقصاء الصين من دور أساسي، وغلق النوافذ أمام عودة روسيا إلى الأقاليم، وكذلك مواجهة التيارات الإسلامية المناهضة للوجود الأميركي، في الوقت الذي كانت واشنطن تزعم فيه أن مساعي الهيمنة الأميركية في وسط آسيا تواجه تحديات لا نظير لها في الأقاليم الأخرى، ولا سيما "اليابسة"، على صعيد وجود قوتين كبريين: روسيا والصين، وقوة إقليمية "إيران". ولروسيا مزايا على أميركا، تتمثل في وجود إرث سوفياتي ووجود سكان روس، وتصدير نفط هذه المنطقة إلى العالم عبر أنابيب روسية، إضافة إلى حضور عسكري. وإجمالًا، فإن النظم السياسية تحاكي النموذج شبه المركزي الروسي[72]. إن بين يدي روسيا والصين خيارات لمواجهة الهيمنة الأميركية وإيهانها في وسط آسيا[73]، ليس لديهما مثلها في

68 Giovanna Bone, "The EU's Military Doctrine: An Assessment," *International Peace Keeping*, vol. 11, no. 3 (2004), pp. 439-456.

69 John Schindler, "A European Union Army Is a Terrible Idea," *The Federalist*, 16/3/2015, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2wnB1QY

70 Mike Field, "Talbott Defines U.S. Central Asia Policy," *The Gazette*, 4/8/1997, pp. 1-7.

71 Jim Nichol, "Central Asia: Regional Developments and Implications for U.S. Interests," *Congressional Research Service*, no. 7-5700, 21/3/2014.

72 Roger Kanet & L. Homarc, "The US Challenge to Russian Influence in Central Asia and Caucasus," in: Roger Kanet (ed.), *Russia: Remerging Great Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 173-194.

73 Lena Jonson, *Russia and Central Asia: A New Web of Relations* (London: Royal Institute for International Affairs/ Chatham House, 1998); Craig Oliphant, "Russia's Role and Interests in Central Asia," *Safer World* (October 2013), accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2yO1lF2; Bertil Nygren, *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries* (Abingdon, UK: Routledge, 2007).

إقليم "اليابسة"، والقوتان لا تريدان إقصاء أميركا، وإنما التوازن معها في إطار التعددية[74]، وليس من مصلحتهما التحالف ضدها، وإذا كانت رغبة روسيا ومصلحتها أقوى، فإن الصين لن تتورط. إن التحالف يجلب الأمن إلى روسيا، وليس إلى الصين؛ لأن أميركا سوف تعاقبها في الفضاء الآسيوي – الهادي الأهم من وسط آسيا.

وتسعى الولايات المتحدة إلى استثمار الخلافات الروسية – الصينية، وخلق مثلث علاقات على غرار ما كان قائمًا في الحرب الباردة بعد عام 1970[75]. بيد أن العلاقات بين البلدين تتعزز كلما حاولت أميركا إيجاد نفوذها في الإقليم، وأصبحت تتأسس على شراكة استراتيجية[76]، واستغلت الصين مبادرة بوتين لـ "التمحور في الشرق"[77]، في حين تشجب "التمحور في الشرق" لأميركا؛ لأن في ذلك غايات توكيد "المحورية" الأميركية في فضاء آسيا – الهادي، أما التمحور الروسي فهو من أجل توكيد التعددية[78]؛ ذلك لأن للهند واليابان والاتحاد الأوروبي مصالح في إقامة علاقات مع المنطقة لأهمية الطاقة. والصين لا تنافس روسيا أمنيًا أو للهيمنة، وإنما للاطمئنان إلى الوصول إلى الطاقة. وتحذر الصين من وجود أميركي في الأقاليم؛ لأن في ذلك خلق طوق احتواء لها لاستكمال الاحتواء في فضاء آسيا – الهادي[79]، والصين لديها حاجة جيوبوليتيكية للوصول إلى غرب أوروبا لـ "التمحور في الغرب"، عبر طريق الحرير من وسط آسيا[80]؛ لذلك سُويت الخلافات الحدودية[81]، وجرى التعاون في مجال التسلح[82]. إن استدامة التنمية السلمية تستدعي نظام التعددية.

74 Alexey Malashenko, *The Fight for Influence: Russia in Central Asia*, Carnegie Mosco Center, 10/12/2013.

75 Bahvna Dave, "Resetting India's Engagement in Central Asia: From Symbols to Substance," RSIS, *Report Policy* (January 2016);
كاظم هاشم نعمة، **الهند في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمّان: دار آمنة للنشر، 2014)، الفصل السادس.

76 Valeria Talbot (ed.), *Turkey: Toward Eurasian Shift?* (Milano: Ledizioni-LediPublishing, 2018).

77 M. Kaczmaski, *Russia-China Relations in the Post Crisis International Order* (London/ New York: Routledge, 2015).

78 Ying Liu, "Strategic Partnership or Alliance: Sino-Russian Relations from Constructive Perspective," *Asian Perspective*, vol. 42, no. 3 (2018), pp. 333-354.

79 Vasily Koshin, "Why Russia Pivot to China: Was All Talk and little Action," *The Moscow Times*, 1/6/2016, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2wiSIBi

80 David Shambouh, "China and the Liberal World Order," in: Nicholas Burn et al. (eds.), *The World Turned Upside Down: Marinating America's Leadership in Dangerous Age* (Colorado: Aspen Strategy Group, 2017).

81 Robert G. Sutter, "China's Rise: Implications for US Leadership in Asia," East-West Centre Washington, *Policy Studies*, no. 21 (2006)

82 Thomas Zimmerman, "The New Silk Road: China the US, and the Future of Central Asia," New York University - Centre of International Cooperation (October 2015).

وخلاصة القول إن حظوظ أميركا في الهيمنة والقيادة في وسط آسيا ضعيفة، ومصلحة روسيا[83]، ومصلحة الصين[84] تكمنان في نظام التعددية، وتشاركهما إيران المعارض الإقليمي لوجود أميركي، وكذلك كل من الهند[85] واليابان[86]، والاتحاد الأوروبي[87]. ومع ذلك، فمنذ 11 سبتمبر بات لأميركا نفوذ وحوارات، لتثبيت الاستقرار، ولتقليص الانعكاسات السلبية على انحدار قوتها وهيمنتها ونفوذها، لكنها غير قادرة على تعطيل انحسارها، أمام دور القوة العظمى الثانية G2 الصين، وروسيا التي تتعافى تدريجيًا في استعادة دور القوة الكبرى الذي يبدأ من إقليم وسط آسيا.

4. الهيمنة في آسيا – الهادي

تظل الولايات المتحدة القوة المهيمنة في شرق آسيا. لكن الصين، وكما يبدو من خطواتها، باتت الشريك التجاري الأول لأغلب دول الإقليم، وأكبر المصدرين إليه، بتحفيز العلاقات الاقتصادية معه عبر اتفاقيات تجارة حرة، وقد شرعت في إقامة مؤسسات إقليمية للتعاون في المجالات المالية والتجارية لتنافس نفوذ أميركا وتقلصه في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فتعاونت مع دول المركز الأوروبية، وأرست قواعد مصرف التنمية الجديد، وأنشأت الصين مصرف الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، توظف قوتها الاقتصادية بالإغراء والعقاب لمن يتعاون معها أو ضدها. والتاريخ شاهد على أن القوة الاقتصادية قاعدة للقوة العسكرية، والصين لا تختلف عن غيرها، على الرغم من الخطاب السياسي الصيني الزاعم بأنها قوة لم تعرف الكولونيالية والاستعمار للآخرين، وأن الثقافة السياسية الصينية مُحبة للسلام[88].

إن الحالة المتحركة للبيئة الاستراتيجية في الإقليم آلت إلى الجدل في مصير الهيمنة، والدور والنفوذ الأميركيين، وخيارات درء حقيقة

83 Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and Russian Federation," 24/7/2001, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2VDT68e

84 Charles Clover, "Russia Resumes Advanced Weapons Sale to China," *Financial Times*, 3/11/2016, accessed on 1/3/2020, at: https://on.ft.com/2Tb62k1

85 كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمّان: دار آمنة للنشر، 2014).

86 كاظم هاشم نعمة، **الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2010).

87 المرجع نفسه.

88 Jennifer Lind, "Life in China's Asia: What Regional Hegemony Would Look Like," *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 2 (March-April 2018).

أن عملية انحسار الهيمنة الأميركية واقعة، ولا خلاف في ذلك، على الرغم من الخطاب السياسي والجدل الأكاديمي. ونرى أن إدامة هيمنة منقوصة أميركية أيسر على الولايات المتحدة في هذا الإقليم. أولًا، لأسباب أميركية تتمثل في تدخلها للذود عن هيمنتها، ثانيًا، أن المتحدي ليس بذي عزم وقدرة على إزاحة خصمه.

يذهب دارسون أميركيون إلى أن أميركا غير قادرة على ترجمة قوتها إلى نفوذ، وأن نفوذها ليس ضرورة لإعفاء العالم من الفوضى، وأن الهيمنة خطاب سياسي لتسويغ أهداف وتحمّل أعباء[89]، وأن أميركا "حتى اليوم تبقى مهيمنة في شرق آسيا"[90]، بيد أن الصين "سوف تزيح الولايات المتحدة، بوصفها مهيمنًا إقليميًا اقتصاديًا وسياسيًا في الزمن القريب"[91]، وكذلك فإن أميركا تواجه الصين بوصفها متحديًا رئيسًا وليست قوة كبرى، كما في وسط آسيا، وللولايات المتحدة حلفاء ما زالوا ملتزمين بتعهداتهم الأمنية، كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان، إضافة إلى وجود عسكري كبير[92]، كذلك فإن أغلب دول الإقليم تتسلح من الولايات المتحدة.

إن صعود الصين إلى ذروة النفوذ والهيمنة مرهون بقيود ذاتية وإقليمية وخارجية، وعلى الصينيين إدراك أن ليس لديهم فلسفة نظام عالمي وهيكله وآلياته لاستبدال النظام الليبرالي الغربي[93]، على الرغم من مقدمات فكرية عن عالم كل شيء فيه متساوٍ تحت الشمس والسلم، عوضًا عن الحرب، والاحترام بديلًا من الاستعلاء الحضاري[94]، ولا تزال الصين غير قادرة على عرض القوة عالميًا[95]، وتعتمد، أيضًا، على الاقتصاد الأميركي وفضاء آسيا – الهادي، وتفتقر إلى القوة الناعمة المؤثرة، وتضع بقاء النظام السياسي في أولوية أجندتها؛ لذلك فهي لا تغامر[96].

أما خارجيًا، فإن الصين لم تجذب إليها الدول الأساسية في الإقليم، ومن مصلحتها إبقاء الوضع القائم بالتكيف معه وليس باستبداله، وللصين نزاعات إقليمية مع بعض دول الجوار، والصين لا تقدم "سلعًا عامة" غير الاقتصاد، وتحتاج إلى القبول بدورها من جيرانها[97]، كالهند التي وقفت أمام صعود الصين قوةً دولية.

5. الهيمنة في "اليابسة"

إن القيمة والأهمية لجيوبوليتيك "اليابسة" تنبعان من "المركزية" الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها. إنها تقع في مركز ثلاثة فضاءات جيوبوليتيكية، ذات صلة بصوغ النظام العالمي والهيمنة عليه، باستثناء فضاء أميركا اللاتينية، وهي: الفضاء الأوروبي – الأطلسي، والفضاء الأوراسي – وسط آسيا، والفضاء الآسيوي – الهادي. وما اليابسة سوى حلقة الوصل جوًا وبرًا وبحرًا، وهي "محور" منفتح، وليس مغلقًا أو معزولًا بدرجة ما، وترتبط اليابسة مع وسط آسيا – الأوراسيا برًا، ومع الأوروبي – الأطلسي بحرًا، وكذلك مع الآسيوي – الهادي.

إن بيئة ما بعد الحرب الباردة أفرزت تغيرات استراتيجية، أسبغت على اليابسة مزايا ليست موجودة على نحو مترابط في بقية الفضاءات، ومن أهمها قضايا السياسة العالمية. إن الأحادية القطبية والنظام العالمي الجديد لم يدوما طويلًا؛ إذ انتهيا مع 11 سبتمبر، وبات التنافس على تكوين النظام الدولي سمة بارزة، كما اتضح، ولليابسة أهمية، إلى جانب "المركزية" الجيوبوليتيكية: الطاقة، والأيديولوجيا الإسلامية السياسية، والهيمنة الإقليمية (القومية). ولا نعثر على مثلها في الفضاءات الأخرى، فضلًا عن توافق على أن تتجمع القضايا الثلاث في حالة واحدة (إيران) و(السعودية)، أو اثنتان مثل القومية والأيديولوجيا الإسلامية السياسية (تركيا). ومن هذا المنطلق كان لمصر دور قبل عام 1967، ثم هزل.

لقد تأسس نظام الهيمنة الأميركية بعد عام 1945 على ثلاث ركائز: القوة الشاملة، ومنظومة القيم الليبرالية – الرأسمالية، والعدو

89 كاظم هاشم نعمة، **القوة الوسطى في النظرية والتطبيق: كوريا الجنوبية في السياسة الآسيوية** (عمّان: دار آمنة للنشر، 2015)، الفصل الرابع.

90 John F Copper, "America's Asia Pivot: What does it Mean and will it Succeed?" *East Asian Policy*, vol. 6, no. 2 (2014), pp. 99-107; Simon Tisdell, "China Syndrome Dictates Barak Obama's Asia-Pacific Strategy," *The Guardian*, 6/1/2012, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2PAm8lh

91 Simon Reich & R.N. Lebow, *Good-bye Hegemony! Power and Influence in Global System* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014).

92 Jennifer, *Life in China*.

93 R. Ross, "Balance of Power Politics and The Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia," *Security Studies*, vol. 15, no. 3 (2006), pp. 355-395.

94 Bob Carr, "The Shrinking Quad: How the Alliance is Going Nowhere as Japan and India Court China," *South China Morning Post*, 17/5/2018, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/32EDUcd

95 S. Zhao, "Debating the China Model of Modernization: The China Model: Can it Replace the Western Model of Modernization?" *Journal of Contemporary China*, vol. 19, no. 65 (2010), pp. 419-436.

96 Mark Beeson, "China Achieving Hegemony Is Easier Said Than Done," *Eastasia Forum*, 13/7/2016, accessed on 29/2/2020, at: http://bit.ly/3cl02wQ; Loren Thomson, "Five Reasons China Would not be A Big Threat to America's Global Power," *Forbes*, 6/6/2014, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2TwRdY7

97 Cooper.

في الفضاءات الثلاثة. وبعد عام 1991 تغيرت المعادلة جوهريًا[98]؛ تعاظمت القوة الشاملة لتصبح الوحيدة في النظام العالمي، وشاعت أنوار منظومة القيم، واعتبرها فوكوياما نهاية المنظومة العالمية التي دان لها التاريخ، وتشتت العدو السوفياتي وهزل وتاه، وقبعت روسيا تشكو من مِحنها التي رأى كثيرون، مثل "الأطلسيين" الروس، أن الحضن الغربي مأواهم[99]. وتعالت أصوات "الحرب الصليبية"؛ من أجل نشر الديمقراطية والرأسمالية في مناطق الفراغ في القوة، ولا سيما في اليابسة حيث تسود النظم الرجعية المحافظة العسكرية. ومن جهة أخرى، دعا الواقعيون إلى بسط الهيمنة من خلال إقامة نظام دولي جديد يتمحور على القطبية الأميركية.

في 11 سبتمبر أُخذت الولايات المتحدة بغتة، وانكشف الوهن في بعض شرائط الهيمنة، واتضحت الحقيقة الجيوبوليتيكية الجديدة "اليابسة"، وما تنطوي عليه من أبعاد وأخطار على المصالح الأميركية وأمنها والهيمنة على قيادة النظام الدولي. إن 11 سبتمبر عدو جديد يخلف عدو الحرب الباردة[100]، إنه ليس عدوًا يمثل دولة ونظامًا سياسيًا وحدودًا جغرافية معترفًا بها، بل إنه عدو يجسد تهديدات غير تقليدية[101]، واستراتيجية قوة غير متماثلة[102]، وله أيديولوجيا، وينتشر على جيوبوليتيك عالمية، وتنتمي إليه أمم كثيرة، عدو لا يقود كتلة أو حلفًا، كما كان الاتحاد السوفياتي، ولا يشكل مركز قرار، بل تعدد المراكز، ولا يؤمن بالردع المؤكد والمتبادل بل بالتعرض، ولا يأخذ بالتوازن بل بالتفوق، ولا يمتلك أجندة استراتيجية واضحة، ويعتمد التكتيك، ولا ينطلق من الأعلى إلى الأسفل، بل من الأسفل إلى الأعلى، ويؤمن بحتمية النصر، ومعايير الخسارة والأخطار مرنة، والعاقبة للفعل في الآخرة، وليس الربح المادي المباشر، وإن فعله ردة فعل على خلق عدو، الإسلام السياسي[103].

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر انعكاسات كثيرة ذات صلة "بمحورية اليابسة" الجيوبوليتيكية في العالم، لقد تجلى فيها إخفاق أميركا في إحكام قبضتها للهيمنة على النظام العالمي، وهذا ما دفع أميركا إلى تعزيز قدراتها العسكرية لعرض القوة؛ بهدف استعادة الصدقية فيها عالميًا[104]. وكان نصيب اليابسة من هذا يفوق التصور والتوقع. وقد أسقطت الأحداث، من جهة، الاطمئنان المبكر بعد الحرب الباردة بأن الهيمنة الأميركية "حقيقة واقعة"، وأن أميركا هي المحور الجديد، وهو الأمر الذي حشد التأييد الداخلي لمساندة تثبيت الهيمنة. ومن جهة أخرى، فنّدت الأحداث شرعية المحور والهيمنة الأميركية؛ لذلك سعت أميركا إلى استعادة الشرعية في إرساء هيمنتها بهدف اجتثاث تهديدات غير تقليدية، مثل "القاعدة" وغيرها من المنظمات الجهادية والمسلحة الإسلامية "الإرهاب العالمي". وقد أعطى الإرهاب العالمي من اليابسة الشرعية لأميركا للجوء إلى القوة من دون قيود، كما حصل في الهجوم على أفغانستان. وأخرست الأحداث نقاد استراتيجية التورط عسكريًا في الخارج، وعضدت دعاة نشر القوات الأميركية في اليابسة وخارجها لتعزيز الهيمنة إقليميًا وعالميًا. وذهبت السياسة الأميركية إلى تهويل ظاهرة الإسلام السياسي المسلح، مع أنه كان ينمو ويتسع جيوبوليتيكيًا؛ من أجل أن تحشد الرأي العالمي والتأييد لسياسة الهيمنة والقيادة، طالما أن أهداف الإرهاب لا تقتصر على المصالح الأميركية، بل الغربية أيضًا[105]. ولقد أفلحت واشنطن في حشد ستين دولة تحت قيادتها لمحاربة الإرهاب[106]. إن من أهداف الهيمنة مواجهة الانكشاف الاستراتيجي الأمني والاقتصادي والقيمي الأميركي وردعه، وقد وثقت اتجاهات عدة بأن بيئة ما بعد الحرب الباردة أوصدت أبواب الانكشاف ومنافذه، فلا توجد قوة كبرى، أو مجموعة الصين وروسيا، تضاهي القدرات العسكرية الأميركية، ولا قوة ناعمة تتحدى منظومة القيم الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية الغربية الأميركية.

إن أحداث 11 سبتمبر فنّدت منطق هذه الفرضية، فلقد أصبحت أميركا منكشفة عالميًا، لمحاربة الإرهاب، وفي ذلك منطق الهيمنة، لأن الرد على الضربات والتدخل الأميركي يخلق "حلقة مفرغة"؛ انتشار لبسط الهيمنة يترتب عليه ردات فعل من الإرهاب، وهذا بدوره

98 Beeson; Thomson.

99 Iskandar Rehman, "Keeping the Dragon at Bay: India's Counter-containment of China in Asia," *Asian Security*, vol. 5, no 2 (2009), pp. 114-141; David Scott, "The Greater Power Game Between India and China: The Logic of Geography," *Geopolitics*, vol. 13, no. 1 (2008), pp. 1-26.

100 G.J. Ikenberry, "Rethinking the Origins of American Hegemony," *Political Science Quarterly*, vol. 104, no. 3 (1989), pp. 387-394.

101 كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

102 S.J. Blank, "Rethinking Asymmetric Threats," Strategic Studies Institute of the US Army War College (2003).

103 Ruger Barnett, *Asymmetrical Warfare: Today's Challenge to U.S. Military Power* (Virginia: Brassy's Inc., 2003).

104 J. Gershman, "Is Southeast Asia the Second Front," *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (2002), pp. 60-74.

105 D. Byman & J. Shapiro, "Be Afraid. Be A little Afraid: The Threat of Terrorism from Western Foreign Fighters in Syria and Iraq," Foreign policy at Brookings, *Policy Paper*, no. 34 (November 2014), accessed on 1/3/2020, at: https://brook.gs/2Tn9uqQ

106 Todd S. Purdum, "10 Asian Nations Join with the US in Pledge to Fight Terrorism," *The New York Times*, 2/8/2002, accessed on 20/2/2020, at: https://nyti.ms/3al8A4Z

يستدعي التدخل في كل ركن من اليابسة وبقية الأقاليم: وسط آسيا وجنوب شرق آسيا، أي تعزيز الهيمنة انطلاقًا من اليابسة[107].

إن جل تهديدات الأقاليم الجيوبوليتيكية يقع في نسق المنافسات بين القوى الكبرى، في نظام توازن القوى التعددي وفي الحرب الباردة. بيد أن تهديدات نطاق اليابسة، كما تمثل في الإرهاب العالمي، تقع خارج نطاق التنافس، وقد كان بوتين أول من تخاطب مع بوش وسخّر الأجواء الروسية، أول مرة، لتكون ممرات للعمليات الأميركية، ولم يؤجج عليه معارضة دول وسط آسيا، بل أجاز لها أن ترحب بقواعد أميركية. وقد أيدت الصين الحملة الأميركية، ولم تقلق على وجود أميركي في مجال نفوذها في وسط آسيا. إن التنافس في فضاء آسيا – الهادي هو بين الولايات المتحدة والصين بهدف الهيمنة، وفي وسط آسيا بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، وفي أميركا اللاتينية لا يوجد تنافس حقيقي وكذلك في الأوروبي – الأطلسي.

إن الهيمنة على اليابسة أكثر الحلول استجابة لدواعي المواجهة مع الإرهاب، والقضاء على تهديداته، وتستطيع أميركا في اليابسة "اجتثاث" الإرهاب، بالتصدي لجذوره الفكرية الفلسفية المدنية، ففي اليابسة المنابع التاريخية والتراثية التي لا مثيل لها في الدول الإسلامية خارج اليابسة، أو في الدول الأجنبية التي فيها جاليات إسلامية كبيرة. وفي اليابسة تتمكن أميركا من ترتيب تحالفات وائتلافات ثنائية وجماعية ضد الإرهاب، وفي وسعها النشاط على مستوى التكوين الثقافي والتربية الدينية لإعادة صوغ المفاهيم والقيم لنشرها في العالم الإسلامي كذلك. إن بعض دول اليابسة، قبل السعودية "الوهابية" وكذلك مؤسسة الأزهر في مصر تمثل مرجعية ذات صدقية إسلامية عالميًا. ومن خلال عملية الاستبدال والغرس، تضع أميركا اللبنات الأولى للتعاطف والتفهم والرضا بالقيم الغربية – الأميركية في المستقبل، وهذا من شروط الاستجابة والتواؤم مع الدول المهيمنة والقائدة.

لقد أصبحت اليابسة معيار تقسيم العالم[108]، من منظور القوة المهيمنة، إلى نصفين: الذين "معنا" والذين "ضدنا" عبر الوعيد والتخويف، أو بالإغراء[109]، أو "بالحرب الاستباقية". وتختلف التقييمات في صواب هذه العقيدة الاستراتيجية وفلاحها[110]. ومع ذلك تبقى الخيار الراجح للهيمنة على اليابسة أكثر مما هي راجحة في أقاليم أخرى[111]، ومعها القوة الناعمة.

6. القوى الإقليمية في "اليابسة"

لقد دأبت القوى الإقليمية في اليابسة على استغلال التنافس الأميركي – السوفياتي خلال الحرب الباردة، وهذا ما وضع الصعوبات أمام هيمنة أميركية، وكانت تركيا وباكستان والسعودية وإيران في جبهة الولايات المتحدة، واقتربت مصر والعراق وسورية والجزائر وليبيا من الاتحاد السوفياتي آنذاك، وشهدت الحرب الباردة تنافسًا بين القوى الإقليمية، ما بين مصر والعراق في الخمسينيات، في نطاق جامعة الدول العربية، والعرب وإسرائيل، ومصر وإيران، والعراق وإيران، والسعودية والعراق، والسعودية وإيران، واتسمت المنافسة بخصائص الحرب الباردة الإقليمية (عربية – غير عربية) و(عربية – عربية)، وتكونت ائتلافات ثنائية ومتعددة الأطراف (تركيا وإيران وإسرائيل) ضد مصر، والسعودية وإيران في الستينيات والسبعينيات ضد العراق في الخليج العربي. وكانت الائتلافات متحركة بحسب القضايا في سياسة الأقاليم.

لقد برزت قضايا وقوى إقليمية في المنطقة بعد الحرب الباردة أكثر تعقيدًا مما ألفته الحرب الباردة. ومثّلت استعادة إيران عافيتها الاقتصادية إيذانًا بتطوير قدراتها العسكرية وتحدي الوجود الأميركي في الخليج العربي، وتصدرت الدفاع عن القضية الفلسطينية، ومثلما سعى الشاه للهيمنة على الخليج العربي والنفوذ الإقليمي، بدعم من الولايات المتحدة، على أساس شرعية تاريخية، فإن إيران ما بعد الخميني تسعى للهيمنة. لكن من خلال أيديولوجيا إسلامية، بوصفها خطابًا سياسيًا، تستتر خلفها على نيات توسعية، في البحرين[112]، ومجال نفوذ، في سورية ولبنان والعراق واليمن، واتخذت من المذهبية هوية قومية، تتحدى بها القومية العربية والقومية التركية أو العثمانية

---

107 Ivan Eland, "Does U.S. Intervention Overseas Bread Terrorism? The Historical Record," Cato Institute, *Foreign Policy Briefing*, no. 50, 17/12/1998.

108 Mylven Leffler, "September 11 in Retrospect: George W. Bush Grand Strategy Reconsidered," *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 5 (September/ October 2011); Anthony Cordesman, "The Lessons and Challenges of September 11- The New '9/11'," CSIS, 9/9/2011, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/3aiBhPU

109 Trevor Thrall & Eriö Geopner, "Step Back: Lessons for U.S. Foreign Policy from the Fail War on Terror," Cato Institute, *Policy Analysis*, no. 814, 26/6/2017.

110 Peter Juul, "9/11's Impact on Conservative Foreign Policy: Little Has Changed, Preventive War Is Still Favoured," Centre for American Progress, 9/9/2011, accessed on 1/3/2020, at: https://ampr.gs/3cnciwS

111 "Attack Saddam and Let History Judge, Says Rumsfeld," *The Daily Telegraph*, 21/8/2002; Toby Harnden, "Bush Will Attack Alone If Need Be, Says Perel," *The Telegraph*, 9/8/2002.

112 Mohsin M. Milani, "Iran's Post Cold Policy in the Persian Gulf," *International Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1994), pp. 328-354.

الجديدة[113]. وتصاعد دور السعودية في السياسة العربية بعد أفول الناصرية، واتفاق كامب ديفيد في عهد السادات، والأزمات الداخلية المصرية في أعقاب الربيع العربي. وأعطت السعودية وجهة التوجه القومي العربي صوب إيران؛ لأسباب أيديولوجية مذهبية – شيعية، ولتحديات إيران في الخليج العربي، وانسجامًا مع الصيغة السعودية لحل القضية الفلسطينية: الأرض مقابل السلام، والتطبيع بدفع من الولايات المتحدة، وخروج العراق من الساحة بالاحتلال الأميركي، وانشغال الأقطار العربية بالقضايا القُطرية وليس القومية، وانفرط عقد التماسك والتعاون العربي، ونشبت خلافات وانشقاقات بينية، وتكونت محاور إقليمية وعربية. واستغلت إسرائيل البيئة الجديدة، فاقتربت من العرب واقتربوا منها، في خطوات تطبيع سرية وعلنية.

لقد برزت في اليابسة عداوات إضافية، قومية ومذهبية، واحتدمت نزاعات حرب بـاردة[114]، وحـروب بالوكالة[115]، ولاذت القوى الإقليمية مستعينة بالقوى الخارجية: أميركا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وهي القوى التي ليس بينها تعاون أو تكافؤ في المصالح والأهداف والاستراتيجيات، ويسرت بيئة الحرب الباردة الإقليمية والعربية – العربية أسباب تعزيز الهيمنة الأميركية على اليابسة[116]، فأولًا، لم يتقدم طرف خارجي من المتحدين ضد الهيمنة الأميركية لمساندة القوى المضادة لها، كما أن روسيا والصين تحذران من الانخراط في حرب باردة في اليابسة[117]، ثانيًا، إن أميركا تحول دون تراكم قوة خصومها ونفوذهم في الإقليم، وقد اقتصر دعم روسيا لسورية على جزء منها على مصالح روسية، وفي إيران اكتفت بالاعتراضات على العقوبات، لكنها صوتت لمصلحتها في مجلس الأمن. ثالثًا، إن أمن مصالح الخصوم الخارجيين منكشف أمام التهديد والفعل الأميركيين؛ فالصين تعتمد على أمن الطاقة الأميركي في الخليج العربي والمياه الدولية، وروسيا منكشفة أمام تقلبات أسعار النفط التي تؤثر فيها سياسة الطاقة السعودية التي تستجيب للضغوط الأميركية. رابعًا، إن الجبروت العسكري الأميركي لا يزال سائدًا، ولم تحقق روسيا سوى خطوات محدودة في بيع منظومة الدفاع الصاروخي لإيران وتركيا، ومن المحتمل للسعودية وقطر. خامسًا، إن مفاتيح معظم النزاعات في الإقليم في يد واشنطن، سواء القضية الفلسطينية أم المسألة النووية الإيرانية، والخلافات الخليجية، وكذلك الحرب في سورية، وليس أمام القوى الخارجية الأخرى غير التكيف مع الخطوات الأميركية. سادسًا، إن هيكل الأمن الإقليمي يبنيه المهيمن من دون الحاجة إلى تعددية دولية، فمقترح الناتو العربي – الأميركي ركيزة إضافية لتعزيز أسس الهيمنة. سابعًا، تدير واشنطن هيمنتها من خارج الإقليم وداخله. في حين أن إسرائيل وكيل دائم، والسعودية قد ألفت دور الوكيل منذ تأسيسها، وتزداد علاقة الراعي والوكيل مع التهديد الإيراني والتطلع إلى دور قيادي في اليابسة قوميًا ودينيًا. وأخيرًا، إن القوى الخارجية تغتنم فرصًا في سياسة الإقليم، والقوى الإقليمية ليس من مصلحتها استبدال هيمنة أميركا بغيرها، وإنما الاقتراب من القوى الخارجية؛ بهدف تنوع المسارات وتقليص الاعتمادية على المهيمن.

لقد ظهرت مقيدات وحدود للهيمنة الأميركية في اليابسة. لكنها لن تدفع أميركا إلى العدول عن هدف الهيمنة[118]، وإنما تجعلها تلجأ إلى بدائل أخرى لتعزيزها[119]. لقد تمردت إيران على أميركا، وانسحبت أميركا من العراق، وقلصت وجودها في أفغانستان، وتململت أنقرة من السياسة الأميركية، واستنجدت بتحالف دولي ضد "داعش"، وأغفلت تعلقها بمبدأ نشر الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ومع ذلك، عززت وجودها العسكري في الخليج العربي، وزادت من بيع الأسلحة إلى بعض الدول، وتوسع نفوذها في التأثير في اليابسة الداخلية للدول في الإقليم[120] لكونها القوة المهيمنة، وليس من قوة أخرى تستطيع أداء دور الوسيط في النزاعات، كذلك الذي بين العرب وإسرائيل، أو تستطيع أن توازن أو ترجح كفة على أخرى للمحافظة على استقرار الوضع القائم. وبهذه السياسات تواجه أميركا تحديات تآكل هيمنتها عالميًا.

---

113 Anoushirvan Ehteshami, "The Foreign Policy of Iran, Durham University Online," in: Raymond Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami (eds.), *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2009), pp. 261-280.

114 Ruth H. Santini, "A Regional Cold War in the Middle East and in North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited," *The International Spectator*, vol. 52, no. 4 (2017), pp. 93-111.

115 D.L. Byman, "Why Engage in Proxy War? State's Perspective," Brookings, 21/5/2018, accessed on 1/3/2020, at: https://brook.gs/32DuMVn

116 Alex Marshall, "From Civil War to Proxy War Past History and Current Dilemmas," *Small Wars and Insurgencies*, vol. 27, no. 2 (2016), pp. 183-195.

117 يُنظر: نعمة، **نقد الاستراتيجية الصينية**.

118 Yahia Sadowski & Fareed Mohamedi, "Decline (But Not Fall) of US Hegemony in the Middle East," Middle East Research and Information Project, *Middle East Report*, no. 220 (Fall 2001), accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2uLgi9v

119 Samer Bakkour, "Dynamics of Middle East Peace Process in the Era of US Hegemony 1950-2000," *Journal of International and Security Studies (CEJISS)*, vol. 10, no. 2 (September 2016).

120 M. Cox, "Whatever Happened to American Decline? International Relations and the New United States Hegemony," *New Political Economy*, vol. 6, no. 2 (2001), pp. 311-340.

7. الطاقة والهيمنة في اليابسة

إن تاريخ "النفط" في العلاقات الدولية تاريخ نزاعات وحروب بين القوى[121]؛ لأهميته في بناء القوة الوطنية والعلاقة بين النفط والجيوبوليتيك، وإن لعصر ما بعد الحرب الباردة نظيرًا في القرن السابق في التنافس والصراع للهيمنة على "مصادر الموارد"، بهدف السيطرة في النظام الدولي، والنفط له قيمة وأهمية لا نظير لها[122]. والنفط في اليابسة له أهمية كبرى؛ لأنه أكبر مستودع ومنتج على اليابسة، وللعلاقة بين السيطرة عليه وسياسة القوى الكبرى في الاقتصاد السياسي العالمي والسياسة الدولية[123]. لقد هرعت الولايات المتحدة إلى إخضاع طاقة وسط آسيا وحوض قزوين تحت نفوذها، وسعت لإخراج روسيا من نفوذها[124]، وتقليص فرص الصين في التنافس على الطاقة. لكنها لم تحقق الهيمنة لتصبح المهيمن العالمي على طاقة الفضاءين الجيوبوليتيكيين (وسط آسيا وقزوين) وفي اليابسة[125]، وقد حرصت الإدارات الأميركية على الهيمنة على طاقة الخليج العربي، فقد كان الرئيس جيمي كارتر (1977-1981) قد أعلن عام 1980 أن أي فعل من قوة معادية لمنع الوصول إليه سوف يعتبر عدوانًا على المصالح الحيوية، ويقابَل بكل الوسائل الضرورية، ولم يحد رئيس بعده عن ذلك[126]. ويرى س. بيتر أن حرب الخليج عام 1991 كانت أول حرب من أجل السيطرة على النفط، وعلى نطاق عالمي بعد الحرب الباردة[127].

إن طاقة اليابسة عامل حاسم في السيادة في النظام الدولي، ويرى هنتنغتون "أن أهم النزاعات الرئيسة بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى من المحتمل أن تكون حول القضايا الاقتصادية[128]، وفيها تحسم مسألة الصدارة، بفضل السيطرة على جيوبوليتيك الطاقة[129]. والرأي عند د. هافر "أن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على سدادة النفط العالمي، والذي يسيطر على سدادة النفط العالمي يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي، على الأقل في المستقبل القريب"[130]. ومع تناقص اعتماد أميركا على نفط اليابسة، وتوكيد استقلاليتها الطاقوية واحتمال تحويلها إلى مصدّر[131]، فإن قبضتها ستصبح أشد إحكامًا أمام عطش اقتصادات عظمى صاعدة، وهي: الصين والهند واليابان وأوروبا الغربية وكوريا الجنوبية. إن السيطرة على نفط اليابسة تقوّي فرص أميركا في التنافس مع نفط وسط آسيا – حوض قزوين، وتعزز السيطرة على المستهلكين، وتؤمن ولاء الحاكمين في الإقليم. إن الطاقة في اليابسة تمثل "المركز الجيوبوليتيكي للطاقة، وسوق النفط العالمية مرتبطة بالسياسة في اليابسة، والولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على التحكم فيها وإدارتها، والعلاقة بين أميركا والسعودية عامل مهم في منافع البترودولار.

"إن واحدًا من الأشياء الأساسية التي فعلها السعوديون تأريخيًا"، كما صرّح السفير الأميركي السابق في السعودية للجنة داخل الكونغرس، "إضافة إلى الصداقة مع الولايات المتحدة، إصرارهم على أن يبقى تسعير النفط بالدولار؛ لذلك، فإن في وسع الخزانة الأميركية أن تطبع دولارًا وتشتري نفطًا، وهذه ميزة ليس لأي بلد آخر مثلها"[132]. ويترتب على هذا طلب غير حقيقي على الدولار، تطبع أميركا دولارًا لتبقى الثقة بالتعامل بالدولار، وبالنظام الاقتصادي السياسي العالمي.

يدرك صناع القرار وكثيرون من المعنيين بالدراسات الاستراتيجية، أن قدرة الولايات المتحدة على المحافظة على الصدارة في النظام العالمي تواجه تحديات من القوى الكبرى، لمشاركتها في تدبيره، ويدركون أيضًا أن النظام الدولي سائر نحو التعددية عالميًا وإقليميًا، سواء في وسط آسيا وروسيا والصين وأميركا واليابان والهند والاتحاد الأوروبي، وتحت سقف منظمة شنغهاي ومن خارجها، وفي فضاء آسيا – الهادي تتنافس الولايات المتحدة والصين على الدور ولديهما بوادق اليابان

121 D. Yrgin, *the Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Simon Schuster, 1991).

122 M. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Petroleum Dependency* (London: Penguin Books, 2005).

123 S. Peters, "Coercive Western Energy Security Strategies: 'Resource War's' as a New Threat to Global Security," *Geopolitics*, vol. 9. no.1 (2004), pp. 187-212.

124 E. Wishnick, "Russia, China, and the United States in Central Asia: Prospects for Great Powers Competition, Cooperation in the Shadow if the Georgian Crisis," Strategic Studies Institute of the US Army War College (February 2009).

125 M. Iqbal & M.K. Afridi, "New Great Game in Central Asia: Conflict, Interests, and Strategies of Russia, China and the United States. *Dialogue*, vol. 12, no. 3 (2017), pp. 230-244.

126 M. Klare, "The New Geography of Conflict," *Foreign Affairs*, vol. 80, no. 3 (2001), pp. 49-61.

127 S. Peter, Coercive Western.

128 S. Huntington, "Why Only International Primacy Matters," *International Security*, vol. 17, no. 4 (1993), pp. 68-83.

129 Philippe Le Billon, "The Geopolitical Economy of 'Resource Wars'," *Geopolitics*, vol. 9, no. 1 (2004), pp. 1-28.

130 D. Haver, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 19.

131 Elizabeth Rosenberg, "Energy Rush: Shale Production and US National Security," Center for a New American Security (February 2014), accessed on 27/2/2020, at: http://bit.ly/2TheY7H

132 S. Nixon, "Wha 's That in Euros?" *The Spectator*, 17/10/2003.

والهند والاتحاد الأوروبي، وأن اليابسة المحور الجيوبوليتيكي الأكثر أهمية في هيكلة النظام الدولي ما بين الهيمنة الأحادية والتعددية القطبية من دون بقية المحاور. إن أوراسيا أصبحت تعددية، وكذلك آسيا – الهادي، ولم تخسر أميركا منزلة المهيمن" أو "القائد" عالميًا، فإذا خسرت اليابسة ستكون نهاية القرن الأميركي. إن في اليابسة خصائص تسعف انحسار الهيمنة الأميركية، وهو أمر حتمي، فموقعها يتوسط الفضاءات الجيوبوليتيكية المحورية، الأوروبي – الأطلسي، لما بعد عام 1945، وأوراسيا، الماكندرية التقليدية، وآسيا – الهادي، وفي اليابسة آليات لبلوغ هدف وإدامة الهيمنة وتقليل التكلفة وتحديد الأخطار: التهديد العالمي والقوى الإقليمية المتصارعة، والطاقة. وأميركا وحدها تحتكر قدرة تدبر العناصر الثلاثة: العسكرية والاقتصادية والسياسية، لكنها قدرة غير معصومة.

"إن الذي يسيطر على محور اليابسة يتحكم في المحاور الأخرى، والذي يتحكم في المحاور يسيطر على العالم"، فمحور اليابسة هو الحلقة المفقودة.

المراجع

العربية

نعمة، كاظم هاشم. **الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة.** طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2010.

________. **القوة الوسطى في النظرية والتطبيق: كوريا الجنوبية في السياسة الآسيوية.** عمّان: دار آمنة للنشر، 2015.

________. **الهند في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة.** عمان: دار آمنة للنشر، 2014.

________. **اليابان في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة.** عمان: دار آمنة للنشر، 2013.

________. **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة.** عمان: دار آمنة للنشر، 2014.

________. **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

________. **نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية.** عمان: دار آمنة للنشر، 2018.

الأجنبية

Agnew J. & S. Corbridge. *Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political Economy*. London/ New York: Routledge, 1995.

Al Ubaydli, Omar. "Iran's Threat to Block Hormoz: A Game Theory Model Analysis." The London School of Economics and Political Science. 16/5/2016. at: http://bit.ly/2IaZ3Bi

Al-Rasheed, Madowi. "Saudi Arabia and the Quest for Regional Hegemony." *Hurst*. 19/7/2016. at: http://bit.ly/32OdQM9

Bakkour, Samer. "Dynamics of Middle East Peace Process in the Era of US Hegemony 1950-2000." *Journal of International and Security Studies (CEJISS)*. vol. 10, no. 2 (September 2016).

Brooks, Stephen G. & William C. Wohlforth. *W.C. World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Brzezinski, Z. *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. New York: Basic books, 1997.

Buckley, Mary & Robert Singh. *The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences*. London/ New York: Routledge, 2012.

Burg, S.L. & Paul S. Shoup. *The War in Bosnia Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention*. London/ New York: M.E. Sharp, 1999.

Burn, Nicholas et al. (eds.). *The World Turned Upside Down: Maintain America's Leadership in Dangerous Age*. Colorado: Aspen Strategy Group, 2017.

Buzan, Barry. "Will the Global War on Terrorism Be the New Global War?" *International Affairs*. vol. 82, no. 6 (2006).

Byers, Michael. "Terrorism: The Use of Force and International Law after 11 September." *International & Comparative Law Quarterly*. vol. 51, no. 2 (2002).

Byman, D. & J. Shapiro. "Be Afraid. Be A little Afraid: The Threat of Terrorism from Western Foreign Fighters in Syria and Iraq." Foreign Policy at Brookings. *Policy Paper*. no. 34 (November 2014). at: https://brook.gs/2Tn9uqQ

Byman, Daniel L. "Why Engage in Proxy War? State's Perspective." Brookings. 21/5/2018. at: https://brook.gs/32DuMVn

Callahan, W.A. & Elina Barabansteva (eds.). *China Orders the World: Normative Soft Power and Foreign Policy*. Baltimore: John Hopkins University Press, 2011.

Barnett, Roger. W. *Asymmetrical Warfare: Today's Challenge to U.S. Military Power*. Virginia: Brassy's Inc., 2003.

Berger, Samuel R. "American Power, Hegemony, Isolationism or Engagement." The White House. Council on Foreign Relations. 21/10/1999. at http://bit.ly/32Om9rj

Biddle, Stephen D. "American Grand Strategy after 9/11: An Assessment." *Strategic Studies Institution* (April 2005). at: http://bit.ly/2wdJRku

Bill, James A. "The Politics of Hegemony: The United States and Iran." *Middle East Policy*. vol. 8, no. 3 (Fall 2001).

Billon, Philippe Le. "The Geopolitical Economy of 'Resource Wars'." *Geopolitics*. vol. 9, no. 1 (2004).

Blank, Stephen J. "Rethinking Asymmetric Threats." Strategic Studies Institute of the US Army War College (2003).

Blouet, B.W. *Geopolitics and Globalization in the Twentieth Century*. London: Reaktion Books, 2001.

Bone, Giovanna. "The EU's Military Doctrine: An Assessment." *International Peace Keeping*. vol. 11, no. 3 (2004).

Brands, H. *Making the Unipolar Moment: U.S. Foreign Policy and the Rise of the Post-Cold War Order*. New York: Cornell University Press, 2016.

Brenner, Michael. "The CFSP Factor, A Compromise of United States and French Strategies." *Cooperation and Conflict*. vol. 38, no. 3 (2003).

Britz, Malena & Arita Erikson. "The European Security and Defense Policy: A Fourth System of European Foreign Policy?" *Politique Européenne*. vol. 3, no. 17 (2005).

Brooks, S.G. & W.C. Wohlfarth. "American Primacy in Perspective." *Foreign Affairs*. vol. 81, no. 4 (2002).

Esposito, J. & D. Moghad. *Who Speaks for Islam? What A Billion Muslims Think*. New York: Simon & Schuster, 2008.

Fetwies, C. *Psychology of Superpower: Security and Dominance in U.S. Foreign Policy*. New York: Columbia University Press, 2018.

Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.

Gaffney, Henry H. Lucio Martino & Daniel J. Whiteneck. "A Nuclear Armed Iran's Impact on Global Security." Center for Naval Analysis. Centro Militare Di Studi Strategici Roma. no. 11 (2005). at: http://bit.ly/3cnspKU

Gagné, Jean-François. *Geopolitics in Post-Cold War Context: From Geostrategic to Geo-economics Considerations*. Montréal: Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, 2007.

Gerace, Michael P. "Between Mackinder and Spykman: Geopolitics, Containment, and After." *Comparative Strategy*. vol. 10, no. 4 (1991).

Gershman, J. "Is Southeast Asia the Second Front." *Foreign Affairs*. vol. 81, no. 4 (2002).

Glaster, C.L. & R.A. Kelanic (eds.). *Crude Srtrategy: Rethinking the US Military Commitment to Defend Gulf Oil*. Washington D.C.: Georgetown University Press, 2012.

Gravel, Mike. *The Pentagon Papers: The Senator Gravel Edition*. Boston, MA: Beacon Press, 1971.

Gray, Colin S. "Nicholas John Spykman, The Balance of Power, and International Order." *Journal of Strategic Studies*. vol. 38, no. 6 (2015).

________. "In Defense of the Harland: Sir Halford N´Mackinder and His Critics a Hundred Years On." *Comparative Strategy*. vol. 23, no. 1 (2004).

Cohen, Saul B. "Global Geopolitical Change in Post-Cold War Era." *Annals of Association of American Geographers*. vol. 81, no. 4 (1991).

Conde. Alexander De et al. (eds.). *Encyclopedia of American Foreign Policy*. New York: Scribner, 1978.

Conway, D. & N. Heyman (eds.). *Globalization's Dimensions*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003.

Copper, John F. "America's Asia Pivot: What does it Mean and will it Succeed?" *East Asian Policy*. vol. 6, no. 2 (2014).

Cordesman, Anthony H. "The lessons and Challenges of September 11-The New '9/11'." CSIS. 9/9/2011. at: http://bit.ly/3aiBhPU

Corinin, Audey Kurth. "How Al-Qaida Ends: The Decline and Demise of Terrorist Groups." *International Security*. vol. 31, no. 1 (2006).

Cox, Michael. "Whatever Happened to American Decline? International Relations and the New United States Hegemony." *New Political Economy*. vol. 6, no. 2 (2001).

Dave, Bhavna. "Resetting India's Engagement in Central Asia: From Symbols to Substance." RSIS. *Policy Report* (January 2016).

Denoon, David (ed.). *China: The United States, and the Future of Central Asia*, New York/ London: New York University Press, 2015.

Digkink, Gertjan. *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain*. London/ New York: Routledge, 1996.

Eland, Ivan. "Does U.S. Intervention Overseas Bread Terrorism? The Historical Record." Cato Institute. *Foreign Policy Briefing*. no. 50. 17/12/1998.

Ellis, S. & A. Fuller. "Iranian Nuclear Aspirations and Strategic Balancing in the Middle East." *Middle East Policy*. vol. 22, no. 2 (2015).

Immerman, Richard & Petra Goedde (eds.). *The Oxford Handbook of Cold War*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Iqbal, M. & M.K. Afridi. "New Great Game in Central Asia: Conflict, Interests, and Strategies of Russia, China and the United States." *Dialogue*. vol. 12, no. 3 (2017).

Jacques, M. *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order*. London: Allen Lane, 2009.

Johnson, Chalmers. *The Sorrows of Empire: Militarism, State Secrecy, and the End of the Republic*. New York: Henry Holt, 2004.

Johnston, R.J. & P.G. Tayler (eds.). *World in Crisis: Geographical Perspectives*. Oxford/ Cambridge, MA: Blackwell, 1989.

Jonson, Lena. *Russia in Central Asia: A New Web of Relations*. London: Royal Institute of International Affairs, 1998.

Juul, Peter. "9/11's Impact on Conservative Foreign Policy: Little Has Changed, Preventive War Is Still Favoured." Centre for American Progress. 9/9/2011. at: https://ampr.gs/3cnciwS

Kaczmaski: *Relations in the Post Crisis International Order*. London/ New York: Routledge, 2015.

Kagan, Robert. *the World America Made*. New York: Alfred Knopf, 2012.

Kanet, Roger (ed.). *Russia: Remerging Great Power*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Kaplan, Robert. "The Revenge of Geography." *Foreign Policy*. no. 172 (May/ June 2009).

Kapstein, E.B. & M. Mastanduna (eds.). *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after Cold War*. New York: Columbia University Press, 1999.

Hallams, Ellen. "From Crusader to Exemplar: Bush, Obama and the Reinvigoration of America's Soft Power." *European Journal of America Studies*. vol. 6, no. 1 (2011).

Harris, Sturt. "China's Regional Policies: How Much Hegemony." *Australian journal of international Affairs*. vol. 59, no. 4 (2005).

Haver, D. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Headline Goal 2010. Brussels. 17/5/2004. at: http://bit.ly/3cooRYD

Hinnebusch, Raymond & Anoushiravan Ehteshami (eds.). *The Foreign Policies of Middle East States*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2009.

Hohnson, Lynden B. *The Vantage Point: Perspectives on the Presidency 1963-1969*. New York: Holt Rinehart and Winston, 1969.

Horner, C. *Rising China and Postmodern Fate: Memories of Empire in a New Global Context*. Athens/ London: The University of Georgia Press, 2009.

Huntington, S. "The Lonely Superpower." *Foreign Affairs*. vol. 78, no. 2 (March-April 1999).

Huntington, S. "Why Only International Primacy Matters." *International Security*. vol. 17, no. 4 (1993).

________. *The Clash of Civilizations: The Debate*. New York: Siomon & Schuster, 1997.

Ikenberg, G.J. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

________. "Rethinking the Origins of American Hegemony." *Political Science Quarterly*. vol. 104, no. 3. (1989).

________. Michael Mastanduno & William C. Wohlforth. "Unipolarity, State Behavior and Systemic Consequences." *World Politics*. vol. 61, no. 1 (2009).

Lawrence, Susan. "U.S.-China Relations: An Overview of Policy Issues." CRS. *Report for Congress*. 1/8/2013. at: http://bit.ly/39rLklC

Layne, Christopher. "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise." *International Security*. vol. 17, no. 4 (1993).

Leffler, Mylven. "September 11 in Retrospect: George W. Bush Grand Strategy Reconsidered." *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 5 (September/ October 2011).

Leonard, M. *What Does China Think?* New York: Public Affairs, 2008.

Lesson, P.T. & Andrea M. Dean. "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation." *American Journal of Political Science*. vol. 53, no.3 (2009).

Leverett, Flynt. & H.M. Leverett. "The United States and the Middle East's New Cold War." *The International Spector*. vol. 45, no. 1 (2010).

Lind, Jennifer. "Life in China's Asia: What Regional Hegemony Would Look Like." *Foreign Affairs*. vol. 97, no. 2 (March-April 2018).

Liu, Ying. "Strategic Partnership or Alliance: Sino-Russian Relations from Constructive perspective." *Asian Perspective*. vol. 42, no. 3 (2018).

M. Flournoy (ed.). *QDR 2001: Strategy Driven Choice for American Security*. Washington, DC: National Defence University Press, 2001.

Mackinder, Halford J. "The Round World and the Winning of the Peace." *Foreign Affairs*. vol. 21, no. 4 (1943)

________. "The Geographical Pivot of History." *The Geographical Journal*. vol. XXIII, no. 4 (April 1904).

Mackinder, Halford. *Democratic ideals and Reality*. With additional papers. New York: Norton,1962.

Katzenstein, Peter. & Robert Keohane (eds.). *Anti-Americanism and World Politics*. Ithaca: Cornell University Press, 2007.

Kaul, Inge et al. *Providing Global Public Goods: Managing Globalization*. New York: Oxford University Press, 2003.

Ken Booth &Tim Dunne (eds.). *World in Collision: Terror and the Future of Global Order*. New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Kennan, George. *American Diplomacy: 1900-1950*. Chicago: University of Chicago Press, 1969.

Kennedy, P. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict, 1500 to 2000*. New York: Random House, 1987.

Kerr, Davisd. "The New Eurasianism: The Rise of Geopolitics in Russia's Foreign Policy." *Europe-Asia Studies*. vol. 47, no. 6 (1995).

Khrushchefm, Nikita. *Khrushchev Remembers*. Boston, MA: Little Brown, 1970.

Kissinger, H. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.

Klare, M. "For Oil and Empire? Rethinking the War with Iraq." *Current History*. vol. 102, no. 662 (March 2003).

Klare, M. "The New Geography of Conflict." *Foreign Affairs*. vol. 80, no. 3 (2001).

________. *Blood and Oil: How America's Thrust for Petrol Is Killing US*. London: Hamish Hamilton, 2004.

________. *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Petroleum Dependency*. London: Penguin Books, 2005.

Kolossov, Vladimir. & RostislavTurovsky. "Russian Geopolitics at the fin-de-siecle." *Geopolitics*. vol. 6, no. 1 (2001).

Krauthammer, Charles. "The Unipolar Moment." *Foreign Affairs*. vol. 70, no. 1 (1990-1991).

Nicholas, Jim. "Central Asia: Regional Developments and Implications for U.S. Interests." *Congressional Research Service*. no. 7-5700. 21/3/2014.

Norrlof, Carla. *America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Nye, J.S. *The Paradox of American Power: Why the World' Only Superpower Can't Go It Alone*. New York: Oxford University Press, 2002.

Nye, Joseph. *Obama's Pacific Pivot*. Cambridge, MA: Belfer Center - Harvard Kennedy School, 2011.

Nygren, Bertil. *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries*. Abingdon, UK: Routledge, 2007.

Odom, W.E. & Robert Dujarric. *America's Inadvertent Empire*. New Haven: Yale University Press, 2005.

Oliphant: role and interests in Central Asia." *Safer World* (October 2013). at: https://bit.ly/2yO1lF2

O'Tuathail, G. et al. *Geopolitics*. London/ New York: Routledge, 2003.

Parker, W.H. *Mackinder: Geography as an Aid to Statecraft*. Oxford: Clarendon, 1982.

Paterson: *Cold War: American Foreign Policy Since 1945*. Massachusetts: Addison Wesley, 1978.

Peter, S. "Coercive Western Energy Security Strategies: Resource War's as a New Threat to Global Security." *Geopolitics*. vol. 9, no. 1 (2004).

Posen, Barry R. "Commands of the Commons: The Military Foundations of US Hegemony." *International Security*. vol. 28, no. 1 (2003).

Pottbohm, Thomson & Silke Thomson-Pottebohm. "The UK, Germany and ESDP: Developments at the Convention and the IGC." *German Politics*. vol. 13, no. 4 (2004).

________. *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*. London: DIANE Publishing, 1942.

Malashenko, Alexey. "The Fight for Influence: Russia in Central Asia." Carnegie Mosco Center. 10/12/2013.

Marsden, Chris. "Europe Moves Towards Independent Military Role." *WSWS*. 5/6/1999. at: http://bit.ly/38bvw5a

Marshall, Alex. "From Civil War to Proxy War Past History and Current Dilemmas." *Small Wars and Insurgencies*. vol. 27, no. 2 (2016).

Mastonduno, M. "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategies After the Cold War." *International Security*. vol. 12, no. 4 (1997).

Mearsheimer, John. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*. vol. 15, no. 1 (1990).

________. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton, 2001.

Mederios, Evan. "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability." *The Washington Quarterly*. vol. 29, no. 1 (2005).

Milani, Mohsin M. "Iran's Post Cold Policy in the Persian Gulf." *International Journal*. vol. 49, no. 2 (Spring 1994).

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. "Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and Russian Federation." 24/7/2001. at: http://bit.ly/2VDT68e

Muni, S.D. & Chadha, V. (eds.). *Asian Strategic Review: US Pivot East*. New Delhi: Pentagon Press, 2014.

National Intelligence Council. *Global Trends 2005: A Transformed World*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing House, 2005.

Scruggs, David R. et al. "European Defense Integration: Bridging the Gap between Strategy and Capabilities." Center for Strategic and International Studies. *Report*. 1/10/2005. at: http://bit.ly/2x0uJHv

Sklar, R.L. "Post Imperialism: A Class Analysis of Multinational Corporate Expansion." *Comparative Politics*. vol. 9, no. 1 (1976).

Slater, Jerome. "Domino in Central America: Will They Fall, Does It Matter." *International Security*. vol. 12, no. 2 (1989).

Slater, Jerrsome. "The Domino Theory and International Politics: The Case of Vietnam." *Security Studies*. vol. 3, no. 2 (1993).

Snyder, Jack. "Imperial Temptation." *The National Interest*. no. 71 (Spring 2003).

Snyder, Jack. Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon, "Free Hand Abroad, Divide and Rule at Home." *World Politics*. vol. 61, no. 1 (January 2009).

Spykman, Nicholas John. *The Geography of the Peace*. Helen R. Nicholl (ed.). New York: Harcourt Brace & Co., 1944.

Stone, Randell W. Branislav L Slantchev & Tamar R. London. "Choosing How to Cooperate: A Repeated Public Goods Model of International Relations." *International Studies Quarterly*. vol. 52, no. 2 (2008).

Sutter, Robert. G. *China's Rise: Implications for US Leadership in Asia*. East-West Centre Washington. *Policy Studies*. no. 21 (2006).

Talbot, Valeria (ed.). *Turkey: Toward Eurasian Shift*. Milano: Ledizioni-LediPublishing, 2018.

The White House. Office of the Press Secretary. "Address by the President to the Nation." 25/7/2011.

________. "The National Security Strategy of the United States of America." 17/9/2002. at: https://bit.ly/2Y7dGyQ

Reglim, S.F. & J. Parisot, (eds.). *American Hegemony and the Rise of Emerging Power, Cooperation, and Conflict*. London/ New York: Routledge, 2017.

Rehman, Iskander. "Keeping the Dragon at Bay: India's Counter-containment of China in Asia." *Asian Security*. vol. 5, no. 2 (2009).

Reich, Simon & R.N. Lebow. *Good-bye Hegemony! Power and Influence in Global System*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014.

Rosenberg, Elizabeth. "Energy Rush: Shale Production and US National Security." Center for a New American Security (February 2014). at: http://bit.ly/2TheY7H

Ross, R. "Balance of Power Politics and The Rise of China: Accommodation and Balancing in the East." *Security Studies*. vol. 15, no. 3 (2006).

Sadowski, Yahia & Fareed Mohamedi. "Decline but Not Fall of US Hegemony in the Middle East." Middle East Research and Information Project. *Middle East Report*. no. 220 (Fall 2001). at: http://bit.ly/2uLgi9v

Santini, Ruth H. "A Regional Cold War in the Middle East and in North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited." *The International Spectator*. vol. 52, no. 4 (2017).

Sardar, Z. & Davies, M.W. *Why People Hate America?* Cambridge: Icon Books, 2002.

Sattarov, Rafael. "A Needless Rivalry? Russia and the EU in Central Asia." Carnegie Moscow Center. 11/4/2018. at: http://bit.ly/3ch94ea

Schell, Jonathan. *the Time of Illusion*. New York: Knopf, 1976.

Schlesinger, Arthur. *A Thousand Days: John Kennedy in the White House*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1965.

Scott, David. "The Great Power 'Great Game' Between India and China: The Logic of Geography." *Geopolitics*. vol. 13, Issue 1 (2008).

Zhao, S. "Debating the China Model of Modernization: The China Model: Can it Replace the Western Model of Modernization?" *Journal of Contemporary China*. vol. 19, no. 65 (2010).

Zimerman, Thomas. "The New Silk Road: China the US, and the Future of Central Asia." New York University. Center of international Cooperation (October 2015).

Thrall, Trevor & Eriö Geopner. "Step Back: Lessons for U.S. Foreign Policy from the Fail War on Terror." Cato Institute. *Policy Analysis*. no. 814. 26/6/2017.

Thuathial, J.O. & Dalby, S. (eds.). *Rethinking Geopolitics*. London/ New York: Routledge, 1998.

Trygankov, Andrei. "Mastering Space in Eurasia: Russia's Geopolitical Thinking after the Soviet Break-Up." *Communist and Post-Communist Studies*. vol. 36, no. 1 (2003).

United States Congress. Office of the Secretary of Defense. Department of Defense. *Report on Allied Contribution to the Common Defense* (Washington 2003) at: http://bit.ly/2TtxoB3

Walt, S.W. *The Origins of Alliances*. New York: Cornell University Press, 1997.

Walt, Stephen M. "American Primacy: Its Prospects and Pitfalls." *Naval War College Review*. vol. 55, no. 2 (Spring 2002).

________. *Taming American Power: The Global Response to the US Primacy*. New York: W.W. Norton, 2005.

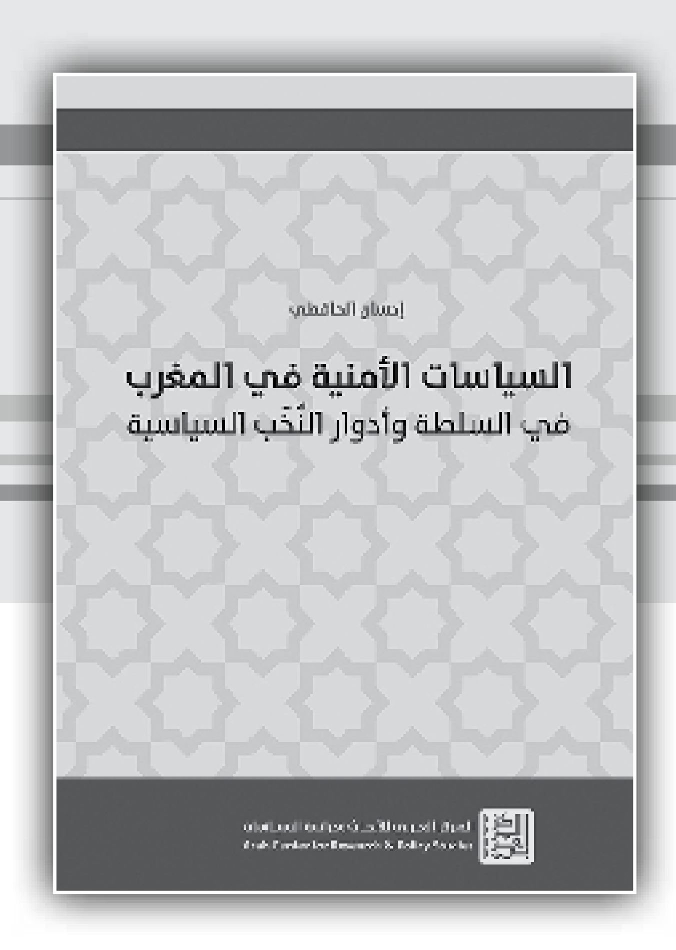
Waltz, Kenneth. "The Emerging Structure of International Politics." *International Security*. vol. 18, no. 2 (1993).

Wishnick, E. "Russia, China, and the United States in Central Asia: Prospects for Great Powers competition, Cooperation in the Shadow if the Georgian Crisis." Strategic Studies Institute of the US Army War College (February 2009).

Wohlforth, W. "The Stability of the Unipolar World." *International Security*. vol. 24, no. 1 (1999).

Yrgin, D. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*. New York: Simon Schuster, 1991.

Zakaria, Fareed. *The Post American World*. New York: W.W. Norton, 2008.



صـدر حديـثًا

تأليف: إحسان الحافظي

السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النُّخَب السياسية

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب إحسان الحافظي **السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النُّخَب السياسية**، يتتبع فيه تشكّل العلاقة بين السلطة والمجتمع السياسي، ويقرأ هذه العلاقة ضمن نسق سياسي مفتوح قائم على تعدّدية حزبية، شكّلت خصوصية مغربية منذ وضع أول دستور للبلاد في عام 1962. كما يبحث في أثر التحوّلات السياسية المغربية في وظيفة الرقابة على البنى الأمنية، بالسعي إلى تفكيك أدوار البرلمان والنخبة السياسية في مجال صوغ سياسات عمومية ذات طبيعة أمنية، والنظر في دور السياق التاريخي والسياسي والمؤسّساتي وتأثيره في الأداء البرلماني.

أحمد جميل عزم | Ahmad Jamil Azem*

تحوّلات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس

Shifts in the US Decision-Making Process on Jerusalem

تبحث هذه الدراسة في تحوّلات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس، وتركّز على التحوّلات الجارية في العقد الأخير، وعلى تركيبة جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية واتجاهاتها. قسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور: يقدم الأول مدخلًا نظريًا لفهم السياسة الأميركية تجاه القدس، ويعرض الثاني تاريخ القدس في السياسة الخارجية الأميركية والكونغرس، ويتناول الثالث القدس وإسرائيل وفواعل صنع السياسة الأميركية. كما تناقش الدراسة دور الإنجيليين واليهود الأميركيين وسياسات الحزبين الديمقراطي والجمهوري واللوبي الإسرائيلي في عملية صنع القرار الأميركي تجاه القدس. وترى أن فواعل عملية صنع القرار مسألة مهمة لفهم الكيفية التي تُصاغ بها السياسة الأميركية تجاه القدس.

كلمات مفتاحية: صنع القرار، السياسة الأميركية، القدس، دونالد ترامب.

This study examines the shifts in the US decision-making process with regard to Jerusalem, spotlighting those taking place over the last decade and the structure and tendencies of Israeli lobby groups in the United States. The paper is divided into three sections: a theoretical approach to understanding US policy on Jerusalem; an outline of the history of Jerusalem in US foreign policy and Congress; and finally, Jerusalem, Israel and American policymakers, investigating the role of evangelicals, American Jews, Democratic and Republican party policy and the Israeli lobby in US decision-making on Jerusalem.

Keywords: Decision-Making, US Policy, Jerusalem, Donald Trump.

* أستاذ العلوم السياسية، دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

* Professor of Political Science, Department of Political Science, Birzeit University, Palestine.

مقدمة

يكشف مشهد افتتاح السفارة الأميركية في القدس، في 15 أيار/ مايو 2018، كثيرًا من معالم العلاقات الأميركية - الإسرائيلية وحقائقها، وتحوّلات هذه العلاقات. ففي هذا المشهد، اجتمع سياسيون ورجال أعمال ورجال دين وأقارب من عائلة واحدة وأصهارهم، يمثّلون في حد ذاتهم شبكة مصالح، يتشابك فيها المال والدين والسياسة وعلاقات المصاهرة. ويُبدّد هذا المشهد، الذي ستُعرض تفصيلاته لاحقًا، فرضيتين شائعتين في تفسير الموقف الأميركي المنحاز دائمًا إلى الإسرائيليين: الفرضية الأولى تأتي من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تقول إنّ هناك مصالح وتحالفًا استراتيجيًا بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وإنّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تعتمد على الحليف الإسرائيلي وتستفيد منه. أمّا الفرضية الثانية، فتأتي من النظرية الليبرالية التي تعتبر التقارب الثقافي والفكري والسياسي، وخصوصًا تشابه الأنظمة السياسية الديمقراطية، أساس العلاقات الدولية، ومن ثمّ الاقتناع بأنّ هناك جذورًا دينية وثقافية وأنماطًا سياسية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تُفسّر هذه العلاقة الخاصة. في الواقع، لا التفسير الواقعي ولا الليبرالي، ولا أي تصور "عقلاني" تقليدي يُفسّر العلاقات الدولية، يمكن أن يكون مدخلًا لفهم السياسة الأميركية في الشأن الإسرائيلي. والمدخل المناسب، كما ستوضح هذه الدراسة، هو "صنع القرار الخارجي" الذي يعتمد على منهج استقرائي يُتابع تفصيلات على مستوى جزئي صغير (ماكرو)، لفهم السياسة الأميركية في الشأن الإسرائيلي ومن الذي يصنعها، وما دوافعه ومصالحه واعتباراته.

لفهم السياسة الأميركية في موضوع القدس، التي هي جزء من سياسة أميركية عامة في المسألة الإسرائيلية، يجدر بنا أولًا القيام بعرض تاريخي للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وأن نجعل القدس في صلبه، ثم نناقش الفرضيات الأساسية التي تتحدث عن علاقات دينية وسياسية وثقافية خاصة، ثم نستقرئ تحوّلات هذه العلاقة، خصوصًا خلال إدارتَي باراك أوباما (2009-2017)، ودونالد ترامب بدءًا من عام 2017 حتى منتصف عام 2019.

أولًا: مدخل نظري وفرضيات لفهم السياسة الأميركية إزاء القدس

نشر جون ميرشايمر وستيفن وولت في عام 2007، كتابًا بعنوان **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأميركية الخارجية**، وهو في الأساس توسيع وتطوير لمقالة نشراها في عام 2006؛ أي قبل نشر الكتاب بعام واحد[1].

1 John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

يُعدّ ميرشايمر ووولت باحثَين مهمَّين على المستوى العالمي، ومن أبرز مفكري النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، وهي نظرية سادت منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وأبرز ما فيها التركيز على أنّ الدول تعتمد على ذاتها في تحقيق أمنها ومصالحها ومدّ نفوذها. وأهم إطار لتحليل العلاقات الدولية هو فهم تجاذبات الاستقطاب بين الدول العظمى وموازين القوى بينها[2].

ربما يُتوَقَّع، لأول وهلة، أن ينظر الكاتبان إلى اللوبي الإسرائيلي من زاوية مدى أهمية التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وخصوصًا في إطار سياسة القوة العظمى في زمن الحرب الباردة وما بعدها، في احتواء الشرق الأوسط وضمان المصالح الأميركية فيه. ولكنْ رفض الكاتبان هذا المدخل، وهما يرفضان أيضًا مقولات أخرى، مثل أنّ إسرائيل "ذات أهمية استراتيجية حيوية" للولايات المتحدة، وأنّها "شريك لا غنى عنه في 'الحرب على الإرهاب'". ويُفنّدان هذه الأطروحات بأنّ "علاقة واشنطن القريبة بالقدس تزيد صعوبة ولا تسهّل هزيمة الإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته تقوّض موقف الولايات المتحدة مع حلفاء أساسيين حول العالم". ويوضحان رأيهما في تحليل يأخذ النظام الدولي في الاعتبار من خلال القول: "الآن مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت إسرائيل عبئًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة"، ويوضحانه أيضًا قائلَين: "لكن أي سياسي طموح لن يقول هذا علنًا، أو حتى يُلمّح إلى ذلك"[3].

من جهة ثانية، من الطبيعي أن يرفض الكاتبان، وقد فعلا، التبريرات التي ترى أنّ إسرائيل قضية أخلاقية مهمة للأميركيين، أو أنّ بين إسرائيل والولايات المتحدة قيمًا مشتركة؛ إذ لا تتوقف المدرسة الواقعية كثيرًا عند المهمات الأخلاقية للدولة، لكنهما لا يقولان هذا بوضوح، بل يقولان: "هناك مبرر أخلاقي قوي لبقاء إسرائيل، ولذلك، هناك سبب قوي أن تلتزم الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل إذا كان بقاؤها معرضًا للخطر". ويلفت الكاتبان النظر إلى أنّه "أخذًا في الحسبان المعاملة العنيفة [Brutal] للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإنّ الاعتبارات الأخلاقية قد تعني أن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ سياسة أكثر إنصافًا إزاء الطرفين، بل ربما تميل أكثر في اتجاه الفلسطينيين"[4].

يبدو الكاتبان أقرب إلى منهج "صنع القرار" في السياسة الذي يركز على حوافز رئيس أو سياسي ودوافعه في صنع قراراته وكيف يحدّد خياراته. ويتفق مع وجهة نظرهما باحثون آخرون من أمثال الباحثَين

2 Scott Burchill, "Realism and Neo-realism," in: Scott Burchill et al., *Theories of International Relations*, 2nd ed. (Basingstoke: Palgrave, 2001), p. 70.

3 Mearsheimer & Walt, p. 5.

4 Ibid.

في الجامعات الأميركية مارغريت هيرمان وجو هاغان، اللذين يقولان إنّ منطق خيارات رجل السياسة ومحدداته "كانت معقولة في النظام الثنائي الأقطاب الذي ميّز الحرب الباردة"، ويضيفان قائلَين: "لكن اليوم حيث يوجد القليل من الاتفاق على طبيعة 'النظام العالمي الجديد' [...] لذلك في مثل هذه البيئة الغامضة، تصبح منظورات قادة صنع السياسة الخارجية أكثر أهمية في فهم ما تفعله الحكومات"[5]. كما يقولان إنه بينما تزداد مرونة محددات السياسة الخارجية وغموضها، أي عدم وجود المحددات التي تُبنى على توازنات الحرب الباردة والاستقطاب الدقيق والمحسوب، فإنّ "أهمية اعتبارات السياسة الداخلية ازدادت"[6].

> هناك اتجاه أميركي متزايد لفهم السياسة الخارجية الأميركية، استنادًا إلى اعتبارات داخلية. وقبل هذا، كانت المقولة التي تتردد عند مناقشة الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، أو بمعنى أدق من الشأن الإسرائيلي، هي أنّ إسرائيل تُعدّ قضية أميركية داخلية

في الواقع، يقترب المفكرون والمنظّرون العالميون في العلاقات الدولية من الاتفاق، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على أنّ السياسة الخارجية تبدأ محليًّا، وهو ما عبّر عنه رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي وأحد منظّري الليبرالية، ريتشارد هاس الذي نشر في عام 2013 كتابًا انتقد فيه "المبالغة في الاهتمام بالشأن الخارجي، خصوصًا في الشرق الأوسط"، ويبدو من خلاله قلقًا من تواضع الأداء الأميركي في داخل الولايات المتحدة نفسها[7]. ويتفق المنظّرون الليبراليون، خصوصًا بعد الفشل الأميركي في العراق بعد عام 2003، على أنّ مسألة الأداء والقدرة على إدارة أوراق القوة هي، في رأيهم، تحدٍّ رئيس للولايات المتحدة، مع قلقهم من هذا الأمر. والواقع أنّ هاس نشر في عام 2017 كتابًا آخر بشأن التشوش والفوضى وعدم الوضوح في السياسة الأميركية والنظام الدولي عمومًا[8]، نُقل إلى العربية[9].

بناءً على ما سلف، هناك اتجاه أميركي متزايد لفهم السياسة الخارجية الأميركية، استنادًا إلى اعتبارات داخلية. وقبل هذا، ومنذ زمنٍ بعيد، كانت المقولة التي تتردد عند مناقشة الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، أو بمعنى أدق من الشأن الإسرائيلي، هي أنّ إسرائيل تُعدّ قضية أميركية داخلية. وكانت هذه الفكرة تُستَخدَم لتبرير مدى الانحياز الأميركي إلى الجانب الإسرائيلي، إلى درجة تبدو أحيانًا على حساب المصالح الأميركية؛ على اعتبار أن الرأي العام الأميركي مؤيد ثابت لإسرائيل. ويبدو أن هذه الفكرة تلقى دعمًا إضافيًا، لكن ليس من زاوية أن إسرائيل موضوع استثنائي في السياسة الأميركية (وهي كذلك كما ستوضح هذه الدراسة)، بل من زاوية أنّ العوامل الداخلية في صنع القرار السياسي الخارجي عمومًا أصبحت أكثر أهمية بعد الحرب الباردة؛ وبكلمات أخرى، من زاوية عملية صنع القرار الأميركي، وخصوصًا دور جماعات الضغط فيها.

ستوضح الدراسة لاحقًا كيف تطوّر الموقف الأميركي تاريخيًّا من الشأن الإسرائيلي، كما ستبيّن تطوّره تجاه القدس على نحو خاص، ليصبح كما لو أنه يتعامل مع قضية داخلية. لكن من خلال العودة إلى كتاب ميرشايمر ووولت، نجد أنه مثالٌ على تجسيد فكرة منهج صنع القرار في فهم السياسة الخارجية والاستناد إلى البعد المحلي، مع تطبيق عملي على الموضوع الإسرائيلي في السياسة الأميركية.

يوضح الكاتبان أن السبب الأساسي لهذا الوضع هو قوة اللوبي الإسرائيلي "الذي هو ائتلاف من أفراد ومنظمات يعملون بنشاط لتوجيه السياسة الأميركية الخارجية في اتجاهات مناصرة لإسرائيل"، وهذا الائتلاف، كما يوضحان، ليس له قيادة مركزية، وليس أعضاؤه من اليهود فحسب، وليس مؤامرة، أو خارج تقاليد جماعات الضغط المعروفة والشرعية وعملها في الولايات المتحدة. لكن القوة الكبيرة لهذه الجماعة هي التي تجعل السياسيين يتحاشون الاصطدام بها[10]. وينسجم ما يُقلق ميرشايمر ووولت مع مدرستهما الواقعية، أي كيف يؤثر هذا اللوبي في سياسة الولايات المتحدة عند "إطلاقها العنان للقوة التي تمتلكها"، ومن ضمن ذلك سياستها في الشرق الأوسط، وهي سياسة قد يكون لها "تبعات ضخمة على شعوب حول العالم"،

---

5 Margaret G. Hermann & Joe D. Hagan, "International Decision Making: Leadership Matters," *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), pp. 125.

6 Ibid.

7 Richard N. Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's H'use in Order* (New York: Basic Book, 2013), p. xi.

8 Richard Haass, *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order* (New York: Penguin Press, 2017).

9 يُنظر: ريتشارد هاس، **عالمٌ في حَيْصَ بَيْص: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم**، تعريب وتحقيق إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018).

10 Mearsheimer & Walt, p. 5.

ويضربان مثلًا ما حدث في حرب العراق التي قامت بها إدارة جورج بوش الابن[11].

لقد أشار ميرشايمر ووولت إلى البعد الديني التوراتي في التكوين التاريخي والتعليمي في الولايات المتحدة، وإلى الاهتمام بالبعد الديني اليهودي الذي أولاه تاريخيًّا عددٌ من السياسيين عناية، لكنّهما يعتبران "أنّ من الخطأ النظر إلى هذا الاهتمام المتواضع [للسياسيين بالبعد الديني]، باعتباره جذور الدور الأميركي في المنطقة [الشرق الأوسط] منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا علاقتها المميزة بإسرائيل اليوم"[12]. ويعتبران أيضًا أن "الكثير من السياسات التي تتم نيابة عن إسرائيل تُعرّض الأمن القومي الأميركي للخطر. في حين حفّز الدعم غير المحدود لإسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية، مناهضة 'الأمركة' في العالم العربي والإسلامي"[13]. ويعتقد الكاتبان أيضًا أنه كان من الأجدى استخدام القوة المالية والدبلوماسية الأميركية لجعل إسرائيل تتوقف عن بناء المستوطنات.

مثّل كتاب ميرشايمر ووولت إضافةً مهمة ونوعية أثارت الكثير من الجدل في السياسة الأميركية، من خلال كشفه عن تفصيلات صنع القرار الأميركي في الشرق الأوسط، استنادًا إلى العامل الإسرائيلي وأذرعته الداخلية في الولايات المتحدة. لكنّ تغييرات كثيرة حدثت في هيكل اللوبي الإسرائيلي وقوّته منذ نشر الكتاب، تجلّت كثيرًا، أو تُرجمت، في سياسة إدارة الرئيس ترامب في موضوع القدس. ومن هنا، تستمد هذه الدراسة بعضًا من أهميتها من تتبعها التغييرات التي أصابت وضع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

بناءً على هذا المدخل النظري، سيعتمد منهج هذه الدراسة على عرض العوامل الداخلية في صنع السياسة الأميركية من قضية القدس، أو بكلمات أخرى "قوى صنع السياسة الأميركية إزاء القدس". وسيدرس على نحو جوهري عاملين أساسيين: أولهما اللوبي الإسرائيلي، وثانيهما العامل الديني في المجتمع الأميركي.

أطروحة البحث الأساسية مفادها أنّ الدين لا يمثّل العامل الأساسي للسياسة الأميركية بشأن القدس، وأنّ لنفوذ اللوبي الإسرائيلي في العملية الانتخابية والمؤسسة الأميركية الدور الأبرز.

11 Ibid., p. 6.

12 Ibid., p. 7.

13 Ibid.

لن ندرس هنا تاريخ اللوبي الإسرائيلي وتأسيسه، بل متغيّراته في القرن الحادي والعشرين، وإن كانت الدراسة ستتضمن عرضًا تاريخيًّا لتطوّر وضع القدس في السياسة الأميركية.

ثانيًا: تاريخ القدس في السياسة الخارجية الأميركية والكونغرس

يمثّل وصول بعثة "كينغ - كرين" King–Crane Commission الأميركية إلى القدس في عام 1919[14] أقدمَ التفاعلات الرسمية الأميركية مع قضية القدس؛ فحتى ذلك الوقت كان لدى الرئيس الأميركي في حينها، وودرو ويلسون (1913-1921)، أملٌ في إقناع الكونغرس الأميركي بدخول عصبة الأمم وقيادة العالم، وعلى ما يبدو، كان اهتمامه هذا جزءًا من طموحات الدور القيادي في العالم[15]. لذلك أرسل هنري تشيرشل كينغ (الأكاديمي المتخصص في الأديان)، وتشارلز كرين (رجل الأعمال المهتم أيضًا بالدراسات العربية)، لزيارة فلسطين ودراسة الأوضاع فيها لتقديم توصيات إلى مؤتمر السلام في باريس لتسوية شؤون ما بعد الحرب العالمية الثانية، بشأن فلسطين، وخصوصًا الأماكن المقدسة فيها[16].

جال المبعوثان في فلسطين وقابلا الأطراف المختلفة، وبحسب **الموسوعة الفلسطينية**، تلقّيا 1863 عريضة أثناء جولاتهما هذه في فلسطين وسورية، وخلصت البعثة إلى نتائج تُبرز أهمية الحياد الأميركي حينها، وعدم دخول العامل اليهودي، أو الصهيوني، مُحدِدًا

14 لجنة ثلاثية شكّلها المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح لدول الحلفاء في أيار/ مايو 1919، تضم ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وصلت في 10 حزيران/ يونيو 1919 إلى يافا، في إطار مهمتها في سورية الطبيعية والعراق، وذلك للاطلاع على وجهات نظر السكان، تمهيدًا لتقرير مصير المنطقة. لكنّ مقاطعة كل من فرنسا وبريطانيا لأعمالها حوّلتها إلى لجنة أميركية محضة، ويمثّل تقريرها وثيقة مهمة عن رأي أهالي سورية وفلسطين بمصيرهم. وقد أودعت اللجنة في 18 آب/ أغسطس 1920 تقريرها لدى سكرتارية مؤتمر الصلح، لكنّ السكرتارية حفظته في الأدراج إلى أن نُشر بطريقة غير رسمية في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1922. وقد كانت اللجنة حين قدومها إلى فلسطين متحيزة إلى المشروع الصهيوني، غير أن نتائج لقاءاتها جعلتها تتحفظ عليه أشد تحفُّظ، وتغير من موقفها السابق منه، وهي تعتبره خروجًا عن مبادئ الرئيس ويلسون. وبخصوص القدس، وضح تقرير اللجنة أنه "من المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء"، وأوصت بـ "العدول بتاتًا عن الخطة التي تهدف إلى جعل فلسطين حكومة يهودية"، ينظر: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العالم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962)، ص 410، 609.

15 "State of the Union Address: Woodrow Wilson (December 2, 1913)," *Infoplease*, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lIFIAa

16 Donald E. Wagner, *Dying in the Land of Promise: Palestine and Palestinian Christianity from Pentecost to 2000* (London: Melisende, 2003), pp. 110-111; Roderic H. Davison, "The King-Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East by Harry N. Howard," *The Journal of Modern History*, vol. 37, no. 1 (March 1965), pp. 114-115.

أساسيًا في العقل الأميركي السياسي، وجاء في تقريرها الذي أهمله مؤتمر السلام[17] ما يلي:

"من المشكوك فيه، في أي حال، أن يرى المسلمون والمسيحيون في اليهود أوصياء مقبولين على الأماكن المقدسة، أو على الأرض المقدسة كلها، حيث إنّ الأماكن المقدسة عند المسيحيين – تلك التي لها علاقة بالمسيح – وتلك المقدسة عند المسلمين أيضًا، ليست مقدسة عند اليهود، بل هي بغيضة بالنسبة إليهم. ويستحيل أن يشعروا بالرضا لوجود هذه الأماكن بيد اليهود [...] في الواقع، ومن هذه الزاوية، ولأنّ الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة مقدسة للمسلمين، فهذا يجعلهم، طبيعيًّا ورضائيًّا، أن يكونوا أوصياءَ على الأماكن المقدسة أكثر من اليهود"[18].

لا شيء يوحي بأنّ هذا التقرير أثار ضجة أو ردود فعل تذكر في الرأي العام الأميركي ودوائر صنع القرار، ما يشير إلى محدودية أهمية المسألة اليهودية، آنذاك، في الفكر الأميركي.

ولعل عرض القدس والمسألة اليهودية، في الحملات الانتخابية للرئاسة والكونغرس، يعطي مؤشرًا مهمًا على تطور مسألة القدس في السياسة الأميركية.

لم تكن القدس أو فلسطين تذكر في الحملات الانتخابية الأميركية، وتحديدًا في برامج مرشحي الرئاسة، عند الحزبين الرئيسين، الجمهوري والديمقراطي، حتى الحملة الرئاسية لعام 1944؛ حيث أدّت المحرقة النازية ضد اليهود في أوروبا وتزايد الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة إلى بدء الاهتمام الخاص باليهود[19].

على سبيل المثال، تضمّن بيان الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية لعام 1944 نصًّا جاء فيه: "نحن نؤيد فتح فلسطين من دون قيود لهجرة اليهود والاستقرار فيها، وإقامة دولة يهودية حرة وديمقراطية وبرلمانية [Commonwealth]"[20]. وفي العام نفسه، نشر الحزب الجمهوري نصًّا أكثر تفصيلًا، من نص الحزب الديمقراطي، يُدشّن دخول المسألة اليهودية بقوة في الخطاب الأميركي؛ جاء فيه: "من أجل إعطاء ملجأ لملايين الرجال والنساء والأطفال اليهود الذين يعانون نتيجة طردهم من بيوتهم بوساطة الطغيان، فإننا ندعو إلى فتح فلسطين لهجرتهم غير المقيّدة وتملّكهم الأراضي، تطبيقًا لإعلان بلفور في عام 1917، وتنفيذًا لقرارات مؤتمر الحزب الجمهوري لعام 1922، ما قد يجعل فلسطين بلدًا حرًّا وديمقراطيًا. ونحن نشجب عدم إصرار الرئيس على انتداب فلسطين لتنفيذ بنود إعلان بلفور وصك الانتداب، رغم تظاهره بتأييدها"[21]. وبالتوازي مع هذه النصوص، لم تكن القدس حاضرة في الخطاب الأميركي مباشرة. فعلى سبيل المثال، عندما نوقش قرار التقسيم في الأمم المتحدة في عام 1947، لم تتبنَّ الولايات المتحدة موقفًا من مسألة المدينة، وجاء في صحيفة **ذي تايمز** البريطانية، في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1947، مقال بعنوان "الولايات المتحدة صامتة بشأن فلسطين"، أنّ مندوبَي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بقيا صامتَين أثناء نقاش المسألة الفلسطينية، فكل منهما ينتظر أن يتحدث الآخر، حتى اضطر الرئيس الهندي للجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين إلى اقتراح إقفال النقاش إذا كان لم يكن أيّ واحد يريد الكلام[22]. وفي اليوم التالي، أصدر الوفد الأميركي بيانًا يدعو فيه إلى تصوّر مفصّل للمسألة الفلسطينية، وإلى أن تبقى هذه المسألة "خارج نطاق صراع القوى العظمى"[23]. وعندما نوقش وضع مدينة القدس على نحو خاص، طلب الوفد الأميركي أن تقوم الأمم المتحدة بدور السلطة الإدارية في المدينة تحت نظام الوصاية الدولية[24].تؤكد مقارنة نصوص الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 1944 بالموقف الرسمي في الأمم المتحدة في عام 1947 استنتاجًا مفاده أنّ إسرائيل باتت قضية داخلية، لكن بمعنى مختلف قليلًا. فعلى صعيد النظام الدولي، كان هناك صراحة أميركية بتجنّب أن تصبح فلسطين والقدس جزءًا من الحرب الباردة، وكان هناك سعي لدور دولي في القدس. ومن هنا شجبت الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات مرارًا سعي إسرائيل لنقل مقارّ الحكومة والسفارات الأجنبية إلى القدس؛ ففي عام 1952، مثلًا، شجبت الولايات المتحدة القرار الإسرائيلي بنقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس[25].

استمر التعبير عن التأييد والتعاطف مع اليهود وإسرائيل في الحملات الانتخابية الأميركية في الأربعينيات حتى الستينيات، لكن من دون أي إشارات خاصة إلى القدس[26]، مع موقف أميركي رسمي خارجي أكثر حذرًا، بل رافض لإبداء الدعم الكامل لإسرائيل، وهو ما تجلّى في

17 Ibid., p. 114.

18 Walter Laqueur (ed.), *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969), p. 30.

19 Ahmad Jamil Azem, "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem: A Chronic Unfulfilled Promise," *Jerusalem Quarterly*, no. 70 (Summer 2017), p. 9.

20 Ibid.

21 Ibid.

22 Ibid., cited in "U.S. Silence on Palestine," *The Times*, 10/10/1947.

23 Ibid., cited in "U.S. Statement on Palestine," *The Times*, 11/10/1947.

24 "U.S. Support for Partition of Palestine," *The Times*, 13/10/1947.

25 *Documents on Jerusalem*, vol. 1 (Jerusalem: PASSIA, 1996), pp. 173-174.

26 Azem, p. 10.

الغضب أو المعارضة الأميركية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في عام 1956 والعدوان الثلاثي الفرنسي – البريطاني - الإسرائيلي على مصر في ذلك الوقت[27].

كانت حرب 1967 نقطة فاصلة، عمّقت التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وزادت الرعاية الأميركية لإسرائيل، لكن الملاحظ أن قضية القدس ظهرت في هذا السياق باعتبارها قضية خلافية أميركية - إسرائيلية، بل قللت من الحماسة الأميركية في تأييد إسرائيل العلني في مناسبات عدة؛ فعلى مدى شهور، مثلًا، أعاقت واشنطن إصدار قرار من الأمم المتحدة بشأن عدوان عام 1967 والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية والقدس والجولان وسيناء. وتكشف وثائق الخارجية البريطانية أنّ وزير الخارجية الأميركي تحدّث معارضًا بقوة في 16 حزيران/ يونيو 1967؛ أي بعد أيام من هذا الاحتلال الإسرائيلي، مع السفير الإسرائيلي في واشنطن، ضد قرار ضم إسرائيل القدس القديمة، ووصف القرار بأنّه "عدم حكمة"[28]؛ ويُعتقد أن قرار إسرائيل الرسمي بضم شرق القدس والاستياء الأميركي من ذلك هو الذي أوقف الرفض الأميركي لصدور قرار من مجلس الأمن يعالج مسألة آثار حرب 1967، ونتيجة للتراجع الأميركي صدر القرار 242 في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967[29].

لكن نتائج حرب 1967 التي قد تتمثل في شعور العالم بضعف الموقف العربي، وبعدم دفع ضريبة الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، عمّقت الانحياز الأميركي، وخصوصًا على المستوى الشعبي. وفي موضوع القدس، تبع التحدي الإسرائيلي للعالم والقانون الدولي، وطبعًا للعرب، بضم الجزء الشرقي إلى ما سُمّي سيادتها، حشدٌ لدعم التأييد لها، خصوصًا في الكونغرس. ومن هنا بدأت الأصوات الداعية إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس في الظهور، منذ شباط/ فبراير 1972، وفي ذلك الوقت أعلن جيرالد فورد Gerald Ford، قائد الحزب الجمهوري في مجلس النواب الأميركي، الذي كان يشكل الأقلية، تأييده الاعتراف بالقدس باعتبارها "العاصمة القانونية والتاريخية لإسرائيل"، وذلك "عبر نقل سفارة الولايات المتحدة إلى هناك"[30].

تعمّق مع الوقت مشهد الكونغرس والمرشحين الذين يبدون انحيازًا في تبنّي المطالب الإسرائيلية، من دون الكثير من الحسابات في ما يتعلق بالقانون الدولي والارتدادات الدبلوماسية والسياسية لهذه المطالب، لكن المستوى التنفيذي الأميركي كان، عمومًا، أقل اندفاعًا. فمثلًا، رفض الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (1969-1974) ووزير خارجيته وليام روجرز William P. Rogers فكرة فورد. وحتى اللجنة المسؤولة عن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري رفضت إدراج اقتراح فورد المتعلق بنقل السفارة في نص البرنامج[31]. بل إن الأمر الأبلغ في الانقسام بين المستوى التنفيذي والسياسي – التشريعي هو أن فورد نفسه أصبح نائبًا للرئيس الأميركي نيكسون. وبعد استقالة الأخير، أصبح فورد رئيسًا للولايات المتحدة (1974-1977)، وعندما سئل في 9 آب/ أغسطس 1974؛ أي بعد 20 يومًا من تولّيه الرئاسة، في مؤتمر صحافي، إنْ كان سيُطبّق اقتراحه بشأن القدس، ردّ بأنّه في ظل الظروف الراهنة وأهميّة الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، فإنّ هذا الاقتراح يجب أن يتنحّى جانبًا[32].

لا يمكن النظر إلى موقف فورد، من زاوية التباين بين الرسمي التنفيذي الذي عليه اتخاذ قرارات وتنفيذها والسياسي، خارج المسؤولية التنفيذية فحسب، بل لا بد من تذكر التغيرات الدولية التي فرضتها حرب 1973. فأجواء العالم بعد الحظر النفطي العربي، وبعد المبادرة العسكرية المصرية السورية في بدء تلك الحرب، غيّرت نسبيًّا من جوّ ما بعد عام 1967 الذي كان يغلب عليه طابع الاستهانة بردّ الفعل العربي.

عمومًا، غلب على الموقف السياسي الأميركي بشأن القدس بعد عام 1972 تقديم السياسيين والمرشحين الأميركيين للانتخابات الرئاسية والتشريعية وُعودًا بشأن القدس ونقل السفارة. أمّا على المستوى التنفيذي، ولأجل عدم تقويض "فرص السلام"، فإنّ هذه الوعود والاقتراحات لم تطبق. لكن الملاحظ أيضًا أنّ الحزب الديمقراطي، في السبعينيات والثمانينيات، كان أكثر إقبالًا على تقديم وعود ومواقف بشأن القدس، مما كان عليه الحزب الجمهوري. لم تُذكر القدس ومسألة نقل السفارة الأميركية في البرامج الانتخابية للحزب الجمهوري، في حين تبنّى الحزب الديمقراطي موقفًا صريحًا من موضوع القدس والسفارة؛ فأعلن في البرنامج الانتخابي للحزب في عام 1972، "الاعتراف والتأييد لمكانة القدس الثابتة عاصمةً لإسرائيل، مع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة للمعتقدات كلها. وكرمز لهذا

27 محمد عزيز شكري، "البعد الدولي للقضية الفلسطينية"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني: الدراسات الخاصّة، مج 6: **دراسات القضية الفلسطينية** (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 18.

28 United Kingdom, The National Archives, Foreign and Commonwealth Office (FCO), "Report by W. Morris," 17/6/1967, 17/251.

29 Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's M'ddle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: The University of Chicago Press, 1985), p. 155.

30 Ibid., p. 232.

31 Joseph Polakoff, "Ford Backs Off on His Former Proposal that the U.S. Move Its Embassy in Israel to Jerusalem," *JTA Daily News Bulletin*, vol. XLI, no. 167, 29/8/1974, p. 3, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mPDaQL

32 Ibid.

الموقف، يجب أن تُنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بمسؤولية المجتمع العالمي للتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود". وتكرر هذا الموقف حرفيًا تقريبًا في برنامج عام 1976[33]. وبقي كذلك في الثمانينيات، مع إضافة تأكيد أنّ "القدس يجب أن تبقى موحّدة"[34]. لكن هذا الموقف لم ينعكس، مثلًا، في السياسات الخارجية للرئيس الأميركي الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter (1977-1981).

بدأ دخول القدس إلى برامج الحزب الجمهوري الانتخابية في عام 1980، لكن من دون ذكرها باعتبارها عاصمة إسرائيل، أو نقل السفارة الأميركية إليها. لكن أكّد الحزب أن تبقى القدس "موحَّدة"[35]. وكانت هذه سياسة الرئيس الأميركي الجمهوري، رونالد ريغان (1981-1989)، الذي أعلن موقفه أثناء طرح مبادراته وأفكاره لعملية السلام؛ إذ قال: "يجب أن تبقى القدس غير مقسمة، لكن وضعها النهائي يتقرر عبر المفاوضات"[36].

> إذا كانت حرب 1967 قد "فتحت شهيّة" أطراف أميركية - إسرائيلية لزيادة الاقتراب من الموقف الإسرائيلي بشأن القدس، فإنّ حرب 1973 "كبحت" الاندفاعة، ثم جاءت حرب 1982، وما تلاها من محاولة إطلاق عملية سلام، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، لتُعيد "الشهيّة" لتغيير موقف القدس، ومن هنا اقتُرح في الكونغرس، في عام 1984، قانون لنقل السفارة الأميركية إلى القدس

إذا كانت حرب 1967 قد "فتحت شهيّة" أطراف أميركية - إسرائيلية لزيادة الاقتراب من الموقف الإسرائيلي بشأن القدس، فإنّ حرب 1973 "كبحت" الاندفاعة في هذا الصدد، ثم جاءت حرب 1982، وما تلاها من محاولة إطلاق عملية سلام، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، لتُعيد "الشهيّة" لتغيير موقف القدس، ومن هنا اقترُح في الكونغرس، في عام 1984، قانون لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، لكن إدارة ريغان رفضت ذلك، على خلفية أنّ هذا "يوصل رسالة أن الولايات المتحدة تقبل موقف أحد الأطراف"، وأنّ موضوع القدس "يجب أن يُحلَّ بالمفاوضات"، وأنّ نقل السفارة "سيُضعف القدرة على القيام بدور فاعل في عملية السلام في الشرق الأوسط"[37].

يؤمّن النظام السياسي الأميركي للكونغرس أداة غير مباشرة للتدخل في السياسة الخارجية، هي الميزانية. وهذا ما حدث فعلًا؛ ففي موضوع القدس، تقدم عضو مجلس الشيوخ، الجمهوري جسي هيلمز Jesse Helms، بقانون في عام 1989، يتعلّق بالملكيات العقارية في إسرائيل، يشترط ضرورة امتلاك مبنيَين، في القدس أو الضفة الغربية، يصلحان كمبنى للسفير أو القنصل، مقابل تقديم المخصصات اللازمة لإنشاء منشأة دبلوماسية في تل أبيب، حيث يكون هناك مبنيان جاهزان كسفارة، واحد في تل أبيب والثاني في القدس[38]. وبالفعل، استأجرت الإدارة الأميركية عقارًا في القدس الشرقية، لكنها لم تخطُ خطوات سياسية لاحقة لتطوير وضعه[39].

كانت اتفاقات أوسلو في عامَي 1993 و1994 الانعطافة الأكبر في الموقف السياسي الأميركي، وإن بقي ذلك في أُطر الكونغرس، ولم يصل إلى المستويات التنفيذية. ففي أيار/ مايو 1995، وقّع 41 عضوًا في مجلس الشيوخ، و31 عضوًا في مجلس النواب، مشروع قانون لنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وبسبب اعتراض إدارة الرئيس بيل كلينتون، لأنّ هذا في نظرها يُعرّض عملية السلام ودور الولايات المتحدة باعتبارها وسيطًا للخطر[40]، فإنّ الرئيس بعد صدور القانون بأغلبية 95 عضوًا ضد 5 أعضاء في مجلس الشيوخ، و374 عضوًا في مقابل 37 عضوًا في

33 Azem, p. 12.

34 Ibid., pp. 12-14.

35 Ibid., p. 13.

36 Ibid.

37 "Statement by Lawrence S. Eagleburger, Under-Secretary for Political Affairs, U.S. Department of State, Washington, 23 February 1984," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 279-280.

38 Shlomo Slonim, *Jerusalem in America's F'reign Policy 1947-1997* (The Hague/ London/ Boston: Kluwer Law International, 1998), p. 265.

39 Ibid.

40 "U.S. Secretary of State Warren Christopher, Statement Regarding the U.S. Embassy Relocation Proposals, 9 May 1995"; "U.S. Assistant Secretary of State Robert Pelletreau, Statement on Jerusalem and the Multilateral Talks, Montreux, 18 May 1995 [Excerpts]"; "Statement by the White House Press Secretary of the U.S. Embassy Relocation to Jerusalem Bill, 24 October 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 298-299, 303.

مجلس النواب، في تشرين الأول/ أكتوبر 1995[41]، أعطى حق تأجيل تنفيذه لأسباب تتعلق بالأمن القومي، مع تأكيد القانون أن القدس "عاصمة دولة إسرائيل"، منذ عام 1950. وبين عامَي 1948 و1967 تحت السيطرة الأردنية، مُنع مواطنو إسرائيل من الديانات كلها من الوصول إلى الأماكن المقدسة[42]. واستمر الرؤساء الأميركيون يؤجلون كل ستة شهور تنفيذ القانون، حتى قرر ترامب تنفيذه في نهاية عام 2017.

الملاحظ في التسعينيات تبادل الأدوار بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ إذ رحّب برنامج الحزب الجمهوري، أول مرة (في عام 1996)، بقرار الكونغرس الذي كانت الغالبية فيه للجمهوريين، بشأن إقرار قانون نقل السفارة[43]، في حين اكتفى الديمقراطيون بالإشارة إلى القدس عاصمة "موحّدة" لإسرائيل، من دون ذكر نقل السفارة الأميركية[44].

بعد عام 2000، استمرت البرامج الانتخابية الجمهورية في الإشارة إلى موضوع السفارة، ويكتفي الحزب الديمقراطي بالإشارة إلى المدينة عاصمة إسرائيـل[45]، بل أضاف الديمقراطيون في عام 2008 إلى تأكيدهم بقاء القدس عاصمة لدولة إسرائيل أنّ "الأطراف قد وافقت على أنّ القدس موضوع لقضايا الحل النهائي"[46]. وكما سيلاحظ لاحقًا، تكرّس في القرن الحادي والعشرين تبادل الأدوار؛ إذ بات الحزب الديمقراطي أقل اندفاعًا، نسبيًا، في تأييد السياسات الإسرائيلية، من الحزب الجمهوري الذي عمّق تحالفه مع نخب يهودية يمينية.

ثالثًا: القدس وإسرائيل وفواعل صنع السياسة الأميركية

عندما يتعلق الأمر بالموضوعات الإسرائيلية، هناك عادة فرضيات تتعلق بدور الدين، ولا سيما البروتستانت الإنجيليين واليهود الأميركيين وسياسات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ثم اللوبي الإسرائيلي، وسيعرض ذلك هذا المحور في العناوين الأربعة الآتية.

1. إسرائيل: الإنجيليون والدين في الولايات المتحدة

يربط المراقبون عادة بين مكوّنات الولايات المتحدة الدينية وموقفها من القدس، فمثلًا يُعتقد أنّ اليهود هم المؤيد الأول لإسرائيل، وأنّ "الإنجيليين" هم مؤيدون أساسيون لها أيضًا، ومنهم ظهرت الصهيونية المسيحية. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، جاء في تقرير لموقع الجزيرة نت الإخباري، في نهاية عام 2018 ما يلي: "يؤمن كثير من الإنجيليين بأن المسيح سينزل إلى الأرض لينشئ مملكة الله التي ستستمر ألف سنة من السعادة، كما يؤمنون بأن إسرائيل هي العامل المُسرّع لأحداث نهاية الزمان، ولذلك فإن دعمها يجب أن يكون من ثوابت السياسة الأميركية"[47]. وجاء في تقرير لصحيفة **القدس العربي** ما يلي: "اعتبر مراقبون أن الطائفة [الإنجيلية] كان لها دور كبير في إعلان الولايات المتحدة مدينة القدس الفلسطينية المحتلة عاصمةً لإسرائيل. ويؤمن الإنجيليون بأن قيام دولة إسرائيل يأتي 'وفقًا لتعاليم الإنجيل'، وأن 'المسيح' سيعود إلى الحياة بعد تجمّع كل اليهود في تلك الأرض، واكتمال حدودها؛ أي على كامل تراب فلسطين التاريخية"[48].

أولى خطوات اختبار هذه الفرضية، بشأن دور البروتستانت الإنجيليين الحاسم، هي معرفة نسبة البروتستانت الإنجيليين في التركيبة الديموغرافية الأميركية.

في عام 2015، أثبتت استطلاعات رأي لمركز "بيو" Pew للأبحاث أنّ 70.6 في المئة فقط من الأميركيين يصفون أنفسهم بأنهم مسيحيون، وهذا تراجع كبير من نسبة 78.4 في المئة في عام 2008. ويُعرّف 46.5 في المئة من الأميركيين أنفسهم بأنهم بروتستانت، وهؤلاء لا يسمون أنفسهم إنجيليين، بل إنّ نحو نصفهم فقط يعتبرون أنفسهم كذلك. وكان 23 في المئة من الأميركيين في عام 2015 لا يرون أنفسهم ينتمون إلى دين بعينه[49]. وفي هذا يمثّل الإنجيليون نحو 25.4 في المئة من الأميركيين، واليهود 1.9 في المئة، والمسلمون نحو 0.9 في المئة[50].

---

41 "U.S. Congressional Record on the Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act, Senate Section, 9 May 1995 [Excerpts],"; "U.S. Senate, 104th Congress, 1st Session, 'Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act of 1995' Washington, 9 May 1995,"; "Jerusalem Embassy Relocation Act, Washington, 23 October 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 293-296, 301-302.

42 "U.S. Senate, 104th Congress, 1st Session, 'Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act of 1995,' Wa'hington, 9 May 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, p. 296.

43 "Republican Party Platform of 1996," The American Presidency Project, 12/8/1996, accessed on 26/4/2017 at: http://bit.ly/2pwW9AU

44 "**1996** Democratic Party Platform," The American Presidency Project, 26/8/1996, accessed on 26/4/2017, at: http://bit.ly/2oHoLXW

45 Azem, p. 15.

46 **2008** Democratic Party Platform, The American Presidency Project, 25/8/2008, accessed on 4/5/2017, at: http://bit.ly/2nSSPzP

47 "الإنجيليون الأميركيون.. ماذا يريدون الآن من العرب والمسلمين؟"، **الجزيرة نت**، 2018/12/7، شوهد في 2019/7/25، في: http://bit.ly/2mO4LBS

48 "الإنجيليون أبرز داعمي ترامب وحزبه: من هم وما أجنداتهم؟"، **القدس العربي**، 2018/8/4.

49 "America's Changing Religious Landscape," *Demographic Study*, Pew Research Center, 12/5/2015, accessed on 26/9/2019, at: https://pewrsr.ch/2mTqYhO

50 "Religious Landscape Study," Pew Research Center, accessed on 24/7/2019, at: https://pewrsr.ch/2lJXOSp

تكشف المعطيات العامة عن أنّ ربط الموقف الأميركي بالمتغير الثقافي الديني ليس دقيقًا، وهو ما يؤكد فرضية أساسية لهذه الدراسة مفادها أنّ هذا العامل ليس هو العامل الأساسي، لكن ربما هو القوة التنظيمية لبعض القوى الدينية، وتحالفها مع لوبيات إسرائيلية هو الأساس. عمليًّا، لدى أقل من ربع الأميركيين، نظريًا، اعتقاد متمثل بأهمية إسرائيل دينيًا. بل الأهم من ذلك أنّه، عمليًّا أيضًا، يتّضح أن لدى بعض أهم رموز الإنجيليين، ومن ثمّ شرائح مهمة منهم، مواقف سلبية من اليهود. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أُزيح النقاب في عام 2002 عن تسجيل، يعود إلى عام 1972، لمحادثة بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون وبيلي غراهام (1918-2018) الذي يوصف في الكثير من الأحيان بكونه أهم قائد إنجيلي في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ يتفق كلاهما على أنّ اليهود من أسباب "مشكلات العصر"، واللافت أنه في العام نفسه، أنتج الإنجيليون فيلمًا بعنوان "أرضِه"، يتحدث بإيجابية عالية عن إسرائيل، وقد افتُتِح الفيلم باستضافة رئيسة وزراء إسرائيل، غولدا مائير (1969-1974) وكان غراهام قد كتب وتحدث مـرارًا عن دعمه إسرائيل[51].

في الواقع، هناك شبه اتفاق على أنّ التعاليم والمعتقدات الإنجيلية بخصوص اليهود سلبية، سواء من حيث دورهم الحديث في نشر قيم وأفكار "ليبرالية"، مثل المثلية الجنسية والإجهاض وغير ذلك[52]، أو بخصوص موقفهم من المسيحية ورفضهم المسيحية تاريخيًا. وتبدو نقطة الالتقاء الوحيدة متعلقة بالمستقبل والاعتقاد بنبوءات بشأن تجمّع اليهود في فلسطين وإيمانهم بالمسيح عندما يعود[53]. ففي عام 1878، كتب وليام بلاكستون William Blackstone (1841-1935) وهو من روّاد مدرسة تُعرف بالتدبيرية (وهي جزء من الصهيونية المسيحية) كما أنه مؤلف كتاب **المسيح آتٍ** - وثيقةً تدعو إلى دولة يهودية في إسرائيل، وفي عام 1891 جعل 400 شخصية أميركية مرموقة توقّعها[54]. لكن هناك جماعات بروتستانتية أخرى تتبنّى موقفًا ناقدًا لإسرائيل، مثل المجلس الوطني للكنائس ومجلس الشرق الأوسط للكنائس أيضًا[55].

يعتقد جيمس ويلسون، الأستاذ السابق في جامعة هارفارد، أنّ القوة التصويتية للإنجيليين الذين يعتبرون دعم إسرائيل واجبًا دينيًا (على الرغم من الاختلافات وحتى الكراهية لليهود أحيانًا) لا تزيد على 16 في المئة من القوة التصويتية الأميركية، مع أقل من 2 في المئة لليهود[56]. وبناءً عليه، لا تبدو قوة الإنجيليين واليهود التصويتية آتية من عدد أصواتهم، بقدر ما تأتي من قدرتهم على تنظيم صفوفهم السياسية وتأثيرهم في الانتخابات لأسباب ليست أساسًا دينية. وهذا ما يقود إلى أهمية دور اللوبي الإسرائيلي وتنظيمه.

2. اتجاهات اليهود الأميركيين

في السبعينيات والثمانينيات، كان هناك اعتقاد يُشبه الإجماع على أنّ اليهود يؤيدون إسرائيل ومواقفها[57]، لكنّ هذا الإجماع اختلف في القرن الحادي والعشرين؛ إذ أشارت استطلاعات رأي ومسوح في عام 2003 متعلقة بتغيّر في اتجاهات الطلاب اليهود إلى أنّ الربط بينهم وبين السياسات الإسرائيلية أصبح أقل "أوتوماتيكية"؛ أي إنه ليس شرطًا أن تكون مؤيدًا لإسرائيل إذا كنت يهوديًّا. ثم ظهرت جماعة ضغط جديدة يهودية (لوبي) تسمى "جي ستريت" J. Street أقل حماسةً للدعم غير المشروط لإسرائيل، وتُؤيد حل الدولتين. ومع الانتخابات الرئاسية في عام 2016، اتضح وجود تحوّلات داخل الحزب الديمقراطي، ليُصبح أقل "تعصبًا" لإسرائيل، مع أن اليهود تقليديًّا أكثر تصويتًا له. ولا تعكس هذه التحوّلات التي ستُعرض وتُوثّق تاليًا في هذه الدراسة، سوى جزء من المشهد، فهناك وجه آخر هو تزايد التعصب لإسرائيل على أساس ديني أصولي يهودي، وأنّ الأصولية تزيد بين الشباب اليهود باطّراد؛ أي إن هناك ميلًا أقل بين العلمانيين والليبراليين إلى تأييد إسرائيل من دون شروط، لكنّ هناك تشددًا بين الأصوليين، وهؤلاء عددهم في ازدياد. وفي مقابل تأسيس "جي ستريت"، أُسّس لوبي أشد يمينية، يشترط من أجل تقديم الدعم إلى إسرائيل عدمَ الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وفي مقابل تحوّلات الحزب الديمقراطي لجهة بروز بعض الأصوات فيه الرافضة لبعض السياسات الإسرائيلية، هناك المزيد من التطرف في الحزب الجمهوري لجهة الانحياز غير المشروط إلى هذه السياسات. وكما سيُلاحَظ لاحقًا، فإنّ بعض الباحثين، أو السياسيين اليهود، يُلقي اللوم في هذه التحوّلات على عدم الإيمان والمعرفة بالتاريخ الديني وعلى مركزية أمور أخرى، مثل مكانة القدس في الهوية اليهودية.

---

51 Yaakov Ariel, *An Unusual Relationship: Evangelical Christians and Jews*, Goldstein-Goren Series in American Jewish History Series (New York: New York University Press, 2013), p. 1.

52 James Q. Wilson, "Why Don't Jews L'ke the Christians Who Like Them?" *City Journal* (Winter 2008), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2oG0SA2

53 Ariel, pp. 1-3.

54 Wilson.

55 Ibid.

56 Ibid.

57 Ariel, p. 1.

بعد أن لوحظ تراجع حماسة الطلاب اليهود في الدفاع عن إسرائيل، في سياق انتفاضة الأقصى وأحداث بداية القرن الحادي والعشرين، أُجريت دراسة تقوم على استطلاعات رأي ومجموعات نقاشية، بتمويل من قادة يهود في عام 2003[58]، بالتعاقد مع شركة استطلاعات رأي متخصصة، يديرها العضو في الحزب الجمهوري، فرانك لونتز، لإجراء بحث متعلق بالسؤال: لماذا لم يعُد الطلاب الأميركيون اليهود متحمّسين للرد على الانتقادات التي توجّه إلى إسرائيل في جامعاتهم؟ وخرجت الدراسة بنتائج تفيد أن هؤلاء الطلاب "لا يفكرون" في إسرائيل؛ أي إنهم عندما يتناقشون في شؤونهم، بما في ذلك حياتهم باعتبارهم يهودًا، لا يذكرون إسرائيل، ولا يبحثون شؤونها إلا إذا سُئلوا عنها. وعندما يشيرون إلى الإسرائيليين يستخدمون تعبيرات مثل "هم"؛ أي لا يعتبرون أنفسهم شيئًا واحدًا[59].وبحسب ما ورد في دراسة لأستاذ الصحافة والعلوم السياسية الأميركي، بيتر بينارت، تتفق نتائج استطلاع الرأي مع دراسات أخرى سبقت تلك الدراسة، تثبت ما يلي: "عمومًا، يشعر الطلاب اليهود الأصغر سنًّا من غير الأصوليين بارتباط أقل كثيرًا مما كان يشعر به مَن هم أكبر سنًّا". وعلى سبيل المثال، رفض اتحاد طلاب جامعة برانديز المدعومة من يهود، في عام 2008، الاحتفال بالذكرى الستين لقيام إسرائيل[60].

لكن شدّد بينارت أيضًا، في دراسته الصادرة في عام 2010، على صعود جيل جديد من الأصوليين، في مقابل ابتعاد كثير من اليهود الليبراليين والعلمانيين، حيث تزداد الأصولية بين الشباب اليهود الأميركيين، وهؤلاء أشد ارتباطًا وأكثر دفاعًا عن إسرائيل، بعكس الجزء العلماني. وبحسب دراسات اقتبسها بينارت، فإنّ 12 في المئة من اليهود الأميركيين فوق سن الستين أصوليون، بينما تصل هذه النسبة عند الذين هم في الفترة العمرية 18-24 عامًا إلى 34 في المئة. ولا يشعر إلا 16 في المئة من اليهود غير الأصوليين ممن هم تحت سن الأربعين بأنّهم "لصيقون جدًّا بإسرائيل"، ويؤيد 60 في المئة منهم إقامة دولة فلسطينية. أمّا بين الأصوليين، فالنسبة تصل إلى 79 في المئة، ويؤيد 25 في المئة منهم إقامة دولة فلسطينية[61].

لم تتوقف الدراسات التي تولاها لونتز عند دراسة عام 2003، بل أوكِلَت إليه، كما يبدو، مهمتان: الأولى تدريب الطلاب اليهود وتدريسهم كيف يدافعون عن إسرائيل، والثانية أن يتابع هو استطلاعاته ودراساته عن اتجاهاتهم. وبدأت دراساته تتَّجه أيضًا إلى استطلاع آراء الطلاب غير اليهود، والأميركيين عمومًا. وفي مقابلة مع صحيفة **جيروزالم بوست** في عام 2010، عرض نتائج ورشة كان قد نظّمها، جمعت 35 طالبًا من جامعتين من أبرز جامعات الولايات المتحدة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT وهارفارد، منهم 15 طالبًا من اليهود و20 طالبًا من غير اليهود. وبحسب لونتز، فإن الطلاب غير اليهود بدؤوا يتحدثون خلال عشر دقائق عما سمّوه "جرائم الحرب الإسرائيلية"، وعن قوة اليهود واللوبي اليهودي[62]، والأكثر من هذا أنّ الطلاب اليهود لم يتصدّوا لهم، وهنا أيضًا يُقدّم لونتز ملاحظة، أو فرضية، تتفق مع ما قاله بينارت من قبل متمثلة بأنّ الطلاب اليمينيين (الأصوليين) اليهود يتصدّون فعلًا للانتقادات الموجّهة إلى إسرائيل، أما اليساريون والليبراليون فلا يفعلون ذلك الآن بالقدر نفسه[63].

في عام 2014، بعد حرب غزة، أجرى لونتز استطلاع رأي بين الأميركيين عمومًا، ليتضح أن 68 في المئة من النخب يعلنون تأييدهم لإسرائيل (33 في المئة يؤيدونها بقوة، و21 يؤيدونها، و15 في المئة حياديون مع ميل طفيف إليها)، لكن بين طلاب الجامعات هناك 36 في المئة يؤيدون إسرائيل (14 في المئة يؤيدونها بقوة، و7 في المئة يؤيدون تأييدًا عاديًا، و16 في المئة محايدون مع ميل طفيف إليها). والنتيجة الإجمالية هي: 54 في المئة يؤيدون إسرائيل، و38 في المئة محايدون، و8 في المئة يؤيدون الفلسطينيين[64].

من خلال العودة إلى اتجاهات الطلاب اليهود أنفسهم، قال لونتز، في ورشة عمل مغلقة لـ 150 شخصًا وُصفوا بأنهم "كبار المؤيدين لإسرائيل"، من دون معلومات إضافية عن هويتهم، نظّمتها الحكومة الإسرائيلية في عام 2016، إنّ اتجاهات الطلاب اليهود الأميركيين تزداد سلبية إزاء إسرائيل؛ حيث يؤمن 42 في المئة بأن إسرائيل تريد السلام، و38 في المئة فقط يعتقدون أنها "متحضّرة وغربية"، و31 في المئة

58 عرض الباحث نتائج دراسة أجريت في عام 2003، في دراسة سابقة له، وهنا يُعيد عرض هذه النتائج، وإجراء قراءة جديدة لها، من خلال مقارنتها بدراسات لاحقة - ووضعها في سياق تطورات حدثت لاحقًا - لتلك الدراسة، خصوصًا تحوّلات الحزب الديمقراطي وحملات المقاطعة وظهور لوبي يميني إسرائيلي أشد تطرّفًا. للاطلاع على الدراسة المشار إليها، يُنظر: أحمد جميل عزم، "القدس في الخطاب السياسي الأمريكي"، **حوليات القدس**، العدد 15 (ربيع- صيف 2013)، ص 6-23.

59 Peter Beinart, "The Failure of the American Jewish Establishment," *The New York Review of Books*, vol. 57, no. 10 (June 2010), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ljSkgT

60 لمزيد من التفصيلات عن هذه الدراسة وتغير آراء الطلاب، ينظر: عزم؛ Beinart.

61 Ibid.

62 Evelyn Gordon, "Frank Luntz on Why American Jewish Students Won't Defend'Israel," *Commentary*, 18/7/2010, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2llQyvI

63 Ibid.

64 "Communicating the Truth about Israel," *Jewish Philosophy Place*, September 2014, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lkEuuE; Philip Weiss, "'Zionism' is now a Dirty Word for American Opinion Elite, Frank Luntz Concedes," *Mondoweiss*, 16/11/2014, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lLioSm

يرونها ديمقراطية، وهناك ما لا يقل عن 21 في المئة يعتقدون أنه عليها أن تصطف إلى جانب الفلسطينيين[65].

وجدت هذه النتائج والاتجاهات ترجمة لها داخل جامعات أميركية كبرى، أقرّت قرارات تؤيد حق حملات مناصرة الحقوق الفلسطينية، منها على سبيل المثال لا الحصر جامعة هارفارد التي قرر اتحاد الطلاب فيها (الحكومة الطلابية) تقديم مجموعات مناصرة للحقوق الفلسطينية، مثل "طلاب من أجل العدالة لفلسطين"، ونشاط "أسبوع الأبارتهايد" المناهض لإسرائيل. وتلقّت مجموعة "طلاب من أجل العدالة لفلسطين" تكريمًا من رئاسة جامعة نيويورك، على الرغم من تغيّب رئيس الجامعة عن المناسبة[66]. وبحسب تقرير قدّمته "رابطة مكافحة التشهير" Anti-Defamation League (ADL)، المؤيدة بشدة لإسرائيل، ارتفعت في السنة الأكاديمية 2015/2014 النشاطات والبرامج "المناهضة لإسرائيل" صراحة في الجامعات الأميركية بنسبة 30 في المئة لتصل إلى نحو 520 نشاطًا، يدعو أكثر من نصفها إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها[67].

جاء هذا الربط بين هذه المؤشرات والقدس، على لسان لونتز نفسه في عام 2014، أثناء مناقشة تراجع الحماسة لإسرائيل بين اليهود؛ إذ قال إنه يجب عدم اعتبار نقد إسرائيل نوعًا من "اللاسامية"، بل بدلًا من هذا يجب تبنّي خطاب جديد، مثل "كل شخص يستحق وطنًا. وبالنسبة إلى اليهود الذين شُرّدوا قسرًا حول العالم مرارًا قرونًا طويلة، فإنّ هذا الوطن كان دائمًا القدس والأرض حولها"[68]. وهذه التوصية هي بناء على استنتاجات تقول إن المتدينين اليهود والأصوليين هم أكثر دعمًا لإسرائيل؛ لذا يشير، عمليًا، إلى اعتماد الرواية التاريخية والدينية الصهيونية اليهودية وسيلةً لتجنيد الدعم لإسرائيل.

3. تغيرات في الحياة الحزبية الأميركية

جاء في "ورقة تقدير موقف" نشرها "مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية"، وهو مركز يميني إسرائيلي رافض للحلول الوسط في موضوعات مثل القدس، أنّ "الارتباط المستمر لليهود الأميركيين في الشتات بالحزب الديمقراطي، الذي بات حزبًا صريحًا وناقدًا على نحو متزايد لإسرائيل، يثير قلقًا بشأن ما الذي يمكن أن يحدث عندما تنتخب الولايات المتحدة الأميركية رئيسًا ديمقراطيًا آخر"[69]. اللافت في تحليل المركز أنّ ما يقلقه ليس التغير في الحزب الديمقراطي فقط، بل إنّ هذا يعني تغيّرًا بين اليهود أنفسهم؛ بمعنى أنّ الأمر ليس ابتعاد الحزب عن الجزء اليهودي من قاعدته الانتخابية، بل هذا جزء من التحوّل اليهودي. ويُضيف التحليل "عندما يحدث هذا [انتخاب رئيس ديمقراطي]، فإنّ الفجوة ستزداد بين إسرائيل واليهود الأميركيين الذين هم أحد أقوى المقومات الدبلوماسية وأكثرها ضرورة، وستصبح [الفجوة] أكبر مما هي الآن"[70].

ربما أتى تحليل مركز بيغن - السادات بعد حوادث عدة، منها بروز اسم برني ساندرز في انتخابات عام 2016 الرئاسية، باعتباره مرشحًا قويًا في الحزب الديمقراطي، مع أنّه لم يحصل على بطاقة الترشيح لحزبه، لكنه يُعلن عزمه الترشح مجددًا. وساندرز هو يهودي، وعضو في مجلس الشيوخ الأميركي، وجّه نقدًا لاذعًا إلى السياسات الإسرائيلية، وعلى الرغم من تأكيده أنّه هو نفسه مؤيد لإسرائيل بنسبة 100 في المئة، فإنه ينتقد السياسات الحكومية الإسرائيلية. وواظب ساندرز على التعبير عن موقفه هذا بعد الانتخابات، وفي سياق الاستعداد لانتخابات لاحقة؛ فمثلًا، قال في نيسان/ أبريل 2019: "عندما كنتُ شابًا قضيت شهورًا في إسرائيل، وعملت في كيبوتس فترة، ولديّ عائلة في إسرائيل، وأنا لست ضد إسرائيل، لكن حقيقة المسألة أنّ نتنياهو هو سياسي يميني، أعتقد أنه يعامل الفلسطينيين معاملة غير عادلة أبدًا". ووسط ترحيب الحاضرين وتصفيقهم، في مقر شبكة "سي إن إن" التلفزيونية، أضاف قوله: "أنا 100 في المئة مؤيد لإسرائيل [...] ولها كل حق للبقاء، وللبقاء بسلام، وألا تخضع لهجمات الإرهابيين"[71].

بحسب دوغ روزناو، الباحث في جامعة أوسلو والمتفرغ لكتابة تاريخ الحركة الصهيونية منذ عام 1948، فإنّ "ليبراليين شبانًا، بعضهم مع ميول اشتراكية، وكثير منهم يتعاطفون مع الفلسطينيين، أكثر مما يتعاطفون مع إسرائيل، يدخلون الحزب الديمقراطي". ويضيف، "في هذه الأثناء، تأمل الجماعات الليبرالية اليهودية، مثل "إذا لم يكن الآن"، أو "شبكة إسرائيل التقدمية"، أن تستغل اللحظة للضغط على الديمقراطيين الطامحين إلى الرئاسة ليضعوا في برامجهم الضغط بقوة لتنفيذ موقف الحكومة الأميركية القديم المؤيد للانسحاب

65 Ofer Neiman, "Most US Jewish Students don't See Is'ael as 'Civilized' or a 'Democracy,' Luntz T'lls Secret Anti-BDS Conference," *Mondoweiss*, 22/2/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lmx9e8

66 Alexander Joffe, "BDS Expands on Campus After 'Apartheid Week' and Oth'r Incidents," *The Algemeiner Journal*, 1/5/2019.

67 "BDS on American College Campuses: 2014-15 Year-In-Review," ADL, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lIDSPL

68 Weiss.

69 Shay Attias, "Israel Needs American Jewry, Now More than Ever," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 12/6/2019, accessed on 26/6/2019, at: http://bit.ly/2lmLuHu

70 Ibid.

71 "U.S. Presidential Candidate Sanders calls Israel's Govern'ent Racist," *Yadeot Ahranot*, 23/4/2019.

الإسرائيلي من الأراضي المحتلة"[72]. ويشار أيضًا إلى انتخاب نواب في الكونغرس من أصول عربية، مثل إلهان عمر الصومالية، ورشيدة طليب الفلسطينية، وكلتاهما عبّرت مع آخرين عن مواقف مناهضة للسياسات الإسرائيلية[73].

لكن نظرًا إلى تأييد الحزب الديمقراطي التاريخي لإسرائيل، يبدو توقع حدوث تحول كامل قريب في موقف هذا الحزب مستبعدًا، وخصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل 74 في المئة من اليهود صوّتوا له في آخر انتخابات[74].

في الواقع، هناك تحوّل ولو تدريجيًّا بطيء، ربما يستمر، وربما لا يستمر، في أوساط الناخبين اليهود والحزب الديمقراطي والشباب الأميركيين، لمصلحة موقف أقل انحيازًا إلى الاحتلال الإسرائيلي، في مقابل انحياز أكبر في الحزب الجمهوري. ومن المهم التوقف عند حقيقة أنّ النظام السياسي الأميركي والتقاليد الانتخابية تجعل للنخب وأصحاب القدرة على التمويل دورًا مؤثرًا على نحو خاص، وهذا ما يقود إلى التوقف عند دور اللوبي الإسرائيلي وتحوّلاته.

4. تحوّلات اللوبي الإسرائيلي

انعكس هذا التحول السالف الذكر في القاعدة الشعبية المكوّنة للّوبي الإسرائيلي والجماعات المنظمة المؤيدة لإسرائيل، داخل اللوبي الإسرائيلي المنظّم. وكان الانطباع أثناء إدارة أوباما أنّ هذا يحدث لمصلحة جماعات أكثر اقترابًا إلى حل الدولتين، فلسطينية وإسرائيلية. وعبّرت كوني بروك عن هذا التحوّل بالتساؤل، في مقالة طويلة نشرتها بعنوان "هل تفقد جماعة 'أيباك' [لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية] التي كثيرًا ما حاربت سياسات أوباما، نفوذها؟"[75]. كانت بروك تتساءل عن نفوذ "أيباك" التي قادت طويلًا الحركة المؤيدة لإسرائيل.

في الإجابة عن السؤال، قالت الكاتبة إنَّ المسؤول السابق في "أيباك"، ستيف روزن Steve J. Rosen، "كان مولعًا بأن يُخبر الناس بأنّه يمكن أن يأخذ أي منديل ورقي Napkin في أي استراحة لاجتماعات مجلس الشيوخ، وأن يحصل على تواقيع عليها لتأييد قضية أو أخرى من عدد من الشيوخ"[76].

كانت "أيباك" تُجسّد بعض السمات الأساسية في العمل لأجل إسرائيل في الولايات المتحدة، من ضمنها أنّها غير مرتبطة بحزب بعينه في إسرائيل أو في الولايات المتحدة[77]. كما أنّ نسبة التأييد لإسرائيل بين اليهود كانت كاسحة، وكان اليهود يُعبّرون إلى حدٍّ بعيد عن اتجاه علماني ليبرالي، قبل أن يزيد التديّن بينهم، كما ذكرنا سابقًا، بالتوازي تمامًا مع تراجع التأييد المطلق غير المشروط في أوساط يهودية أخرى.

تركّز الاهتمام في عهد أوباما على نشأة جماعة ضغط (لوبي) إسرائيلي جديد، تُسمى "جي ستريت"، تدعم حل الدولتين، وتريد تسوية مع الفلسطينيين، ودعا هذا اللوبي شخصيات فلسطينية إلى الحديث معه وأمامه، منهم حسام زملط القيادي الشاب في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الذي سيُصبح بعد ذلك مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ومما قاله زملط في عام 2014: "أنا لا أقول إنّ 'جي ستريت' تمثل التيار الأساسي لليهود الأميركيين، لكنها اتجاه يعطيك بعض الشعور [المتعلق بالسؤالين:] أين هي الأمور؟ وما الذي يحدث؟"[78].

يبدو أن هناك تقاربًا بين ساندرز واللوبي "جي ستريت"، وكان ساندرز الضيف الأساسي للحديث أمام مؤتمرها السنوي في عام 2018. وكما أشارت صحيفة **ذي تايمز أوف إسرائيل**، يُشدّد خطاب ساندرز على نقد سياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته فإنّه هو و"جي ستريت" يريدان توجيه رسالة تُفيد أنّ كلًّا منهما "يمكن أن يؤيد إسرائيل، بينما ينتقد حكومتها لسياساتها الاستيطانية، ولإهمالها فرص السلام"[79].

في الواقع، إنّ ما لم تنتبه إليه غالبية المراقبين أثناء عهد أوباما أنّ "جي ستريت" هي تعبير عن الاستقطاب بين اليهود الأميركيين أنفسهم، وفي مقابل هذه الجماعة، هناك جماعة ضغط أخرى صعدت بسرعة، وهي تُعبّر عن رأي اليمين المتشدد، وهؤلاء سيكون لهم دور خاص في موضوع القدس.

إذا كانت جماعة "جي ستريت" تقف على يسار "أيباك"، فعلى يمينها وقف "المجلس الإسرائيلي الأميركي، إياك" Israeli American Council- IAC. وبحسب تعبيرات في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، فإن الملياردير اليهودي الأميركي شيلدون أديلسون

72 Doug Rossinow, "Will Divisions over Israel Fracture the Democratic Party?" *The Washington Post*, 29/7/2019.

73 Ibid.

74 Ibid.

75 Connie Bruck, "Friends of Israel," *The New Yorker*, 25/8/2014.

76 Ibid.

77 Ibid.

78 Ibid.

79 Ron Kampeas, "5 Things to Watch in another Bernie Sanders Presidential Campaign," *The Times of Israel*, 30/1/2019.

Sheldon Adelson "يختطف المجتمع الإسرائيلي الأميركي نحو أجندته اليمينية المتشددة"، عبر هذا المجلس[80].

صعد نجم أديلسون على نحو كبير مع انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، بسبب الدعم المالي الذي قدّمه لحملته الانتخابية. وأديلسون أيضًا هو من يرعى صعود "إياك" الذي أُسّس في عام 2007، لكنه لم يتوسع إلا بعد أن أغدق عليه أديلسون نفسه التمويل. وفي مؤتمر المجلس في عام 2017، حرص أديلسون على الإعلان أنّه مختلف عن "أيباك"، وأنه لن يدعم أي حكومة إسرائيلية تدعم حل الدولتين، أو تُواصل "تقديم المساعدات للفلسطينيين"، وهو يشير هنا أيضًا إلى نقطة الخلاف مع "أيباك"، حيث لا يريد أي تأييد لحل الدولتين (ما يلغي أيضًا أي حل بالنسبة إلى قضية القدس)، ويرفض تقديم المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين[81]. يدعم أديلسون، الذي يمتلك كازينوهات قمار في الولايات المتحدة والصين، وجود حكومة متشددة في إسرائيل، مثل حكومة بنيامين نتنياهو. وهو يملك وسائل إعلامية أميركية وإسرائيلية خاصة به. وسمح هذا الدعم لنتنياهو ووزراء الحكومة الإسرائيلية بالتمرد وعدم الاكتراث حتى بالنسبة إلى القادة التقليديين لليهود في الولايات المتحدة، ومن هنا توجد خلافات بين هؤلاء القادة ونتنياهو، وهم الذين أزعجهم على نحو خاص توتر العلاقات بين نتنياهو وإدارة أوباما؛ فرغم استمرار دعم "أيباك" لإسرائيل من دون تـردّد، ورغم الدعم العسكري والمالي الكبيرين اللذين قدّمهما أوباما لإسرائيل أيضًا، فإنّ هناك قلقًا من سياسات نتنياهو وخطابه[82]، إضافة إلى خلافات بشأن قضايا أخرى، منها التشدد الأصولي اليهودي المتزايد في إسرائيل[83].

وفي وقت تولي "أيباك" و"جي ستريت" المصالح الإسرائيلية نظرة عامة، من دون أن يلغي هذا طبعًا الدور التاريخي الذي قامت به "أيباك" في موضوع القدس، فإن "لوبي أديلسون" وضع القدس في مركز أجندته.

فضلًا عن أديلسون الذي قدم عشرات الملايين لحملات ترامب الانتخابية، أقام هذا الأخير تحالفًا خاصًا مع صهيونيين ناشطين، يعتبرون ضمن يمين الحركة الصهيونية ومن خارج المؤسسة التقليدية، سواء المؤسسة الأميركية الرسمية أو مؤسسة اللوبي الإسرائيلي التقليدية. وعلى مدى أعـوام طويلة، ساهم دبلوماسيون يهود أميركيون لا يخفون علاقاتهم الإسرائيلية الخاصة، مثل دينيس روس ومارتن إنديك اللذين توليا مناصب سياسية عدة، مع إدارات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بدعم وجود حكومات إسرائيلية متشددة، لكن ترامب تخلّى عنهما وجاء بفريق صهيوني من عائلته وشركاته الخاصة.

يبرز داخل فريق الرئيس ترامب ثلاث شخصيات أساسية، هي جاريد كوشنر، وديفيد فريدمان، وجيسون غرينبلات. ومن المهم دراسة خلفية هؤلاء الرجال التي يُعبّرون عنها، أكثر من بحث شخوصهم، فهم قد يكونون أشخاصًا عابرين، ينتهي دورهم مع نهاية إدارة ترامب. ولا بد كذلك من دراسة من هم الداعمون الأساسيون لإدارة ترامب، وهنا يبرز اسم أديلسون والشبكة التي يقودها ويُعبّر عنها، كما يأتي أشخاص آخرون، مثل نائب الرئيس مايك بينس.

أ. جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات وديفيد فريدمان

جاريد كوشنر، المولود في عام 1981، ليس زوج ابنة الرئيس الأميركي ترامب التي تحوّلت إلى اليهودية فحسب، بل إن نتنياهو صديق والده وعائلته الشخصي، وكثيرًا ما شارك في نشاطات إسرائيلية واستيطانية، كما أن ترامب عيّنه مبعوثًا للشرق الأوسط[84].

أما جيسون غرينبلات فهو ممثل ترامب لشؤون المفاوضات الدولية، وهو أيضًا محامي شركة ترامب، وقد أقام في الثمانينيات في مستوطنة في الضفة الغربية[85].

وأمـا ديفيد فريدمان الـذي عُـيّن سفيرًا في إسرائيل، فهو محامٍ يهودي، متخصص في قضايا الإفلاس، ومؤيد علني للاستيطان ويقوم بنشاطات كثيرة لجمع التبرعات للاستيطان، وهو يرفض فكرة الدولة الفلسطينية، ويُهاجم اللوبي الإسرائيلي "جي ستريت"، ويصف أعضاءه بأنهم أسوأ من النازيين، ومن عملاء النازية بين اليهود[86]. وقد طالب أعضاءُ "جي ستريت" بإلغاء تعيينه في موقعه، لأنّه خالف تعهداته عندما عُيّن سفيرًا، وأنّه لا يمثل الولايات المتحدة بحياد بين الحزبين، وقالوا إنّ فريدمان صرّح في مقابلة في السفارة الأميركية

80 Chemi Shalev, "Delson Has Hijacked the Israeli-American Community for His Hard-right Agenda," *Haaretz*, 7/11/2017.

81 Ibid.

82 Peter Baker, "For Obama and Netanyahu, a Final Clash after Years of Conflict," *The New York Times*, 23/12/2016.

83 Natan Sharansky & Gil Troy, "Can American and Israeli Jews Stay Together as One People?" *Mosaic Magazine*, 9/7/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2nrKbYq

84 Ron Kampeas, "When Netanyahu Slept at the Kushner-Media Tales of Trump's Jewish C'nfidants," *The Jerusalem Post*, 14/2/2019, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ntTven

85 Tally Krupkin, "Trump Names Jason D. Greenblatt, His Company Lawyer, Special International Negotiations Representative," *Haaretz*, 24/12/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOgpNg

86 Itmar Eichner, "J Street Urges Senate to Recall Ambassador Friedman," *Ynet News*, 1/7/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lWGkCe

في إسرائيل بأنّ الحزب الجمهوري، بلا شك، أشد دعمًا لإسرائيل من الحزب الديمقراطي. وأشاروا أيضًا إلى أنّه لم يدعُ أعضاء الكونغرس الديمقراطيين لحضور افتتاح السفارة الأميركية في القدس[87]. وتعكس مثل هذه الاتهامات حالة الاستقطاب التي يقودها فريق ترامب من الصهيونيين الأميركيين، بين اليهود الأميركيين أنفسهم من جهة، والسياسيين الأميركيين من جهة أخرى.

هناك ثلاث ملاحظات لفهم هذا الثلاثي (كوشنر، وغرينبلات، وفريدمان)، والخلفية التي جاؤوا منها، والتي توضح أيضًا الدور الذي يقومون به في رسم الموقف الأميركي من القدس. أولها ما سلف ذكره من روابط مباشرة بالاستيطان الإسرائيلي. وثانيها أنّ هؤلاء ينتمون إلى الأصولية الأرثوذكسية اليهودية، ويقول ناثان دايمنت Nathan Diament (المدير التنفيذي للاتحاد الأرثوذكسي، الإطار اليهودي الأصولي الأوسع في الولايات المتحدة)، إنّها "نقطة فخر" للمجتمع الأرثوذكسي الأميركي أن يكون اثنان من أعضائه (فريدمان، وغرينبلات) في أماكن بارزة في إدارة ترامب[88].

وثالثها أن هذا الفريق يختلف عن اليهود الأميركيين التقليديين المناصرين لإسرائيل الذين كانوا إلى حدٍّ ما يُعبّرون عن مناصرة حكومات إسرائيل، بغضّ النظر عمن يقودها. ولدى هؤلاء، كما يُلاحظ من سياساتهم، وكما تستنتج **هآرتس**، "رغبة في ربط سياسات الولايات المتحدة بسياسات نتنياهو"[89]؛ أي إنّهم يؤيدون سياسة معيّنة، وهم لاعبون في السياسة الداخلية الإسرائيلية، وليسوا داعمين إسرائيل فحسب. وسيتّضح هذا البعد أكثر في اللوبي الإسرائيلي الجديد (المجلس الإسرائيلي - الأميركي)، كما سيتّضح عند مناقشة دور أديلسون لاحقًا. لكن لعل ما يعبّر عن طبيعة الاستقطاب اليهودي – اليهودي داخل الولايات المتحدة هو أنّ فريدمان كان أول سفير أميركي في إسرائيل لم يكن مقبولًا به من مجلس الشيوخ؛ إذ صوّت نصف أعضاء المجلس تقريبًا ضدّ تعيينه[90]. وفي الحصيلة، يُجسّد هذا الفريق جناحًا متطرّفًا داخل اللوبي الإسرائيلي، ويجسّد صعوده انقسامًا داخل هذا اللوبي.

87 Ibid.

88 Amir Tibon, "Greenblatt vs. Friedman: Do Trump's Top Advisers Still Share the Same Israel Policy?" *Haaretz*, 18/5/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOBGq7

89 Robert Malley & Aaron David Miller, "Trump is Reinventing the U.S. Approach to the Palestinian-Israeli Conflict," *The Atlantic*, 20/9/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOEmEb

90 Tibon.

بدأ هذا الفريق عمله أثناء حملة ترامب الانتخابية، مع إشارات خاصة مبكرة إلى موضوع القدس. فمثلًا، كتب فريدمان وغرينبلات، بصفتهما مستشارَي ترامب للشؤون الإسرائيلية، ورقة موقف، نشرت في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 (قبل ستة أيام من الانتخابات الرئاسية الأميركية)، وفيها معالم تصوّر ترامب إزاء إسرائيل. ووفقًا لهذه الوثيقة، ستعترف إدارة ترامب بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل، وبحسب قراءة صحيفة **هآرتس** للوثيقة، فإنه "حتى قبل أن تحدث المفاوضات بين الطرفين [الفلسطيني والإسرائيلي]، ستعترف الولايات المتحدة بالقدس عاصمةً أبدية، غير قابلة للتقسيم، للدولة اليهودية، وستُنقل سفارة الولايات المتحدة إليها"[91]. اللافت أولًا أنّ هذه الوثيقة هي ابتعاد واضح عن السياسات الأميركية السابقة التي مالت، على نحو متزايد، إلى ربط موضوع القدس بالمفاوضات، وثانيًا أنّ هذا الوعد نُفّذ فعلًا، وثالثًا أنّ الوثيقة شملت موضوعات أخرى غير إسرائيل، مثل إيران، ما يعكس رؤية الشرق الأوسط من منظار المتغير الإسرائيلي، ورابعًا، وربما الأهم، أنّ الوثيقة وهوية من أعدّوها تعكس تحوّلًا في دور الجماعات اليهودية واللوبي الإسرائيلي وطبيعتها.

يتضح واقع اللون الديني لفريق ترامب ومسألة قدومه من يمين اليمين، أكثر من خلال الإطلالة على بينس، نائب الرئيس الأميركي.

ب. مايك بينس

تظهر أهميّة نائب الرئيس الأميركي أحيانًا، بصفته مرشحًا ممكنًا للانتخابات بعد الرئيس الحالي، أو أنّه يستطيع زرع أنصار ومؤيدين لمصالحه وسياساته حتى لو لم يكن ينوي الترشح للرئاسة.

في خطاب له في عام 2017، احتفالًا بالذكرى السبعين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة رقم 181، احتفى بدور هذا القرار في نشوء إسرائيل، لكنه اعتبر الفضل الأساسي في قيامها هو وجود "المسدس بيد والمحراث بيد أخرى"، ونشوء إسرائيل هو تجسيد لنبوءة توراتية، "هل لبلد أن تولد في يوم، ولأمة أن تولد في لحظة". مضيفًا أنّ "من المستحيل عدم ملاحظة أنّ يد السماء تقود ناسها، تكتب تاريخهم في إعادة بناء هذا الشعب القديم على الأرض التي ولدوا عليها". وقال: "قضيتكم قضيتنا، وقيَمكم قيمنا، وقتالكم [Fight] قتالنا"[92]، وأضاف في خطبة في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، في كانون الثاني/ يناير

91 Jacob Kornbluh, "Trump's Israel Advisers Issue Position Paper on Israel, Middle East Conflict," *Haaretz*, 2/11/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mWxmEZ

92 Eric Shawn, "America will always Stand with Israel; Says Pence Commemorating UN Vote 70 Years Later," *Fox News*, 28/11/2017, accessed on 26/9/2019, at: https://fxn.ws/2lVvAnD

2018، أنّ "الملك داود" بنى القدس "عاصمة مملكة إسرائيل" قبل أكثر من 3000 عام"[93].

نشرت مجلة **ذا أتلانتيك** تحقيقًا طويلًا يبدأ بصورة بينس في زيٍّ ديني تعبيري، وتُقدّم تفصيلات حياته وما يفعله الآن، تمهيدًا لترشّحه يومًا لانتخابات الرئاسة. وذكرت أنّه أثناء دراسته في الجامعة تحالف مع مجموعات فيها المتدين ومُدمن المخدرات، والهدف هو الانتخابات. انتقل من الكاثوليكية إلى الإنجيلية، في إطار تعاظم الدور السياسي للتيار الأخير. وفي حملته الثانية الفاشلة لدخول الكونغرس في عام 1990، كانت إحدى دعاياته صورة كاريكاتيرية، فيها شيخ عربي يشكر منافسه الديمقراطي على دعمه مصالح النفط الأجنبية. وبعد فشله الانتخابي تحوّل إلى مذيع يُهاجم ما يراه انحلالًا أخلاقيًا، وينتقد الأغاني الحديثة وغير ذلك، ثم عاد إلى الانتخابات مجددًا. وتذكّر المجلة بتصريح صحافي له في عام 2002، يقول فيه "تأييدي لإسرائيل ينبع إلى حدٍّ بعيد من إيماني الشخصي"، معتبرًا أن الإسرائيليين هم أتباع إبراهيم، وأنه سيحصل على البركة إذا باركهم، وعلى اللعنة إذا أساء إليهم.[94]

تتساءل المجلة: كيف يوفِّق بينس بين تديّنه و"خدمته" ترامب الذي يفتخر بصورة قديمة له يعلّقها في مكتبه، هي غلاف لعدد من أعداد مجلة **بلاي بوي** *Playboy* للتعري، ومع فيديوهاته المعروفة عن تحرّشه بالنساء؟ وتوضح المجلة كيفية تقديم بينس إجابة دينية عن إطاعة القائد (وليّ الأمر) وخدمته[95].

يؤمّن له موقعه مكاسب كثيرة. وأحد عناصر أجندته هو تعديل القوانين الضريبية وقوانين أخرى تدعم الشركات التي يمتلكها متديّنون، ومن مكاسبه أيضًا دخول وزراء من جماعته الدينية إلى الإدارة الراهنة، وقد أُدخل قاضٍ إلى المحكمة العليا من الجماعة نفسها. وعمل على أن يوقّع ترامب قرارًا يزيد مساحة الهامش المسموح به لرجال الدين من أجل نشر وجهات نظرهم السياسية الخاصة في كنائسهم، وحرية الحديث بشأنها (أي توظيف الدين للسياسة)[96].

كان بينس شخصًا من دون فرص حقيقية للتقدم سياسيًا، لكن فريق ترامب الذي يريد صوغ تحالف مع جناح الإنجيليين، أو المسيحيين الصهاينة، ساعده وقد يُساعده على المزيد من التقدم. وهذا يكشف تحالف الأصوليات داخل اللوبي الإسرائيلي الجديد الذي يصعب فهمه من دون التوقف عند أديلسون ودوره.

ج. شيلدون أديلسون

عندما قرر ترامب في بداية عهده تأجيل نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، وصلت مؤشرات غضب أديلسون المانح الأكبر لترامب والحزب الجمهوري إلى الإعلام، ليس بسبب عدم نقل السفارة فحسب، بل بسبب اللقاءات الودّية التي عقدها ترامب مع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس ومسؤولين فلسطينيين آخرين أيضًا[97].

أكد وجود أديلسون وزوجته في الصف الأول في حفل افتتاح السفارة الأميركية في القدس (أيار/ مايو 2018)، حين تراجع المسؤولون الرسميون الأميركيون إلى الخلف، ولم يُدعَ آخرون، وخصوصًا من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين، كما سبقت الإشارة، دورَ اللوبي الذي يقوده أديلسون في رسم السياسات الأميركية بشأن القدس[98].

تتنحّى العمليات الانتخابية والسياسية الرسمية التقليدية، أمام نفوذ أديلسون وعشرات الملايين التي تبرع بها لحملات ترامب الانتخابية وللحزب الجمهوري. وكان قد أُعلن في انتخابات الكونغرس (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018) أنّ أديلسون سيكون "الصديق اليهودي الوحيد المتبرع" الذي سيدعوه ترامب إلى حفل مراقبة نتائج الانتخابات في البيت الأبيض، وذلك بعد التبرع بـ 32 مليون دولار لحملة انتخابات الجمهوريين في ذلك العام، بل بلغت تبرّعات أديلسون للجمهوريين في عام 2018، بحسب صحيفة **ذي غارديان**، نحو 113 مليون دولار، لكن لفتت **هآرتس** إلى أنّ تبرعات أديلسون هذه، قابلها تراجع يهود بارزين عن التبرع للجمهوريين بسبب سياسات ترامب، كانوا يتبرعون بسخاء لرؤساء سابقين، مثل بول سينغر الذي دعم الجمهوريين بـ 26 مليون دولار في عام 2016، لينخفض هذا الدعم إلى ما وصفته بـ"الفتات"، من دون أن تُحدّد مبلغ التبرع، وتراجعت تبرعات آخرين من ملايين الدولارات إلى الآلاف[99].

93 The White House, Foreign Policy, "Remarks by Vice President Mike Pence in Special Session of the Knesset," The White House Website, 22/1/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lN5jbd

94 Mckay Coppins, "God's Plan for'Mike Pence," *The Atlantic* (January-February 2018), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ntl07O

95 Ibid.

96 Ibid.

97 Mark Landler & Maggie Haberman, "Mixed Signals From Trump Worry Pro-Israel Hard-Liners," *The New York Times*, 5/5/2017.

98 Noa Landau, "'Thus Says the Lord': Religiou' Tune at Jerusalem Embassy Opening Drowns Out Protests," *Haaretz*, 15/5/2018.

99 Ibid.

يدعم أديلسون "إياك" ليكون بديلًا متشددًا ومنافسًا من "أيباك"[100]. وأهم ما يقوم به أديلسون لتثبيت نفسه، هو عدم تأييد حكومة إسرائيلية توافق على "حل الدولتين"، كما أوضحت صحيفة **هآرتس** التي أثارت أيضًا كيفية ترافق دعم أديلسون لهذا اللوبي مع قبول كبار المسؤولين الأميركيين دعواته للحديث في مهرجاناته، كما يفعلون مع "أيباك"[101]. ويعمل أديلسون في اتجاهين على الأقل، الأول بين اليهود في الولايات المتحدة، والثاني داخل إسرائيل؛ إذ لديه برامج خاصة اجتماعية وسياسية تستهدف الإسرائيليين الذين هاجروا من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، يصل عددهم بحسب بعض التقديرات إلى نحو مليون شخص. ولا يعمل "إياك"، بفضل دعم أديلسون له، على تعبئة هؤلاء سياسيًّا فحسب، بل على المساعدة في إدارة شؤونهم الحياتية وحاجاتهم الشخصية وترتيبها أيضًا[102]. وهؤلاء مهمون على أكثر من صعيد؛ فهم، أولًا، يُحدّدون مَن مِن جماعات الضغط الإسرائيلية يحظى بشعبية أكبر بين اليهود الأميركيين ("جي ستريت"، أم "أيباك"، أم "إياك"؟)، وثانيًا، يؤثرون في خيارات المرشحين الأميركيين للرئاسة أو الكونغرس، وثالثًا، يؤثرون بقدر ما في السياسات الإسرائيلية الداخلية، بفضل علاقاتهم بعائلاتهم أو قدرتهم على العودة والتفاعل مع السياسة الإسرائيلية الداخلية.

هناك شبكة من المؤسسات التي تشكل معالم هذا اللوبي الجديد الذي هو أشبه ما يكون بجماعة ضغط في الولايات المتحدة ومؤسسة سياسية في إسرائيل؛ فمثلًا يملك أديلسون جريدة يومية واسعة الانتشار في إسرائيل، **إسرائيل هايوم**، وقد كانت أول صحيفة يخصّها فريدمان بمقابلة عندما وصل لتسلم مهماته بصفته سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل[103].

وأخيرًا، يمكن أن نخلص إلى أن تراجع داعمي الحزب الجمهوري (في ظل إدارة ترامب)، وتعويض أديلسون ذلك، يعكسان حالة استقطاب وتنافس داخل المجتمع اليهودي الأميركي ذاته.

100 Josh Nathan-Kazis, "Breaking with Script, Adelson Portrays IAC as a Hardline AIPAC Alternative," *Forward*, 5/11/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2nspFa6

101 Amir Tibon, "This Powerful Adelson-funded Israel Lobby Could soon Rival AIPAC's Influenc' in Washington," *Haaretz*, 31/10/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lY7Wqr

102 Shalev.

103 Tibon, "Greenblatt vs. Friedman."

خاتمة

يركز اللوبي الإسرائيلي التقليدي على نقطتين مشتركتين تصنعان السياسة الأميركية الخاصة إزاء إسرائيل؛ الأولى، التقارب الديني والثقافي بين البلدين، ويقود هذا الأمر إلى تقارب في موضوعات مثل القدس ومكانتها بالنسبة إلى اليهود وإسرائيل، أما الثانية أنّ إسرائيل حليف أساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبينهما مصالح استراتيجية وحلف حيوي.

> يركز اللوبي الإسرائيلي التقليدي على نقطتين مشتركتين تصنعان السياسة الأميركية الخاصة إزاء إسرائيل؛ الأولى، التقارب الديني والثقافي بين البلدين، ويقود هذا الأمر إلى تقارب في موضوعات مثل القدس ومكانتها بالنسبة إلى اليهود وإسرائيل، أما الثانية أنّ إسرائيل حليف أساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

لكن كما أشارت الدراسة، تقلّ نسبة اليهود عن 2 في المئة من سكان الولايات المتحدة، ولا يمكن من يوصفون بالمسيحيين الصهاينة أن يشكلوا في أحسن الأحوال أكثر من 20 في المئة. وتؤكد هذه النسب، مع قراءة تاريخية للسياسات الأميركية في مسألة القدس وإسرائيل، أنّ العامل الديني لم يكن حاسمًا في هذه العلاقة.

ويلاحظ أن هناك الكثير من الخبراء الذين يشككون في أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كما أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تُعرّض سمعة الولايات المتحدة وأمنها للخطر، بسبب دعمها غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل.

يتمثّل العامل الأهم في قوة الدعم السياسي الأميركي لإسرائيل، ومواقف الولايات المتحدة في قضايا مثل القدس، بالعمل المنظم للوبي الإسرائيلي الذي يَمرُّ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بتغيرات متزايدة واستقطاب واضح.

هناك جماعات إلى يسار اللوبي التقليدي "أيباك"، مثل جماعة "جي ستريت"، المؤيدة لحل الدولتين والسلام، تعتبر أن تأييد إسرائيل لا يعني منع انتقاد سياسات حكومتها، وهناك عدد متزايد من اليهود

الأميركيين الذين يتبنّون وجهة النظر هذه. وفي المقابل، هناك إلى يمين "أيباك" لوبي يميني يرفض أي نقد لسياسات إسرائيل، وشرطه الأهم لدعم أي حكومة إسرائيلية هو عدم تأييد حل الدولتين، أو تقديم مساعدات للفلسطينيين. وأفضل من يمثل الاتجاه الأخير الملياردير اليهودي شيلدون أديلسون والمجلس الإسرائيلي الأميركي "إياك" الذي يدعمه. ولا يهتم هذا اللوبي بتأمين الدعم لإسرائيل داخل الولايات المتحدة فحسب، بل بالتدخل أيضًا في السياسة الإسرائيلية تدخلًا مباشرًا، عبر شبكة من وسائل الإعلام والدعم المالي في إسرائيل، ودعم مئات الآلاف من الإسرائيليين المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وقيام هذا اللوبي بدور أساسي في دفع ترامب إلى تبنّي قرار الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها.

يوضح دور هذا اللوبي أن عوامل داخلية أميركية مؤثرة في صنع القرار الأميركي أكثر من أي عامل آخر. ولا ترتبط هذه العوامل حقيقة بالتركيبة الديموغرافية الدينية، أو بعوامل ثقافية، أو بمصالح أميركية حقيقية، بل بدور المال السياسي والقوى المنظمة. في الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل حالة الاستقطاب في المجتمع الأميركي، وخصوصًا اليهودي الأميركي، بين قوى علمانية ما زالت تؤيد إسرائيل بقوة، لكنها أقل اندفاعًا في تأييد سياساتها الاحتلالية، في مقابل يمين أكثر تشدّدًا في دعم الاحتلال ورفض الحقوق الفلسطينية.

المراجع

العربية

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العالم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962.

عزم، أحمد جميل. "القدس في الخطاب السياسي الأمريكي". **حوليات القدس**. العدد 15 (ربيع-صيف 2013).

الموسوعة الفلسطينية. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

هاس، ريتشارد. **عالمٌ في حَيْصَ بَيْص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**. تعريب وتحقيق إسماعيل بهاء الدين سليمان. بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.

الأجنبية

Ariel, Yaakov. *An Unusual Relationship: Evangelical Christians and Jews*. Goldstein-Goren Series in American Jewish History Series. New York: New York University Press, 2013.

Azem, Ahmad Jamil. "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem: A Chronic Unfulfilled Promise." *Jerusalem Quarterly*. no. 70 (Summer 2017).

Beinart, Peter. "The Failure of the American Jewish Establishment." *The New York Review of Books*. vol. 57, no. 10 (June 2010).

Burchill, Scott et al. *Theories of International Relations*. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave, 2001.

Coppins, Mckay. "God's Plan for Mike Pence." *The Atlantic* (January-February 2018).

Davison, Roderic H. "The King-Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East by Harry N. Howard." *The Journal of Modern History*. vol. 37, no. 1 (March 1965).

Documents on Jerusalem. Jerusalem: PASSIA, 1996.

Haass, Richard N. *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order*. New York: Basic Book, 2013.

________. *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order*. New York: Penguin Press, 2017.

Hermann, Margaret G. & Joe D. Hagan. "International Decision Making: Leadership Matters." *Foreign Policy*. no. 110 (Spring 1998).

Laqueur, Walter (ed.). *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Mearsheimer, John J. & Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

Slonim, Shlomo. *Jerusalem in America's Foreign Policy 1947-1997*. The Hague/ London/ Boston: Kluwer Law International, 1998.

Spiegel, Steven L. *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*. Chicago: The University of Chicago Press, 1985.

United Kingdom. The National Archives, Foreign and Commonwealth Office (FCO). "Report by W. Morris." 17 /6/1967. 17/251.

Wagner, Donald E. *Dying in the Land of Promise: Palestine and Palestinian Christianity from Pentecost to 2000*. London: Melisende, 2003.

Wilson, James Q. "Why Don't Jews Like the Christians Who Like Them?" *City Journal* (Winter 2008).

أديب زيادة | Adeeb Ziadeh*

الموقف الأوروبي من القدس في ضوء "صفقة القرن" الأميركية

Europe's Stand on Jerusalem and the US “Deal of the Century"

تتناول الدراسة موقف الاتحاد الأوروبي من القدس في ضوء ما اصطلح عليه بـ "صفقة القرن" والإعلان الأميركي عن الاعتراف بالمدينة عاصمة موحدة لإسرائيل. وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة التي اتسمت بها العلاقة الأوروبية – الأميركية، تحاول الدراسة أن تستجلي ما إن كان الموقف الأوروبي سيظل على حاله في إطار تنفيذ أميركا صفقة القرن، أم سيتبعها في موقفها، ولا سيما في ضوء تمنّع العديد من الأطراف الدولية عن الانخراط في الصفقة. وتُبرز طبيعة الموقف الأوروبي الكلاسيكي والمتجدد من مسألة القدس بوصفها إحدى قضايا الوضع الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتنظر في إمكانية انحراف أوروبا عمليًا أو انجرافها سياسيًا نحو أميركا في ضوء ضغوطات يمكن أن تنشأ مع وضع الصفقة.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، صفقة القرن، القدس.

The study discusses the position of the European Union on Jerusalem and the so-called “Deal of the Century," with US recognition of the city as Israel's undivided capital. In view of the special nature of the European-American relationship, the study tries to clarify the extent to which Europe's existing position regarding the city will remain intact, given reluctance on the part of many international parties to take part in “the Deal," or if Europe now will follow and support America. The classic (and generally sustained) European position that Jerusalem is one of the “permanent status" issues between the Palestinians and the Israelis comes under scrutiny, along with the possibilities of Europe deviating from its stance and politically drifting towards America – giving in to pressures that could arise with implementation of the “the Deal".

Keywords: European Union, Deal of the Century, Jerusalem.

* أستاذ العلاقات الدولية، قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر.

* Professor of International Relations, Department of International Affairs, Qatar University.

مقدمة

مثّل الموقف الأميركي من القدس في أثناء إدارة ترامب التي اعترفت بها عاصمةً موحدة لإسرائيل في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017 مفاجأة من العيار الثقيل لكثير من اللاعبين في إطار عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي الذي كان قد حذّر مسبقًا من عواقب الخطوة الأميركية على عملية السلام ومستقبل الصراع في المنطقة.

وعلى الرغم من الدور الذي أداه الاتحاد الأوروبي في ضمان استمرارية مظاهر عملية سلام "أوسلو" منذ عام 1993، فإن الموقف الأميركي فيما يتعلق بالقدس اتسم بالازدراء الكامل لهذا الدور، إذ لم تكتف الحكومة الأميركية بتجاهل الأوروبيين، بل زادت على ذلك أن سدّدت ضربات متتالية لعملية السلام المترنحة منذ مدة طويلة عبر الإفصاح عن مواقف سلبية تتعلق بالمساعدات التي درجت الإدارة الأميركية على تقديمها للسلطة الفلسطينية ولمؤسسات أخرى، علاوةً على وقف تلك الموجّهة منها لدعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونـروا"، ومؤخرًا عبر شرعنة الاستيطان في الضفة الغربية واعتباره غير مخالف للقانون الدولي، كما أتى على لسان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو[1]. وبهذا، تركت حكومة ترامب الظهر الفلسطيني مكشوفًا، ملقيةً بالعبء الأكبر على الأوروبيين الذين يرون أنفسهم المسؤولين مباشرة عن إبقاء السلطة الفلسطينية على قيد الحياة بحكم طبيعة الاستثمار الذي وضعوه فيها وحجمه.

مباشرة بعد أن فعلت أميركا فعلتها، وجّه بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الاحتلال، دعوته إلى حكومات العالم، ومنها حكومات الاتحاد الأوروبي لتحذو حذو أميركا وتعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وتنقل سفاراتها إليها. لم يُجْدِ نداء نتنياهو نفعًا مع الاتحاد الأوروبي الذي كان واضحًا وصارمًا في رفضه الاعتراف بأي إجراءات خارج سياق ما يمكن أن تخرج به المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، معلنًا تمسكه بموقفه التقليدي بهذا الشأن.

يتمحور سؤال هذه الدراسة حول مدى إمكانية تأثر الاتحاد الأوروبي سلبيًا بقوة الدفع الأميركية لمبادرتها المتعلقة بصفقة القرن، ومنها الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. فهل سيحذو الاتحاد الأوروبي حذو أميركا نهاية المطاف ويتعامل مع الأمر الواقع، أم أنه سيظل على موقفه المعلن؟ وإذا كان الجواب بالسلب، فبماذا يفترق الموقفان الأميركي والأوروبي؟ وما الظروف الموضوعية والذاتية التي من شأنها حرف قطار الاتحاد الأوروبي عن السكة كي يلتحق بنظيره الأميركي؟ وإلى أي مدى سيؤدي بروز اليمين الشعبوي في أوروبا وتحقيقه انتصارات انتخابية ملموسة دورًا في اللحاق بركب أميركا وصفقة القرن؟

في ظل عدم وجود دراسات سابقة تتناول مباشرة هذا الموضوع، تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على طبيعة التغير الذي يمكن أن يطرأ على الموقف الأوروبي من القدس في ظل المعطيات الجديدة المرتبطة بـصفقة القرن، ولا سيما في ظل ما عُرف من علاقة لصيقة تربط الاتحاد بالولايات المتحدة، ومن ثمّ، تمكين صانع القرار ذي العلاقة من البناء على هذا الموقف لتحديد الوجهة المقبلة في ظل ما يمكن أن يستجد.

أولًا: المقاربة الأوروبية النظرية إزاء "عملية سلام أوسلو"

ترى المدرسة الليبرالية أن بناء السلام والأمن والاستقرار ممكن من خلال تعزيز الشراكة وبناء المؤسسات، وتشييد البنى الاقتصادية والسياسية وتعميق التعاون المبني على القواعد القانونية المنبثقة من المواثيق والأعراف والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. فمن شأن الاعتمادية المتبادلة وتمتين الروابط بين الفاعلين الدوليين تعظيم إحساسهم بالخسائر المحتملة إذا ما لجؤوا إلى الصراع بدلًا من الاحتكام إلى لغة العقل والمفاوضات وحلّ النزاعات بالطرق السلمية الأخرى. ترى هذه المدرسة الفكرية أن الانحرافات في سيرورة الأمور ليست نابعة من الفاعلين السياسيين في حدّ ذاتهم لاعتبارات تتعلق بجوهرهم، بقدر ما هي صادرة عن مؤسسات أو أجهزة ذات مصالح تتسم بالشذوذ عن الإرادة الدولية، ومعنية بتخريب جهود السلام، وهو ما يستدعي تكاتف المجتمع الدولي أو مجموعة من الفاعلين الدوليين لضمان الأمن والسلم الدوليين، ولجم تلك النزوات غير المنسجمة مع قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف ذات العلاقة.

صحيح أن الاتحاد الأوروبي ليس متماشيًا مع ما تطرحه المدرسة الليبرالية بحذافيره، إلا أن محاولاته في بناء سلام أوسلو تنبع منها، في سعي منه لبناء صيغ من شأنها ضمان مستقبل تتعايش فيه الأطراف وفي خلفيتها الذهنية جسامة الثمن الذي يمكن أن تدفعه في حال العودة عن خيار السلام. عمل الاتحاد الأوروبي على هذا تاركًا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يتصارعان في إطار عملية سلام تفاوضية، ولو أنها كانت شكلية، لبناء حالة تتغير فيها الرؤى والتصورات والأفكار، وربما تُعاد فيها صياغة الهويات على قواعد جديدة تتعلق بالصراع وطبيعته، أملًا في التوصل إلى مشترك ينسجم مع ما تطرحه المدرسة

1 "US Says Israeli Settlements are No Longer Illegal," *BBC*, 18/11/2019, accessed on 10/1/2020, at: https://bbc.in/3c8nk8k

البنائية في العلاقات الدولية. وترى هذه المدرسة أن تفاعل التصورات واشتباك الرؤى، أخذًا وعطاءً، يمكّن من الوصول إلى معانٍ جديدة لقوالب فكرية مستحدثة لدى الأطراف المعنية يمكن من خلالها بناء نوع من التعايش على أسس وقواعد تمّت صناعتها، وإعادة صناعتها عبر سلسلة من الحوارات والنقاشات والمفاوضات على مدار الوقت[2].

صفقة القرن، بما حملته من تمهيد يتعلق بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل، مثّلت انحرافًا خطيرًا عن مسيرة ممتدة منذ عام 1993 ترى في القدس عاصمةً لدولتين، وهو ما ينذر، من وجهة النظر الأوروبية، بتدمير جهود بذلها الاتحاد الأوروبي على مدار عقود لبناء تعايش في المنطقة يمكن من خلاله تشييد السلام والاستقرار. فهل ستذهب منطلقات الاتحاد الأوروبي الليبرالية بهذا الشأن مع الرياح الأميركية، أم أن أوروبا ستفعّل آليات حماية دولية من نوع آخر يمكن من خلالها كبح جماح الأحداث، ومنعها من التدهور في ضوء مستجدات ما بعد الخطوات الأميركية المرتبطة بصفقة القرن؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة.

> صفقة القرن، بما حملته من تمهيد يتعلق بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل، مثّلت انحرافًا خطيرًا عن مسيرة ممتدة منذ عام 1993 ترى في القدس عاصمةً لدولتين، وهو ما ينذر، من وجهة النظر الأوروبية، بتدمير جهود بذلها الاتحاد الأوروبي

ثانيًا: محددات الموقف الأوروبي

ورد في إعلان البندقية، في عام 1980: "ترى الدول الأعضاء التسع في الجماعة الأوروبية أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط تُلزمهم بالقيام بدور خاص وتطلب منهم الآن أن يعملوا بطريقة ملموسة نحو السلام"[3].

انطلاقًا من هذه العلاقة التقليدية والروابط الخاصة بالشرق الأوسط، فقد كان للاتحاد الأوروبي دومًا محددات تمثل موجهات عامة تحكم السياسات الأوروبية تجاه المنطقة. وتتسم هذه الموجهات بالسيولة والليونة في بعض الأحيان، بينما تتسم في بعضها الآخر بالصلابة وبوضع خطوط حمراء يمكن الدول الأوروبية أن تسلك كل الطرق الممكنة لضمان عدم تجاوزها. ويمكن تقسيم تلك المحددات أربعة أقسام:

1. محددات جيوستراتيجية

تقليديًا، ارتبطت سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط بضمان تدفق النفط العربي عبر الأسواق العالمية من دون هيمنة أو إعاقة من أطراف معادية. كما أن وجود إسرائيل وأمنها مثّلا أحد المحددات المهمة الأخرى، إضافة إلى تأمين المصالح الأوروبية عبر الدفع بالمنطقة نحو الاستقرار، بغضّ النظر عن شكل هذا الاستقرار ومن يأتي به، بحيث تضمن هذه الحالة عدم تدفق مهاجرين إلى أوروبا أو المسّ بأمنها بأي شكل من الأشكال. وفي الوقت الذي يرفع فيه الاتحاد الأوروبي شعارات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان على أنها أهداف في سياسته الخارجية تجاه هذه المنطقة، فإن هذا لم يعد محط احتفاء من طرف كثير من المراقبين السياسيين في ظل ما أفصح عنه "الربيع العربي" والثورات المضادة وغير ذلك من ازدواجية معايير اتسم بها السلوك الأوروبي، تشي بعودته إلى أحضان المدرسة الواقعية[4].

إلى جانب ذلك، فإن العمل على ضمان عدم انفجار الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من قلاقل يمكن أن تشمل مناطق أخرى في الشرق الأوسط، يمثّل هدفًا مهمًا يسعى إليه الاتحاد من أجل ضبط الاستقرار الهش في المنطقة، وبناءً عليه، تأمين الحدود الشرقية لأوروبا من موجات هجرة أخرى متوقعة في حال انفجار الصراع، وهو ما سيفاقم أزمات أوروبا المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وموجات اللاجئين المتتالية.

2. محددات سياسية

يرى الاتحاد الأوروبي في الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أساسًا يمكن البناء عليه لتحقيق أحلام وطموحات كلا الشعبين؛ اليهودي والعربي على أرض فلسطين. ومن شأن هذه المعاهدات الوصول بالأطراف إلى الهدف

2 للتوسع حول مفهومي الليبرالية والبنائية وكيفيات عمل النظريتين، ينظر: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

3 "Venice Declaration: June 13, 1980," *European External Action Service*, accessed on 2/6/2019, at: https://bit.ly/30W7NUH

4 Kristina Kausch, "The Return to 'Realism' in European Union Policies in the Middle East," *Europe and the Middle East Perspectives on Major Policy Issues*, Centre for European Reform, 17/1/2014, pp. 45-46, accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3fFVG4X

المنشود المتمثل في دولتين لشعبين يعيشان جنبًا إلى جنب بأمن وسلام على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967. ومن هنا، فإن الأراضي التي احتلت في العام المذكور هي أراضٍ محتلة يجب التفاوض بشأن رحيل الاحتلال عنها، وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة مع توفير الأمن اللازم لإسرائيل. هذا الأمر، ينطبق على مدينة القدس المحتلة التي تؤكد البيانات الأوروبية المختلفة اعتبارها مدينةً محتلة، ولا بد من أن تكون عاصمةً للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية[5]. واستنادًا إلى هذا الموقف، ليس لدى الاتحاد الأوروبي مانع في تغييرات تطرأ على هذه الحدود في إطار اتفاق تفاوضي. أما أن يتم إملاء موقف من طرف على آخر فهو أمر غير مقبول من وجهة نظر الاتحاد[6].

وفي الوقت الذي يعرف فيه الأوروبيون حقيقة أن المفاوضات التي امتدت على ما يزيد على 25 عامًا لم تُجْدِ نفعًا، بل زادت الأوضاع تعقيدًا على الأرض، فإنهم لا يزالون يصرون على هذا الطريق باعتباره الأوحد للحلّ؛ إذ أصبح وجود أي مفاوضات بين الطرفين غاية في حد ذاته، بغضّ النظر عن مخرجات هذه المفاوضات ومدى جدواها كما يقول الباحث والخبير في الشؤون الأوروبية حسام شاكر[7].

ومما يتفق عليه الأوروبيون، في هذا السياق، رفضهم قبول حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في المقاومة المسلحة ضد المحتل الإسرائيلي، إذ يعتبرون عمليات المقاومة في هذا الإطار أعمالًا إرهابية تجب إدانتها، بل محاربتها أيضًا[8]. وهذا ما دفع الاتحاد إلى وضع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على قوائم الإرهاب الأوروبية، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[9].

5 ينظر: "الاتحاد الأوروبي يحذر من أي تغيير أحادي الجانب في وضع القدس"، **يورو نيوز**، 2017/12/6، شوهد في 2019/6/12، في: https://bit.ly/3a0I9kq

6 "Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Plenary Session of the European Parliament on the US Recognition of the Golan Heights as Israeli Territory and the Possible Annexation of the West Bank Settlements," *European External Action Service*, 16/4/2019, accessed on 1/5/2019, at: http://bit.ly/316zLgt

7 حسام شاكر، مكالمة هاتفية، 2019/5/3.

8 قام الاتحاد الأوروبي بوضع فصائل مقاومة فلسطينية عدة على قوائم الإرهاب الأوروبية ودأب على وصف عملياتها بـ "إرهابية".

9 "Council Decision (CFSP) 2017/1426 of 4 August 2017: Updating the List of Persons, Groups and Entities Subject to Articles 2, 3 and 4 of Common Position 2001/931/CFSP on the Application of Specific Measures to Combat Terrorism, and Repealing Decision (CFSP) 2017/154," *Official Journal of the European Union*, 5/8/2017, accessed on 4/5/2019, at: http://bit.ly/2S5xAFM

3. المحدد التاريخي

دأبت سياسات أوروبا منذ تفجر الصراع العربي - الإسرائيلي على التعامل مع إسرائيل بوصفها المعنية بالمظلمة التي لحقت باليهود في أوروبا. وباعتبار الأوروبيين هم من تسببوا في وقوع "الهولوكست"، فقد تناقلوا بين بعضهم حساسية مفرطة تجاه الإتيان على ما من شأنه خدش "مشاعر" إسرائيل باعتبار شعبها من ضحايا المحرقة النازية التي يتحمل الأوروبيون المسؤولية الجماعية عن السماح بوقوعها تحت أبصارهم، وهو ما يجعل أوروبا تتحسس من أي خطوة قد يُفهم منها عدم تقدير لهذه الخصوصية، كما يؤكد ذلك حسام شاكر وماجد الزير[10]. ومن ثمَّ، فالشعور الدائم بالذنب لدى الأوروبيين تجاه هذه المسألة ظل هاجسًا مخيفًا للسياسيين الأوروبيين تحسبًا من اتهامهم بمعاداة السامية، والتزامًا منهم بالتعويض عما يعتبرونه خطأهم التاريخي في هذا الصدد.

هذا الأمر، فتح مجالًا كبيرًا أمام اللوبي الصهيوني للتأثير في سياسات دول الاتحاد بما يحدّ من إمكانية الإساءة لإسرائيل قولًا أو فعلًا، أو التلويح بإمكانية معاقبتها على سياساتها المتنكرة لعملية السلام وفقًا لما يقوله ماجد الزير[11]. أما السيف الأميركي المشرع في منطقة الشرق الأوسط و"تنمّر" الإدارة الأميركية على الدوام واحتكارها رعاية مسار عملية أوسلو، فذلك حدّ لا تستطيع أوروبا اختراقه عمليًا، كونها ستواجه إزاء ذلك صدودًا ورفضًا أميركيًا وإسرائيليًا معروفًا، وهو ما يدفع الأوروبيين دومًا إلى التواضع في طموحاتهم والعمل تحت هذا السقف[12]. فكما لم يعهد على أوروبا مواجهة أميركا في سياساتها الخارجية، يرى شاكر أنها لن تفتح مواجهة مع أميركا من جراء موقف الأخيرة من القدس أو القضية الفلسطينية على العموم، كما لن تفعل ذلك بحق إسرائيل أيضًا[13]. ويتفق في ذلك رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ماجد الزير، معتبرًا هذا، في حد ذاته، ثابتًا من الثوابت التي درجت عليها أوروبا في علاقاتها المعقدة بهذين الطرفين[14].

4. المحدد الفني

تعد آلية صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي محددًا لطبيعة سياسته ومدى فاعليته على الساحة الدولية. فسياسة الاتحاد تنطلق من حقيقة كونه لا يستطيع اجتراح سياسة خارجية موحدة، إلا إذا حصل

10 ماجد الزير، مكالمة هاتفية، 2019/5/3.

11 المرجع نفسه.

12 Adeeb Ziadeh, *EU Foreign Policy and Hamas: Inconsistencies and Paradoxes* (London/ New York: Routledge, 2018), pp. 155-170.

13 شاكر.

14 الزير.

هناك إجماع عليها بين كل الدول الأعضاء في الاتحاد[15]. وبناءً عليه، فإن أي فعل أو موقف مشترك له على هذا الصعيد يجب ألا يواجه فنيًا بتعطيل أي من الأعضاء، وهو ما يجعل سقف الحراك الأوروبي محدودًا، لصعوبة جمع الدول كلها على موقف موحّد من إسرائيل قد يصل إليها بالمحاسبة أو العقوبة على سبيل المثال. وهذا تمامًا ما حصل عندما منعت جمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا الاتحاد الأوروبي من إصدار بيان مشترك باسم الاتحاد يدين نقل السفارة الأميركية إلى القدس[16].

لذا، فإن طبيعة عمل مؤسسات الاتحاد وآليات إدارتها تمثّلان عقبة مزدوجة؛ إذ إنها، من جانب، تصعّب الاتفاق على فعل مناوئ لإسرائيل أو أميركا بحكم اقتراب العديد من الأعضاء من هاتين الدولتين، ومن جانب آخر، تمنع العودة عن قرارات إيجابية تم إقرارها سابقًا في مؤسسات الاتحاد تتعلق بالموقف من القدس والأراضي العربية المحتلة عمومًا، لوجود العديد من الأعضاء الملتزمين بهذا الموقف على نحو قوي.

تكمن المفارقة في أن أيًّا من الدول الأعضاء في الاتحاد يمكنها شلّ عمل المؤسسة على صعيد سياستها الخارجية، بينما لا توجد هناك آليات تُلزم الدول الأعضاء بالتقيّد بسياسة الاتحاد إزاء أي قضية دولية. فنظريًا، يمكن دولة أو مجموعة من الدول الأوروبية مخالفة الموقف التقليدي للاتحاد إزاء صفقة القرن أو القدس أو غير ذلك، من دون أن يكون للاتحاد أو مؤسساته المتعددة أي سلطة عليها. وهو ما يعني أن تصدُّع الموقف الأوروبي أمر وارد وممكن. وفي الحصيلة، فقد تلحق دولة أو مجموعة من الدول بالموقف الأميركي إذا سارت عجلة الصفقة قدمًا، حتى إن كان ذلك مخالفًا للسياسة الموحدة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي منذ إعلان البندقية في عام 1980.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي والمسألة الفلسطينية تاريخيًا: مواكبة متقطعة ودور متواضع

كان الصراع العربي - الإسرائيلي، وعملية السلام اللاحقة، من بين أكثر القضايا التي ناقشتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوة، ليس فقط منذ إنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة Common Foreign and Security Policy, CFSP عام 1991، ولكن منذ إنشاء آلية التعاون السياسي الأوروبي European Political Cooperation, EPC عام 1970. وفي هذا السياق، كانت عملية السلام موضوع إعلانات وإجراءات مشتركة كثيرة من جانب الاتحاد الأوروبي، وظلت دائمًا مسألة ذات أولوية عالية على أجندة السياسة الخارجية الأوروبية[17].

> كان الصراع العربي - الإسرائيلي، وعملية السلام اللاحقة، من بين أكثر القضايا التي ناقشتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوة، ليس فقط منذ إنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عام 1991، ولكن منذ إنشاء آلية التعاون السياسي الأوروبي عام 1970

الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ومن خلفه الأمة العربية، من جراء إقامة دولة إسرائيل في عام 1948، هي صناعة أوروبية بامتياز. فسواء كان ذلك من حيث التمهيد أو الإنشاء أو الرعاية لهذه الدولة في المنطقة، فقد أدت دول أوروبية وازنة نحو بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها، الدور الأبرز والأهم على هذا الصعيد. لكن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحولت تدريجيًا إلى مشاركة أميركا هذا الملف، إذ أخذت الأخيرة دور الريادة منها لتغدو الدولة الحامية والراعية لإسرائيل وجوديًا وسياسيًا. كانت السياسة التي تبنتها مجموعة الدول الأوروبية التي التقت في إطار نواة الاتحاد الأوروبي في خمسينيات القرن العشرين أقرب إلى إسرائيل، إذ كانت الرواية الصهيونية الأحادية الجانب هي الرواية الأكثر رواجًا في أوساط الأوروبيين؛ سياسيين وشعوبًا على حد سواء[18].

بقي هذا الوضع على حاله حتى حرب حزيران/ يونيو 1967، فقد بدأ المزاج الأوروبي يتأثر نسبيًا بالرواية الفلسطينية والعربية للصراع، وبدأ الموقف الأوروبي من الصراع يتبلور إيجابيًا على نحو تدريجيّ عبر

15 Foreign and Commonwealth Office, "Consolidated Texts of The EU Treaties as Amended by the Treaty of Lisbon," Presented to Parliament by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs By Command of Her Majesty (January 2008), accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2OrphDa

16 "World Leaders React to US Embassy Relocation to Jerusalem," *Aljazeera net*, 14/5/2018, accessed on 5/5/2019, at: https://bit.ly/2RtkQK6

17 Costanza Musu, "The EU and the Middle East Peace Process: A Balance," *Studia Diplomatica*, vol. 60, no. 1 (2007), p. 11.

18 **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، تقرير معلومات 16 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 9.

بيانات تصدر عن الدول الأوروبية على نحو منفرد أو حتى جماعي. تبنت المجموعة الأوروبية European Group التي كانت مكونة من ستة أعضاء في عام 1971 "وثيقة شومان" التي استندت إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد حرب الخامس من حزيران/ يونيو 1967 بحسب ترجمتين للقرار. كما عبّر الأوروبيون عن موقفهم ذاك في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وفي أعقاب أزمة النفط في عامي 1974 و1977 وغيرها من الأعوام، وصولًا إلى العام الذي أعلنت فيه مجموعة التسعة الأوروبية ما أطلق عليه "إعلان البندقية" في 13 حزيران/ يونيو 1980.

وعلى الرغم من مجيء هذا الإعلان في إطار الجدلية الأميركية - الأوروبية حول المقاربة الأنسب للتعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي في أعقاب معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في آذار/ مارس 1979، فإن المقاربة التي طرحها الأوروبيون في إعلان البندقية كانت الأجرأ بين نظيراتها؛ إذ لم تكتف المبادرة بإعلان عام يتعلق بضرورات الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو فحسب، بل دعت إلى معالجة هذه المسألة من خلال تسوية شاملة للصراع في إطار معاهدة للسلام، تشارك فيها كل الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وبما يشمل تحقيق تطلعات كل شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية وفقًا لإعلان البندقية ليست ببساطة مشكلة لاجئين، بل هي قضية حقوق مشروعة يجب أن يمارسها الشعب الفلسطيني، وفي القلب منها حقه في تقرير المصير[19].

أما الموقف من القدس، فقد حظي باهتمام خاص في الإعلان المذكور، فقد أكد الأعضاء التسعة في المجموعة الأوروبية "أنهم لن يقبلوا أي مبادرة من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، وأنّ أي اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حرية وصول الجميع إلى الأماكن المقدسة"[20]. وبذلك يكون الأوروبيون قد أسسوا لموقف موحد يرى في القدس مدينة ذات أهمية خاصة لكل الأطراف، فلا يجوز أن يتم إملاء أمر واقع بحقها من طرف على حساب الآخرين. وقد ظل هذا الموقف الأوروبي ثابتًا رغم القرارات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي أعلنت ضم القدس، واعتبرتها بجزأيها الغربي والشرقي عاصمةً لدولة الاحتلال. بل ظلّ إعلان البندقية، بما نص عليه في هذا الصدد إلى جانب البيانات الكثيرة التي أكدت ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، مرجعًا للبيانات والمواقف التي تبناها الأوروبيون حتى اللحظة.

ومنذ عام 1980 وحتى انطلاق عملية سلام أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، بقيت المواقف الأوروبية في حدود الكلمات والبيانات، إلى أن وجد الأوروبيون لهم مكانًا محددًا على طاولة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين أو العرب، ولا سيما بعد مؤتمر مدريد في عام 1991. وفي هذا السياق، بقي الدور الأوروبي، في إطار مستجدات عملية السلام، ثانويًا؛ فقد احتكر الأميركيون المشهد وأخذوا يتحكمون في خيوطه بما يشمل تحديد ما يمكن الأوروبيين فعله أو عدم فعله. وبالنظر إلى الدور اللوجستي الذي أخذ الأوروبيون يؤدونه، فقد بقوا حريصين على أن تتوّج جهود السلام واتفاقية أوسلو بالنجاح عبر بناء المؤسسات والأجهزة الفلسطينية من خلال الدعم المالي والفني.

كرر الأوروبيون مواقفهم المتفق عليها في العديد من الإعلانات والبيانات والاتفاقيات عبر مرحلة سلام أوسلو عمومًا، وهو ما تقاطعت به نظريًا مع المواقف الدولية الأخرى، ممثلة بالموقف الصادر عن اللجنة الرباعية، التي تشكلت في عام 2002 من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ذاته، وما تمخض عنها من خارطة للطريق. في هذا الإطار، اتفق الجميع على اعتبار أن تسوية الصراع يجب أن تكون تفاوضية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن تشمل إقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، بما يقتضي وقف الاستيطان، وحل ما أطلق عليه قضايا الوضع النهائي تفاوضيًا، بما فيها القدس[21].

رابعًا: صفقة القرن: محاولة للتركيع

في ضوء السياسات الأميركية والإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية، يمكن الاستنتاج أن صفقة القرن تنطلق في جوهرها من فرضية مفادها أن توفير الرخاء الاقتصادي لشعب تحت الاحتلال، في ظل وضع دولي لا يضع على سلّم أولوياته قضية هذا الشعب واختلال كبير في موازين القوى، من شأنه أن يتسبب في ارتخاء وطني وسياسي وقومي، إضافة إلى الارتخاء القيمي، ما يسهل تمرير حلول تصفوية لقضية هذا الشعب. هذه الفرضية، لم تثبت صحتها في سياقات مشابهة في العصر الحديث بحال من الأحوال. فكثير من الشعوب المحتلة في مرحلة ما بعد "وستفاليا" حافظت على حقها في تقرير المصير وظلت تقاوم حتى أنجزت استقلالها وحققت ذاتها.

19 "Venice Declaration: June 13, 1980."

20 Ibid.

21 "نص خارطة الطريق"، **الجزيرة نت**، 2006/8/1، شوهد في 2019/6/27، في:
https://bit.ly/2UY5IGd

> صفقة القرن تنطلق في جوهرها من فرضية مفادها أن توفير الرخاء الاقتصادي لشعب تحت الاحتلال، في ظل وضع دولي لا يضع على سلّم أولوياته قضية هذا الشعب واختلال كبير في موازين القوى، من شأنه أن يتسبب في ارتخاء وطني وسياسي وقومي، إضافة إلى الارتخاء القيمي، ما يسهل تمرير حلول تصفوية لقضية هذا الشعب

الصفقة، في إجمالها، مبادرة أميركية فحسب، ولدت فكرتها مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نهاية عام 2016 من أجل حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي مرة وإلى الأبد، وهو ما فشل فيه الرؤساء الأميركيون السابقون على حد قول ترامب. فالصفقة، وفقًا لإدارته، من شأنها أن تكون مختلفة عما طُرح من مبادرات أو تفاهمات، بل هي مبنية على مقاربة مغايرة للمقاربات السابقة. ففي الوقت الذي بنيت فيه المحاولات الفائتة على قواعد وأسس تضع نصبها حلّ الدولتين وبناء هياكل الدولة الفلسطينية بوصفها طريقًا متفقًا عليه، فإن المبادرة الأميركية الجديدة من شأنها أن تبدأ من "أسفل إلى أعلى" Bottom top Approach، بمعنى أن تبدأ في تحسين حياة الناس لدى الأطراف المختلفة، عبر مشاريع اقتصادية استثمارية يشعر بها المواطنون ويتناسون أو ينسون أو يقبلون في خضمها بتأجيل أو تسوية القضايا الكبيرة التي تحطمت على صخرتها مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. هذا التحسين الموعود يسير في الوقت ذاته الذي تجري فيه عمليات حسم القضايا محط الخلاف الحقيقي على الأرض من طرف الاحتلال، وبالدعم والغطاء الأميركيين ذاتيهما، من دون التفات بالضرورة إلى القانون الدولي وكل ما تناولته سابقات هذه الصفقة[22].

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تداول هذا المصطلح، وحتى قبل أن تقوم الإدارة الأميركية بطرح المبادرة رسميًا بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 2020، فإن تثبيت الوقائع على الأرض من طرف الاحتلال الإسرائيلي قائم على قدم وساق. وقد ساعدت أميركا في شرعنة تلك الوقائع من خلال حسم مسألة القدس بوصفها "عاصمة موحدة" للشعب اليهودي، استنادًا إلى الرواية الصهيونية التقليدية حول ارتباطه بها روحيًا ودينيًا منذ آلاف السنين كما جاء على لسان ترامب. هذه الخطوة الأميركية لم تكن إشارة مجاملة لإسرائيل فحسب، بل تكريسًا لسياسة الأمر الواقع التي لم تتوقف عنها دولة الاحتلال طوال مسيرة أوسلو. وفي هذا الصدد، لم يتردد ترامب في خطابه حول المسألة في تأكيد هذه الحقيقة بقوله: "بأننا لا نفعل سوى أننا نعترف بما هو واضح وواقع ليس إلّا"[23]، مكرّسًا رسميًا ومشرعنًا الخروج السافر عن قواعد القانون الدولي، بما فيه المعاهدات التي وُقّعت بين الأطراف، ورعتها الإدارات الأميركية السابقة.

علاوة على ذلك، فإن قطع الإدارة الأميركية مساعداتها عن وكالة "الأونروا" بهدف التأثير سلبيًا في أدائها توطئةً لتفكيكها بوصفها شاهدة على دوام أزمة اللاجئين الفلسطينيين، مؤشر آخر على حقيقة أجندة صفقة القرن[24]. فأميركا التي تتبنى المطلب الصهيوني الطويل الأمد بهذا الصدد إنما تسعى لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين والتهجير الطوعي. كما أتبعت الإدارة هذا الأمر بوقف كافة أشكال المساعدات التي كانت تقدّمها للمؤسسات الفلسطينية الرسمية أو المدنية، بما فيها المستشفيات وقوى الأمن ووقف عمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID في الضفة الغربية وقطاع غزة بالكلية، في محاولة منها لثني ذراع الفلسطينيين ودفعهم إلى التعامل إيجابيًا مع سياسات أميركا الأخيرة، أو بالأحرى تركيعهم[25]. أما ما يتعلق بالأرض والاستيطان، فإن الصفقة تتحدث عن تسويات ليس من ضمنها الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة أو تلك القابلة للحياة، بل تشمل حديثًا صريحًا عن ضم لأجزاء من الضفة الغربية، كما جاء مرارًا وتكرارًا، على لسان سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، توماس فريدمان[26]. وهو ما يؤكد حقيقة النيات الأميركية وطبيعة المعطى الصهيوني في مقترحات إدارة ترامب التي أفصحت عنها الصفقة، وتكررت بلا مواربة في تصريح بومبيو،

22 Emily Jones, "Kushner: Israeli-Palestinian Peace Plan Will Require 'Tough Compromises' for Both Sides," *CBN News*, 24/4/2019, accessed on 4/5/2019, at: http://bit.ly/37CA2dG

23 "Statement by President Trump on Jerusalem," *The White House*, 6/12/2017, accessed on 4/5/2019, at: https://bit.ly/2Xteb62

24 Karen DeYoung, Ruth Eglash & Hazem Balousha, "U.S. Ends Aid to United Nations Agency Supporting Palestinian Refugees," *The Washington Post*, 1/9/2018, accessed on 5/2/2020, at: https://wapo.st/3bfy9ph

25 Yolande Knell, "US Stops all Aid to Palestinians in West Bank and Gaza," *BBC News*, 1/2/2019, accessed on 15/6/2019, at: https://bbc.in/3egpzZc

26 "صحيفة: السفير الأمريكي لا يستبعد ضم إسرائيل لمناطق في الضفة الغربية المحتلة"، **رويترز**، 2019/6/8، شوهد في 2019/6/9، في: https://bit.ly/3c9Olbg

باعتبار الاستيطان في الضفة الغربية غير متناقض مع القانون الدولي، بخلاف ما دأبت عليه الإدارات الأميركية السابقة.

تحاول الإدارة الأميركية بهذه الإجراءات أن تدفع الفلسطينيين إلى القبول بما يتم فرضه من وقائع على الأرض، وتقبّل دور أميركي خرج من دائرة الوساطة بين طرفي الصراع ليصطف على نحو لا لبس فيه مع طرف دون آخر؛ إذ تنحو الإدارة الأميركية في ذلك منحى لا علاقة له بالقانون الدولي أو الاتفاقيات التي وُقّعت برعاية أميركية قبل ذلك. هذا المنحى الواقعي الذي يستند إلى الاختلال في موازين القوى، وُوجِه برفض فلسطيني، بل دولي على كل المستويات، وهو ما أثار حفيظة الأميركيين وجعلهم يمضون قدمًا في تجاوز الفلسطينيين والالتفاف عليهم. ولكنهم في الوقت ذاته، يبحثون عن شركاء يسيرون معهم في مسارين متوازيين؛ الأول مسار اقتصادي يتحمّل الآخرون فيه إلى جانبها الأعباء المالية المترتبة على الخطة المقترحة، وهو ما عبّر عنه مؤتمر البحرين الذي عقد بعنوان "السلام من أجل الازدهار"[27]. والثاني مسار سياسي يتعلق بتسويق إسرائيل إقليميًا على أنها حليف مضمون في مواجهة مفرزات، أو "الأخطار" المترتبة على الربيع العربي من جانب، و"الخطر الإيراني" من جانب آخر، وصولًا إلى تطبيع عربي علني وكامل معها بعيدًا عن "الفيتو" الفلسطيني أو غيره.

خامسًا: الاتحاد الأوروبي: بين الانتظار والتشكك

تماشيًا مع السياسات التي يمارسها الأوروبيون في تعاملهم مع المسألة الفلسطينية، والتي تتسم عمومًا برد الفعل، فإنهم لم يبادروا إلى ما يمكن أن يُخرج عملية سلام أوسلو من غرفة الإنعاش التي ما زالت فيها منذ سنوات طويلة؛ فإذا لم تقدّم أميركا مبادرة ما في هذا الصدد، نرى سياسة أوروبا هي الانتظار، ومن ثم الانتظار إلى أن يحدث ما يفرض على الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات. وعبّر وزير خارجية فرنسا، جان إيف لودريان، عن هذا بقوله إننا "ننتظر بالفعل منذ عدة أشهر المبادرة الأميركية، وإن لم تكن هناك خطة وشيكة، فإنه سيتعين على الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة"[28].

والحقيقة أن انتظار أوروبا يطول بالسنوات وليس بالأشهر، لذا، وفي ضوء ما تجلّى من سياسات أميركية، يقف الاتحاد الأوروبي في حالة انتظار لما ستفصح عنه الصفقة في شكلها النهائي، إذ إن مشروع التسوية الذي عمل جاهدًا على إنجاحه عبر المفاوضات والتمويل والرعاية اللوجستية آخذٌ في التلاشي، وهو ما ينذر بخطر حلّ السلطة الفلسطينية أو انفجار المواجهات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ما قد يؤدي إلى موجات من العنف واللجوء والهجرة ومزيد من اللااستقرار. وفي المقابل، يقف الاتحاد الأوروبي عاجزًا عن فعل شيء يؤثر من خلاله في الإدارة الأميركية، التي تجاهلت تمامًا كافة شركائها من رعاة عملية أوسلو، وأخذت تفرض قواعد جديدة للعبة تتنكر فيها لكل المعاهدات التي وُقّعت بين الأطراف، وتُقامر من خلالها على مستقبل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

وفي إطار التشديد على الموقف الأوروبي الواجب اتخاذه، وجّه مسؤولون أوروبيون سابقون، منهم 25 وزير خارجية، وستة رؤساء حكومات، وسكرتيران لحلف الناتو، نداءً إلى الاتحاد الأوروبي طالبين منه موقفًا مسبقًا يرفض من خلاله صفقة القرن، ويعلن فيه تمسكه بالاتفاقيات التي سبق أن رعاها إلى جانب الإدارات الأميركية السابقة[29]. ووفقًا لهذه التشكيلة من صناع السياسة السابقين، فإن صفقة القرن هذه لا تنسجم مع المعايير الدولية التي سار عليها الاتحاد بالتعاون مع الإدارات الأميركية السابقة، وتبتعد كل البعد عن كون الدول والشعوب تعيش في نظام دولي محكوم بقواعد وقيم لا بد من احترامها. وإذا ما سارت الخطة وفق ما تريد الإدارة الأميركية، فإن من شأن ذلك أن يهدد السلام والاستقرار والأمن، ويدفع بحلّ الدولتين إلى الاختفاء.

من هنا، فإن أوروبا مطالبة أن تكون حاسمة في موقفها انطلاقًا من محددات موقفها وتأثرها المباشر بأي مجازفات سياسية من شأنها إشعال المنطقة. ووفقًا لمقترحات بيان المسؤولين الأوروبيين، فإن على الاتحاد "أن يتبنى ويروّج لخطة تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي على النحو الوارد في معايير الاتحاد الأوروبي المتفق عليها لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. هذه المعايير التي أكدها الاتحاد الأوروبي منهجيًا خلال المحادثات السابقة التي رعتها الولايات المتحدة، تعكس فهمنا المشترك بأن السلام القابل للحياة يتطلب إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع حد أدنى من مقايضة الأراضي. ولا بد من أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، مع ترتيبات أمنية تعالج المخاوف المشروعة لإسرائيل وتحترم سيادة كل جانب، مع حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين"[30].

27 ينظر: "مؤتمر البحرين: هل هو المدخل لتمرير 'صفقة القرن'؟"، **بي بي سي عربي**، 2019/6/26، شوهد في 2019/6/29، في: https://bbc.in/3ebWAFA

28 "الاتحاد الأوروبي لنتنياهو: قرار ترامب بشأن القدس مرفوض"، **يورو نيوز**، 2017/12/11، شوهد في 2019/5/10، في: https://bit.ly/2JVhiMb

29 "Europe must Stand by the Two-state Solution for Israel and Palestine," *The Guardian*, 15/4/2019, accessed on 25/5/2019, at: https://bit.ly/2Rq1Bk3

30 Ibid.

لكن تصطدم هذه الآمال والمطالبات للاتحاد بطبيعة العلاقة التي حكمت الطرفين الأميركي والأوروبي على مدار عقود من الزمن؛ فقد اتسمت هذه العلاقة بالتبعية في كثير من المحطات، ولم تكن عملية سلام أوسلو استثناء، فعلى الرغم من المحاولات الأوروبية المحمومة لأخذ دور فعال في إدارة تلك العملية، فإن أميركا، على الدوام، كانت لها بالمرصاد، فقد رسمت لأوروبا دورًا ورفضت إفساح المجال أمامها لتقمص دور آخر أو أوسع[31]. ولربما كان هذا مفهومًا ما دامت المصالح الحيوية للاتحاد، من جراء تأديتها هذا الدور، متحققة، ومخاوفها مأخوذة في الحسبان.

ونظرًا إلى أنّ الإدارة الأميركية بدت متجاهلة مصالح الاتحاد الأوروبي ومخاوفه، وضاربة استثماراته في عملية سلام أوسلو عرض الحائط، فإن كثيرين يتطلعون إليه كي يخرج عن صمته المعهود ويمارس نوعًا من "التمرد" على تبعيته للسياسة الأميركية في منطقة استثمر فيها الاتحاد أموالًا وجهودًا كثيرة على أمل أن ينجح مشروع أوسلو بإنهاء الصراع بين دولة الاحتلال والفلسطينيين على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، وجّه السياسيون الأوروبيون المذكورون سابقًا نداءً إلى قادة الاتحاد الأوروبي مطالبين إياهم بسرعة التحرك قبل فوات الأوان، "في الحالات التي تتعرض فيها مصالحنا الحيوية وقيمنا الأساسية للخطر، يجب على أوروبا أن يكون لها تحركها الخاص"[32]. بيد أن التمنيات شيء والوقائع شيء آخر، فالاتحاد يعرف محدداته، ولا، ولم يحاول الخروج عليها أو تغييرها؛ لاعتبارات تتعلق بطبيعتها الصارمة التي كان لها الدور الكبير في تشكيل كوابح ذاتية حدّت من إمكانية التحرك بصورة مختلفة، أو ربما خشنة كما يتمناها البعض.

وإزاء هذا المستجد، لا يبدو في الأفق أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون له رد دراماتيكي على صفقة القرن، كما لن تكون هناك استجابة عملية للنداء الذي وجّهه أصحاب الرسالة المنشورة في صحيفة **الغارديان** أو تلك التوسلات الفلسطينية الرسمية. فغاية ما يمكن الأوروبيين فعله، هو البقاء على موقفهم واحتواء غضب الفلسطينيين من خلال تعويضهم بالمال وبعض التصريحات، وسيظل التعويل على عاملَي الوقت وصبر الفلسطينيين إلى أن تأتي ربما إدارة أميركية جديدة تعيد صياغة مصالحها على نحو مختلف. هذه هي قناعة الأوروبيين التي عبّر عنها رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك، أثناء زيارته إسرائيل، فقد رأى أن الحلّ الوحيد عبر إحياء عملية السلام. وعلى الرغم من أن هذه العملية "صعبة جدًا، ليس فيها أبيض وأسود، فالمسألة تحتاج إلى الصبر والوقت"[33]. وهكذا، فالأوروبيون يعوّلون على أن السلطة الفلسطينية ستظل تعمل في إطار المواقف الدولية المتاحة، مؤمنة بخيارها الرسمي الأوحد والمتمثل بالإصرار على المفاوضات بوصفها استراتيجية لا رجعة عنها.

سادسًا: القدس في الخطاب الأوروبي

رفض الاتحاد الأوروبي حضور الاحتفالية الخاصة التي أقامتها إسرائيل بمناسبة نقل سفارة أميركا إلى القدس؛ فقد امتنعت الدول الأعضاء عن الحضور، باستثناء أربع دول هي التشيك والنمسا والمجر ورومانيا، في خطوة تعبّر عن رفض الاتحاد الخطوة الأميركية[34]. وتستند سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالقدس الشرقية إلى المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 242، ولا سيما عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. فوفقًا للقانون الدولي، يعتبر الاتحاد الأوروبي القدس الشرقية أرضًا محتلة، إذ لم يعترف بالقانون الإسرائيلي الأساسي لعام 1980 الذي ضمّ القدس على أنها عاصمة "كاملة وموحدة" لإسرائيل وعدّل الحدود البلدية للمدينة. وهذا بطبيعة الحال يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 478 الذي قرر فيه مجلس الأمن "عدم الاعتراف بهذا القانون الأساسي والإجراءات الأخرى التي اتخذتها إسرائيل والتي تسعى من خلالها إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها"[35]. وبناء عليه، فالقدس هي من مسائل الوضع النهائي في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويعارض الاتحاد الأوروبي أي تدابير من شأنها التأثير في نتائج مفاوضات السلام قبل الانتهاء منها[36].

ليست هذه المواقف فريدة؛ إذ إن هناك العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات الدولية تؤكد كلها الموقف من القدس بوصفها مدينة محتلة، لا يجوز إجراء تغييرات على طابعها إلا بما تتوافق عليه الأطراف ذات العلاقة[37].

31 Musu.

32 Ibid.

33 "Remarks by President Donald Tusk before his Meeting with Prime Minister of Israel Benjamin Netanyahu," *European Council*, 8/9/2015, accessed on 1/5/2019, at: https://bit.ly/2RulhU1

34 "دول الاتحاد الأوروبي تقاطع احتفالية إسرائيلية عشية نقل سفارة واشنطن للقدس"، **عرب 48**، 2018/5/14، شوهد في 2019/6/10، في: https://bit.ly/3ckjCZt

35 "Resolution 478 (1980)," *UNSCR*, 20/8/1980, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2vRr3Hu

36 EU Heads of Mission, "Report on East Jerusalem," *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 3 (Spring 2012), pp. 223-232.

37 ينظر: "مجلس الأمن والقدس.. قرارات كثيرة بدون تطبيق"، **الجزيرة نت**، 2017/12/17، شوهد في 2019/6/8، في: https://bit.ly/2yIRrof

وفي هذا السياق، أعاد ممثلو الاتحاد الأوروبي تأكيد موقفهم من المدينة، مرارًا وتكرارًا، في العديد من المناسبات. ومن تلك التصريحات ما تحدثت به فيديريكا موغريني، الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بقولها إن "الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزمًا التزامًا راسخًا بمواصلة العمل مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ومع شركائه في المجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات ذات مغزى تهدف إلى حلّ الدولتين، على أساس خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 ومع القدس عاصمة لكلتيهما. لدى الاتحاد الأوروبي موقف واضح وموحد بشأن القدس، أُعيد تأكيده في العديد من استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي احترام الإجماع الدولي بشأن القدس والمتضمن في جملة أمور من بينها قرار مجلس الأمن رقم 478، بما في ذلك موقع التمثيل الدبلوماسي حتى يتم حلّ الوضع النهائي لها"[38]. وهو الموقف ذاته الذي عبّر عنه قادة المجلس الأوروبي في استنتاجاتهم المتكررة، فقد شددوا على "التزامهم الراسخ بحلّ الدولتين مع اعتبار القدس عاصمة لكلتيهما"[39].

كانت القمة العربية - الأوروبية المشتركة، التي عُقدت في شرم الشيخ بمصر، في عام 2019، أحد أبرز تلك المحافل التي تم تأكيد هذا الموقف من خلالها ، حيث جدّد الطرفان الأوروبي والعربي الموقف المتعلق بحلّ الدولتين وبالقدس[40]. ويتعلق هذا التأكيد بعصب العملية السلمية ومسيرة أوسلو بأكملها، إذ إن إسقاط موضوع القدس وحسمه قبل الاتفاق على ذلك بين الأطراف ذات العلاقة سيعني اضمحلالًا وانهيارًا لمسيرة أوسلو برمتها بحسب ما ذهب إليه الزير[41].

لذلك كله، فالاتحاد الأوروبي ينظر إلى القدس تقليديًا، بوصفها عاصمةً لدولتين تربط شعبيهما روابط روحية ومادية وتاريخية لا يجوز إنكارها[42]. فالمدينة ذات وضع خاص، ولا ينبغي حسم أمرها من طرف واحد عبر فرض الوقائع على الأرض. لذا يرى، على سبيل المثال، رؤساء البعثات الأوروبية في القدس والضفة الغربية أنه "من دون القدس عاصمةً مستقبلية لدولتين، لن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين"[43].

ووفقًا للاتحاد، يؤثر ما تقوم به إسرائيل من استيطان يحيط بالقدس ويتغلغل فيها، ويعمق الفوارق بينها وبين باقي الضفة الغربية، ويعزلها عن محيطها الفلسطيني على نحو منهجي وخطير، في مستقبل المدينة بوصفها عاصمة لشعبين. وفي هذا الإطار، تبدو صورة السياسات الاحتلالية في القدس واضحة لصانع القرار الأوروبي بما لا يدع مجالًا للشك. فقد تولت بعثة الاتحاد وغيرها من منظمات المجتمع المدني تقديم التقارير الوافية حول أي من المستجدات والوقائع التي تُفرض على الأرض من جانب الاحتلال. غير أن هذه التقارير لم تحرك في الاتحاد الأوروبي ساكنًا ولم تدفعه إلى الخروج عن نهجه أو حتى خطابه التقليدي تجاه ما يجري بحق المدينة المقدسة وعموم عملية السلام، إذ ما زال الأوروبيون يعولون على المفاوضات سبيلًا أوحد للخروج من حالة الانسداد في عملية السلام، رغم ما يعرفونه من تعنّت إسرائيلي بهذا الشأن.

ليس هذا فحسب، بل حرص الاتحاد على استرضاء الإسرائيليين عبر تأكيداته الدائمة بأن سياساته لا تعرف سوى لغة الحوار البناء، وأنه ليس في وارده مقاطعة إسرائيل أو التراجع عن اتفاقيات الشراكة معها. بل على العكس يؤكد الأوروبيون أن أمن إسرائيل هو من أولوياتهم، وأنهم الشريك الأهم لها بين تلك الدول التي تقع خارج المنظومة الأوروبية. وطالما حرص المشرعون الأوروبيون على تأكيد شراكتهم وصداقتهم لإسرائيل في الأوقات الحسنة تمامًا، كما هم كذلك في الأوقات الصعبة[44]. لذلك، فإن موقف الاتحاد، سواء تعلق الأمر بالقدس أو بأي من القضايا العالقة بين طرفي عملية أوسلو، لن يتعدى الحث والمطالبة والتشجيع والإسناد أو إبداء القلق والانزعاج، وإذا لزم الأمر مالًا فهم على استعداد دائم للنظر في زيادة دعمهم وتمويلهم للسلطة الفلسطينية.

يتسم السلوك الأوروبي في الرد على ما يجري إسرائيليًا أو أميركيًا بحق القدس، على أقل تقدير، بالعجز؛ إذ إنهم لا يملكون سوى الوصفة ذاتها التي دأبوا على تكرارها منذ انطلاق عملية سلام أوسلو. والغريب في الأمر أن عشرات السنين من تجريب الوصفة ذاتها، ورغم ثبوت عقمها وعدم إفادتها، بل ضررها، ما زال الأوروبيون يستخدمونها في عملية خداع وغش للذات قبل الآخرين. فعمليًا لا يمكن فهم الإصرار على العلاج المجرّب ذاته إلا في إطار عملية إطالة أمد هذه المرحلة إلى الحين الذي يشعر فيه الطرف الأضعف بالتعب

38 "Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on violence in Gaza and latest developments," *European External Action Service*, 14/5/2018, accessed on 20/4/2019, at: http://bit.ly/39308qo

39 "European Council 14-15/12/2017," *European Council*, accessed on 25/4/2019, at: http://bit.ly/37U4jos

40 "Sharm El-Sheikh summit declaration," *European Council*, 25/2/2019, accessed on 28/4/2019, at: http://bit.ly/2OonFub

41 الزير.

42 "Statement by High Representative."

43 EU Heads of Mission.

44 "Remarks by President."

فيخضع للآخر، وهي في الحقيقة نظرية لم يوجد في التاريخ الحديث ما يدعم عكسها؛ وهو ما جعل شاكر يعتبر الاتحاد الأوروبي مضللًا للفلسطينيين بتأكيده المفاوضات سبيلًا للحل بينهم وبين الإسرائيليين، إذ إن إسرائيل لم تكن، ولن تكون كذلك، وهو ما يعلمه الاتحاد الأوروبي ولكنه يصرّ عليه[45].

وعلى الرغم من الأخطار التي يمكن أن تترتب على دوام الحالة الراهنة واستمرار تدفق الإغراءات الأميركية على دولة الاحتلال، فإن هذا ما زال دون الحد الذي من شأنه أن يدق ناقوس الخطر في أوروبا؛ إذ إن سحق أحلام الفلسطينيين وطموحاتهم وآمالهم تحت عجلات "البلدوزر" الأميركي الصهيوني سيفضي حتمًا إلى انفجار الأوضاع على نحو لا يمكن التنبؤ بمآلاته، وهو ما سيؤثر، بالضرورة، في ضفتي المتوسط، بمعنى أن أوروبا ستدفع ثمنه غاليًا. فأوروبا دفعت في الاستثمار بعملية السلام، وهي ستدفع الثمن ذاته وأكثر حين تفكيكها وانفجارها، فضلًا عن تحولها حينئذ إلى وقود للتطرف والعنف، وهو ما حذر منه السياسيون الأوروبيون في رسالتهم الموجهة إلى صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، داعين إياهم إلى التحلي بالشجاعة واغتنام الفرصة لإحداث التغيير، إذ "تواجه أوروبا الآن فرصة محددة لتعزيز مبادئها المشتركة والتزاماتها الطويلة الأجل فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثمّ إظهار دور أوروبا الفريد بوصفه نقطة مرجعية لنظام عالمي قائم على قواعد القانون الدولي. إن الفشل في اغتنام هذه الفرصة، في وقت يواجه فيه هذا النظام تحديًا غير مسبوق، سيكون له عواقب سلبية بعيدة المدى"[46]. بيد أنه من غير المرجح أن يتمكن الاتحاد من اجتراح خطوة غير مألوفة بهذا الشأن.

سابعًا: اليمين المتطرف والقدس

صحيح أن أيًّا من الدول الأوروبية لم تخرج كليًا عن سياسة الاتحاد فيما يتعلق بصفقة القرن أو الموقف من القدس، إلا أن من المرجح أن يترك تفوّق اليمين الأوروبي المتطرف تأثيرًا في هذا الاتجاه مستقبلًا. وقد ارتبط صعود اليمين المتطرف في أوروبا بمجموعة من المتغيرات الداخلية الأوروبية؛ فالهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين مثلتا مصدر قلقٍ للعديد من الفئات الاجتماعية والسياسية انعكس على شكل الخريطة السياسية محليًا وإقليميًا.

كانت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، في عام 2019، من أحدث المؤشرات على تعزيز أحزاب اليمين هذه مواقعها السياسية في أكبر مؤسسة أوروبية تشريعية، ما جعل المشروع الأوروبي كله يعبر مرحلة تاريخية فارقة من عمره الممتد. فقد تصدر حزب "التجمع الوطني" Front National الفرنسي اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان Marine Le Pen الانتخابات في فرنسا، كما فعل ذلك أيضًا حزب "الرابطة" الإيطالي اليميني المتطرف بقيادة وزير الداخلية، ماتيو سالفيني Matteo Salvini، في حين حصل حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المتطرف على 10.5 في المئة، و"الديمقراطي الحر" على 5.5 في المئة، وحلّ حزب "بريكست" في بريطانيا على المركز الأول بـ 31.7 في المئة من الأصوات، كما عزز اليمين مواقعه في إسبانيا والمجر وبلغاريا والنمسا واليونان وغيرها من الدول. وعلى الرغم من أن أحزاب اليمين جميعها لن تتمكن من ترجيح كفة الراغبين في تفكيك الاتحاد في إطار هذه الدورة الانتخابية، فإن التقدم الذي أحرزه سوف ينعكس على وجه أوروبا على المدى البعيد[47]. وهذه الرغبة لم يخفها العاملون عليها، ممثلين بتحالف اليمين الذي تجمّع في إطار تحالفي أول مرة في تاريخه، ضم أحزابًا من التوجه ذاته من أكثر من 12 دولة أوروبية بتحريض من مستشار ترامب السابق، ستيف بانون الذي عبّر في أكثر من مناسبة عن دعمه لإيجاد جبهة يمينية أوروبية موحدة. وقد أعلن ذلك التحالف اليميني "أنّ أجندته تهدف إلى إنهاء الهجرة غير الشرعيّة، وتعزيز الحدود الأوروبيّة الخارجيّة، وإعادة السيادة السياسيّة إلى دول الاتحاد الأوروبي وحماية ما يطلقون عليه تسمية "الثقافة الأوروبيّة""[48].

عمل اللوبي الصهيوني، كما يقول شاكر، على توجيه أصابع الاتهام إلى العديد من تلك الأحزاب اليمينية فيما مضى، بوصفها معادية للسامية وخطرًا محتملًا على اليهود، وهو ما تسبب لها في متاعب تمثل بعضها فيما فُرض على النمسا من عقوبات أوروبية بعد فوز اليمين المتطرف فيها في عام 2000، فقد "استهدفت المفوضية الأوروبية النمسا بحزمة من العقوبات الدبلوماسية. انحصرت بنود العقوبات في نقاط ثلاث؛ تعليق كافة الاتصالات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأية حكومة نمساوية يكون حزب الحرية اليميني المتطرف طرفًا فيها، وعدم دعم المرشحين النمساويين الساعين للمنافسة على

45 شاكر.

46 "Europe must stand by."

47 "انتخابات البرلمان الأوروبي 2019: الكتل المُهيمنة تفقد أغلبيتها مع زيادة تمثيل الليبراليين والخضر والقوميين"، **بي بي سي عربي**، 2019/5/27، شوهد في 2019/6/11، في: https://bbc.in/2UZUzoI

48 جون ستون، "أحزاب اليمين المتطرّف الأوروبيّة تتحد في تحالفٍ جديد قُبيل انتخابات الاتحاد الأوروبي"، **إندبندنت العربية**، 2019/4/13، شوهد في 2019/6/10، في: https://bit.ly/2xknivg

مناصب في المنظمات الدولية، إضافة إلى عدم استقبال سفراء فيينا في العواصم الأوروبية إلا على المستوى التقني"[49].

دفع ذلك هذه الأحـزاب إلى إعادة إنتاج ذاتها عبر وضع خطط تسويقية لتوجهاتها تتجاوز هذا الاتهام وتثبت من خلالها أن لها أجندات مشتركة مع إسرائيل بوصفها غير معادية للسامية كما يشاع. فخطاب اليمين المتطرف، وعلى الرغم من انشغاله بالأجندات الداخلية، وعدم تبنيه سياسات خارجية واضحة وانعدام أي تأثير ملموس في سياسات الاتحاد بهذا الصدد حتى اللحظة، فإنه يرى إسرائيل خطَ دفاعٍ متقدمًا عن أوروبا في وجه الأخطار المحدقة بها، ولا سيما "الخطر الإسلامي"، وهو ما عزز مكانة إسرائيل لدى هذا اليمين بوصفها شريكًا في الدفاع عن قيم الحضارة الغربية ومصالحها[50].

وفي المقابل، ترى إسرائيل أن اليمين المتطرف في أوروبا مفيد لها من عدة نواحٍ. فمن جهة، يعزز صعود اليمين من فرص وقف ما يُسمى "عملية أسلمة أوروبا" مع ما يصاحبها من عداء للعرب والمسلمين وتقليم لأظافرهم في الـقـارة[51]. ومن جهة أخـرى، يدفع صعود اليمين الشعبوي يهود أوروبا إلى الهجرة منها نحو إسرائيل تحت وقع الانتصارات التي يحققها هذا اليمين المتهم بمعاداته التاريخية للسامية، وهو ما يعزز فرص اليمين الإسرائيلي بكسب مزيد من الأصوات في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، باعتبار اليهود المهاجرين متأثرين باليمين الأوروبي المتطرف في معاداتهم للآخر.

لقد كان من المستغرب لدى العديد من المحللين أن تلتزم إسرائيل الصمت إزاء تصاعد اليمين الأوروبي المتطرف، وهو صاحب السجل الأسود في العلاقة باليهود، إلا أن التقاء المصالح باليمين والإدارة الأميركية "الترامبية" يفسر بوضوح سر هذا الموقف الإسرائيلي. فهذه الأطـراف كلها تتفق ضمنًا، لأسباب خاصة بكل منها، على أهمية تفكيك مؤسسة الاتحاد الأوروبي؛ فإسرائيل، ترى في الاتحاد مكانًا تجتمع فيه أوروبا لتنسيق سياساتها الرافضة لضم القدس وإعلانها عاصمة إسرائيل الموحدة وسياساتها الاستيطانية وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي، وهو ما أزعجها على الدوام. بينما يرى اليمين أن هذه المؤسسة تتعارض مع توجهاته الشعبوية المعادية للهجرة وعمليات "الأَوْربة" الآخذة في التزايد داخل مؤسسات الاتحاد. أما الإدارة الترامبية فهي الأخرى ترى الاتحاد عنوانًا للمنافسة أو المزاحمة القوية لها اقتصاديًا على الساحة الدولية وفي توجهاتها نحو "أميركا أولًا". وتلتقي إسرائيل في ذلك مع ترامب واليمين المتطرف في تأكيد هذه الرغبة.

طالما عمل الأوروبيون والأميركيون على الساحة الدولية جنبًا إلى جنب، إلا أن الخشونة الأميركية التي بدت مؤخرًا تجاه الاتحاد الأوروبي في ملفات دولية عدة كانت استثنائية بامتياز؛ فلم يخف ترامب رغبته في رؤية الاتحاد الأوروبي مفككًا، كما أنه لا يقيم وزنًا لهذه المنظمة ويتصرف إزاءها بعنجهية تخلو من الدبلوماسية واللياقة. وفي حين كان للعديد من الرؤساء الأميركيين مواقف من وجود أوروبا قوةً موحدة منافسة، إلا أن الفجاجة التي بدا عليها ترامب في تشجيعه القوى الشعبوية المعادية للوحدة والاندماج في أوروبا خرجت عن حسابات السياسة المعقلنة. ففضلًا عن جفائه الواضح للاتحاد، وقف إلى جانب الداعين إلى خروج بريطانيا منه مشجعًا طرفًا على حساب آخر[52]. بل إنه في العديد من المواقف أصبح، ببحثه عن نقاء العرق الأبيض، ملهمًا للشعبويين في القارة الأوروبية وخارجها[53]. وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل والقدس، فإن طغيان العقلية الأيديولوجية المغلقة على ترامب وفريقه الذي ينتمي العديد من أعضائه إلى اليمين المسيحي المتطرف يجعل من السياسة الأميركية أقرب إلى الممارسة الدينية المستندة إلى الخطاب المؤدلج منها إلى سياسة الربح والخسارة. فالقدس هي "عاصمة الشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام" على حد قول ترامب، و"تربطه بها روابط روحية وعقائدية وتاريخية". والخلاصة الطبيعية في هذه الحالة أن يكون في الإمكان تحديد المخرجات السياسية في أي عملية سلام بين أطراف النزاع مسبقًا، أو استنادًا إلى الوقائع على الأرض، بعيدًا عن لغة الاتفاقيات الثنائية أو القانون الدولي[54].

وفي هذا السياق، تبدي العديد من الدول "الترامبية الهوى" في وسط أوروبا وشرقها، مثل المجر وبولندا والتشيك ورومانيا وغيرها من الدول المحكومة من أحزاب اليمين، أو تلك التي تشهد تصاعدًا لتلك الأحزاب فيها، إشارات يفهم منها ميلها نحو تبني مواقف ترامبية من القضية الفلسطينية، خلافًا للموقف الأوروبي الموحد بهذا الشأن. فإضافةً إلى حضورها احتفالية نقل السفارة الأميركية إلى القدس ومنع بعضها صدور موقف أوروبي موحد إزاء اعتراف أميركا بالمدينة

49 عبده فايد، "قبل أن يحكم اليمين المتطرف عاصمة أوروبية"، **إضاءات**، 2016/11/12، شوهد في 2019/6/12، في: https://bit.ly/2Rs6UzK

50 شاكر.

51 "مقال بصحيفة ألمانية: إسرائيل ويمين أوروبا المتطرف يتحالفان ضد الإسلام"، **الجزيرة نت**، 2019/2/6، شوهد في 2019/6/12، في: https://bit.ly/2JVSFPn

52 Natalie Nougayrède, "Why Trump and his Team Want to Wipe Out the EU," *The Guardian*, 18/2/2019, accessed on 22/4/2019, at: https://bit.ly/2RvqR8R

53 في رسالة الإرهابي الأسترالي الذي استهدف المصلين المسلمين في نيوزيلندا في 15 آذار/ مارس 2019، تم الإتيان على ذكر ترامب بصفته أعاد الاعتبار للعرق الأبيض في مواجهة الأغيار. ينظر: "مذبحة المسجدين في نيوزيلندا تسلط الضوء على موقف ترامب تجاه المسلمين"، **رويترز**، 2019/3/17، شوهد في 2019/5/15، في: https://bit.ly/3cca6rg

54 "Statement by President Trump on Jerusalem."

عاصمة موحدة لإسرائيل، كما ذكرنا آنفًا، تبدي هذه الدول توجهًا لتعميق صداقتها مع دولة الاحتلال لشعورها المتزايد بمدى نفوذ الأخيرة لدى الإدارة الأميركية، وهو ما يمثّل مدخلًا لتعميق العلاقة بين تلك الدول والإدارة الأميركية. فعلى سبيل المثال "على الرغم من تأكيد حكومتها اليمينية المتطرفة التزام الدولة بسياسة الاتحاد الأوروبي، قامت هنغاريا بافتتاح مكتب تجاري لها في القدس يحمل صفة دبلوماسية في احتفالية حضرها السفيران الأميركيان في إسرائيل وهنغاريا ونتنياهو وآخرون"[55].

أما رئيسة وزراء رومانيا، فيوريكا دانسيلا Viorica Dăncilă، التي ترأست بلادها مؤخرًا مجلس الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية "أيباك" AIPAC، في واشنطن، فقد أشارت إلى أن الحكومة الرومانية قد أطلقت عملية تقييم إمكانية نقل السفارة إلى القدس، وتابعت: "يسرني اليوم أن أعلن أمام هذا الجمهور أنه بعد استكمال هذا التقييم بمشاركة جميع اللاعبين الدستوريين المنخرطين في عملية صنع القرار وبالإجماع التام بينهم، سأنقل أنا كرئيسة وزراء لرومانيا والحكومة التي أترأسها سفارة بلادنا إلى القدس، عاصمة الدولة الإسرائيلية"[56]. وعلى الرغم من أن هذا لم يتم بسبب رفض الرئيس الروماني هذا التوجه، فإن هذه التصريحات والتحركات والإشارات يفهم منها جليًا حقيقة موقف تلك الحكومات من المسألة المطروحة، وهو ما يعني أن تغيرًا في الظروف ربما سيفضي إلى تغير في المواقف على المدى القريب، وليس البعيد بالضرورة. ويمكن استنتاج ذلك مما شاهدناه مؤخرًا من رفض دولتَي التشيك وهنغاريا توقيع وثيقة أوروبية عمل الاتحاد على صياغتها من أجل إقرارها، تهدف إلى إلزام أعضائه بعدم نقل سفاراتهم إلى القدس إلا بعد إحلال السلام وتأكيد الاحترام الكامل للاتفاقيات الدولية بهذا الشأن[57].

صحيح أن تلك الدول ما زالت تتبنى الموقف الأوروبي الموحد، إلا أن مضي ترامب في مسيرته نحو تصفية القضية الفلسطينية، وربما إعادة انتخابه مجددًا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، سينعكس على مزيد من التفهم وربما التبني لمواقفه اليمينية المتطرفة، وهو ما قد يعني انشقاقًا وتصدعًا في الجدار الأوروبي على هذا الصعيد. غير أن هذه المواقف الممكنة لن تنعكس على مؤسسات الاتحاد الذي يمثّل الإجماع بين أعضائه شرطًا لقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وبالنظر إلى مكونات صفقة القرن ومخرجاتها، وكما تمت الإشارة في مؤتمر البحرين الذي عُقد في 25 حزيران/ يونيو 2019، فإن من المتوقع أن يكون الاتحاد، من الناحية البراغماتية، عمليًا في التعامل معها من دون التنازل عن مواقفه المبدئية في ذلك؛ فاقتصاديًا، يشرف الاتحاد الأوروبي على مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة ويموّلها، ولن يضيره أن يقوم بها لاحقًا تحت مظلة صفقة القرن. أما من الناحية السياسية فإن الاتحاد لن يعارض، بل سيشجع كل ما من شأنه التطبيع بين العرب وإسرائيل، سواء جاء ذلك في إطار صفقة القرن أم غيرها. وفي الوقت ذاته سيظل الاتحاد متحفظًا على الشق السياسي الفلسطيني - الإسرائيلي من الصفقة. وبذلك سيتقاطع الاتحاد ويفترق في آن واحد مع الإدارة الأميركية في إطار سعي الأخيرة لتنفيذ كل ما جاء في صفقة القرن على الأرض، وهو ما سيجعله شريكًا جزئيًا من الناحية العملية، رغم مواقفه المبدئية من الناحية السياسية.

> بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية بعيدة المدى تجاه الصراع وتحمّل عبء تمويلها عبر أوسلو ومشتقاتها وأخواتها، إلا أن أقصى ما ذهب إليه في رده على الانتهاكات الإسرائيلية الفظة لاتفاقيات أوسلو وللقانون الدولي على السواء، هو نوع من العمليات اللوجستية المشتركة أو المواقف الموحدة التي لم تغادر قوالبها اللفظية

ثامنًا: اتحاد أوروبي بثوب "صليب أحمر"

بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية بعيدة المدى تجاه الصراع وتحمّل عبء تمويلها عبر أوسلو ومشتقاتها وأخواتها، إلا أن أقصى ما ذهب إليه في رده على الانتهاكات الإسرائيلية الفظة لاتفاقيات أوسلو وللقانون الدولي على السواء، هو نوع من العمليات اللوجستية المشتركة أو المواقف الموحدة التي لم تغادر قوالبها اللفظية. فعندما يستمع المرء إلى بيانات الاتحاد الأوروبي في تعليقاته على السياسات

55 "هنغاريا لا تنوي نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس"، **عرب 48**، 2019/3/20، شوهد في 2019/5/10، في: https://bit.ly/2VkCqRm

56 "دولة أوروبية تنوي نقل سفارتها في 'إسرائيل' إلى القدس"، **قناة العالم**، 2019/3/24، شوهد في 2019/5/12، في: https://bit.ly/2XpLLtD

57 دعاء أبو هشيمة، "قرار أوروبي لحظر نقل السفارات إلى القدس.. التشيك وهنغاريا تحبط التنفيذ"، **صدى البلد**، 2019/7/11، شوهد في 2019/7/14، في: https://bit.ly/3a3aOp4

الإسرائيلية على الأرض، يحسب أن المتحدث هو منظمة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، أو أي من تلك المؤسسات الحقوقية التي لا قوة لها سوى التعبير عن الشجب والاستنكار وإبداء القلق والغضب، أو الترحيب والتشجيع، أو الإعراب عن المشاعر المختلطة والدعوة إلى التهدئة، أو الاحتكام إلى القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة والامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها توتير المشهد وتأزيمه.

لا يتصرف الاتحاد الأوروبي بوصفه لاعبًا دوليًا يؤدي، ولا يزال، دورًا أساسيًا في رعاية عملية سلام أوسلو، بل بما هو قريب من كونه منظمة دولية أو محلية غير حكومية فحسب، كل ما في مقدورها هو رصد الانتهاكات ورفع التقارير للقادة والمسؤولين والاتصال بالأطراف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام. لذا، فإن لغة الخطاب المستخدمة في التعليق على الجرائم الإسرائيلية والممارسات الاحتلالية المنتهكة لكل الأعراف والقوانين الدولية هي لغة خجولة لا ترقى إلى أن تكون معبّرة عن مؤسسة بوزن الاتحاد الأوروبي حينما يتعلق الأمر بدولة الاحتلال[58]. هذا الدور الذي يكتفي الاتحاد الأوروبي بتأديته، رغم ما يملكه من أدوات قانونية وسياسية واقتصادية، قزّمه وجعله معلقًا على الأحداث فحسب، بلا حول ولا قوة، وهو ما عمق من أزمة فاعلية الاتحاد في المواقف المتعددة وقدرته على التأثير فيها.

وفي حقيقة الأمر، لم يُعهد عن الاتحاد أن خرج عن حدود دوره التقليدي المتمثل بإصدار البيانات والتعليقات وتقديم الخدمات اللوجستية للسلطة الفلسطينية بالنيابة عن دولة الاحتلال في محاولة التأثير فيها في إطار عملية سلام أوسلو. المرة اليتيمة التي حاول الاتحاد إبراز غضبه على الاحتلال من خلالها، تمثلت بقراره الذي يقول بضرورة وسم البضائع الإسرائيلية المصنعة في مستوطنات الضفة الغربية بوسم مكان المنشأ حتى يستطيع المستهلك الأوروبي التمييز بينها وبين تلك البضائع المصنعة داخل الأراضي المحتلة عام 1948[59]. وهو إجراء لم يرتق إلى منع استيراد البضائع المصنعة في تلك المستوطنات أو تعبئة الجمهور لعدم التعامل معها، حيث أكد زعماء الاتحاد والناطقون باسمه مرارًا وتكرارًا أن هذا الإجراء ليس بعقوبات تنوي دول الاتحاد فرضها على إسرائيل، بل هو إجراء فني وقانوني يقضي بإبراز اسم دولة المنشأ على المنتج المستورد. وبما أن المستوطنات ليست من دولة إسرائيل وفقًا للقانون الدولي، فقد اقتضى الحال الإشارة إليها على نحو منفصل.

لم يكتف الأوروبيون بنعومتهم المفرطة في التعامل مع إسرائيل إزاء كل المخالفات والجرائم التي اقترفتها، بل عمدوا إلى بناء شراكة تجارية وعلمية وبحثية استثنائية معها، فضلًا عن إبدائهم التفهم لأفعالها وجرائمها في العديد من محطات المواجهة.

خاتمة

لن يتغير موقف منظمة الاتحاد الأوروبي من القدس في المدى المنظور تبعًا للآليات القانونية المعتمدة في صناعة قرار السياسة الخارجية التي تستدعي الإجماع شرطًا. أما على صعيد الدول منفردة، فمن المرجح مع التقدم في تنفيذ صفقة القرن، ومع صعود اليمين الشعبوي المتطرف، أن تحصل تصدعات في الموقف الأوروبي، وهو ما لا يملك الاتحاد، بوصفه مؤسسة، إزاءه أيّ سلطة. وفي ظل الموقف الأميركي من الاتحاد، بدأت الإدارة الأميركية في اللعب على شق هذا الصف الأوروبي عبر إحداث شرخ بين الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية ونظيراتها الغربية. الموقف الرسمي الأوروبي من صفقة القرن نابع من حقيقة الافتراق مع الأميركيين حول صوابية اعتماد الوقائع على الأرض أساسًا في بناء السياسات كما تفعل أميركا، والاستناد إلى القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، باعتبار ذلك هو الضمانة الأكيدة لديمومة الاستقرار والسلام في المنطقة كما يتصور الأوروبيون.

حقيقة الشعور الأوروبي بأن أي انفجار للمنطقة سينتهي في حضن أوروبا يدفعها إلى تأكيد موقفها بوضوح من أولوية أمن دولة الاحتلال من جانب، ومن قضايا عملية السلام العالقة من جانب آخر. غير أن هذا الموقف لن يترجم عمليًا بأكثر مما ترجمته أوروبا في محطات عديدة سابقة.

وفي الختام، فإن حقيقة أن أوروبا "بلا أنياب ولا أظافر" عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي تجعل من هذا اللاعب هامشيًا من الناحية العملية، ولا يمكن التعويل عليه للحلول بديلًا من أميركا في رعاية عملية السلام، فضلًا عن التدخل العملي لإنفاذ القانون الدولي بما فيه الاتفاقيات السابقة بين الأطراف التي ترفض إسرائيل تطبيقها.

---

58 يُنظر مثلًا: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)، "بيان محلي صادر عن الاتحاد الأوروبي حول إخلاء عائلة أبو عصب من البلدة القديمة في القدس"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 2019/2/25، شوهد في 2019/5/5، في: http://bit.ly/2GTTK8Y؛ "بيان محلي صادر عن الاتحاد الأوروبي حول تمديد اغلاق مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 2019/2/12، شوهد في 2019/5/5، في: http://bit.ly/2SjEO9؛ "رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله يزورون الخليل"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 2019/3/19، شوهد في 2019/5/5، في: http://bit.ly/37Y22s7

59 "أوروبا تقر وسم سلع المستوطنات الإسرائيلية"، **الجزيرة نت**، 2015/11/11، شوهد في 2019/7/6، في: http://bit.ly/2SjAkPU

المراجع

العربية

دان، تيم وميليا كوركي وستيف سميث. **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. ترجمة ديما الخضرا. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. تقرير معلومات 16. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

الأجنبية

"Council Decision (CFSP) 2017/1426 of 4 August 2017: Updating the list of Persons, Groups and Entities Subject to Articles 2, 3 and 4 of Common Position 2001/931/CFSP on the Application of Specific Measures to combat Terrorism, and Repealing Decision (CFSP) 2017/154." *Official Journal of the European Union*. 5/8/2017. at: http://bit.ly/2S5xAFM

EU Heads of Mission. "Report on East Jerusalem." *Journal of Palestine Studies*. vol. 41, no. 3 (Spring 2012).

"European Council 14-15/12/2017." *European Council*. at: http://bit.ly/37U4jos

Foreign and Commonwealth Office. "Consolidated Texts of The EU Treaties as Amended by the Treaty of Lisbon." Presented to Parliament by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs by Command of Her Majesty (January 2008). at: https://bit.ly/2OrphDa

Kausch, Kristina. "The Return to 'Realism' in European Union Policies in the Middle East." *Europe and the Middle East Perspectives on Major Policy Issues*. Centre for European Reform. 17/1/2014. at: https://bit.ly/3fFVG4X

Musu, Costanza. "The EU and the Middle East Peace Process: A Balance." *Studia Diplomatica*. vol. 60, no. 1 (2007).

"Remarks by President Donald Tusk before his meeting with Prime Minister of Israel Benjamin Netanyahu." *European Council*. 8/9/2015. at: http://bit.ly/37Gdskn

"Resolution 478 (1980)." *UNSCR*. 20/8/1980. at: https://bit.ly/2vRr3Hu

"Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on violence in Gaza and latest developments." *European External Action Service*. 14/5/2018. at: http://bit.ly/39308qo

"Statement by President Trump on Jerusalem." *The White House*. 6/12/2017. at: http://bit.ly/36CE0BB

The Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). "Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Plenary Session of the European Parliament on the US Recognition of the Golan Heights as Israeli Territory and the Possible Annexation of the West Bank settlements." An official website of the European Union. 16/4/2019. at: http://bit.ly/316zLgt

"Venice Declaration: June 13, 1980." *European External Action Service*. at: https://bit.ly/30W7NUH

Ziadeh, Adeeb. *EU Foreign Policy and Hamas: Inconsistencies and Paradoxes*. London/ New York: Routledge, 2018.



صـدر حديـثًا

تأليف: أسعد داغر

مذكراتي على هامش القضية العربية

صدر عن سلسلة "طي الذاكرة" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب أسعد داغر **مذكراتي على هامش القضية العربية**، قدم له وحققه خالد زيادة. وفي هذا الكتاب يستعرض المؤلف مذكراته خلال مرحلة تزيد على نصف قرن من الزمن، رافق خلالها تطورات القضية العربية، منذ تأسيس أول المنتديات في إسطنبول حيث كان يتابع الدراسة بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908، مرورًا بالقاهرة التي بدأ فيها ممارسة الصحافة، إلى المشاركة في النشاط السياسي في دمشق إثر قيام الحكومة العربية (1918-1920)، ثم متابعته كافة الأنشطة السياسية العربية على امتداد العشرينيات حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين. ويقع هذا الكتاب (464 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) في 13 فصلًا.

محمد عرفة | Mohamed Arafa*

الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد الإداري ما بعد الربيع العربي: حالتا تونس ومصر**

Good Governance against Administrative Corruption After Arab Spring: The Cases of Tunisia and Egypt

تتناول هذه الدراسة تطبيق الحوكمة الرشيدة في مصر وتونس. وتحاجّ بأن الفساد الإداري يعدّ عقبة مهمة أمام جودة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة المركزية في مصر وتونس، على الرغم من القوانين والمدونات المختلفة التي تنص على التصدي للفساد والفاسدين. وتوصي بضرورة تفعيل اللامركزية الحكومية، والسماح التدريجي للهيئات التشريعية بمراجعة آليات عمل الإدارات العامة، وتبنّي فلسفات تنظيمية تحسّن من عملية تقديم الخدمات العامة، فضلًا عن ضرورة تفعيل دور الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين عمليات الإدارة العامة بما يحقق الكفاءة في تقديم الخدمات ويوسّع نطاق النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الفساد، البيروقراطية، الديمقراطية، مصر، تونس.

This study examines the application of good governance in Egypt and Tunisia. It argues that administrative corruption is an important obstacle to achieving a better quality of public services provided by central government in both countries, despite various laws and codes stipulating for tackling corruption. This study recommends governmental decentralization, gradually permitting legislative bodies to review the existing mechanisms of public administration, adopting organizational philosophies that can serve to improve the process of providing public services, and activating e-government and information and communication technology to achieve more effective public administration processes and services provision, and thereby contribute to expanding economic growth.

Keywords: Corruption, Bureaucracy, Democracy, Egypt, Tunisia.

* مدرس القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، وأستاذ القانون المساعد الزائر، كلية الحقوق، جامعة كورنيل، نيويورك.

* Assistant Professor of Criminal Law, Faculty of Law, Alexandria University, and Visiting Assistant Professorships, Faculty of Law, Cornell University, New York.

** تتكون هذه الدراسة من قسمين، قدم القسم الأول المنشور في العدد 42 من **سياسات عربية** مدخلًا نظريًا لمفهوم الفساد الإداري وعلاقته بالديمقراطية. ويتناول القسم الثاني في هذا العدد الكيفية التي يمكن بها مقاومة الفساد من خلال حالتَي تونس ومصر، بما يشكّل امتدادًا للمدخل النظري (هيئة التحرير).

المضي قدمًا نحو الحوكمة الرشيدة في فترة ما بعد الربيع العربي: حالتان دراسيتان

1. مصر

في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، بدأت مظاهرات واسعة ضد نظام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك (1981-2011)، وفي 11 شباط/ فبراير 2011، استقال الرئيس مبارك[1]. وفي وقت لاحق من شباط/ فبراير 2011، أخطر النائب العام، المستشار عبد المجيد محمود (2006-2012)، ومجموعة من المدعين العامين في مصر، حكومة الولايات المتحدة الأميركية أن من المفترض أن يكون مبارك قد أخفى مئات المليارات من الدولارات على شكل نقد، وذهب، وأصول، وغيرها من ممتلكات الدولة الثمينة، وذلك باستخدام مخططات أعمال متعددة الأوجه لنقل الأصول عبرها إلى شركات خارجية وحسابات شخصية[2]. وفي ما يتعلق بمكافحة الفساد، كانت الوثيقة المؤلفة من 12 صفحة، والتي كُتبت باللغة العربية بعنوان "طلب مساعدة قضائية"، الخطوة الأولى في إجراءات المصادرة المدنية بهدف استعادة الأصول المملوكة للمواطنين المصريين التي اختلسها نظام مبارك[3]. وقد قدّم العديد من أبناء البلد والقانونيين طلبات لاسترداد الأصول، وللأسف لم يحدث شيء بهذا الخصوص[4]. أوضحت الوثيقة أن أبناء مبارك هم من رجال الأعمال الماهرين الذين استغلوا النظام المالي للبلد وغسلوا عائداتهم غير القانونية عبر شركات خارجية[5]، وزعمت أيضًا أن أبناء مبارك "استولوا على الأموال العامة وفرضوا بالقوة شراكتهم مع رجال أعمال ومستثمرين ومستوردين ومصدّرين لتحقيق الربح من دون أي أساس آخر سوى أنهم أبناء الرئيس"[6].

وعلاوة على ذلك، تؤكد الوثيقة أن أبناء مبارك وشركاءهم ارتكبوا جرم الاختلاس عن طريق شراء "أحد ديون مصر مقابل 35 في المئة من قيمته ومن ثم جمع كامل قيمته 100 في المئة من ميزانية الدولة المصرية"[7].

ومنذ ذلك الحين، يُطارد البلادَ شبحُ الفساد. وقد وُصفت مصر قبل إبعاد مبارك - ولا تزال توصف - بأنها "دولة تغذي فيها الثروة السلطة السياسية، والسلطة السياسية تشتري الثروة"[8]. وقد أظهرت وثائق ويكيليكس، التي نشرتها صحيفة **واشنطن بوست**، أن صفقات الخصخصة لعام 2006 ومساعي بناء اقتصاد السوق في ظل مبارك لم تفعلا سوى تضخيم فرص الكسب غير المشروع: "خلقت الخصخصة والانفتاح الاقتصادي في السنوات الأخيرة فرصًا جديدة لـ 'الفساد الرأسي' في المستويات العليا من الحكومة التي تؤثر في موارد الدولة"[9]. وادّعت الحكومة المصرية بعد سقوط نظام الرئيس مبارك أنها تمضي بسرعة مدروسة نحو الديمقراطية المدنية ومحاربة الفساد[10]. وعلى الرغم من ذلك، تبقى معالجة إرث الفساد في عهد مبارك والآخرين أولوية بالنسبة إلى المصريين، وأساسًا للتشكيك في النظام السياسي الجديد والاستقرار الاقتصادي[11].

وبناء عليه، يتسم الفساد بعدد من الملامح على المستوى الوطني نراها جميعًا في مصر، مثل تراكم العوائق الاقتصادية أمام المواطنين المستهلكين، والإهمال على المستوى الإداري، وخاصة في ما يتعلق بالأموال العامة، والميل إلى ربط معايير الكفاءة بالمكاسب غير المشروعة، وعدم احترام الجمهور الحكومة والقوانين والقواعد والمعايير[12].

---

1 Jeremy M. Sharp, "Egypt in Transition," Congressional Research Service, 18/11/2011, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2zdpHZ7

2 James V. Grimaldi & Robert O'Harrow Jr., "Egypt Prosecutor Alleges Schemes by Mubarak Family," *The Washington Post*, 9/4/2011.

3 Ibid.

4 "أنجز أركان الحكم الأوليغارشي ذلك من خلال الاقتراض من البنوك التي يسيطر عليها أو يوجهها من تعيّنهم الحكومة ومن البنوك الأجنبية. ومن ثم عملوا على استبدال الأموال العامة وأصول المودعين العاديين بأصولهم الخاصة [...] قام الرئيس مبارك بالتغطية على هذا المخطط من خلال جعل البنك المركزي ضامنًا للقروض الاستثمارية للبنوك الخاصة. ويقدر أن حجم ذلك بلغ مليارات الدولارات"، ينظر:
M. Cherif Bassiouni, "The Fight for Democracy in Egypt's Liberation Square: Background Paper," *Global Affairs*, 10/2/2011.

5 Marc Michae, "Tackling Corruption in Revolutionary Egypt," *Open Democracy*, 29/3/2011, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2XSGATt

6 Grimaldi & O'Harrow Jr.

7 Mohamed A. Arafa, "Mubarak Criminal Liability: Is it a Fair Trial after the Revolution or a Drama Series? (Part One)," *Brazilian Electronic Journal of Economics* (2014).

8 "How did Egypt Become so Corrupt?" *Aljazeera*, 8/2/2011, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2zafoVJ

9 Grimaldi & O'Harrow Jr.

10 "Egypt protests: 'Friday of the Last Chance'," *The Guardian*, 25/11/2011, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/3eAYnE

11 Mohamed A. Arafa, "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders: Is it a Question of Law or Politics?" *US China Law Review Journal*, vol. 12, no. 6 (2015).

12 ذكرت منظمة الشفافية الدولية أن أكثر المجالات الحكومية التي تخضع للفساد في البلدان النامية هي: الصفقات الحكومية (المشتريات العامة والسلع والخدمات والمرافق)، وتقسيم وبيع الأراضي والعقارات، والضرائب، وقوانين المكوس والرسوم الجمركية وتعيينات الموظفين العموميين وإدارات الحكم المحلي في المحافظات، ينظر:
Amr Ismail Adly, "Politically-Embedded Cronyism: The Case of Post-Liberalization Egypt," *Business and Politics*, vol. 11, no. 4 (December 2009).

> يتسم الفساد بعدد من الملامح على المستوى الوطني نراها جميعًا في مصر، مثل تراكم العوائق الاقتصادية أمام المواطنين المستهلكين، والإهمال على المستوى الإداري، وخاصة في ما يتعلق بالأموال العامة، والميل إلى ربط معايير الكفاءة بالمكاسب غير المشروعة، وعدم احترام الجمهور الحكومة والقوانين والقواعد والمعايير

قدمت هيئة النيابة الإدارية تقريرها السنوي عام 2015 حول أسباب انتشار الرشوة والفساد الإداري في مصر والطرق الفعالة للقضاء عليه، وتحدّث التقرير عن "ضعف التعليم الأخلاقي والديني، وغياب الإشراف الفعال (المراقبة) والمتابعة، والتأخير في الفصل في العقوبات التأديبية المتعلقة بجرائم الرشوة بطريقة لا تحقق الردع العام والخاص، والرواتب الهزيلة للموظفين العموميين، إلى جانب كثرة الخدمات التي يوكّل إنجازها إلى عدد محدود من الموظفين"[13]. وقد سعى الجهاز المركزي للمحاسبات إلى مراقبة حسابات المؤسسات الحكومية وأدائها العام، إلى جانب فرض الغرامات النقدية بموجب القانون 144 لعام 1988. وتغطي سلطة الجهاز الوحدات الإدارية للدولة والمجالس المحلية في المحافظات وشركات القطاع العام والشركات المشتركة ما بين القطاعين العام والخاص التي لا تقل ملكية الدولة فيها عن 25 في المئة والنقابات العمالية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والتكتلات الإعلامية المملوكة للدولة أو الأحزاب، وغيرها من الوكالات التي تنص لوائحها على الخضوع لمراقبة الجهاز[14]. ويعني هذا أن تقارير الجهاز تلقي الضوء على الأداء الإداري للدولة ومستوى الفساد داخل الهيئات والمؤسسات العامة. ويتمتع الرئيس المصري بنفوذ كبير على الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال حقه في تعيين رئيسه، لكن الجهاز يتمتع ببعض الاستقلالية، إذ تنص المادة 20 من القانون 144 لعام 1988 على أنه لا يمكن إقالة رئيسه من منصبه خلال سنواته الأربع الأولى[15]. والجدير ذكره أن الجهاز يبلِّغ عن الانتهاكات المالية للعديد من الكيانات الحكومية، سواء أكانت الرئاسة أم البرلمان أم الوزارات، وإضافة إلى ذلك، يرسل الجهاز تقاريره بشأن الكسب غير المشروع المزعوم إلى النائب العام والوكالات الأخرى ذات التفويض الأوسع لإجراء التحقيقات، مثل هيئة الرقابة الإدارية Administrative Control Authority, ACA.

ووفقًا للدستور المصري لعام 2014، يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات "الرقابة على أموال الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والجهات الأخرى التي يحددها القانون، ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة حساباتها الختامية"[16].

وتؤكد تقارير منظمة الشفافية الدولية تصاعد إهدار الأموال العامة وتراجع دور الحكومة في مكافحة الفساد، بما في ذلك اختلاس وهدر الأموال العامة والحجز والرشوة والتزوير. كما يمكن رؤية الفساد الإداري داخل القطاع الخاص من خلال محاباة أولئك المقربين من النظام، عبر المزايا الخاصة أو سيطرتهم على عدد من المشاريع المركزية أو الحصول على قروض ميسَّرة من دون ضمانات تجارية، فضلًا عن الخصخصة. وقد ذكر أحد التقارير بعنوان "الفساد في البلديات: قلة الوعي وقلة المراقبة"، صدر في 26 شباط/ فبراير 2008 عن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، أنه "خلال عام 2007، وصل حجم الأموال المهدرة إلى 454 مليون دولار أميركي، ووصل مبلغ الأموال المختلسة في البلديات إلى 14 مليون جنيه، (أقل من مليون دولار أميركي)، وتحدّث أيضًا عن نظام تقييم الأصول والممتلكات والأراضي التي تملكها هذه الشركات والبنوك؛ نظام الائتمان وتهريب الأموال إلى الخارج عبر القنوات المصرفية المعتمدة"[17]. إضافة إلى ذلك، أن في القطاع الزراعي أنواعًا مختلفة من المخالفات، بدءًا بمبيدات الأعشاب المسببة للسرطان، وصولًا إلى تدمير العديد من المحاصيل الحيوية في الاقتصاد المصري. ويطلب القانون رقم 62 لعام 1975 بشأن الكسب غير المشروع من أعضاء البرلمان تقديم استمارات إقرار الذمة المالية. ووفقًا للمادة 5، تُشكَّل هيئات قضائية لفحص إقرارات

---

13 Arafa, "Mubarak Criminal Liability."

14 Ibid.

15 Ibid.

16 وأيضًا، "تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"، ينظر: "قانون رقم 10 لسنة 2009: تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية"، **الجريدة الرسمية**، العدد 9، آذار/ مارس 2009، شوهد في 2020/4/27، في: https://bit.ly/359fB7v؛
The Egyptian Arabic Republic, National Legislative Bodies, National Authorities, "Constitution of the Arab Republic of Egypt," 18/1/2014, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2RWNYZY

17 عملية نقل ملكية شركة أو مؤسسة أو وكالة أو خدمة عامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ينظر:
David Parker & David S. Saal, *International Handbook on Privatization* (Cheltenham, UK: Edward Elgar Pub, 2005).

الذمة المالية[18]. وتدعم إدارة الكسب غير المشروع هذه اللجان من خلال تلقّي استمارات إقرار الذمة المالية وطلب توضيحات حول الشكاوى، ولها الحق في مطالبة هيئة الرقابة الإدارية بالتحقيق في حالات الكسب غير المشروع المزعومة[19].

تمتلك مصر بنظامها المركزي القوي قوانين جنائية موسّعة ومفصلة، بما في ذلك القوانين المعنية بالفساد والأداء الاحتيالي. ومن الأمثلة على ذلك، المحظورات المتعلقة بالرشوة التي يرتكبها عادة موظف حكومي أو أحد رجال الدين أو مدير أو أحد أعضاء مجلس إدارة. ويمكن أن تقع الرشوة في شركة أو جمعية أو نقابة أو مؤسسة أو حتى في منظمة تنهض قانونيًا بالمصلحة العامة[20]. ومن الأمثلة الأخرى، الحظر المفروض على الإثراء غير المشروع وغير المبرر، وإساءة استخدام السلطة، واستغلال النفوذ، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، وما إلى ذلك. وهناك العديد من التشريعات الأخرى التي تنظم العمل في مختلف القطاعات، مثل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 120 لعام 1975 وتعديلاته في القانون رقم 161 لعام 2004 (والمراسيم الرئاسية المتعلقة بسرّية الحسابات المصرفية وقانون الائتمان)، وقانون سوق رأس المال رقم 95 لعام 1992، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لعام 1997، وجميعها تستحدث أنظمة مراقبة وإجراءات تنظيمية تتعلق بمكافحة الفساد. كما أنها تؤسس نظامًا للتعاقد مع الهيئات الإدارية على أساس الشفافية من خلال القانون رقم 89 لعام 1998 بشأن المناقصات والمزايدات (المشتريات العامة)[21]. وعدة قوانين عامة، أيضًا، بشأن الكسب غير المشروع والمحاسبة وحماية المال العام وقواعد صرف الموازنة العامة للدولة وقوانين أخرى تصبّ في مكافحة الفساد[22].

هذه القوانين شاملة، ويمكن تطبيقها على نطاق واسع على موظفي الخدمة المدنية في جميع الهيئات الحكومية، بما في ذلك البلديات والمحافظات والوزارات. وهي تحظر مختلف أنواع سوء السلوك بين الموظفين العموميين، ويُضاف إليها العديد من المراسيم واللوائح التي تحكم سلوك الموظفين العموميين في أجهزة الحكومة[23]. والأهم من ذلك أنه عند اختيار استراتيجية الإصلاح القانوني لمكافحة الفساد، ينبغي مراعاة العوامل التالية: أن يعتمد الإطار القانوني الموثوق على المعايير والقواعد الدولية الحالية وأن يلائم الظروف الخاصة للبلد، وأن تسود قيمة (جوهر) سيادة القانون في البلد، وأن تؤمَّن الموارد المؤسسية لوضع الاستراتيجية. وينبغي أن يُدمِج الإطار القانوني جميع الأحكام المرتبطة بمنع الممارسات الفاسدة، ويمكّن المؤسسات ذات الصلة من مكافحة الفساد، ويشمل كلًّا من المسائل التأديبية والجزائية[24]. وينص الدستور المصري على ما يلي: تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون[25].

إذًا، يمثل الفساد الإداري عقبة أمام الخدمة العامة في مصر. إن الرشوة والاختلاس والعبث بالوثائق الرسمية والابتزاز هي من بين أشكال الفساد العام التي يواجهها البلد[26]. وقد أثّرت ثقافة المحسوبية والمحاباة في اقتصاد مصر ومناخها الاستثماري. ويدفع الإطار القانوني الضعيف وثقافة الفساد السائدة الشركات والمكاتب العامة إلى

18 "القانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع"، **شبكة قوانين الشرق**، 1975/7/31، شوهد في 2020/4/27، في: https://bit.ly/2S8TLvE

19 المرجع نفسه. ذكرت منظمة الشفافية الدولية أن أشكال الفساد الرئيسة في مصر تشمل: إصدار قرارات لمصلحة مجموعة معينة بما يمثل انتهاكًا للمصلحة العامة، ونقص الشفافية في المشتريات العامة، واستلام المدفوعات/ الرشاوى مقابل تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، مثل الجمارك والضرائب، وإلى توثيق وتحديد الغرامات، وسوء استخدام أو إهدار الأموال العامة و/ أو الممتلكات العامة، ينظر:
"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Egypt," Transparency International, 5/5/2015, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2Kmvk9Q

20 ينطبق الحظر على كل مدير أو موظف بموجب المواد 103 إلى 111 من الفصل الثاني من قانون العقوبات رقم 58 لعام 1937 وتعديلاته اللاحقة فيما يخص الرشوة، وأما اختلاس الأموال العامة فيقع تحت المواد 112 إلى 119. ولا ينحصر القانون في معاقبة المختلس فقط، بل يمضي في معاقبة كل مستخدَم يتسبب عن غير قصد في إلحاق ضرر جسيم بالكيان الذي يعمل فيه، ينظر: "قانون رقم 58 لسنة 1937 بشأن إصدار قانون العقوبات،" **شبكة قوانين الشرق**، 1937/8/5، شوهد في 2020/4/27، في: https://bit.ly/3cRlx7O

21 Arafa, "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders."

22 القانون رقم 62 لعام 1975 بشأن الكسب غير المشروع، والقانون رقم 5 لعام 1991 بشأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام، والقانون رقم 127 لعام 1981 بشأن المحاسبة الحكومية بشأن الأموال العامة وحمايتها من الفساد، الذي يحدد القواعد التي يجب على الجهاز الإداري الالتزام بها عند تنفيذ ميزانية الدولة، والقانون رقم 53 لعام 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة، رقم 127 لعام 1981، والقانون رقم 114 لعام 1988 القاضي بإنشاء الجهاز المركزي للمحاسبات، والقانون رقم 80 لعام 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال وتعديلاته، والقانون رقم 35 لعام 1984 بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية، والقانون رقم 117 لعام 1958 بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري، وكلها تنطوي على مكافحة الفساد، ينظر: "قانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع".

23 Adly.

24 Ibid.

25 "دستور جمهورية مصر العربية 2014"، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2014، شوهد في 2020/4/27، في: https://bit.ly/2S8uSAs

26 Arafa, "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders."

الاعتماد على الصلات القوية بأصحاب النفوذ واستخدام الواسطة في العمل، إذ يحظى ذوو الصلات القوية بمعاملة مميزة. وتجدر الإشارة إلى أن قانون العقوبات المصري يجرّم عدة أشكال من الفساد، مثل الرشوة والارتشاء وإساءة استخدام المنصب، لكن التشريعات الحالية تطبَّق على نحو خاطئ، ما يدفع المسؤولين الحكوميين إلى التصرف من دون خوف من العقاب. وتعتبر مدفوعات التيسير والهدايا جزءًا راسخًا من "إنجاز الأعمال"، على الرغم من تجريم القانون المصري لهذه الممارسات[27].

ينطوي قطاع الخدمات العامة في مصر على مخاطر فساد عالية للأعمال التجارية؛ إذ ينتشر الفساد الصغير والرشوة والاختلاس والعبث بالمستندات الرسمية في أوساط المكاتب الحكومية المحلية، خاصة عند محاولة الحصول على الموافقات والتراخيص الحكومية. ويُشار إلى البيروقراطية الحكومية غير الفعالة باعتبارها العامل الأساسي في فساد المناصب العامة. كما أن اللوائح التنظيمية في مصر ليست شفافة بما فيه الكفاية، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح، فإن المصالح البيروقراطية والخاصة الراسخة قاومت التغيير[28]. ومع ذلك، تتسم المعايير المحاسبية والقانونية والتنظيمية بالشفافية عمومًا وتتماشى مع المعايير الدولية، لكنّ درجة المركزية العالية في الإدارة في مصر مقترنة بنقص الرقابة المالية على الميزانيات المحلية أدّت إلى إتاحة كثير من فرص الفساد على المستوى المحلي. وتنطوي إدارة الضرائب في البلاد على مخاطر فساد كبيرة للاستثمار التجاري في مصر. وهناك مخاطر فساد كبيرة عند التعامل مع إدارة الجمارك في مصر، حيث تشير الشركات إلى أن المدفوعات غير النظامية والرُّشى تحدث بتواتر أثناء إنجاز إجراءات الاستيراد والتصدير، وإلى عدم الرضا عن الوقت المتوقع لعملية التخليص وضعف كفاءتها، ما يمثّل عبئًا على حرية التجارة[29].

تواجه الشركات درجة عالية من خطر الفساد في قطاع المشتريات، حيث يعتقد رجال الأعمال أن الأموال العامة غالبًا ما يتحكم فيها الأفراد والشركات بسبب الفساد، ويرون أن المحاباة منتشرة على نطاق واسع بين مسؤولي المشتريات في ما يخص تأمين عقود حكومية[30]. وتجدر الإشارة إلى أن مصر تسجّل درجة متوسطة من الامتثال لمؤشرات الشفافية والكفاءة والتجانس، ودرجة منخفضة من الامتثال لمؤشرات المنافسة والنزاهة في قطاع المشتريات العامة، وهذا يرجع على نحو رئيس إلى انخفاض ثقة قطاع الأعمال بشفافية تنفيذ عمليات الشراء.

وفي الواقع، لا تُنفَّذ التشريعات المتعلقة بالمشتريات على نحو فعال، وتشير الأدلة إلى أن الكيانات المتعاقدة تطبّق معايير الحد الأدنى فقط من الشفافية في عملية الشراء، ما يزيد من مخاطر الفساد في هذا القطاع. ولسوء الحظ، لا يوجد قانون شامل ينظم المشتريات العامة لأنها منظمة وفق القانون رقم 1998/89 بشأن العطاءات.

يخضع الموظفون العموميون لقوانين إقرار الذمة المالية عند تولّي المنصب ومغادرته. ويَمنع التشريع بشأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة أن يكون للموظف أيُّ مصلحة في المجالات التي يمارس فيها سلطته. وفي هذا الصدد، اقترح فقهاء القانون العام مراعاة العوامل التالية للقضاء على هذه الظواهر: 1. زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين لضمان مستويات معيشية لائقة، وقد قطعت الدولة خطوات كبيرة في هذا الاتجاه، 2. تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والمسؤولية الإشرافية، 3. ألّا يتعامل الموظفون مع الجمهور إلا عند الضرورة فقط، 4. زيادة العقوبات المفروضة على هذه الجرائم وصولًا إلى الفصل أو الحرمان من المعاش، 5. ضمان كفاءة الأجهزة الأمنية والإلكترونية.

ربما نحتاج اليوم في مصر إلى ابتكارات سياسية، بحيث تصبح مكافحة الفساد جزءًا لا يتجزأ من مشروع الإصلاح السياسي. ولكن أكثر من ذلك، نحتاج حاليًا إلى أن تصبح النزاهة أساسًا للشرعية الأخلاقية لأجهزة الحكم، ونحتاج أيضًا إلى دعم الشرعية العامة وجعلها تحت مظلة الشرعية الدستورية والشرعية السياسية، وإضافة عملية إليهما. ومنذ وقت طويل، صدّق مجلس النواب المصري اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد United Nations Convention Against Corruption (2003)، وهذا يعني، بموجب المادة 151 من الدستور المصري لعام 2014، أنها جزء لا يتجزأ من النظام القانوني المصري، ويعني أيضًا أنها اكتسبت قوة قانونية ملزمة تتطلب التنفيذ، على المستوى الإجرائي، ومستوى سياسات الوقاية، وتحقيق معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة[31]. ويبقى صحيحًا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تثير سلسلة من المخاوف بشأن اختصاصات السيادة الوطنية للدولة. إن القانون والإرادة السياسية أمران حاسمان كلاهما في أي سياسة لمكافحة الفساد، كما أن الرؤية الاجتماعية مطلوبة، ووجودها يمهد الطريق لسيادة

27 Ibid.

28 Adly.

29 Arafa, "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders."

30 Ibid.

31 "دستور جمهورية مصر العربية 2014". وتنص المادة المذكورة على أن "يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور".

القانون[32]. ويعتمد الحفاظ على التبادل الحر في الأسواق والمنافسة على وجود مؤسسات رئيسة يمكنها تثبيت حقوق الملكية المتساوية وتوزيعها، وضمان سيادة القانون ومراقبة موانع المنافسة وتضارب المصالح والاحتيال والفساد. وباختصار، ثبت أن بناء السوق يعادل بناء الدولة في حالة الاقتصادات الانتقالية[33]. ولم تتبع مصر هذا المسار، ويشير ضعف الترتيبات المؤسسية إلى حالة لا تملك فيها الدولة القدرة على دعم حقوق الملكية المتساوية وإنفاذ القانون (بل حتى تنتهكه على نحو ممنهج) وضبط المخالفات المتعلقة بالمعلومات وسوء استخدام السلطة.

2. تونس

في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وبعد أن حكم تونس أكثر من 22 عامًا، تخلّى زين العابدين بن علي (1987-2011) عن الرئاسة وهرب إلى المملكة العربية السعودية على وقع الاحتجاجات التي عمّت البلاد. كان الطغيان السياسي والفساد والبطالة وانتهاك سيادة القانون العوامل الرئيسة الملهمة للاحتجاجات[34]. وبعد هروب بن علي، الذي توفي في 19 أيلول/ سبتمبر 2019، تحركت الحكومة بسرعة لمقاضاته ومقاضاة زوجته ليلى الطرابلسي بتهم مختلفة تتعلق بالفساد المالي الهائل.

وفي حزيران/ يونيو 2011، حكمت محكمة جنائية تونسية على بن علي وزوجته غيابيًا بالسجن 35 عامًا بتهمة الرشوة واختلاس وتبديد الأموال العامة، وفرضت عليهما أيضًا غرامة قدرها 65 مليون دولار أميركي[35]. وعلاوة على ذلك، صادرت الحكومة أصولًا من 110 من أفراد عائلة بن علي، واستحدثت لجنة مهمتها استعادة الأصول المهربة إلى مختلف أنحاء العالم[36]. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن التونسيين الشباب يساورهم القلق من أن تمثل الانتفاضة فرصة أخرى للمسؤولين السياسيين والحكوميين الفاسدين للمضي في سوء استخدام السلطة، وينظرون بحذر إلى السياسة والنخب الحالية[37]. ويعد الفساد، ولا سيما المالي والسياسي، مصدر قلق للشباب التونسيين، حيث أظهر استطلاع رأي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني أن نصيحتهم الأساسية للحكومة لا تتعلق بالإصلاح الدستوري، بل بالفساد والبطالة[38].

كان اتساع نطاق الفساد في عهد بن علي أحد العوامل الرئيسة التي غذّت الاضطرابات في أوساط الشعب التونسي، وأدت في نهاية المطاف إلى "ثورة الياسمين" في عام 2011. إن "دمقرطة الفساد" تعرّض العملية الانتقالية في تونس للخطر، وتمسّ كل مستوى من مستويات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأمنية للبلاد. وقد أُخذ ذلك في الاعتبار في المادتين 10 و130 من الدستور التونسي لعام 2014، حيث اعتُبرت مكافحة الفساد هدفًا وطنيًا. ومع ذلك، لا يزال الفساد مستشريًا في تونس، فالمقارنة الإقليمية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية في مؤشر مدركات الفساد ما زالت تضع البلاد في مرتبة متوسطة. وفي عام 2011، تم إنشاء وكالة بالغة الفاعلية لمكافحة الفساد، هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بهدف معالجة الفساد الإداري، لكن الموارد المالية والبشرية التي بتصرفها محدودة، كما أنها ليست مستقلة تمامًا عن الحكومة[39]. وإضافة إلى ذلك، أُقرّت تشريعات لمكافحة الفساد، بما في ذلك قانون يحمي المبلِّغين، ويعالج مسائل غسل الأموال وأفعال الغش والاحتيال من خلال استحداث تدابير ملموسة، يمكن على سبيل المثال أن تأمر بالقبض على كثير من الموظفين العموميين المتهمين بالفساد في مجال الخدمة العامة[40]. وعلى المنوال نفسه، وافق البرلمان التونسي على قانون لمكافحة الإثراء غير المشروع، وهي خطوة تهدف إلى تعزيز مكافحة الحكومة للفساد على نطاق واسع، وضمان الشفافية، والحفاظ على الأموال العامة للبلاد. ويُجبر القانون الرئيس والوزراء وكبار المسؤولين في القطاع العام والهيئات المستقلة والبنوك والقضاة وقوات الأمن والصحافيين والنقابات على التصريح بالمكاسب

32 Arafa, "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders."
إذا كان السعي إلى تخليص مصر من التخلف، فيجب إجراء دراسة دقيقة لأسبابه بهدف تحديد الدور الأمثل للجمهور العام قبل دور الحكومة في تنظيم النشاط الاقتصادي ومكافحة الفساد والرشوة. ويتحقق هذا الطموح بالتخلي عن الوصفات الليبرالية الجديدة ووضع سياسات قانونية مجدية وإنفاذها.

33 Edward C. Banfield, "Corruption as a Feature of Governmental Organization," *The Journal of Law & Economics*, vol. 18, no. 3 (1975).

34 Silvia Colombo et al., "The Tunisian Revolution: An Opportunity for Democratic Transition," Istituto Affari Internazionali, *Working Papers*, no. 1102 (January 2011).

35 David D. Kirkpatrick, "Tunisia Liberals See a Vote for Change, Not Religion," *The New York Times*, 25/10/2011.

36 Joe Palazzolo, "Tunisia Hires Ace to Track Down Ben Ali's Assets," *The Wall Street Journal*, 24/10/2011, accessed on 21/4/2020, at: https://on.wsj.com/2KpV05e

37 يوضح الكاتب أن الشباب "لديهم مخاوف بشأن أفراد وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني الذين يحاولون الاستفادة من الثورة لتحقيق مكاسب شخصية"، ينظر: Nicholas Collins, "Voices from a Revolution: Conversations with Tunisia's Youth," The National Democratic Institute & EMRHOD Consulting (2011).

38 Ibid.

39 Marwan Muasher, Marc Pierini & Fadil Aliriza, "Capitalizing on Tunisia's Transition: The Role of Broad-Based Reform," Carnegie Endowment for International Peace, 15/11/2016, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2VIBOVK

40 انتشر الفساد في جميع القطاعات، بما في ذلك الأمن والعطاءات العامة والرعاية الصحية.

والمصالح، والسماح للمجموعة الوطنية بالتحقق من الثروة المجهولة المصدر التي تُجنى بطريقة غير مشروعة[41].

ومع ذلك، فإن العملية الانتقالية في البلاد لم تكتمل، وبغضّ النظر عن الشرخ المتزايد بين الشعب التونسي وحكومته، هناك قضية واحدة يمكن أن يتفق عليها الجميع، وهي الحاجة إلى القضاء على الفساد. وفي هذا الصدد، عززت دول الاتحاد الأوروبي العلاقات مع الحكومة التونسية والمجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني[42]. واستحدثت الحكومة منذ عام 2012 سلسلة من اللجان المستقلة للتحقيق في الفساد واستعادة الأصول المسروقة، ودمجت الجرائم الاقتصادية في مسار العدالة الانتقالية في البلاد، واعتمدت العديد من القوانين الرامية إلى مكافحة الفساد الإداري، وأسست خلايا الحوكمة الرشيدة داخل كل مؤسسة عامة[43].

> كان اتساع نطاق الفساد في عهد بن علي أحد العوامل الرئيسة التي غذّت الاضطرابات في أوساط الشعب التونسي، وأدت في نهاية المطاف إلى "ثورة الياسمين" في عام 2011

في الاقتصاد الفاسد، يكون لكل معاملة اقتصادية ضريبة فساد؛ مبلغ من المال يُسدَّد بعيدًا عن أنظار الدولة. وتردع المستويات العالية من الفساد استثمارات القطاع الخاص التي تكون الحاجة إليها ماسّة، وتؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، وتخلق مخاطر لا داعيَ لها للشركات[44]. ويقلل الفساد الشامل عادة من جودة المؤسسات الحكومية، خاصة في مجال الروتين الوظيفي، إذ يألف الموظفون الانخراط في الأداء الفاسد، ويصبح من الأصعب تنفيذ سياسات عامة تصبّ في مصلحة الدولة والمواطنين[45]. كما أن جودة الخدمات الإدارية تزداد سوءًا، حيث يهدد الفساد الإداري الأمن على نحو مباشر عبر إتاحة الفرص للمهربين والمتاجرين بالأسلحة والمخدرات والبشر لإدخال البضائع غير المشروعة إلى البلاد[46]. وبناء عليه، يُطرح السؤال التالي: كيف يُعالج الفساد؟

اتخذت الحكومة التونسية والمجتمع المدني العديد من المبادرات الرامية إلى مهاجمة الفساد، وخاصة في الخدمة العامة. وأُنشئت العديد من الهيئات الرسمية وغير الرسمية منذ عام 2011 للتعامل مع المخالفات التي ارتكبت في الماضي ودرئها في المستقبل، وصدرت قوانين عديدة للوقاية من الفساد أو معاقبة الأشخاص والكيانات الفاسدين. ومع ذلك، فإن هيئات مكافحة الفساد الرئيسة تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية لتنفيذ مهماتها. والعديد من القوانين إما لم تُنفَّذ وإما لا تؤمّن آليات مساءلة كافية لردع السلوك الفاسد على نحو فعال.

تستخدم تونس العديد من الأجهزة التشريعية للتصدي للفساد السابق وردع النشاط الفاسد مستقبلًا. وعلى الرغم من أن القانون الانتخابي لعام 2011 (المرسوم 1089) ليس مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالفساد، فقد منع بعضَ المسؤولين السابقين من الترشح للمناصب العامة[47]. ومن أهم التدابير الحكومية في المجال الاقتصادي إنشاء لجنة المصادرة بموجب المرسوم 2011-13 في 14 آذار/ مارس 2011[48]. ويُضاف إلى ذلك تعيين مسؤولي مكافحة الفساد في خلية للحوكمة الرشيدة في كل مؤسسة عامة، بما في ذلك كل الوزارات، لضمان أن تصبح تدابير مكافحة الفساد جزءًا لا يتجزأ من أجهزة الحكومة[49]. كما أُقرت تشريعات عديدة (أو يجري تطويرها) تتناول جوانب معينة من الفساد، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالرشوة

41 تشمل العقوبات المفروضة على الإثراء غير المشروع الغرامات والسجن مدة خمس سنوات.

42 Bob Rijkers, Caroline Freund & Antonio Nucifora, "All in the Family: State Capture in Tunisia," World Bank (March 2014).

43 مروان المعشّر وسارة يركيس، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، **دراسة**، 2017/11/10، شوهد في 2020/4/27، في: https://bit.ly/2VDPpyW

44 Sarah Chayes, "Corruption is Still Tunisia's Challenge," *Los Angeles Times*, 10/6/2012.

45 Ibid.

46 إن الضوابط الحدودية المتساهلة الناتجة من الرشوة يمكن أن تجعل غسل الأموال أسهل، ويمكن أن تدعم انتشار الإرهاب. ويمكن التونسيين العبور إلى ليبيا للتدريب لدى الدولة الإسلامية التي أعلنت نفسها أو غيرها من المنظمات الإرهابية، والذهاب إلى العراق وسورية، ويمكنهم العبور إلى ليبيا للتحضير للهجمات على الأراضي التونسية، ينظر: Hamza Meddeb, "Peripheral Vision: How Europe Can Help Preserve Tunisia's Fragile Democracy," European Council on Foreign Relations, 13/1/2017, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/3cD7G4O

47 "Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption," International Crisis Group, *Report*, no. 168, 3/5/2016, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/3cxZkLZ

48 "Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia and Yemen," Transparency International, 17/5/2016, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2wUDfYM

49 Ibid.

والوصول إلى المعلومات والإبلاغ عن الفساد وحماية المبلِّغين[50]. وتمت الموافقة على تشريع جديد يتطلب الإفصاح العلني عن الدخل والأصول، ويجرّم المكاسب غير المشروعة وتضارب المصالح. واعتمدت تونس أيضًا العديد من التدابير الإلكترونية لمنع الفساد، رسميًا ومن خلال المجتمع المدني، بما في ذلك بوابة الموازنة المفتوحة وموقع على الإنترنت اسمه Marsoum (مرسوم) أُنشئ لتمكين المواطنين من طلب الوثائق العامة مباشرة[51]. وفي عام 2014، انضمت تونس أيضًا إلى شراكة الحكومة المفتوحة، وهي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحوكمة[52]. وأُحدث، أيضًا، القطب القضائي الاقتصادي المالي من خلال مذكرة وزارية للتحقيق في قضايا الفساد وعقد المحاكمة بشأنها والفصل فيها، وتُمنح المحكمة بموجبه اختصاصًا في الجرائم الاقتصادية والمالية المتشعّبة، واعتُبر هيئةً قضائية من خلال القانون الأساسي 2016/57[53].

وقد بُذلت الجهود لتوفير العدالة لضحايا الفساد إبان فترة ما قبل الثورة من خلال عملية العدالة الانتقالية الرسمية في تونس. هذه العملية فريدة من نوعها من حيث إنها "أول عملية تعترف رسميًا بالأضرار الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها انتهاكات تستدعي العدالة والتعويض المادي"[54]. وأُنشئت اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق حول الرّشوة والفساد، للتعامل مع قضايا الفساد واختلاس الأموال العامة من طرف الموظفين العموميين السابقين. وكانت اللجنة مستقلة ماليًا وإداريًا ضمت خمسة عشر عضوًا اختارتهم لجنة برلمانية. وكانت مخولة بالحكم وتنفيذ العقوبة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية الماضية. وإجمالًا، توفر التدابير القانونية التونسية إطارًا قويًا لمكافحة الفساد، لكن العديد منها لم يُنفَّذ أو يُفعَّل بالكامل. وما زال من السابق لأوانه تقييم ما إذا كان تنفيذ هذه القوانين سيكون فعالًا في ردع الفساد.

وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه في مكافحة الفساد في تونس، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله على مستوى السياسات؛ فيخشى العديدون من أن الحكومات التونسية تفتقر إلى القدرات والسلطة اللازمة للتصدي للفساد بقوة وفاعلية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الحكومة التونسية لم تكن عملية. ولا يزال القضاء يعاني ضعفًا في الموارد المالية والبشرية، إلى جانب عدم الاستقلالية الذي بدوره يُضعف قدراته على مكافحة الفساد على نحوٍ احترافي. ونتيجة لهذه الاعتبارات، دعا التونسيون، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، إلى أن يحتوي دستور البلاد الجديد لعام 2014 فقرة تضمن الشفافية والحكومة المفتوحة[55]. وسوف تبيّن الأيام ما إذا كان متاحًا مصادرة المكاسب والأموال غير المشروعة التي حصل عليها بن علي وإعادتها إلى تونس والتونسيين، وما إذا كانت الحكومات التونسية ملتزمة بالنزاهة والشفافية والمساءلة التي يرغب فيها ناخبوها بشدة. ويُوصى بقوة بزيادة الوعي العام بالفساد والممارسات الفاسدة في بيئة الفرد المباشرة بين موظفي الإدارات الإقليمية والمحلية، والممثلين المنتخبين للسلطات الإقليمية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين على المستوى المحلي.

خاتمة وتوصيات سياساتية: المستقبل والطريق إلى الأمام

إن المشاركة والشفافية والمساءلة ثلاث ركائز مترابطة في عملية الحوكمة الرشيدة. وتتطلب المساءلة العامة كلًا من التدابير القانونية - الهيكلية الأساسية والتنفيذ الحقيقي لها. فمن حيث الإجراءات القانونية والهيكلية، اتخذت غالبية الدول خطوات نحو مكافحة الفساد الإداري. ففي مصر، على سبيل المثال، تعمل هيئة الرقابة الإدارية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري جنبًا إلى جنب مع الجهاز المركزي للمحاسبات لهذا الغرض. وبصفة عامة فإن تطبيق المساءلة، كما تشير التجارب الوطنية، لا يزال قيد التنفيذ وفي الطريق إلى الأمام. ويبدو أن تقاليد الدولة المركزية، وإجراءات الشفافية غير الكافية، وعدم كفاية الإرادة والتصميم من جانب المواطنين، والسيطرة السياسية على الهيئات البيروقراطية، إلى جانب قنوات المعلومات غير السليمة وما يخص العمل الهادف وإجراءات التنفيذ، لا تزال مشكلات مشتركة تعوق المساءلة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك لا يزال الأمل في المستقبل.

---

50 Meddeb.

51 Amna Guellali, "The Law That Could Be the Final Blow to Tunisia's Transition," *Middle East Eye*, 23/5/2017, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2Vowx6H

52 "Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption."

53 Ibid.

54 Roslyn Warren et al., "Inclusive Justice: How Women Shape Transitional Justice in Tunisia and Colombia," Georgetown Institute For Women, Peace and Security, *Report* (June 2017).

55 Hanen Keskes, "Constituent Assembly Members Vote in Favor of Transparency," *All Africa*, 7/1/2012, accessed on 21/4/2020, at: https://bit.ly/2ziU9RO

وبالنسبة إلى العديد من الدول، تكمن المشكلة في توليد أو إطلاق غضب شعبي على الفساد وعلى الفشل في التعامل معه. ويمكن أن يصبح الجمهور سلبيًا إذا اعتقد أن الفساد الإداري جوهري في طبيعة عمل الحكومة، وأن الدولة تمضي في طريقها ولا تستجيب للمطالب العامة، وأن كل شخص في حياته الخاصة أو العامة يسعى إلى مصلحته فحسب، وأن التواطؤ ممارسة معتادة في عمل الحكومات. وتغدو هذه وجهات نظر ذاتية التحقق، لأنها تقتل المطالبة السياسية باعتماد الجدارة والأخلاقيات لتجعلها مجرد شأن بسيط، وتؤدي إلى تراجع الحماسة والأمل لدى الجمهور. وعلى أي حال، فمن دون مطالبة علنية قوية باتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد، لن يتصرف الزعماء السياسيون ضده، ويؤدي هذا التقاعس إلى تعزيز شكوك العامة. وإذًا، تستمر هذه الحلقة المفرغة.

إن أي حكومة تريد نبذ هذه الشكوك وتحفيز مطالب الجمهور باعتبارها الضمان النهائي للإجراءات الحاسمة ضد الفساد، يتعين عليها أن تبادر بتحركات لافتة تخلق الأمل. لكن من غير المرجح أن تصل التحولات الداخلية وعمليات إعادة الهيكلة إلى هذه النتيجة، حيث يُرجَّح أن يعتقد الجمهور أنها مخصصة للاستعراض فحسب. ففي كثير من الأحيان، يكون من الضروري توجيه اتهامات ضد كبار المسؤولين العموميين الفاسدين والعمل على نحو مكثف على معالجة هذه التّهم بعيدًا عن السيطرة السياسية، وترك الأمر للخبراء القضائيين والنيابات المختصة. هناك، أقلّه نظريًا، اهتمام عام كبير بموضوع الفساد والتستر عليه. وهذا يتضح على نحو مطّرد في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ويصدق أيضًا على أميركا اللاتينية. وقد تحيط بهذا الاهتمام مخاوف شديدة من وقوع الحرب أو حدوث الكساد، لكن الأرجح أن يكون مؤثرًا جدًا في معظم الأوقات. ولا يمكن القضاء على هذا الاهتمام إلّا إذا شاعت اللامبالاة على نحو واسع. ويقع على عاتق القادة السياسيين واجب أساسي يتمثل في تجنّب شيوع هذه اللامبالاة والحرص على انخراط الدولة وتوافر الشعور بوجود المساءلة العامة، فهذا هو الشرط الأساسي النهائي لمكافحة الفساد، ولا سيما الفساد الإداري.

اقترح بعض المفكرين أن أهمية مطالبة المواطنين، بعد الربيع العربي، بالشفافية والمسؤولية خاصة في وجود سياسات دولة قوية لا تقلّ أهمية عن المطالبة بالحريات. وعلاوة على ذلك، يواجه قطاع الإدارة والتنظيم الحديث تحديات أخلاقية من قبيل الفساد والرشوة تتجاوز حدود الدولة، وتسبب مشكلات مثل تهديد السلام والأمن والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بدأ التنظيم الأخلاقي للإدارة العامة مع تصديق مختلف الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقيتا القانون المدني والقانون الجنائي بشأن الفساد الأوروبيتان، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويجب على كل دولة في الشرق الأوسط أن تسنّ تشريعًا لإنشاء مجلس أخلاقيات، بحيث يكون الأساس القانوني للتنظيم الأخلاقي للإدارة العامة. وقد أفاد مؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية بأن التدابير والعقوبات الهيكلية القانونية ثبت أنها غير كافية في مكافحة الفساد في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الصحيح للمُثُل الأساسية، مثل التميز والنزاهة والصدق والحياد والشفافية والعدالة والمساواة، يساعد المسؤولين الحكوميين على تعزيز انتمائهم إلى المجتمع من خلال تقديم الخدمات العامة بكفاءة. ويجب على الحكومات، أيضًا، الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه الموظفين العموميين وتقديم الدعم والخدمات اللازمة للمحافظة على القيم الأخلاقية والمهنية في تقديم الخدمة العامة، باعتبار أن من شأن تضافر العلاقات المتبادلة ما بين الحكومة وموظفي الخدمة المدنية مع التنفيذ الصارم للقواعد والجزاءات أن يعمل على ليّ عنق الفساد.

يتأثر الوضع القانوني للأخلاقيات في الإدارة العامة في الوطن العربي بثقافة المحسوبية والواسطة. وخلال انتفاضات عام 2011، كانت حالة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضع تدقيق المواطنين، لكن الموضوع بقي على الرف بعد ذلك، وهذا يشجع على المزيد من مأسسة الفساد. ولأجل تحسين الوضع، كما اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا مناص من تعزيز ثقافة النزاهة والأمانة في الخدمة المدنية، من بين أمور أخرى، واعتماد مدونة أخلاقيات في عمل الموظفين العموميين، وتطبيقها. وإجمالًا، يعدّ إصلاح الحكم العام (إعادة التأسيس) الطموح السياسي الرئيس. والدافع إلى ذلك، بدرجات متفاوتة، إنشاء هيكلية وعمليات إدارية - سياسية أكثر فاعلية واستجابة، لتكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتوسيع نطاق رضا الجمهور عبر التفاعل مع آمال المواطنين المتزايدة. ومع ذلك، فقد ثبت عمومًا أن هذا التحول صعب الإنجاز، لأنه يهدد مصالح النخب المؤثرة أو يصطدم بالبيروقراطيات الكبيرة والمتشعبة الحالية أو بالتقاليد الاجتماعية والثقافية المزمنة.

يعد القطاع العام في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذراع الرئيسة للحكم، وإن بدرجات متفاوتة. والقطاع العام في هذه البلدان ضخم، وربما منتفخ، ومتشعب جدًا، ومتعدد الطبقات بالتأكيد، وذو طابع رسمي ومركزي إلى حد بعيد، ويعتمد الإدارة التراتبية القائمة على الأوامر والسيطرة. وتجدر الإشارة إلى أن

البيروقراطيات العامة هي ربّ العمل المفضل، لأنها توفر وظائف مضمونة في أوضاع أفضل من تلك المعروضة في القطاعات الأخرى، وتتسم عمليات إعداد الميزانيات الحكومية بالمركزية. وتفضل الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمومًا الإبقاء على الطريقة التقليدية القديمة في إعداد الميزانيات، أي ميزانية البنود، ذلك لأن الاستقرار السياسي يستلزم بنية متينة جوهرها علاقة الراعي – الزبون، تعوّل على مخصصات الميزانية بحيث تضمن منافع لمجموعات اجتماعية محددة. وهذا لا يعني أن إصلاح القطاع العام كان بعيدًا عن التفكير والسعي له. ففي مصر، على سبيل المثال، تعيّن أن يترافق إصلاح الإدارة العامة بهدف محدد هو امتلاك هيكل إداري أكثر فاعلية واستجابة، ولكنّ العديد من هذه التحولات لم يكتمل، على الرغم من ورودها المتكرر في البيانات الرسمية ووثائق الدولة.

> يعد القطاع العام في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذراع الرئيسة للحكم، وإن بدرجات متفاوتة. والقطاع العام في هذه البلدان ضخم، وربما منتفخ، ومتشعب جدًا، ومتعدد الطبقات بالتأكيد، وذو طابع رسمي ومركزي إلى حد بعيد، ويعتمد الإدارة التراتبية القائمة على الأوامر والسيطرة

ومن ثمّ، يوصَى في بلدان المنطقة بتطبيق ما يلي: لامركزية حكومية كبيرة، والسماح التدريجي للهيئة التشريعية بمراجعة الإدارة العامة، وتبنّي فلسفات تنظيمية جديدة في الإدارة العامة تحسِّن عملية تقديم الخدمات العامة، إلى جانب إدخال رسوم المستخدِم في الخدمات العامة، واعتماد الميزانية القائمة على الأداء. كذلك، تتزايد الأدلة على دور الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عمليات الإدارة العامة بما يحقق الكفاءة في تقديم الخدمات ويوسِّع نطاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية. وعلى أي حال، يجب أن يكون تقديم الخدمات عبر الإنترنت كميًّا ونوعيًّا في بؤرة الاهتمام، بحيث ننتقل من تقديم الخدمات عبر الإنترنت إلى بناء مجتمع عادل، شرق أوسط "جديد". وعلى الرغم من كلّ هذه القيود، تستطيع الحكومات الحالية أن تتخذ العديد من الإجراءات لمعالجة الفساد، مما لا يتطلب جهودًا أو موارد هائلة، مثل تنفيذ القوانين القائمة وتمكينها وإزالة الطابع الشخصي عن عمليات مكافحة الفساد. أمّا المهمات الأخرى، مثل رقمنة العمليات الحكومية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وابتكار استراتيجيات خروج مستدامة من الاقتصاد غير الرسمي، فتلك مساعٍ طويلة الأمد تتطلب موارد مالية ضخمة ومساعدة كبيرة من المجتمع الدولي. وتحتاج كل هذه التوصيات إلى إرادة سياسية حقيقية تفتقر إليها المشاعر العامة.

إن التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني واحدة من أكثر الطرق فاعليةً في درء الفساد على المديين القصير والبعيد. وقد أثبت المجتمع المدني أنه مكرس لهذه المعركة. ويستطيع المجتمع المدني، بتمويل مناسب من المجتمع الدولي، أن يدفع الحكومة إلى فرض الإطار القانوني الحالي وتنفيذه والعمل مع القطاع الخاص لتطوير أدوات لرقمنة العمليات الحكومية. وينبغي للحكومتين المصرية والتونسية:

- تمكين القوانين القائمة باعتبار أن الإطار القانوني السائد مناسب لمكافحة انتشار الفساد، وتنفيذه، مع أن العديد من القوانين لم تنفَّذ.
- إنفاذ قوانين التصريح بالممتلكات على النحو المنصوص عليه في الدستور، بحيث يُطلب من الموظفين العموميين التصريح بممتلكاتهم عند توليهم وظائفهم.
- الإسراع في إنجاز التحولات لضمان وجود هيئة قضائية مستقلة تمامًا تساعد في إنفاذ التشريعات القائمة.
- نزع الطابع الشخصي عن مكافحة الفساد، إذ ينبغي للحكومة أن تركز جهود مكافحة الفساد على العمليات، وليس على الأفراد، لضمان أن تكون تدابير مكافحة الفساد طويلة الأمد ومستدامة. وفي حين تكون المحاكمات الجنائية الأولية في ظل الحرب على الفساد مهمة لإرسال إشارة إلى الجهات الفاعلة الأخرى غير الشريفة مفادها أن الفساد لن يتم التسامح معه، فإنه يجب على أي سياسة مستدامة لمكافحة الفساد تفكيك الهياكل التي سمحت بالفساد.
- رقمنة العمليات الحكومية بمساعدة القطاع الخاص والمجتمع الدولي، وينبغي للحكومة أن توفر الوصول الإلكتروني إلى الخدمات العامة على الصعيدين المحلي والوطني، وهذا يساعد في تحديث الإجراءات البيروقراطية وتقويض فرص الرشوة على كافة المستويات العامة.

- تعزيز المبادرة الرقمية من خلال المبادرة إلى رقمنة القطاعين العام والخاص، وتوفير الإنترنت في كل منزل، وخلق كثير من فرص العمل.
- استخدام نظام تحديد الهوية على الإنترنت للمساعدة في محاصرة القطاع غير الرسمي، بما يساعد الحكومة على تعويض إيرادات الضرائب المفقودة ومساعدة الأشخاص المهمشين على تلقي الخدمات الاجتماعية.
- الاستثمار بكثافة في مكافحة الفساد في المناطق الحدودية بمساعدة كبيرة من المجتمع الدولي.
- وأخيرًا، مواصلة تعزيز دور المجتمع المدني وضمان وجود إعلام حر ودعم منظمات الرقابة على المستوى المحلي وتوسيع نطاقها مع البدء في تطبيق اللامركزية.

لا شك في أن الإدارة العامة المختلة وظيفيًا والحوكمة السيئة يسيران جنبًا إلى جنب، لكنْ يُطرح السؤال التالي: هل تغدو الحوكمة الرشيدة عابرة بعد امتلاك إدارة قوية للدولة؟ يمكن بالتأكيد لمجموعة من مؤسسات الدولة القوية أن تقدم نتائج حكيمة في صنع القرار والسياسات العامة والخدمات العامة التي تعود بالنفع على المجتمع، ولكنها قد تنحو إلى الطغيان أيضًا، ما يؤدي إلى الحدّ من جودة الحوكمة المجتمعية. إن القضايا المطروحة تتعلق بدور كل من الحوكمة الصحيحة والملائمة للدولة، والسوق، والمجتمع المدني، جنبًا إلى جنب مع المواطنين. وإن كيفية إقامة توازن متين بينهم تؤثر في طبيعة الحوكمة المشتركة والإدارة العامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

اتخذت مصر وتونس خطوات ممنهجة للتصدي للفساد. ومع ذلك، يجب أن تؤدي هذه الخطوات إلى تناقص الفساد، كي يقتنع الناخبون بأنهما يسيران في طريق الديمقراطية وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى مستويات الفساد المرتفعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب على الحكومات في هذه المنطقة أن تنظر إلى أبعد من العالم العربي والإسلامي بحثًا عن نماذج يحتذى بها في تظهير القضية. وتقدم العديد من الدول أمثلة رائعة على الثقافات الديمقراطية التي تدعمها وكالات حكومية فعالة تتمتع بسلطة تقصي الفساد على نحو مستقل عن أجهزة الأمن. إن العلوم الاجتماعية، والهيئات القانونية الدولية، والرأي العام، يرى جميعها أن مكافحة الفساد لصيقة بمسار بناء الديمقراطية، ويجب على قيادات الربيع العربي أن تتعامل معه على هذا النحو.

المراجع

العربية

"دستور جمهورية مصر العربية 2014". المنظمة العالمية للملكية الفكرية. 2014. في: https://bit.ly/2S8uSAs

المعشّر، مروان وسارة يركيس. "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. **دراسة**. 2017/11/10. في: https://bit.ly/2VDPpyW

"قانون رقم 10 لسنة 2009: تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية". **الجريدة الرسمية**. العدد 9. آذار/ مارس 2009. في: https://bit.ly/359fB7v

"قانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع". **شبكة قوانين الشرق**. 1975/7/31. في: https://bit.ly/2S8TLvE

"قانون رقم 58 لسنة 1937 بشأن إصدار قانون العقوبات". **شبكة قوانين الشرق**. 1937/8/5. في: https://bit.ly/3cRlx7O

الأجنبية

"Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia and Yemen." Transparency International. 17/5/2016. at: https://bit.ly/2wUDfYM

"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Egypt." Transparency International. 5/5/2015. at: https://bit.ly/2Kmvk9Q

"Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption." International Crisis Group. *Report*. no. 168. 3/5/2016. at: https://bit.ly/3cxZkLZ

Adly, Amr Ismail. "Politically-Embedded Cronyism: The Case of Post-Liberalization Egypt." *Business and Politics*. vol. 11, no. 4 (December 2009).

Arafa, Mohamed A. "The Unexpected Trials of Egyptian Leaders: Is it a Question of Law or Politics?" *US China Law Review Journal*. vol. 12, no. 6 (2015).

Banfield, Edward C. "Corruption as a Feature of Governmental Organization." *The Journal of Law & Economics*. vol. 18, no. 3 (1975).

Collins, Nicholas. "Voices from a Revolution: Conversations with Tunisia's Youth." The National Democratic Institute & EMRHOD Consulting (2011).

Colombo, Silvia et al. "The Tunisian Revolution: An Opportunity for Democratic Transition." Istituto Affari Internazionali. *Working Papers*. no. 1102 (January 2011).

Meddeb, Hamza. "Peripheral Vision: How Europe Can Help Preserve Tunisia's Fragile Democracy." European Council on Foreign Relations. 13/1/2017. at: https://bit.ly/3cD7G4O

Muasher, Marwan, Marc Pierini & Fadil Aliriza. "Capitalizing on Tunisia's Transition: The Role of Broad-Based Reform." Carnegie Endowment for International Peace. 15/11/2016. at: https://bit.ly/2VIBOVK

Parker, David & David S. Saal. *International Handbook on Privatization*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Pub, 2005.

Rijkers, Bob. Caroline Freund & Antonio Nucifora. "All in the Family: State Capture in Tunisia." World Bank (March 2014).

Sharp, Jeremy M. "Egypt in Transition." Congressional Research Service. 18/11/2011. at: https://bit.ly/2zdpHZ7

The Egyptian Arabic Republic. National Legislative Bodies. National Authorities. "Constitution of the Arab Republic of Egypt." 18/1/2014. at: https://bit.ly/2RWNYZY

Warren, Roslyn et al. "Inclusive Justice: How Women Shape Transitional Justice in Tunisia and Colombia." Georgetown Institute for Women, Peace and Security. *Report* (June 2017).



وثيقة

Document



*Abdou Moussa | عبده موسى

**Somaiya Madebo | سمية مادبو

الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية: قراءة في التوافق السوداني***

The Constitutional Charter for the Transitional Period: A Reading of the Sudanese Consensus

تتناول هذه الدراسة معالم التوافق السياسي في السودان في ما بعد إطاحة حكم عمر البشير. وتركز تحليلها على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، محتواها ومآلاتها، فضلًا عن سياقها والقوى المشاركة فيها. وتزعم الدراسة، من خلال استعراض هذه الوثيقة، أنّ نجاح الانتقال القائم على التوافق مرهون بقدرة النخب على اجتياز عدد من التحديات التي تعترضها، وأهمها تحدي إحلال السلام، وتعزيز التحالف بين القوى المتوافقة، وعبور المأزق الاقتصادي، وإدارة التوقعات الجماهيرية. وتتتبّع أبرز محطات المسار التفاوضي من لحظة إعلان عزل البشير في نيسان/ أبريل 2019، وحتى توقيع الوثيقة في آب/ أغسطس 2019. ومن ثم تنتقل إلى تحليل أبرز بنودها، والمؤسسات التي أنشأتها، وتقدّم خطوطًا عامة لتقييم مدى قدرتها على خلق ضمانات تيسّر الانتقال الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: السودان، قوى إعلان الحرية والتغيير، المجلس العسكري الانتقالي، الوثيقة الدستورية، المرحلة الانتقالية.

This study examines the features of the political reconciliation in Sudan following the overthrow of Omar al-Bashir's rule. It analyses the interim constitutional declaration in terms of content, outcome, context, and the forces involved in writing it. The study argues that the success of a consensus-based transition depends on the ability of elites to overcome a number of challenges, the most important of which are establishing peace, strengthening the alliance between coalition forces, overcoming the economic impasse, and managing public expectations. The study traces the most prominent milestones of the negotiations from the announcement of al-Bashir's dismissal in April 2019, until the declaration was signed in August 2019. Then, it proceeds to analyse the most important bands of the document, and the institutions that have implemented these, and assesses the extent of the declaration's ability to facilitate the democratic transition.

Keywords: Sudan, Forces of Freedom and Change, Sudanese Constitutional Declaration, the Transitional Military Council, Transition.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

** باحثة سودانية.

Sudanese Researcher.

*** يود الباحثان أن يشكرا فريق العمل الطلابي الذي قاد جهد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في توثيق ثورة السودان، على ما بذله في جمع المادة الخبرية والوثائقية التي أفادت منها هذه الدراسة في رصد الأحداث وفهم سياقها. ونخص بالذكر محمد إبراهيم لإسهامه في جمع المادة لجزء من هذه الدراسة والخاص بمواقف القوى السودانية من الاتفاق الدستوري.

مقدمة

في صباح الخميس 11 نيسان/ أبريل 2019، خرج النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع السوداني، عوض محمد أحمد بن عوف، ليعلن "اقتلاع النظام" وزوال حكم عمر حسن البشير، بعد ثلاثة عقود كاملة في السلطة[1]. سادت أوساط الجماهير الثائرة سعادةٌ اختلطت بالحيرة، فمن لحظتها ظلّت الساحات المحتفلة بانتهاء عهد القهر الطويل وزوال حكم البشير في حالة ترقب حذر من أن تفرض خيارات المجلس العسكري، وارث البشير، قيودًا على تطلعات الثورة. تلك الهواجس من نيات المجلس العسكري تجلّت سريعًا في صورة إجراءات تستهدف عرقلة مطالب التغيير. وما استدعى خوفًا مضافًا ملأ وجدان السودانيين هو ما أدركوه من مآلات الموجة الأولى من الربيع العربي. كان طبيعيًا أن يُفسَّر إعلان تشكيل مجلس عسكري في السودان يدير شؤون البلاد لفترة انتقالية، مدتها عامان، عبر عدسة تجربة مصر، التي قبض فيها العسكر على مقاليد الحكم، بعدما انقلبوا على الثورة. ولم يكن الأمر في الخرطوم في حاجة إلا إلى مواجهات دامية توقع قتلى وجرحى، وقد تورّط المجلس العسكري فيها، ليزداد في عين الجماهير الشك في نيات نخبة موروثة من عهد البشير، ويبعد الأمل في الانعتاق من ربقة النظام السابق.

راوح الانتقال السياسي في المكان حينًا، حتى جاءت بوادر بقرب توافقٍ يوقف المواجهة بين الثوار والمجلس العسكري. ودُشِّن مسار تفاوضي يجمع بين الأمل والخوف، وبقي هناك توازن بين المصالح والقوى المتنازعة على السلطة حول ما يجري في الميادين المفتوحة والغرف المغلقة. وفي النهاية، جاء توافق المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير "قحت" على شروط لإدارة الفترة الانتقالية بعد سقوط نظام البشير، ليدشن مرحلة جديدة. صحيح أنها تحيي الأمل في التغيير الديمقراطي، لكن بشروط براغماتية صعبة، ليست على صورة ما تمنّى الثائرون.

في هذه الدراسة، نحاول فحص معالم هذا التوافق السياسي من خلال دراسة وثيقته الأساسية، وهي الوثيقة الدستورية الموقعة في 17 آب/ أغسطس 2019. وسنتتبّع أبرز محطات المسار التفاوضي الذي انطلق في منتصف نيسان/ أبريل 2019، وحتى توقيع الوثيقة، وسنسعى إلى تقييم قدرتها على خلق ضمانات تيسّر الانتقال الديمقراطي. لكن قبل ذلك، سنلقي الضوء على ملامح النموذج التوافقي وطبيعة الانتقال إلى الديمقراطية الذي يتأسس على توافقٍ بين عناصر من النخبة على جانبي النظام والمعارضة.

1 "البيان رقم واحد كاملًا للجيش السوداني وإعلان اعتقال البشير واقتلاع نظامه"، **قناة الجزيرة**، موقع يوتيوب، 2019/4/11، شوهد في 2020/3/16، في: http://bit.ly/2XFfECW

أولًا: الانتقال عبر التوافق بين النخب

لقد عوّلت دراسات التحول الديمقراطي كثيرًا على دور النخب في إحداث الانتقال والدفع بمساراته قدمًا، وقد وسم نموذج الانتقال عبر التوافق عديد التجارب في بلدان الموجة الثالثة للديمقراطية[2]. وعربيًا، تبرز تجربة تونس بوصفها التجربة الوحيدة التي نجت من الانتكاس من بين بلدان الربيع العربي، إذ ينسب النجاح فيها إلى توافق براغماتي جمع معتدلي المعارضة ومعتدلي نظام بن علي. وقد وافقت التجربة التونسية ما تعتبره غالبية الدراسات "عوامل حاسمة" في تأسيس نظام سياسي بديل وبدء مسار للانتقال، وأهمها تلاقي إرادة طرفين من النخب؛ المعتدلين من النظام السابق، والمعتدلين من قوى التغيير. وتكمن أبرز المعضلات في نموذج التوافق من حقيقة أنه يولد من رحم مبادرة ليست ديمقراطية، في حين أنّ غايته أنْ يؤسس لبنية ديمقراطية؛ فتلاقي إرادة طرفَين سياسيَّين معتدلَين يحمل في طياته استبعادًا وإقصاءً لمن يوصمون بأنهم أقل اعتدالًا، ولو بدا مؤقتًا، لأطراف عدة. وقوام النموذج هو أن يعمل هؤلاء المعتدلون، من حاملي مفاتيح التغيير، بمعزل عن مشاركة قوى لا تُرى فيها الرغبة في إنجاز تسوية سريعة تمهد للانتقال.

> تبرز تجربة تونس بوصفها التجربة الوحيدة التي نجت من الانتكاس من بين بلدان الربيع العربي، إذ ينسب النجاح فيها إلى توافق براغماتي جمع معتدلي المعارضة ومعتدلي نظام بن علي

والحال أن حالات الموجة الثالثة، بما فيها حالة الربيع العربي الوحيدة التي انتهت بنجاح التحول إلى الديمقراطية وهي الحالة التونسية، لا تُثبت أن التوافق القائم على استبعاد جزئي للقوى السياسية يُفضي

2 رهن دانكوارت روستو النجاح في تدشين مسار للتحول بقدرة النخب على تجاوز خلافاتها، والتزامها بمبادئ ديمقراطية، في حين ذهب غييرمو أودونيل وفيليب شميتر إلى أن التحول السياسي يبدأ من لحظة حدوث الانشقاق في كيان النخبة الحاكمة تحت الضغط الجماهيري الكبير، أو في إثر هزيمة عسكرية، حينها تنسلخ عن الكتلة الحاكمة نخبة "معتدلة"، يميزها الرغبة في حماية مصالحها ووجودها السياسي عبر قبول تسوية تدفع بالتغيير، وتبحث عن حليف لها "معتدل" أيضًا من قوى المعارضة، ليحدث بإرادتهما المشتركة "اتفاق للانتقال"، ينظر:
Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimorem, MD/ London: The John Hopkins University Press, 1986), pp. 14-17.

بالضرورة إلى حدوث ما وعدت به النخب الموصوفة بالمعتدلة من تغيير ديمقراطي؛ فما يحدد إن كانت التجربة ستفضي إلى منتهى ديمقراطي أو غير ديمقراطي هو جملة من عوامل بنيوية، هذا من دون نفي لصحة القول بأن قدرات النخبة على الالتزام بالتوافق وحمايته تظل عاملًا أساسيًا في نجاح الانتقال المبني على التوافق. تُظهر تجربة الموجة الأولى من الربيع العربي، وقبلها تجارب الموجة الثالثة للديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، أثرًا مهمًا يتعلق بارتهان عمل النخب بقدرتها على احتواء الجماهير، واستيعاب تطلعاتها. والخشية تحكم النخب من أن هذا الإحباط الجماهيري يكون سببًا في تجدد الغضب، وأن تستغله القوى المناوئة لها، فالجماهير قد لا تتفهم مصاعب إدارة التحول عن السلطوية، وتتعجل من النخب النتائج، ومن ثم تحمّلها المسؤولية عن أي تردّ للأوضاع وتقلّص لما عُنون بأنه هدف من أهداف التغيير. كذلك، تبين هذه التجارب كيف ظلت محاولات أطراف التوافق للانفراد بالسلطة تدفع القوى غير الديمقراطية قدمًا، وتسمح لها باستعادة مواقعها القديمة وتعزيزها، ومن ثم ينحسر أفق تفكيك النظام السابق. هكذا بيّنت الموجة الأولى للربيع العربي أن أجواء العناد والاستقطاب السياسي تمكّن القوى غير الديمقراطية من الانقضاض على العملية السياسية برمّتها، لتؤسس سلطوية جديدة[3]. وفي الدروس المستفادة من تجارب بلدان الموجة الثالثة للديمقراطية التي تمكنت فيها النخب من حماية التوافق وإنجاحه، بقي شيء من عجز النخب عن حماية مجمل الغايات الديمقراطية رغم التزامها بالشكل الانتخابي، الأمر الذي انتهى بها إلى تأسيس نظام تغلب عليه رمادية ديمقراطية (أو سلطوية، سيّان)، وسرعان ما كانت تتقلص إلى مجرد سلطوية انتخابية؛ أما الحالات التي شهدت التزام نخب التوافق بالمبدأ التوافقي، وأظهرت قدرات سياسية وتعبوية معتبرة، تكفل حفظ التوافق، فإن هذا التوافق بقي صامدًا في وجه التحديات، سواء القادمة من جهة قطاع من الجماهير المتعجلة، أو تلك التي تأتي من جهة قوى النظام السابق الراغبة في تقويض مسارات التغيير.

وللمقاربة بين ما وقع في الموجة الأولى للربيع العربي وما يجري في حالتَي السودان والجزائر، يستخلص عزمي بشارة ثلاثة عوامل حاسمة، هي: ثقافة النخب وقدراتها، وعدم تدخّل مؤسسات السلاح، وعدم وجود ضغوط خارجية معادية للتحول ناجمة عن الأهمية الجيوستراتيجية للبلد محل الانتقال[4]. بشارة الذي عوّل على ثقافة النخب وتفهّمها طبيعة التحديات التي تواجهها في هذه المرحلة البالغة الحساسية، وتمتعها بالمسؤولية السياسية والحس الديمقراطي السليم، وافق ما ذهب إليه لاري دايموند من وجود ملامح تخص النخب ذاتها، وهي التمتع بصفات "الإبداع، والالتزام، والجسارة، والقيادة الاستراتيجية، والتحلي بالمسؤوليّة"، وقد اعتبر دايموند هذه الصفات ركنًا أساسيًا يحدد قدرتها على تشييد البنيان الديمقراطي[5]. ولعلنا نضيف، استفادةً من تجربتَي مصر وتونس، أن قدرة النخب على التمييز بين ما هو جوهري وما هو هامشي، وبين ما يتصل بالصالح العام وبين ما هو ذاتي، يؤثر في هذا الخصوص؛ إذ كشفت التجربتان أن استغراق أطراف الاتفاق السياسي في المناكدة المتبادلة والاستقطابات السياسية، يستنزف ثقة الجماهير بالنخب وبالاتفاق في آن معًا.

ثانيًا: من الغضب إلى مائدة التفاوض: الشعب يرسم البدايات

تروم هذه الدراسة فهم تحدي الانتقال من السلطوية وبناء بديل منها يتسم بقدرته على دمج القوى المختلفة في سياق تجربة بلد عانى غوائل الحروب الأهلية والانقسام الوطني، فضلًا عن القمع الشديد، والتردي الاقتصادي الحاد. وتسأل إن كان من الممكن، عبر الاتفاق السياسي، خلق ضمانات حقيقية لإنجاز الوعود بمنع عودة السلطوية وتأسيس مجال سياسي ديمقراطي. وفي سبيل هذا الهدف، نفحص نص الاتفاق السوداني باستخدام عدسة ثلاثية، تسأل أولًا عن سؤال الاستدامة الديمقراطية؛ أي تعيين مدى ديمقراطية المخرجات المؤسسية التي أنتجها الاتفاق السياسي، وقدرتها على البقاء، ويشمل هذا تساؤلًا فرعيًا عن قدرة الاتفاق على فرض تغييرات هيكلية، تلغي الطابع الإقصائي للسياسات السلطوية التي اعتمدها النظام السابق، واعتاداتها أجهزة الدولة. وثانيًا سؤال المشاركة، وهو المتعلق بقدرة الاتفاق على تأسيس مجال سياسي مفتوح وحر، بما يشمله ذلك من إطلاق للحريات، وتعزيز فاعلية المجتمع المدني وحضوره في الشأن العام، وتحرير العمل الحزبي من قيوده، ووضع ضمانات لحماية القدرة التعبوية التي أنتجتها الثورة، عبر توسعة حدود المشاركة

3 عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 142.

4 عزمي بشارة، "الانتقال الديمقراطي: إشكاليات نظرية وتجارب عربية"، قناة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع يوتيوب، 2019/10/9، شوهد في 2020/3/16، في: http://bit.ly/39LyWO0

5 Larry Diamond, "The Spirit of Democracy: How to Make Democracies Work," Center for International Private Enterprise, 28/11/2008, accessed on 1/4/2020, at: https://goo.gl/mdZWcK

الجماهيرية، في سبيل استعادة سهم الجماهير وقوى المجتمع الفاعلة في إقرار السياسات العامة. وأخيرًا السؤال عن إدارة توقعات المرحلة الانتقالية، ويتعلق ذلك بقدرة الاتفاق على رسم آلية لإدارة الدولة في مرحلة الانتقال تستوعب توقعات الجماهير المرتفعة بعد الثورة، بل تُعقلنها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، عبر سلطة حكم جديدة يكون في استطاعتها خلق توازن بين ما هو اجتماعي واقتصادي من هذه التوقعات، وبين ما هو سياسي، وكذلك تعتبر المعيقات الأمنية وتتجاوز مخاوف تجدد العنف الأهلي المسلح. والغاية هي ضمان استمرار الدعم الشعبي للاتفاق وللمسار السياسي الذي يخُطّه، ومنع انقلاب الجماهير عليه، بدافع من اليأس وعدم الثقة بالمستقبل.

> **تروم هذه الدراسة فهم تحدي الانتقال من السلطوية وبناء بديل منها يتسم بقدرته على دمج القوى المختلفة في سياق تجربة بلد عانى غوائل الحروب الأهلية والانقسام الوطني، فضلًا عن القمع الشديد، والتردي الاقتصادي الحاد**

مع لحظة سقوط البشير، عاشت الجماهير مزاجين، أولهما تفاءل بإمكانية التغيير السريع، وقد أغوته لغة مهادنة اعتمدها المجلس العسكري وعكستها رسائله الموجَّهة إلى قوى الثورة، والوعد بإجراء انتخابات في نهاية فترة قصيرة يحكم فيها المجلس العسكري مؤقتًا، وثانيهما مزاج تشاؤمي، غلّفه إحساس الجماهير بأن ما يجري من جهة القوى المسلحة هو بمنزلة التفاف على مطالب الشعب الثائر في الميادين والشوارع.

جاءت قرارات فرض حالة الطوارئ، وبوادر قمع من السلطات العسكرية[6]، لتعزز الهواجس. وغلب على فاعلي الثورة، الذين لم يبارحوا ميادينهم، شعورٌ بأن قطاف الثورة المستحق قد سُلب من أياديهم. وفي هذه الأجواء التي استعادت روح الغضب سريعًا، تجددت المطالبات بإسقاطٍ ثانٍ للنظام، تحت شعار "يسقط تاني".

وبادر تحالف قوى الحرية والتغيير[7]، الممثل الأبرز لقوى الثورة، إلى بلورة مطالب الجماهير في صورة رفض قاطع لخطوات العسكر[8].

ذكّر الموقف الجديد لقوى إعلان الحرية والتغيير بقدرةٍ بيّنها قبلًا تجمّعُ المهنيين السودانيين حين صاغ الغضب الجماهيري في مطالب ومواقف تُطرح في وجه السلطة، وذلك منذ لحظة اندلاع شرارة الثورة وفي إثر قرارات رفع أسعار الخبز. لقد صعد التجمّع ليكون الممثل للشارع الثائر، يقبل به الجميع، ويقوم من ثم بدمج المطالب المعيشية المتنوعة في مطلب سياسي عريض، عنوانه التغيير في السودان. وفي بيانه الصادر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018، أفصح تجمّع المهنيين باسم الثوار عن عزمهم إسقاط البشير، عبر الاحتجاج السلمي[9]. وازدادت هذه القدرة بتفاعل التجمع جيدًا مع "خارطة" القوى المعارضة في السودان، وسعيه إلى توحيدها، في وقت خارت فيه قوى النظام، وازدادت عوامل الانشقاق بين نخبته. جرى في هذه الأجواء طرحُ التجمّع إطارًا سياسيًا جامعًا، ليصيغ المطلوب ثوريًا، ويرسم مسارًا لتخطي مرحلة حكم الدكتاتور، وإنشاء نظام جديد بديل من نظامه.

ولم يكن مستغربًا أنه بمجرد إعلان سقوط البشير، سارعت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى تثبيت موقفها المنطلِق من هذا الإعلان، ليكون إطارًا تفاوضيًا يحقق مسعاها لإنجاز تغيير جذري في السودان، يفكك تركة الاستبداد. وجرى استثمار الزخم الجماهيري الكبير في حملات وفعاليات ضغط تُشعر قوى النظام السابق، والقوات المسلحة بالخصوص، بأن الشارع وحده هو الذي يملك مفاتيح التغيير في البلاد. وقد حرصت قوى إعلان الحرية والتغيير على تنبيه الجماهير ألا تنخدع بالفرح اللحظي في إثر بيان بن عوف، وسارعت إلى إعلان رفض البيان رفضًا صريحًا، معتبرةً أن تولّي العسكريين للسلطة أمر غير مقبول، ودعت الثائرين إلى مواصلة اعتصامهم أمام القيادة العامة للقوات

6 "البيان رقم واحد كاملًا للجيش".

7 هذا التحالف تصدرته القوى النقابية السودانية، ممثلة في تجمع المهنيين السودانيين، المؤسس في عام 2013، وبجواره اصطفت عدة قوى سياسية، أهمها التحالف المعروف باسم "نداء السودان"، الذي ائتلف إثر إعلان نداء السودان في أديس أبابا في عام 2014، ومن أبرز وجوهه الصادق المهدي. ضمت قوى إعلان الحرية والتغيير تحت جناحها أحزابًا بعضها كان قد حظي بالشرعية خلال حكم البشير، وانخرط بعض منها في التحالف الحاكم، كحزبي الأمة والمؤتمر، وكذا ضم حركات سياسية جديدة شابة، وروابط مطلبية فئوية وجهوية كانت قد تشكلت عبر السنوات الأسبق على لحظة اندلاع الثورة. فضلًا عن أبرز الحركات المسلحة التي طالما ناوأت نظام البشير، وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي نشطت خلال الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، وبقي منها بعد الانفصال بين شطري السودان فرعها الناشط بصورة رئيسة بولايتي النيل الأزرق وكردفان، وكذا الحركتين الأكثر بروزًا في إقليم دارفور، وهما حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وقد تصالحتا مع النظام وفق عملية للسلام استمرت بين عامي 2005 و2010.

8 "انقلاب داخلي: بيان مشترك 11 أبريل"، الموقع الرسمي لتجمع المهنيين السودانيين، 2019/4/11، شوهد في 2020/3/16، في: https://bit.ly/2USeGne

9 "بيان مهم"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2018/12/23، شوهد في 2020/3/19، في: https://bit.ly/2JnWbSx

المسلحة، وحشد المسيرات والاعتصامات في مختلف أنحاء السودان، إلى حين تسليم السلطة إلى حكومة مدنية تعبّر عن قوى الثورة[10].

نقل الموقف الصلب من جانب قوى إعلان الحرية والتغيير الكرة إلى ملعب المجلس العسكري، الذي ألجمته المفاجأة، فسارع إلى تعديل خطابه، بل تغيير بعض الوجوه التي تصدرت باسمه، عسى أن يتقي بذلك غضبة الجماهير. وهكذا، في 12 نيسان/ أبريل 2019، رأينا ابن عوف يتنحى، ليصعد إلى رئاسة المجلس بديلًا منه هو عبد الفتاح البرهان[11]. وبدوره، بادر البرهان إلى إبداء استعداد المجلس العسكري لإجراء إصلاحات تتوافق مع رؤية التغيير التي اقترحتها قوى إعلان الحرية والتغيير، ووعد برفع القيود عن الحريات[12]. وفي هذه الأجواء، سعى المجلس العسكري لمالأة جماهير الثورة، فسارع إلى عقد أول لقاء بينه وبين قوى إعلان الحرية والتغيير قبيل إعلان تشكل المجلس رسميًا. وخلال اللقاء، اشترطت قوى إعلان الحرية والتغيير إحداث جملة من التغييرات كي تتعاون مع المجلس العسكري، ومركزت إعلان الحرية والتغيير بوصفه نقطة البدء في أي نقاش، جاعلةً مطالب تسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية، وحل أجهزة الأمن السياسي المسؤولة عن استشراء القمع، وإبطال القوانين المقيدة للحريات، والإفراج عن المعتقلين، أولويةً[13]. وربما تجدر ها هنا العودة إلى فحص نص البيان المعنون "إعلان الحرية والتغيير"[14]، المنشور في الأول من كانون الثاني/ يناير 2019. وبمطالعة هذا البيان، نلمس اتصاله بما انتهت إليه المفاوضات بين قوى النظام القديم ممثلةً في العسكر والقوى الثورية ممثلةً في قوى إعلان الحرية والتغيير.

ثالثًا: من الميدان إلى طاولة التفاوض: المسيرة الصعبة

نطق الإعلان باسم "شعب السودان في المدن والقرى، شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب" معربًا عن تمسكه بسلمية مسعاه، ومحددًا مطالبه في ثلاثة، هي: تنحّي البشير الفوري، بغير قيد أو شرط[15]، وتشكيل حكومة انتقالية قوامها كفاءات وطنية بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني، ووقف فوري لصور الانتهاك التي يتعرض لها السودانيون، ومحاكمة من اقترفوها، وإلغاء كل ما يرتبط بها من القوانين المقيدة للحريات[16].

وقد نتج عبر مراحل الاحتجاج مسعى موازٍ لوضع تفاصيل هذا الإعلان، وكثيرها جاء مشتقًا من المطالب الإصلاحية التي تراكمت في السابق في السودان، واستلهمت كذلك مبادرات سابقة، مثال ذلك "مذكرة الرحيل" التي تعد أول إعلان يترجم صوت الميادين، وطالبت صراحة بتنحي البشير، والتي أصدرها تجمّع المهنيين السودانيين قبل أيام من إعلان الحرية والتغيير، وسمّت بعض ملامح الانتقال المأمول، منها حكومة انتقالية توافقية تُشكَّل من الكفاءات[17].

وفي 20 نيسان/ أبريل 2019، وقبل يوم واحد من عقد مؤتمرها الصحفي لإعلان سلطة انتقالية تحل محل البشير، تلقّت قوى إعلان الحرية والتغيير من اللجنة السياسية للقوات المسلحة الدعوة إلى اجتماع عاجل، يُعقد في مساء اليوم نفسه في القصر الجمهوري. وإزاء الدعوة، بادرت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى إعلان أنها "متمسكة بأهدافها المحددة في إعلان الحرية والتغيير، وأولها التسلم الفوري للسلطة من جانب سلطة انتقالية مدنية، متوافق عليها عبر قوى إعلان الحرية والتغيير"[18]. ونوّهت بأن مؤتمرها الصحفي غير مؤجل، بغضّ النظر عما سيصل إليه هذا الاجتماع.

10 "انقلاب داخلي: بيان مشترك 11 أبريل".

11 "بيان لرئيس المجلس العسكري الانتقالي"، **قناة الجزيرة**، موقع يوتيوب، 2019/4/12، شوهد في 2020/3/18، في: https://bit.ly/3awRGAW

12 "كلمة لرئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان عبد الفتاح البرهان"، **قناة الجزيرة**، موقع يوتيوب، 2019/4/13، شوهد في 2020/3/18، في: http://bit.ly/2MrdRPb

13 "بيان حول لقاء قيادة قوات الشعب المسلحة بوفد الاتصال الممثل لقوى إعلان الحرية والتغيير"، الموقع الرسمي لتجمع المهنيين السودانيين، 2019/4/14، شوهد في 2020/3/20، في: http://bit.ly/2Fmd662

14 ينظر نص الإعلان في: "إعلان الحرية والتغيير"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/1/1، شوهد في: 2020/4/29، في: https://bit.ly/3aWGRIE

15 جدير بالذكر أنه في اليوم ذاته صدرت "مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير"، التي حاولت التستر بلغة إصلاحية، ومطالب لا تختلف كثيرًا عما حواه إعلان الحرية والتغيير، لكن الفارق الموضوعي والحاسم كان في أن الهيئة التي أنتجت هذه المذكرة قد أسسها البشير نفسه، ولم تذهب في مقترحاتها للتغيير إلى ما ذهبت إليه قوى إعلان الحرية والتغيير، أي إسقاط رأس النظام. ويمكن اعتبار مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير ومؤتمرها للحوار مجرد استراتيجية لشراء الوقت والمفاوضة على بقاء البشير مقابل تغييرات واسعة. الحال ذاته الذي رأيناه في لحظة سقوط المستبدين في الموجة الأولى للربيع العربي، حيث ثمة عرض كبير بتغييرات عريضة في النظام، لا ترقى إلى طموح الجماهير بإسقاط الدكتاتور.

16 رسم الإعلان إطار عمل الحكومة في خلال سنواتها الأربع، في تسع مهمات، أهمها وقف الحرب الأهلية، وتطبيق عدالة انتقالية تجبر الضرر وتعيد الحقوق، مع وضع ترتيبات أمنية تيسر الوصول إلى سلام عادل، والبدء في برنامج عاجل يحقق التعافي الاقتصادي، وتهيئة المجال السياسي للانتقال من النظام الشمولي إلى نظام تعددي، مع تصحيح أوضاع حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية، والتصدي لصور التهميش على اختلافها، وبالخصوص منها الموجه ضد المرأة السودانية، وتحسين علاقات السودان الخارجية والبعد عن المحاور، وتحسين العلاقات مع جنوب السودان، وأخيرًا الشروع في وضع دستور للبلاد، ينظر: "الوثيقة (13) إعلان الحرية والتغيير".

17 "بيان مهم".

18 "تصريح صحفي"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/4/20، شوهد في 2020/3/24، في: http://bit.ly/2NsxUOb

لم يتمخّض الاجتماع عن أي نتائج إيجابية، واتهمت قوى إعلان الحرية والتغيير "أذيال النظام وبقاياه"، مشيرةً بصريح العبارة إلى اللجنة السياسية في المجلس العسكري برئاسة الفريق عمر زين العابدين وعضوية الطيب بابكر، بأنهم يعملون ضد الثورة[19]. وقال بيانها: إن اللجنة السياسية "تقف بصورة واضحة ضد وصول الثورة لغاياتها وأهدافها، وذلك عبر طرحهم لعملية انتقالية يشارك فيها رموز النظام السابق وحلفاؤه ومن كانوا جزءًا منه"[20]. وطالب البيان جماهير الثورة بالحذر من هؤلاء، مشددًا على أن الثورة تمرّ "بمنعطف خطير". ورغم محاولة الفصل بين اللجنة السياسية والمجلس العسكري، عبر التنويه في بيانها بدور القوات المسلحة الإيجابي "في تعزيز ودعم الثورة وحماية المتظاهرين في مواجهتهم مع ميليشيات المؤتمر الوطني"، فقد دانت قوى إعلان الحرية والتغيير من يتكالبون من أجل "إعادة إنتاج النظام بنفس الوجوه والأجسام البائدة". كما شددت على الرفض التام لتضمين "أيٍ من رموز النظام كجزء من عملية التغيير"، داعيةً المجلس العسكري إلى "الاستجابة الفورية والعاجلة لمطلبنا المركزي والمتمثل في تسلم الدولة للسلطة الانتقالية المدنية، كضامن حقيقي وطريق آمن يقودنا جميعًا نحو تحقيق أهداف الثورة والمتمثلة في إعلان الحرية والتغيير"[21].

ومن لحظة الخلاف تلك، وفي ظل تمسك قوى الثورة بمطالبها، تحوّل إعلان الحرية والتغيير إلى إطار سياسي يحسم خيارات الثوار، ويحدد بوضوح مواقف والتزامات قوى الثورة في مفاوضاتها مع المؤسسة العسكرية. وقد أعادت لجنة الاتصال المخوّلة من قوى إعلان الحرية والتغيير للتفاوض توكيد ثلاث نقاط، ترسم ترتيبات الحكم الانتقالي المطلوبة، بما يحدد مجال التفاوض وموضوعاته، اشتقاقًا من هذا الإعلان، متمثلة في ثلاث مؤسسات هي: مجلس رئاسي مدني يُمثَّل فيه العسكريون، وحكومة يتولاها مدني، ومجلس تشريعي يُمثَّل فيه السودانيون جميعًا[22].

رابعًا: مراوغات بدلًا من مفاوضات

في ضوء تعنّت اللجنة السياسية للمجلس العسكري، قررت قوى إعلان الحرية والتغيير تعليق التعامل معها، متهمةً إياها بأنها تسعى إلى إعادة إنتاج النظام السابق[23]، ولوّحت في مواجهتها بورقة الضغط الجماهيري[24]. وبالفعل، احتدم الضغط الجماهيري، لتتلقى قوى إعلان الحرية والتغيير في خلال اليوم الثاني دعوةً من رئاسة المجلس العسكري لاجتماع في مساء الأربعاء 24 نيسان/ أبريل 2019. انتهى الاجتماع، برضوخ المجلس العسكري واستجابته لتحفظات قوى إعلان الحرية والتغيير، وتوجَّه إليها بالدعوة إلى استئناف عملية التفاوض[25]. اشترطت قوى إعلان الحرية والتغيير، لرجوعها إلى طاولة المفاوضات، قبولًا غير مشروط بمبدأ الانتقال السلمي، وتسليم الحكم إلى سلطة مدنية انتقالية، معتبرةً هذا المطلب رأس التطلعات المشروعة للشعب السوداني، التي لا مساومة فيها أو تراجع عنها.

"في ضوء تعنّت اللجنة السياسية للمجلس العسكري، قررت قوى إعلان الحرية والتغيير تعليق التعامل معها، متهمةً إياها بأنها تسعى إلى إعادة إنتاج النظام السابق، ولوّحت في مواجهتها بورقة الضغط الجماهيري"

حثّت قوى إعلان الحرية والتغيير الجموع في ساحة الاعتصام على "ترتيب الصفوف وإقامة المتاريس وحمايتها"[26]، وعادت إلى الضغط بورقة العصيان المدني والإضراب العام. وفي الوقت ذاته، بلورت ملامح وثيقة لإدارة الفترة الانتقالية، قالت إنها عرضتها على المجلس العسكري، لكن رده جاء "مخيبًا للآمال ويدل على عدم جدية المجلس في تسليم السلطة للمدنيين"[27]، ودانت المزايدة السياسية وسلوك المناورة الذي أظهره المجلس العسكري من أجل عدم تضمين شروط الانتقال[28].

19 "بيان مشترك"، الموقع الرسمي لتجمع المهنيين السودانيين، 2019/4/22، شوهد في 2020/3/24، في: https://bit.ly/2R5d1tp

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه.

22 "مقترح هياكل الحكم وصناعة الدستور، للفترة الانتقالية في السودان"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/4/22، شوهد في 2020/3/26، في: http://bit.ly/34jHBVt

23 "تصريح صحفي"، الموقع الرسمي لتجمع المهنيين السودانيين، 2019/4/24، شوهد في 2020/3/26، في: http://bit.ly/2Zddosc

24 المرجع نفسه.

25 "تصريح صحفي"، 2019/4/24.

26 "نداء عاجل"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/4/29، شوهد في 2020/3/27، في: http://bit.ly/33M0dMH

27 "مؤتمر صحفي لقوى الحرية والتغيير حول رد المجلس العسكري"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/5/8، شوهد في 2020/3/25، في: http://bit.ly/2X1pv5y

28 المرجع نفسه.

وفي 11 أيـار/ مايو 2019، وبعد فترة ترقّب حذر، دعا المجلس العسكري قوى إعلان الحرية والتغيير إلى العودة مجددًا إلى طاولة المفاوضات[29]. وفي 19 أيار/ مايو 2019، خرج من طرفي التفاوض كليهما منْ يؤكد أنهما قد اتفقا مبدئيًا على تعيين صلاحيات مجلس السيادة، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، وتحديد مدة الفترة الانتقالية في ثلاث سنوات، وأن قوى إعلان الحرية والتغيير ستحظى بثلثي مقاعد المجلس التشريعي، في حين تُخصص للقوى الأخرى النسبة المتبقية. كذلك اتفقا على وضع اللبنات الأولى لمسارٍ للعدالة الانتقالية، يبدأ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت في ميدان الاعتصام في 13 أيار/ مايو 2019، وأخرى لمتابعة عمل اللجنة في الميدان[30]. ودلالةً على توافق الطرفين، برز الاقتراح برئاسة دورية يتداولها مدنيون وعسكريون[31].

لم تدم حالة التقارب، وسرعان ما دخلت المفاوضات نفقًا مظلمًا. وأمام هذا الوضع دعت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى إضراب شامل في السودان يومي 28 و29 أيار/ مايو 2019[32]. وفي بيان لها، اعترضت بشدة على زيارة حميدتي إلى الرياض، ملمّحة إلى أن هذه الزيارة تكشف عن نية العسكريين إطالة مدة بقائهم في السلطة[33]. كما اتهمت البرهان الذي قام بجولة خارجية هو أيضًا، بأنه يهيّئ الوضع أمام التدخل الأجنبي[34]. ورغم ذلك التصعيد، أكد المتحدث باسم قوى إعلان الحرية والتغيير أن الأمر لم يصل بعد إلى حد الدعوة إلى إسقاط المجلس العسكري[35]. وانقضى شهر أيار/ مايو، من دون توصل الطرفين إلى اتفاق حول مناصفة عضوية المجلس السيادي وتداول رئاسته[36].

وبحلول حزيران/ يونيو 2019، راجت أنباء عن قرب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على مناصفة أعضاء المجلس السيادي، وعلى رئاسته الـدوريـة[37]. وما إن تم فض اعتصام القيادة العامة في 3 حزيران/ يونيو 2019 وسقوط عدد من القتلى والجرحى من المعتصمين، حتى بادرت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى إعلان وقف كافة الاتصالات مع المجلس العسكري الانتقالي، داعيةً الجماهير إلى العصيان المدني الشامل، كما حمّلت المجلس المسؤولية التامة عما حدث[38]. ورغم محاولات التهدئة واستعادة المسار التفاوضي، أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير رفضها التعامل مع المجلس العسكري، الذي تعمّد سفك الدماء لعرقلة المفاوضات[39]. ولكن بعد دخول الطرف الإثيوبي على الخط[40]، وبطلب من المجلس العسكري[41]، توحدت رؤية الطرف الإثيوبي مع الاتحاد الأفريقي فيما بات يعرف بـ "المبادرة الإثيوبية الأفريقية". وقدّمت المبادرة ضمانات جديدة أقنعت قوى إعلان الحرية والتغيير بإمكانية إلزام المجلس العسكري ووقف مناوراته. واشترطت لأجل عودتها إلى التفاوض تحديدَ جدولٍ زمني لهذا التفاوض، في حدود ثلاثة أيام، وأن يركز على الأمور المعلّقة بشأن المجلس السيادي فحسب[42]. وبالفعل، وفي 5 تموز/ يوليو 2019، تم الاتفاق على مدة الفترة الانتقالية، إضافة إلى المجالس الثلاثة المكوّنة لهياكل الحكم الانتقالي، على أن تُسند الرئاسة إلى العسكريين خلال الواحد وعشرين شهرًا الأولى، بما فيها الستة أشهر الأولى، ثم تنتقل رئاسة آخر ثمانية عشر شهرًا إلى المدنيين[43].

استمرت المفاوضات بين الجانبين في مسار متعرج، إلى أن تم الإعلان في 12 تموز/ يوليو 2019، عن التوصل إلى وثيقة "الاتفاق السياسي"، التي مهدت لـ "اتفاق "الوثيقة الدستورية" النهائي. حدّد الاتفاق السياسي نسب تمثيل المدنيين والعسكريين في مجلس السيادة، ومجلس الوزراء، كما رسم طريقة تعيينهما. إضافة إلى ذلك، نص

29 "بيان قوى إعلان الحرية والتغيير"، موقع تجمع المهنيين السودانيين، 2019/5/11، شوهد في 2020/3/25، في: http://bit.ly/2J5B9HO

30 "مؤتمر صحفي للمجلس العسكري الانتقالي في السودان بعد جولة تفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير"، **الجزيرة مباشر**، موقع يوتيوب، 2019/5/19، شوهد في 2020/3/27، في: http://bit.ly/2LnPAJU

31 "السودان: مقترح جديد لقوى التغيير واتفاق على مواصلة التفاوض"، **الجزيرة مباشر**، 2019/5/20، شوهد في 2020/3/26، في: https://bit.ly/2xgfSpe

32 "بيان دفتر الحضور الثوري"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/5/21، شوهد في 2020/3/26، في: https://bit.ly/2J6u8pV

33 "المعارضة السودانية تتهم البرهان بفتح الباب للتدخل الخارجي"، **الخليج أونلاين**، 2019/5/25، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2Lsri1x. جدير بالذكر أن التدخلات من قبل السعودية والإمارات قد ظلت سببًا للتوتر في الساحة السودانية، ومبعث خشية من انتهاج العسكريين المسار نفسه الذي حدث في مصر؛ مسار الانقلاب بدعم إقليمي.

34 المرجع نفسه.

35 "إضراب عام في السودان والمعارضة تقول إنها لن تدعو الآن لإسقاط المجلس العسكري"، **بي بي سي عربي**، 2019/5/28، شوهد في 2020/4/1، في: https://bit.ly/31ZIxgd

36 "المجلس العسكري الانتقالي السوداني: لم تتفق على تشكيل 'المجلس السيادي'"، **اليوم السابع**، 2019/5/26، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2xgbN4l

37 "اتفاق وشيك بين التغيير والعسكري على السيادي"، **الانتباهة**، 2019/6/1، شوهد في 2020/3/30، في: https://bit.ly/2xkFjpN

38 "بيان مشترك رقم '2'"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/6/3، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/2Px7Jsv

39 المرجع نفسه.

40 خالد عبد العزيز، "إثيوبيا تحاول التوسط لحل أزمة السودان بعد أعمال عنف دامية"، **رويترز**، 2019/6/7، شوهد في 2020/3/22، في: https://bit.ly/2JzyW8a

41 "الجيش السوداني يدعو الوسيطين الإثيوبي والأفريقي لتقديم رؤية مشتركة"، **تي آر تي عربي**، 2019/6/24، شوهد في 2020/3/1، في: http://bit.ly/2JtvueE

42 "الحرية والتغيير تضع شروطًا صارمة قبل بدء التفاوض مع العسكري"، **الانتباهة**، 2019/7/3، شوهد في 2020/3/15، في: http://bit.ly/34aFDXj

43 "بيان"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2013/7/5، شوهد في 2020/3/10، في: http://bit.ly/2Jy13nO

الاتفاق على تأجيل تشكيل المجلس التشريعي، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في أحداث فض اعتصام القيادة العامة[44].

عاد الطرفان إلى التفاوض مرة أخرى في 1 آب/ أغسطس 2019، بعد توقّفٍ على خلفية أحداث عنف في مدينة الأبيض[45]، ليعلن المبعوث الأفريقي حسن لباد بعدها بيوم واحد عن توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن الوثيقة الدستورية[46]. وسارت الأمور صوب النجاح، وجرى الاحتفال بتوقيع الوثيقة في 17 آب/ أغسطس وسط حضور دولي وأفريقي وعربي كبير.

> ظهر أن قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري قد ملكا القدر الأكبر من الموارد السياسية وأدوات الضغط والمفاوضة؛ ففي جانب العسكر كان السلاح وكتلة أنصار النظام السابق من المسيطرين على الثروة فضلًا عن بيروقراطية الدولة، وفي جانب قوى إعلان الحرية والتغيير كانت القدرة على تحريك الشارع وتوجيه الضغوط عبر الاحتجاجات الضخمة الموردَ الأكبر والمعزز لفرض رؤية التغيير

بوجه عام، ظهر أن قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري قد ملكا القدر الأكبر من الموارد السياسية وأدوات الضغط والمفاوضة؛ ففي جانب العسكر كان السلاح وكتلة أنصار النظام السابق من المسيطرين على الثروة فضلًا عن بيروقراطية الدولة، وفي جانب قوى إعلان الحرية والتغيير كانت القدرة على تحريك الشارع وتوجيه الضغوط عبر الاحتجاجات الضخمة الموردَ الأكبر والمعزز لفرض رؤية التغيير. وليس بمستغربٍ أن تكون ملكية هذه الموارد السياسية والقدرة على تعبئتها، سببَ التوازن الذي دفع الفريقين إلى وضع قواعد تنافسية غير عنيفة للخروج من الأزمة. هذه القواعد المتوافق بشأنها غايتُها إفساح المجال لتحكيم المصالح ضمن أجواء تنافسية انتخابية بديلة من الاستقطاب الإقصائي والعنيف. وتبرز ها هنا عناصر في الثقافة السياسية، تجعل هؤلاء الفرقاء لا ينسون إرث العنف في السودان، فهو إرث ثقيل صنعته تمردات دموية، ومسلسل لم ينته من حروب أهلية، فضلًا عن فظائع راكمها عنف الدولة. ويبقى السؤال، هل ترسم الآثار الماثلة لهذه التجربة خطًا أحمر أمام أعين المتفاوضين على الجانبين، وتدفعهم إلى القبول باقتسام السلطة؟

خامسًا: الوثيقة الدستورية: الشكل الإجرائي وتحديات التطبيق

دمجت النسخة الرسمية المنشورة من الوثيقة الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية. وتجدر هنا الإشارة إلى أن ملاحظات عديدة ترد على صياغة الوثيقة، وفيما يبدو أنها تعكس خلافات أيضًا تتخطى مجرد فنّيات الصياغة، إذ تأخر صدور الوثيقة رسميًا حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بظهورها في **الجريدة الرسمية**[47]، رغم توقيعها قبل ذلك بشهور.

من وجهة الانتقال السياسي، نجد أن الاتفاق الدستوري قد عُني بتفكيك نسبي للبنية السلطوية لنظام البشير وإبدالها بكيان سياسي هجين، يتمثل في حكومة تعبّر بصورةٍ ما عن الجماهير، لكنها غير منتخبة؛ والتوافق عليها ها هنا تم بين نخب محدودة، وليس استنادًا إلى قاعدة تأييد عريضة، علامتها التوافق الحزبي العريض وإحراز الأغلبية الانتخابية. المعنى أن هذا النمط المتسق مع نموذج الانتقال عبر التوافق، تظل فاعليته موقوفة على قدرة النخب، المُشَكِّلة للسلطة الجديدة. ولا يمكن من خلال وصف البناء السياسي الذي يرسمه الدستور أن نمسك بالضمانات الواقعية للدفع بمسار الانتقال صوب الديمقراطية، لكن هناك جملة من الضمانات المعززة لعمل السلطة الجديدة كامنة في النص. وفي الواقع، على السلطة الجديدة أن تحمي تماسك تحالفها، وأن تحظى بدعم كتلة جماهيرية واضحة، وأن توظّف ما تملكه من مقدرات سياسية في إدارة عملية إعادة تأسيس النظام السياسي في السودان، وهي عملية يفترض أن تنتهي

44 "تصريح صحفي حول مجريات العملية السياسية"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/7/14، شوهد في 2020/3/15، في: http://bit.ly/2HCGWEu

45 "تأجيل جلسة المفاوضات بين 'العسكري' و'التغيير' على خلفية مذبحة الأبيض"، **باج نيوز**، 2019/7/29، شوهد في 2020/3/30، في: https://bajnews.net/60830/

46 "مبعوث الاتحاد الأفريقي للسودان يعلن توصل المجلس العسكري وقوى الحرية إلى اتفاق بشأن الوثيقة الدستورية"، **الجزيرة مباشر**، موقع يوتيوب، 2019/8/2، شوهد في 2020/4/4، في: http://bit.ly/2YBM99y

47 يرجح أن خلافات بين طرفي التفاوض حول تعيين النائب ورئيس القضاء تسببت في تأخر نشر الوثيقة الدستورية في **الجريدة الرسمية** في السودان إلى الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 2019. ينظر: وزارة العدل، الإدارة العامة للتشريع شعبة الجريدة الرسمية، مرسوم دستوري رقم(38) لسنة 2019 باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية العدد 1895 المؤرخ في 2019/10/3.

بحل التناقض، أي بتسليم سلطة صيغت على منوال غير ديمقراطي إلى حكومة ثانية تكون منتخبة ديمقراطيًا.

ننتقل إلى محتوى الوثيقة، والملحوظة الأهم فيها أنها قد بدأت من محددات سابقة لدستور السودان الصادر في عام 2005، رغم أنها ألغته. صحيح أنها أعادت تعريف السودان بأنه دولة ديمقراطية برلمانية، ذات حكم لامركزي، كما شملت تعريفًا للحقوق والحريات الأساسية والشخصية للمواطنين واحترام كرامتهم وتجريم كل ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية التي تحطّ من الكرامة، لكنها لم تبيّن الخصائص التي يتشكل بموجبها توازن السلطات، وكيف ستحدّ الصلاحيات التي ترسمها لكل هيئة سياسية من السمة القديمة لدساتير السودان المتعلقة بغلبة السلطة التنفيذية على ما عداها. مفهوم أن الوثيقة مجرد وثيقة انتقالية، لا يجب أن نحمّلها ما لا تحتمل، وأنها ستفضي إلى صياغة دستور جديد أكثر ديمومة، لكن الأمر لا يمنع من إبداء مثل هذه الملاحظات التي تؤطر الحركة السياسية فيما يجيء من المرحلة الانتقالية التي تتخطى الثلاثة أعوام.

الوثيقة التي مُهرت بتوقيع تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، والمجلس العسكري، وضمِنتها رباعية دولية تتشكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، رسمت هيكلًا للحكم قوامه ثلاثة كيانات: مجلس السيادة يقوم مقام رئاسة الدولة، وحكومة يديرها مجلس للوزراء مكون من تكنوقراط وشخصيات مستقلة، ومجلس للتشريع. كان قلب السلطة الجديدة بالطبع مجلس السيادة الذي أقيم وفق معادلة مناصفة هي (5 ½ + 5 ½)، تشاطر فيها المدنيون والعسكريون المقاعد العشرة للمجلس، ويتم التوافق بينهم على شخص مدني يعمل مرجِّحًا.

وبناء عليه، برز مجلس السيادة بوصفه القلب من عملية التوافق الانتقالي، حيث المجلس العسكري (ممثلًا لنخبة النظام القديم، ووريثًا واقعيًا له) برز شريكًا لقوى إعلان الحرية والتغيير، أو تحديدًا القوى الموقعة الإعلان (وقامت ههنا بدور الوكيل عن الجماهير التي أطاحت البشير)[48]. اللافت أن أعضاء المجلس الأحد عشر لن يكون في مقدور أي منهم، ولا أي ممن تولوا مناصب في المرحلة الانتقالية، الترشح في الانتخابات التي تلي تلك المرحلة. ربما سيشكل هذا الشرط ضمانة من بين الضمانات المطلوبة للوقاية من خطر طمع العسكريين في السلطة. هذا هو المفترض وفق النص، وهذا كذلك المحل الأكبر للشك حول ما ستجيء به تطورات الأحداث بعد انقضاء المرحلة الانتقالية.

لقد حددت الوثيقة في جانبها السياسي فترة انتقالية تبلغ مدتها 39 شهرًا، تنتهي بإجراء انتخابات تنقل مقاليد الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة. وجعلت الوثيقة على رأس أولوياتها استعادة السلام في السودان، عبر خطة طموحة مدتها ستة أشهر، لحل الخلافات في مناطق النزاع الداخلي بالجنوب وبدارفور وكردفان. أيضًا، من بين الأولويات المتفق على إنجازها في خلال الثلاثة أعوام ونيّف للمرحلة الانتقالية تطبيق جملة من الإصلاحات التشريعية، تبدأ بإنهاء القيود القانونية على الحريات، والبدء في برنامج لإصلاح الحكومة، وبرنامج عاجل للإنقاذ الاقتصادي، فضلًا عما يتعلق بتضمين النساء والشباب في سياسات الدولة، وغير ذلك.

يتولى مجلس السيادة اختيار رئيس الوزراء، ويوافق على الوزراء العشرين الذين يقترحهم رئيس الوزراء، كما يعيّن حكام الأقاليم والولاة. واستحدثت الوثيقة عددًا من المفوضيات المستقلة، التي تعمل إلى جانب الحكومة[49]. ويمتلك المجلس السيادي العديد من صلاحيات رئيس الجمهورية المعروفة في السودان، كتعيين أعضاء السلك الدبلوماسي، ورأس الجهاز القضائي وقضاة المحكمة العليا والنائب العام، وله صلاحيات أيضًا تتعلق بفرض حالة الطوارئ وإعلان الحرب.

تتطرق الوثيقة إلى العديد من محددات عمل الوزارة خلال المرحلة الانتقالية، ونطاق اختصاصها وما يتعلق بها من إجراءات. وبالمثل ما يتعلق بتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي تحددت عضويته بثلاثمئة عضو، تحدد قوى إعلان الحرية والتغيير ثلثيهم، وتظل نسبة الثلث الأخير لتضمين وتمثيل القوى الأخرى التي لم توقّع الإعلان بعد. وحُدد مدى زمني هو ثلاثة أشهر للانتهاء من مشاورات تشكيل المجلس وإعلانه، إلا أنه قد عُطِّل بسبب رفض الحركات المسلحة، المتمثلة في الجبهة الثورية السودانية، تشكيلَ المجلس التشريعي قبل التوصل إلى اتفاق سلام[50].

أسندت الوثيقة في فصلها الثاني، المادة (8)، البند (12)، مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية، نفسها. وهو ما يتناقض

48 ستقع الخلافات لاحقًا بين هذه القوى الموقّعة إعلان الحرية والتغيير، وهو ما بقي يضع علامات استفهام حول انكماش تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير لتحالف سياسي عريض يجمع القوى المعارضة والمناهضة لنظام البشير في السودان.

49 بحسب الوثيقة كان من المفترض أن يُشكَّل المجلس بعد 90 يومًا من التوقيع، لكن إلى الآن لم يشكل بعد.

50 "الثورية تحذر من تسمية الولاة وتشكيل البرلمان قبل السلام"، **سودان ديلي**، 2019/11/5، شوهد في 2020/4/6، في: http://bit.ly/2NMMij5

مع المادة (32) التي تخضع القوات المسلحة للمجلس السيادي[51]. هذا مع العلم أن تعيين وزيري الدفاع والداخلية يقع على عاتق، العسكريين من مجلس السيادة، وبناء عليه، فإن المادتين تنفيان أي دور للسلطة التنفيذية، وهو ما يتناقض ومفهوم النظام البرلماني الذي يكون فيه رئيس الوزراء قائدًا عامًا للقوات المسلحة. كما نصت الوثيقة على عقد مؤتمر دستوري قومي قبل نهاية الفترة الانتقالية، وإنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم للسودان كإحدى مهمات المرحلة الانتقالية، وهو ما أشار إليه الفصل الرابع عشر، القاضي بتكوين عدد من المفوضيات من بينها مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري، ومفوضية الانتخابات، ويلاحظ أنه لم يتم تحديد آلية وجدول زماني لعمليتَي صياغة الدستور والانتخابات اللتين تعدان من أهم الاستحقاقات في الفترة الانتقالية[52].

سادسًا: التحديات أمام الاتفاق

قد يكون من الصعب في هذه المرحلة تقييم الاتفاق من منظور قدرته على تعزيز الاستدامة الديمقراطية، فلا زالت العديد من عناصر بناء النظام الجديد لم تكتمل. والقول بمدى ديمقراطية المخرجات التي أنتجتها الوثيقة سيكون دربًا من التكهن، لكن يبقى ملمح مهم حول قدرة النخبة، التي تعمل وفق هذه الوثيقة، على إحداث تغييرات هيكلية تُجاوز السياسات السلطوية الموروثة عن النظام السابق. وبمراجعة الأوضاع التي مرت بها مراحل التفاوض على الاتفاق وما انعكس منه في الاتفاق، وتلك الوقائع التي تلت في الشهور المنقضية، يمكن الوقوف على ثلاثة تحديات واضحة أمام التوافق الانتقالي في السودان، نجملها في ما يلي.

1. التحدي الاقتصادي

إن قدرة الحكومة الجديدة والمكون السياسي الحاكم على إدارة توقعات الجماهير التي ثارت بالأساس من أجل العيش، واستطاعتها أن تقنع هذه الجماهير بجدوى برنامجها لإدارة مرحلة الانتقال، لا زالت معلّقة بالقدرة الاقتصادية. والحال أن المؤشرات الاقتصادية بالغة السوء؛ إذ تضخم الدين الخارجي لمستوى مقلق، وبلغ في بداية عام 2020 مستوى قياسيًا، ناهز ستين مليار دولار أمريكي[53]. ولم يتم بعد تخطّي آثار استمرار العقوبات الأميركية التي تقف عقبة في وجه الاستثمار الأجنبي في البلاد. كما أن الوضع على المستوى المحلي لم يتحسن؛ فغلاء المعيشة مستمر، ومعدلات التضخم في تصاعد، والأسوأ أن معدلات الفساد لا تشهد تحسنًا حقيقيًا. إضافة إلى ذلك أن الخدمات العامة تعاني وضعًا صعبًا جدًا؛ فالتعليم والصحة والمواصلات دون المستويات المعيارية، وثمة مناطق عدة من السودان تقع ضمن وصف المحرومة، فضلًا عن أن معدلات البطالة في مستويات عالية، وهي تتركز في فئة الشباب، ولا يبدو أن ثمة تحسنًا نوعيًا يمكّن من استيعاب هذه الفئة التي تمثل قوة الغضب الكبرى في السودان. في حين تحتاج مهمة خلق وظائف جديدة وتحسين نوعية المعيشة إلى طفرة اقتصادية، لا تبدو معطياتها متوافرة بيد الحكومة. والخشية من أن التوقعات الجماهيرية العالية من الاتفاق، في ظل الدعم الشعبي الواسع له، قد تنكسر أمام إحباطات الاقتصاد المتعثر واستحكام مأزقه.

ويتفق عديد المراقبين على أن السودان لن يستطيع الاستغناء عن القروض، لكن الخشية من أن يدفع تراكمها إلى المزيد من الإرهاق للاقتصاد. كما أن خوض مسار الإقراض وفق معيارية البنك الدولي التي تقضي بإصلاحات تقوم على إجراءات تقشفية حادة، تشمل رفع الدعم عن السلع والوقود وتحرير الخدمات، قد لا يكون حلًا، وكذلك الاعتماد على الأدوات المالية وحدها، كتعويم العملة، وتحرير أسعار الصرف، وتدعيم الاحتياطات النقدية، من دون وضعها في سياق يُنتج أثرًا واضحًا في معيشة المواطنين، قد يكون خيبةً تؤجج الغضب الجماهيري، وتقوض التوافق السياسي.

وفي إطار معالجة الوضع الاقتصادي المتردي، قامت وزارة المالية السودانية بالبدء في طرح مسودة لموازنة عام 2020، تقضي رفع الدعم عن السلع، إلا أن قوى إعلان الحرية والتغيير رفضتها، بحجة أنها لا تعبّر عن الوثيقة الدستورية والبرنامج الإسعافي[54]، ولا عن طموحات وتوقعات قوى الثورة والشعب السوداني، كما رفضت الجدولة الزمنية لرفع الدعم المتضمَّنة في الموازنة[55]. وأمام هذا الرفض، تم تعديل الموازنة بتجميد رفع الدعم لمناقشته عبر مؤتمر

---

51 أحمد الجيلي، عبد الخالق شايب، "ملاحظات هامة على مسودة الوثيقة الدستورية"، حساب Muznote على موقع **تويتر**، 2019/7/27، شوهد في: 2020/4/28، في: https://bit.ly/2YhMnSM

52 المرجع نفسه.

53 هالة حمزة، "السودان: خريطة طريق لمعالجة الديون الخارجية"، **العربي الجديد**، 2020/1/31، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/2VCyjBQ

54 برنامج طرحته قوى إعلان الحرية والتغيير في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، يعتبر بمنزلة خطة عمل للعام الأول من الفترة الانتقالية، قدمته لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك، يستهدف وقف الحرب ووضع أسس السلام، ودعم التحول الديمقراطي، ووقف التدهور الاقتصادي وإقامة علاقات خارجية متوازنة، ينظر: "البرنامج الإسعافي للفترة الانتقالية"، صفحة تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2019/10/15، شوهد في 2019/11/6، في: http://bit.ly/2NQznML

55 "بيان حول رأي قوى الحرية والتغيير في مسودة موازنة 2020"، صفحة قوى إعلان الحرية والتغيير، موقع فيسبوك، 2019/12/25، شوهد في 2020/3/29، في: http://bit.ly/2PD07SJ

اقتصادي كان من المفترض انعقاده في آذار/ مارس 2020 لدراسة كافة قضايا الاقتصاد السوداني، إلا أنه أُجّل في ظل تفشّي فيروس كورونا المستجد. وأجاز مجلسَا السيادة والوزراء موازنة عام 2020 التي تتضمن نفقات بقيمة 584.4 مليار جنيه، وإيرادات متوقعة بنحو 568.3 مليار جنيه، وبعجز متوقع 16.1 مليار جنيه، وتتضمن زيادة في الإنفاق على الصحة والتعليم[56].

كما رسمت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية جدولًا زمنيًا و"خارطة" طريق لمعالجة الديون الخارجية في مشروع موازنتها للعام المالي 2020، تضمنت بدء التفاوض في آذار/ مارس 2020 مع صندوق النقد الدولي للاتفاق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي، وسريان تنفيذ البرنامج في نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2020[57].

وثمة ضرورة لأن يبحث السودان عن سبيل يحقق جذبًا سريعًا للاستثمارات الخارجية، وتهيئة بيئة الاستثمار وربط المزايا والتسهيلات بمخطط استثماري يخلق فرص العمل ويعزز البنية التحتية ويدفع بالمجالات الاقتصادية التي يملك السودان فيها ميزة نسبية إلى الأمام.

وتظل قضية البنية التحتية المتهالكة سببًا جوهريًا في إدامة المأزق الاقتصادي. ولا مجال في ضوء تعثّر مالية الدولة لإحداث طفرة في هذه البنية، تُمكّن من الدفع بالنمو الاقتصادي؛ الأمر الذي يتطلب تضافرًا للجهود الدولية لدعم السودان. وتكمن البداية لحلحلة المأزق الاقتصادي في فك الأصول السودانية المجمدة في الخارج بسبب العقوبات، والأهم تخفيض عبء الدين الخارجي، سواء بإعادة جدولة الديون السيادية، أو بتحويل بعضها إلى منح توجَّه إلى تنمية البنية التحتية، والشبكات الخدمية، وتعزيز المواصلات الخادمة للاقتصاد من موانئ وشبكات اتصالات عالية الكفاءة.

2. تحدي إحلال السلام وإدماج قوى المعارضة في السلطة الجديدة

أحد أهم التحديات أمام إنجاح الانتقال من السلطوية في السودان هو توسيع أفق المشاركة، وتشكيل مجال سياسي مفتوح. صحيح أن الوثيقة أظهرت عناية بتحرير العمل الحزبي، وتعزيز صور المشاركة الجماهيرية، والحريات السياسية، لكن تبقى معضلتان على مستويَي القوى المسلحة والقوى السلمية.

أ. المعارضة المسلحة

ارتفعت نبرة النقد بمجرد توقيع الاتفاق السياسي، في ضوء مطالبة أطياف القوى المسلحة المعنية بمسألة السلام بحصص في الحكومة والمجلس السيادي والبرلمان. ووُوجِه الموقف، في البداية، بمحاولة من جانب الحكومة الانتقالية وقوى إعلان الحرية والتغيير برفض مبدأ المحاصصة، بتوكيد أن محادثات أديس أبابا التي جرت في تموز/ يوليو 2019، لم تتطرق إلى هذا المبدأ على الإطلاق، كما لم تصدر وعود أو توقَّع اتفاقات بهذا المعنى مع أي طرف[58].

ورغم حالة الشد والجذب في البداية، جرى دعم التفاوض بنصب عدة جولات، كانت أبرزها جوبا، التي وفرت مجالًا للوصول إلى اتفاق إجراءات بناء الثقة والتمهيد لتفاوض جرى توقيعه في 11 أيلول/ سبتمبر 2019[59]. إضافة إلى أديس أبابا حيث جرت المفاوضات العامة، دخلت القاهرة على الخط في مرحلة خلافات بين القوى، هذا فضلًا عن مؤتمرات تفاوضية تخص المسارات المختلفة، عُقدت داخل السودان نفسه. والملاحظ أن المفاوضات في جوبا قد صممت لتأخذ مسارات خمسة، تمثل مناطق النزاع هي:

مسار غرب دارفور

يتكون هذا المسار من الحركات التالية:

- حركة العدل والمساواة السودانية: أسسها خليل إبراهيم الذي تولى عددًا من المناصب الوزارية في حكومة البشير قبل أن يتمرد عليه في عام 2001. وقد نشأت الحركة في ظل انشقاق عرفته حركة تحرير السودان عام 2001. وبدأت الحركة نشاطها العسكري في شباط/ فبراير 2003، وتتمثل مطالبها في التداول السلمي للسلطة، والتوزيع العادل للثروات والوظائف والمناصب العليا في الدولة السودانية بعيدًا عن أي تمييز عرقي[60].
- حركة تحرير السودان - جناح مناوي: من الحركات الرئيسة في الإقليم، حيث ظل مني أركو مناوي يقاتل حكومة البشير إلى أن وقّع معها اتفاق أبوجا للسلام عام 2006، وبعد ذلك أصبح كبير مساعدي البشير، لكنه سرعان ما عاد إلى الحرب والقتال، متهمًا البشير بالتباطؤ في تنفيذ الاتفاق.

56 "الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء يجيز موازنة العام 2020م والقوانين المصاحبة"، **موقع رئاسة الجمهورية**، 2019/12/29، شوهد في 2020/3/29، في: http://bit.ly/2PBJ6sd

57 حمزة.

58 "الاجتماعات مع التغيير علاقات عامة لأنها بلا تفويض"، صفحة الجبهة الثورية، موقع فيسبوك، 2019/8/12، شوهد في 2020/3/18، في: http://bit.ly/2NvJDLo

59 "توقيع 'إعلان جوبا' رسميًا تمهيدًا لمفاوضات سلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة"، **روسيا اليوم**، 2019/9/11، شوهد في 2020/3/19، في: http://bit.ly/2UfBE7A

60 "حركة العدل والمساواة"، **الجزيرة نت**، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/2VC8P7N

- حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي: تأسست عام 2015 بعد انفصالها عن حركة تحرير السودان. ويترأس رئيس الحركة الهادي إدريس حاليًا الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة.
- حركة تجمع قوى تحرير السودان: بقيادة الطاهر حجر، تأسست عام 2017، وهي إحدى الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية في أيلول/ سبتمبر 2019، وهي حركة منشقة عن حركة عبد الواحد نور.

وتتمثل أبرز القضايا الخاصة بهذا المسار في: الوضع الإداري لدارفور في الفترة الانتقالية والعودة إلى حدود دارفور التاريخية، والمشاركة في السلطة الإقليمية والولائية، وتقسيم الثروة على كافة مستويات الحكم بعدالة، والأرض والحواكير، والنازحين واللاجئين، والرحّل والرعاة، والتعويضات وجبر الضرر، والعدالة الانتقالية والمحاسبة والمصالحة، والتنمية وإعادة الإعمار، والترتيبات الأمنية، وغيرها من القضايا[61].

مسار كردفان والنيل الأبيض

تسيطر الحركة الشعبية - جناح مالك عقار على منطقة النيل الأزرق، بينما تسيطر الحركة الشعبية - جناح عبد العزيز الحلو على منطقة جنوب كردفان. تعد الحركة الشعبية بجناحيها امتدادًا للحركة الشعبية لتحرير السودان التي كانت تقاتل في جنوب السودان.

تتكون الحركة الشعبية- جناح مالك عقار من مقاتلين انحازوا إلى الجنوب في حربه مع الشمال، ورغم انفصال الجنوب في عام 2011، فإنها عادت إلى التمرد من جديد، بدعوى أن الحكومة السودانية تنصلت من الامتيازات التي وفرتها اتفاقية السلام لمناطقهم في جنوب السودان. وتخوض الحركة نزاعًا مسلحًا مع النظام السابق منذ عام 2011[62].

وفي مفاوضات الحركة مع الحكومة الانتقالية، قدّم مالك عقار رؤية اشتملت على خيار الحكم الذاتي للمنطقتين، وأهمية إنهاء الحرب على أساس العدالة وعدم التمييز وبناء دولة جديدة. وبالفعل، وقّع الطرفان في 15 آذار/ مارس 2019، وثيقةً سياسية خاصة بقضايا الحكم والسلطات والصلاحيات في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق[63]. ويبقى فقط ملف الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم، وتستمر المشاورات بين الجانبين لمواصلة التفاوض بمشاركة وفود فنية متخصصة في المجال الأمني[64].

تتمثل أبرز القضايا الخلافية بين الحركة الشعبية - جناح عبد العزيز الحلو، في مطلب علمانية الدولة، وحق تقرير المصير، وهذا ما رفضه وفد الحكومة الانتقالية، وطلب إرجاءه إلى حين عقد المؤتمر الدستوري في نهاية الفترة الانتقالية[65]. وهو ما رفضته الحركة وعلقت على إثره التفاوض مع الحكومة. وعادت الحركة الشعبية - جناح الحلو، مجددًا، إلى طاولة التفاوض مع الحكومة، على أن تنطلق جولة مفاوضات بينهما في آذار/ مارس 2020[66].

مسار الشرق

يناقش هذا المسار قضايا ولايات شرق السودان الثلاث: القضارف وكسلا والبحر الأحمر، بمكوناتها، ويعد مؤتمر البجا أبرز ما يمثل هذا المسار. تأسس حزب "مؤتمر البجا" في عام 1957، ومنذ ذلك الحين إلى الآن ظل لمؤتمر البجا قضايا معروفة تطالب بإزالة التهميش وتعزيز التنمية وتحسين الخدمات، غير أنه انخرط في العمل المسلح ضد الحكومة عام 1993. وعلى الرغم من توقيع اتفاقية سلام مع النظام السابق في عام 2006، فإنها لم تطبَّق على أرض الواقع، ما حمل مقاتلي البجا على رفع السلاح مجددًا[67].

توصلت الحكومة الانتقالية مع هذا المسار إلى اتفاق في 21 شباط/ فبراير 2020، تضمّن إنشاء صندوق إعمار قوامه تمويل محلي، وإنشاء بنك أهلي لشرق السودان لاستقطاب الدعم والتمويل من المانحين المحليين والدوليين، لتمويل برامج أساسية في مجال البنى التحتية والتعليم والصحة وبناء القدرات البشرية[68].

61 إبراهيم موسى، "مفاوضات السلام مسارات متعددة واتفاق واحد"، **وكالة السودان للأنباء**، 2020/1/9، شوهد في 2020/4/3، في: http://bit.ly/2VBl3xe

62 عادل عبد الرحيم، "فسيفساء الحركات المسلحة في السودان"، **وكالة الأناضول**، 2019/12/24، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/2THMhjt

63 "قررت ترك السلاح والتوجه للعمل السياسي.. الحركة الشعبية السودانية توقع وثيقة سلام مع الحكومة"، **عربي بوست**، 2020/3/15، شوهد في 2020/3/19، في: http://bit.ly/33tZd0C

64 المرجع نفسه.

65 عمار عوض، ""الحركة الشعبية' جناح الحلو: علمانية الدولة السودانية أو تقرير المصير في جنوب كردفان والنيل الأزرق"، **القدس العربي**، 2019/10/22، شوهد في 2020/4/29، في: https://bit.ly/3bQA17M

66 "الوساطة: التفاوض بين الحكومة وعبد العزيز الحلو الأسبوع القادم"، **صحيفة الراكوبة**، 2020/2/28، شوهد في 2020/4/2، في: http://bit.ly/39dtH9a

67 عبد الرحيم.

68 "وفدا الحكومة وقادة مسار الشرق يوقعان اتفاق السلام شرق السودان"، صفحة مجلس السيادة الانتقالي- السودان، موقع فيسبوك، 2020/2/21، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/3anKF57



مسار الوسط

يترأس هذا المسار التوم هجو، نائب رئيس الجبهة الثورية. ويعد هذا المسار من أول المسارات التي تم توقيع اتفاق معها في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2019، اشتمل على مبادئ عامة أبرزها تتناول القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية وقضايا المزارعين وقضية مشروع الجزيرة والأراضي والحقوق في كل المنطقة الوسطى، إلى جانب التوزيع العادل للثروة وإيجاد الموطن والحياة الكريمة للسودانيين[69].

مسار الشمال

يتكون المسار من حركتين، هما، حركة تحرير كوش، وكيان الشمال. وتكمن قضايا هذا المسار في السدود والأراضي والحدود والمهجرين والرحّل والتنمية والاستثمار. تم التوصل إلى اتفاق في 26 كانون الثاني/ يناير 2019، يعالج قضايا متأثري السدود والأراضي، وتم التوافق على تشكيل لجنة لدراسة مقترحات تنفيذ عدد من القضايا التنموية والاقتصادية بالشمال. كما تناول الاتفاق موضوعات التنمية والخدمات، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لعودة المهجرين قسرًا من وادي حلفا[70].

ويبدو من عمق الخلافات بين الأطراف السودانية، حول قضايا أبرزها المحاصصة في السلطة، وتطبيق منظومة حكم قوامها اللامركزية، ووضع ضمانات لعدالة التوزيع وفض التهميش السياسي والاقتصادي لهذه المناطق، أن مدة الستة أشهر للوصول إلى اتفاق سلام غير واقعية، وحتى ضِعفها، يعني عامًا كاملًا، قد لا يكون مناسبًا. وإن وصلت القوى إلى اتفاق يمهّد للانتخابات، ستظل عديد القضايا ذات الطابع القومي، مثل تعريف هوية الدولة وموقع الدين فيها ومدونة الحريات العامة في الدستور، التي تتباين فيها آراء هذه القوى، محلًا للشد والجذب. فضلًا عن مشكلات مناطقية تتفاوت حدتها بين مسار وآخر، لعل أبرزها إرث الاقتتال بين المكونات القبلية في بعض المناطق، وما نجم عن توظيف النظام السابق الانشقاقات القبلية لغاية السيطرة على هذه المناطق، حتى تفاقم هذا الملف.

وربما يعزز الوصول إلى اتفاق سلام أن قضية هوية الدولة بوصفها دولة وطنية علمانية موحدة محسومة لدى المعارضة المسلحة، التي كررت نفيها أي مطالب انفصالية في خلال عمليات التفاوض. لكنّ هناك تصورًا واسعًا لمعنى لامركزية الحكم، يشمل أطروحات للحكم الذاتي ربما تكون سببًا في بعض الإرباك وتقتضي المزيد من التفاوض التفصيلي. والخشية أن في حال عدم قدرة الحكومة على تحقيق مطالب المعارضة المسلحة، وشعورها بالإقصاء من العملية السياسية، وغياب أي تحسّن تنموي في مناطقها، ستتجه إلى فض الاتفاق، والعودة إلى تمردها على السلطة في الخرطوم. ويبقى عامل عدم الاستقرار الأمني التحدي الأساسي لهذه المرحلة.

وبخلاف المشكلات التي قد تترتب على وجود فصائل مسلحة خارج عملية التفاوض، أبرزها حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، التي ترفض الجلوس مع القيادات العسكرية المرتبطة بالنظام السابق، وسجلت اعتراضها أن يكون البرهان على رأس مجلسٍ للسلام، ثمة تفاصيل إشكالية تتعلق بدمج المسلحين والترتيبات الأمنية التي يجب إقرارها لوقف القتال ووضع السلاح نهائيًا. ويزيد من ارتباك قضية السلام وجود تدخلات إقليمية تدفع بالأطراف المتفاوضة نحو التعنت.

ب. المعارضة السلمية

واجه الاتفاق معارضة من بعض القوى السياسية، التي جمعتها راية عريضة باسم "تنسيقية القوى الوطنية الرافضة للتغيير بالسودان". وكان الأبرز بينها من خارج مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير، هو حزب المؤتمر الشعبي، المنسلخ عن حزب المؤتمر الوطني الذي أسسه حسن الترابي في عام 2000، الذي نظر إلى الاتفاق على أنه اتفاق إقصائي. ورفقة توكيدها رفض نظام البشير، شددت التنسيقية على عدم اعترافها بالوثيقة الدستورية، ووعدت "سنقاوم النظام القائم حتى إسقاطه"[71].

ولوحظ أيضًا منذ الاتفاق تنامي معارضة داخلية بين مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير؛ فعلى سبيل المثال، انسلخ الحزب الشيوعي السوداني، الذي كان طرفًا فاعلًا في الحراك الشعبي منذ بدايته في كانون الأول/ ديسمبر 2018، عن العملية السياسية التي أفضت إلى الاتفاق الدستوري. وأعلن الحزب عن عدم مشاركته فيما تمخّض عنه الاتفاق من آليات، على كافة مستويات الحكم، سواء المجلس السيادي، أو التشريعي أو الحكومة. ورأى الحزب أن الوثيقة الدستورية "كرّست هيمنة العسكر على كل مفاصل السلطة، وأبقت على ميليشيات الدعم السريع"[72] التابعة للنظام السابق، ودعا السودانيين إلى تصعيد النضال، وصولًا إلى الإضراب السياسي العام

69 موسى.

70 "التوقيع على مسار الشمال التفاوضي بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية"، **السودان اليوم**، 2020/1/26، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/39e5aAN

71 عادل عبد الرحيم، "تنسيقة القوى الوطنية بالسودان: نرفض اتفاق 'العسكري – التغيير'"، **وكالة الأناضول**، 2019/8/21، شوهد في 2020/3/28، في: http://bit.ly/38al3XM

72 "تعميم صحفي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني"، صفحة الحزب الشيوعي السوداني، موقع فيسبوك، 2019/7/13، شوهد في 2020/4/4، في: http://bit.ly/2lVokYs

لمواجهة هذا الاتفاق. وقد تمثَّل أبرز أوجه نقد الحزب للاتفاق في أن الوثيقة لا تحمل ضمانات لتفكيك النظام الشمولي، ولا الحد من تغوّل الرأسمالية الطفيلية. ووصف الحزب الوثيقة بأنها "لا تلبي تطلعات الجماهير في تحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي، وتحسين أوضاعها المعيشية والاقتصادية، ووقف الحرب"[73].

لم يكن الحزب الشيوعي وحده الذي جأر بمعارضة الاتفاق، فمجموعة من مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير التي شكّلت الحكومة الانتقالية، باتت توجّه سبّابتها إلى الحكومة، وتتعجل فشلها. فحزب الأمة، بزعامة الصادق المهدي، اعتبر أن حكومة حمدوك قد ارتكبت أخطاءً كارثية في ممارسة الحكم في الفترة الانتقالية، وألمح المهدي إلى أنه لا يستبعد تدخل الجيش لتصحيح المسار، وطرح أن الانتخابات المبكرة هي الحل لخروج البلاد من المأزق[74]. وعلى المنوال نفسه، ألمح عمر الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، إلى "فشل الحكومة في التخفيف من معاناة المواطن من غلاء الأسعار، ووقف تدهور العملة السودانية"[75].

والجدير ذكره أنه قد بدأت بوادر تحويل الغضب إلى فعاليات تنظيمية؛ فتيار نصرة الشريعة وأنصار المؤتمر الوطني يمارسون ضغوطهم في ظل عودة التظاهر إلى الشارع وفق ما سمي "الزحف الأخضر"، الذي انطلق في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2019، اعتراضًا على حكومة حمدوك.

وتشير شقاقات المعارضة السلمية إلى ضرورة ملحّة لبذل جهدٍ مضاف لاحتوائها، وضمان دعمها في ترتيبات الفترة الانتقالية. ولا سبيل إلى ذلك بغير فتح باب الحوار والتفاوض، وبناء توافقات جديدة، تقلل من تحدي الاتفاق، وتكفل المشاركة للجميع، وتحدّ من نوازع الإقصاء والرغبة في الاستئثار بالسلطة.

ويجدر ها هنا الإشارة إلى إشكال يتعلق بالبنية السياسية التي خلّفها النظام السابق، ونعني حزب المؤتمر، الذي تجذّر في المجتمع بحكم امتداد حكمه ثلاثة عقود، واختلاط بنيته ببيروقراطية الدولة. وهناك كثيرون لم يتورطوا مع النظام السابق في انتهاكاته، وخاصة من عناصر التكنوقراط، الذين يمتلكون الخبرة ولديهم الرغبة في المساهمة في النظام الجديد. الخشية التي نكتسبها من تجارب الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة، وحتى في التجربتين اليمنية والليبية، هي أنّ توسيع رقعة الإقصاء السياسي بحق قوى النظام السابق قد تُفضي إلى زيادة حجم المعارضة للتوافق السياسي ومن ثم تقويضه، وهو الذي يتوقف نجاحه بالأساس على توسيع قاعدة المشاركة، لتعكس التنوع واستيعاب مختلف القوى الاجتماعية والسياسية ودمجها في النظام الجديد.

وأخيرًا، ثمة ملاحظة عن تهميش دور الشباب، الذي على الرغم من كونه من صنع التغيير في السودان، فإنه لا زال بعيدًا عن المشاركة في الحكم.

3. تحدي العدالة الانتقالية وطي صفحة الماضي

يكمن التحدي الماثل أمام السودان حاليًا في كيفية الموازنة بين متطلبات الحقيقة والعدالة وإنصاف ضحايا الانتهاكات من جهة، والحاجة إلى السلام والاستقرار والمصالحة من جهة أخرى. وفي سبيل تحقيق العدالة، تم تشكيل لجنة التحقيق المستقلة الخاصة بأحداث فض اعتصام القيادة العامة بالخرطوم والولايات في 3 حزيران/ يونيو 2019، وحدد القرار مدة عمل اللجنة بثلاثة أشهر، ويجوز تمديدها بناءً على توصيتها لمدة مماثلة، على أن ترفع تقريرًا شهريًا عن سير أعمالها إلى رئيس الوزراء، وتتمتع بممارسة اختصاص النيابة في التحقيق والتحري وإجراءات وتدابير الضبط وتوجيه التّهم والإحالة إلى المحاكمة وفق تفويض النائب العام. إلا أن عمل اللجنة تنقصه الشفافية، ولم يصدر حتى الآن تقرير نهائي يطّلع عليه عامة الشعب، الأمر الذي أثار غضب جماهير الشعب ودفعها إلى الخروج في احتجاجات في 17 آذار/ مارس 2020 تنديدًا بتأخر الإعلان عن نتائج فض الاعتصام. كما كان من المقرر، بحسب الوثيقة، إنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية، إلا أنها لم تشكَّل بعد.

وفي سياق المفاوضات الجارية بشأن التوصل إلى اتفاق سلام، تقترب الحكومة والجبهة الثورية - مسار دارفور من اتفاق حول وثيقة للعدالة الانتقالية، تتعلق بالمساءلة والمصالحة والقضاء في قضايا وجرائم دارفور[76]. كما تم تشكيل لجنة للتحقيق في مفقودي أحداث فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم[77].

73 ""الشيوعي' يرفض مُسودة الاتفاق بين 'التغيير' و'العسكري' ويُقاطع الفترة الانتقالية"، **باج نيوز**، 2019/7/13، شوهد في 2020/4/28، في: https://bit.ly/2yc2zdn

74 "المهدي: المخرج في انتخابات مبكرة وعلي قحت عدم الاستهانة بالإسلاميين"، **موقع النيلين**، 2019/12/15، شوهد في 2020/3/28، في: http://bit.ly/3ceLmPX

75 إمام محمد إمام، "من يحكم السودان"، **موقع النيلين**، 2020/2/17، شوهد في 2020/3/29، في: http://bit.ly/38bCZkC

76 "وفدا الحكومة وقادة مسار دارفور يقتربان من الاتفاق حول وثيقة العدالة الانتقالية المقدمة من قادة المسار"، موقع رئاسة الجمهورية، 2020/1/18، شوهد في 2020/3/29، في: http://bit.ly/2wgdAJp

77 هبة فريد، "النائب العام يصدر قرارًا بإعادة تشكيل لجنة التحقيق عن مفقودي 3 يونيو"، **تاسيتي نيوز**، 2019/11/12، شوهد في 2020/4/1، في: http://bit.ly/38g1IV0

وسبق أن وقّعت الحكومة اتفاقًا يفضي إلى فتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يُعدّ تعبيرًا عن رغبة السودان في فتح صفحة جديدة في ملف حقوق الإنسان[78].

خاتمة

من خلال تتبع الكتابات حول حال التوافق الانتقالي في السودان، يتبين لنا أن ثمة نظرة اختزالية إلى التحول الممكن سودانيًا، تكرّس نظرةً أداتية، تختصر التحول الديمقراطي في مجرد إنجاز دستور، وإعادة تأسيس مؤسسات سياسية، كالرئاسة والبرلمان، وفق معايير انتخابية صرف، والسماح بعمل حزبي متحرر. وعلى الرغم من أنها أمور مهمة وأساسية، فإن الاقتصار عليها وحدها يعني تجاهل عديد المحددات الجذرية للديمقراطية، ومنها استعادة السلم الاجتماعي، والحد من التهميش، وتجذير المشاركة، وتكريس ضمانات الحقوق والحريات العامة. وما نجده من محدوديات في الوثيقة الدستورية، ومن التباسات في الفعاليات السياسية التي أنتجتها، وكذلك المعيقات التي تبيّنها الفترة الماضية وتعثّر بعض من جهود تشكيل نظام انتقالي في السودان، يشير جميعه إلى عامل اللايقين الذي يميز الانتقال من السلطوية. وتبين الأدبيات أن هذا اللايقين يزداد في ظل نموذج الانتقال عبر التوافق. ويجد بعضٌ من هذا اللايقين جذورَه في العناصر الهيكلية التي يتأسس عليها النظام السياسي، نذكر منها عنصر السلم وتجذير المشاركة وتعزيز البنية الاقتصادية المتسمة بالعدل الاجتماعي.

إن حيازة الثقة الجماهيرية والحظوة بالعمق الشعبي الداعم لعمل الحكومة الانتقالية التوافقية يعززان توجهها إلى إنجاز تغييرات جذرية في النظام السياسي من دون وجل. وهذه الثقة هي السبيل إلى تأسيس علاقات متوازنة بين المجتمع والدولة.

يعدّ دخول الجماهير إلى المعادلة الجديدة ضمانة تأسيسية، لكن نجاح الانتقال عبر التوافق لا زال موقوفًا على قدرة النخب السودانية على توفير الضمانات لإنجاح هذا التوافق، وعملهم معًا على اجتياز المعيقات التي قد تعترض طريقه، والوصول بالسلطة الجديدة إلى بر أمان ديمقراطي، واستقرار يُنهي أي توجّه نحو العنف. ولا يعني بلوغ التوافق السياسي أن بنية الحكم السلطوية، قد دالت، إذ يظل التحدي كامنًا في القدرة العملية على إحلالها ببنية مغايرة، تعيد ضبط علاقة المواطن بالدولة، وتوفر لهذه العلاقة مجالًا سياسيًا تعدديًا ومفتوحًا. في حين أن القدرة الائتلافية تعني فيما تعني تسوية الخلافات، والتحول من العمل المسلح إلى العمل السلمي، والقبول بقواعد اللعبة المرعية من الجميع. ويحتاج الأمر أيضًا إلى تعاضد واسع من القوى السياسية والاجتماعية، تُظلّله معادلة رابح - رابح، وتأتي مخرجاته مغويةً للمترددين والمتحفظين على الاتفاق للانخراط في العملية السياسية. والجدير ذكره أن القدرة التفاوضية للنخب تبرز ها هنا، إذ إن الاستمرار في التفاوض على المسائل التفصيلية والمرحلية يظل ضرورةً في حالة من مثل حالة السودان، في ضوء ركام المظالم والثارات والتصدعات. في حين لا يجيب الاتفاق السياسي عن كيفية تجاوز هذه المظالم وتحقيق دمج للقوى المعبرة عمّن كانوا ضحايا تلك المظالم، لكنه يقدم بيئة تفاعل يمكنها استيعاب مخرجات أي اتفاق سلام، ما دامت النحب قادرة على تفعيل آليات الدمج ولم تُغوِها لعبة الإقصاء. في هذه الحال، يصبح المجتمع المدني فاعلًا رئيسًا، بل يقوم أحيانًا بدور الموازن للقوى السياسية المتناحرة، وقوة ضغط لدفعها صوب السلام والعمل السياسي.

المراجع

العربية

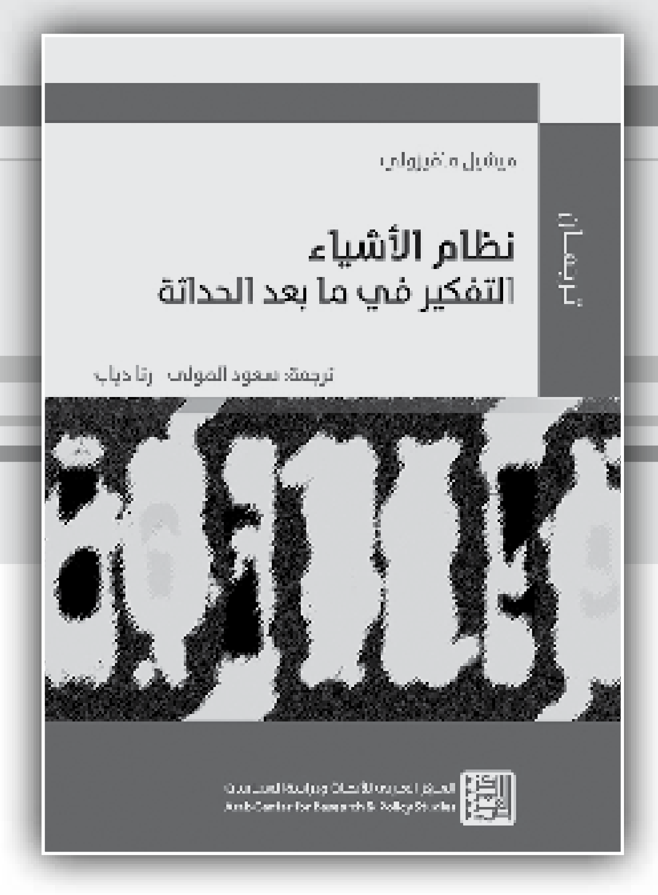
بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الأجنبية

Diamond, Larry. "The Spirit of Democracy: How to Make Democracies Work." Center for International Private Enterprise. 28/11/2008. at: https://goo.gl/mdZWcK

O'Donnell, Guillermo & Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. vol. 4. Baltimore, MD/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986.

78 حافظ خير، "'اتفاق هام' يمهد الطريق لافتتاح مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجديد في السودان"، **أخبار الأمم المتحدة**، 2019/9/25، شوهد في 2020/3/29، في: http://bit.ly/3acxYK6



صـدر حديـثًا

تأليف : ميشيل مافيزولي
تـرجمة: سعود المولى و رنا دياب

نظام الأشياء: التفكير في ما بعد الحداثة

صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **نظام الأشياء: التفكير في ما بعد الحداثة**، وهو ترجمة سعود المولى ورنا دياب العربية لكتاب ميشيل مافيزولي بالفرنسية *L'ordre des choses: Penser la postmodernité* الذي يتناول فيه الفكر الاجتماعي، مدققًا في تداعيات العيش المشترك ومصرًّا على التناقض بين سلطتين: أفقية تفرزها الحكمة الشعبية، وعمودية مستمدة من الله أو من العقائد التوحيدية. كذلك يحلل الظاهرة التي سماها إعادة السحر إلى العالم، وفكرة أن ما بعد الحداثة تتسم بتراجع الفردية في المجتمعات الغربية، وبما عرّفه بالقبلية.



دراسة مترجمة

Translation



أندريه لوكور | André Lecours*
ترجمة محمد كاظم الصالح | Mohammad K. Alsalih**
إيناس عبد السادة علي | Inass Abdulsada Ali***

المناحي السياسية للدبلوماسية الموازية: دروس من العالم المتقدم****

Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World

تركز هذه الدراسة على ظاهرة "الدبلوماسية الموازية"، التي برزت على نحو ملحوظ في الديمقراطيات الليبرالية الصناعية الغربية. وتبدأ بالتمييز بين ثلاث طبقات من الدبلوماسية الموازية، وتُحاجّ بأنها يمكن أن تكون أداةً متعددة الوظائف لتعزيز المصالح وحماية الهوية. وتناقش الخيارات المنوعة التي ينبغي إقرارها عند تطوير الدبلوماسية الموازية، بما في ذلك إيجاد هياكل جديدة واختيار شركاء جدد. وبعد ذلك، تتناول الدراسة مسألة العلاقات البينحكومية في سياق الدبلوماسية الموازية، وبصورة أكثر تحديدًا، موقف الحكومة المركزية عندما يكون لدى الوحدة الفرعية، التي تطور نشاطات تُدرج ضمن الدبلوماسية الموازية، تطلّعات قومية. كما تناقش، على نحوٍ مقتضب، ما تُخلّفه الدبلوماسية الموازية من أثرٍ في الديمقراطية، والتداول الديمقراطي، وعمليات التمثيل.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الموازية، الدبلوماسية، العلاقات الدولية، الحكومات الإقليمية.

This study centers on the phenomenon of 'paradiplomacy' that has become prominent in Western industrialized liberal-democracies. It begins by distinguishing three layers of paradiplomacy, arguing that paradiplomacy can be a multifunctional vehicle for reinforcing interests and protecting identity. It then discusses the various choices that are made when developing a paradiplomacy, including designing new structures and selecting partners. Next, the study addresses the issue of intergovernmental relations in the context of paradiplomacy and, more specifically, the attitude of central government towards a sub-state units developing activities that could be classified as constituting paradiplomacy, when these last nourish nationalist aspirations. Finally, the last section offers a brief discussion of the implications of paradiplomacy for democracy, democratic consultation and representation.



Keywords: Paradiplomacy, Diplomacy, International Relations, Regional Governments.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة كونكورديا، مونتريال، كندا.
Professor of Political Science, Concordia University, Montreal, Canada.

** باحث، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
Researcher, International Studies Department, College of Political Science, University of Baghdad.

*** أستاذة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
Professor of International Studies, College of Political Science, University of Baghdad.

**** هذا النص ترجمة لـ:
André Lecours, "Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World," in: Virginie Duthoit & Ellen Huijgh (eds.), Discussion Papers in Diplomacy, The Hague: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael," 2008, accessed on 21/1/2019, at: https://bit.ly/2NNkAU1

مدخل

لم تنقطع اللامركزية عن أن تكون موضوعًا للدراسة، سواء على مستوى السلطة السياسية أو في حدود المسؤوليات الإدارية، لما لها من تأثير في المؤسسات السياسية والسياسة العامة. وقد كان يجري، في هذا الإطار، التعامل مع حكومات الوحدات الفرعية، الإقليمية أو المحلية Regional or Local، بوصفها أطرافًا فاعلةً في السياسة الداخلية، ذلك أن حكومات الأقاليم تتمتع بأهمية قصوى في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بتصميم السياسة العامة أو تطبيقها ضمن حدود إقليمها اللامركزي، أم بالتفاعل مع حكومة المركز.

غير أن حكومات الأقاليم تعمل كذلك ضمن إطار دولي واسع، ويمكن أن تكون أطرافًا دوليةً فاعلة. وهو أمر يُغفَل غالبًا. وقد برزت ظاهرة حكومات الأقاليم هذه، التي عبّرت عن تطوّر في العلاقات الدولية، يُطلق عليه غالبًا "الدبلوماسية الموازية"[1]، على نحوٍ ملحوظ في الديمقراطيات الليبرالية الصناعية الغربية؛ إذ كرّست أقاليم مثل كيبيك في كندا، وكاتالونيا والباسك في إسبانيا، وفلاندرز ووالونيا في بلجيكا، إضافة إلى عدد من المقاطعات الألمانية وبعض الأقاليم الفرنسية، جهودًا معتبرة لتطوير العمل الدولي[2].

ولم يتوقف الأمرُ على هذه البلدان، بل لقد شهدت بعض البلدان النامية والمجتمعات ما بعد الشيوعية تجاربَ في الدبلوماسية الموازية، فانخرط العديد من الوحدات الفرعية في هذه البلدان في ممارسة شكل من أشكال هذه الدبلوماسية، فعلى سبيل المثال، دخلت عدة مقاطعات أرجنتينية في علاقات عبر الحدود مع حكومات الوحدات الفرعية في تشيلي وباراغواي وبوليفيا والبرازيل؛ من أجل إدارة تحرّكات الأفراد والسلع[3]. وقد جرى ذلك عبر ما عُرف بـ "لجان التكامل" Committees of Integrations، بتنسيق من وزارة الخارجية. وفي الهند، تفاوضت حكومات الولايات مباشرة مع منظمات مالية دولية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، على الرغم من أن هذه المفاوضات تتطلب مباركة الحكومة الاتحادية[4]. وفي ماليزيا، تعمل ولاية بينانغ Penang، بنشاط، على تعزيز وجودها باعتبارها مركزًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب شرق آسيا[5]. وتفيد دراسةُ هذه التجارب في فهم منطق هذا النشاط، وفي تسليط الضوء على الخيارات الرئيسة التي يتعيّن إقرارها، ولَفت الانتباه إلى التحديات التي يحتمل أن تنجم عن إقامة وحدات فرعية لعلاقات دولية.

تنقسم هذه الدراسة أربعة أقسام رئيسة، يميّز أولها بين ثلاث طبقات من الدبلوماسية الموازية، ويُحاجّ بأن هذه الدبلوماسية يمكن أن تكون أداةً متعددة الوظائف لتعزيز المصالح وحماية الهوية. ويناقش ثانيها الخيارات المتنوعة التي يجب إقرارها عند تطوير الدبلوماسية الموازية، بما في ذلك إيجاد هياكل جديدة واختيار شركاء جدد. أما ثالثها فيتناول مسألة العلاقات البينحكومية في سياق الدبلوماسية الموازية، وتحديدًا، موقف حكومة المركز عندما يكون لدى "الوحدة الفرعية" التي تطور نشاطًا معيّنًا من نشاطات الدبلوماسية الموازية تطلّعات قومية، في حين يناقش القسم الأخير، باقتضاب، الآثار التي تُخلّفها الدبلوماسية الموازية في الديمقراطية والتداول Deliberation والتمثيل.

طبقات الدبلوماسية الموازية

يمكن أن تركّز الدبلوماسية الموازية، كما هي مُطبّقة من حكومات الوحدات الفرعية في المجتمعات المتقدمة، على عدة اهتمامات مختلفة. ولا يعني هذا أن مقاربات حكومات الأقاليم لعلاقاتها الدولية متماثلة بين هذه الحكومات.

يمكن هنا التمييز بين ثلاث طبقات من الدبلوماسية الموازية. تقتصر الطبقة الأولى على القضايا الاقتصادية، وفي هذا الخصوص، تهدف الوحدات الفرعية إلى تطوير وجود دولي لجذب الاستثمارات الأجنبية، أو استدراج الشركات العالمية إلى المنطقة، أو استهداف أسواق جديدة للصادرات. وليس لهذه الطبقة من الدبلوماسية الموازية بُعدٌ سياسي واضح، كما أنها لا تُعير القضايا الثقافية اهتمامًا؛

1 مع ترجيحنا إبقاء مصطلح Paradiplomacy، في النص العربي لهذه الترجمة، بصيغته المعرَّبة، أي كما يُنطق في لغته الأصلية (بارادبلوماسي)، حاله في ذلك حال مصطلحات أجنبية أخرى لا تجد مرادفًا دقيقًا لها في اللغة العربية، آثرنا التقيد بالترجمة العربية (الدبلوماسية الموازية) المتداولة للمصطلح في الدراسات والتراجم العربية. (المترجمان)

2 Ivo Duchacek, Daniel Latouche & Garth Stevenson (eds.), *Perforated Sovereignties and International Relations: Trans-Sovereign Contacts of Subnational Governments* (New York: Greenwood Press, 1999); Hans J. Michelmann & Panayotis Soldatos (eds.), *Federalism and International Relations: The Role of Subnational Units* (Oxford: Clarendon Press, 1990).
نشر في السبعينيات بعض الدراسات حول الفدرالية والعلاقات الدولية. يُنظر:
Paul Painchaud, "Fédéralisme et politique étrangère," *Études Internationales*, vol. 5, no. 1 (1974), pp. 25-44.

3 Eduardo Iglesias et al., *La Provincias argentines en el escenario internacional* (Bueno Aires: PNUD, 2008).

4 Amitabh Mattoo & Happymon Jacob, "Republic of India," in: Hans Michelmann (ed.), *Foreign Relations in Federal Countries*, Global Dialogue on Federalism Series (Montreal/ Kingston: McGill-Queen's University Press; Ottawa: Forum of Federations, 2009), p. 177.

5 Francis Kok Wah Loh, "Federation of Malaysia," in: Michelmann (ed.), p. 199.

ففي المقام الأول، تكمن وظيفة هذه الطبقة في المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي. والمثال النموذجي، هنا، هو الولايات الأميركية التي ينصرف نشاطها الدولي في الأساس إلى السعي لتحقيق المصالح الاقتصادية. ويمكن إدراج الولايات الأسترالية في هذه الفئة، مع أنها لا تحظى بالوجود الدولي الذي تحظى به نظيراتها في الولايات المتحدة الأميركية[6]. وكذلك الحال مع المقاطعات الكندية (ما عدا كيبيك)، ولا سيما أونتاريو وألبرتا، التي لها بعض التجارب على الصعيد الدولي.

> يمكن أن تركّز الدبلوماسية الموازية، كما هي مُطبّقة من حكومات الوحدات الفرعية في المجتمعات المتقدمة، على عدة اهتمامات مختلفة. ولا يعني هذا أن مقاربات حكومات الأقاليم لعلاقاتها الدولية متماثلة بين هذه الحكومات

أما الطبقة الثانية من طبقات الدبلوماسية الموازية فتتضمن التعاون الثقافي، والتعليمي، والتقني، والتكنولوجي، وما شابه ذلك. وهنا، تكون الدبلوماسية الموازية، بخلاف الطبقة الأولى، واسعةً ومتعددةَ الأبعاد، لا يقتصر تركيزها على الربح الاقتصادي فحسب. وتُدرج بعض الولايات الألمانية في إطار هذه الفئة، وأبرزها بادن فورتمبيرغ Baden-Wurttemberg التي كانت رائدة في إنشاء محركات أوروبا الأربعة Four Motors of Europe ، وجمعية المقاطعات الأوروبية Assembly of European Regions. وتزعّمت بادن فورتمبيرغ أيضًا العديد من المبادرات العابرة للحدود، وشاركت في تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وفي توفير المساعدات التنموية[7]. وهناك، على الأقل، مقاطعة فرنسية واحدة، رون ألب Rhone-Alpes، تتميز بنشاطاتها في هذه الطبقة[8]. وإضافة إلى عضويتها في محركات أوروبا الأربعة، وفي العديد من التجمعات العابرة للحدود (على سبيل المثال صلاتها بالمقاطعات السويسرية) مثل جنيف وفود Vaud وفاليه Valais، طوّرت رون ألب سلسلة من العلاقات الثنائية مع عدة وحدات محلية في أفريقيا (مالي، والسنغال، وتونس)، وآسيا (فيتنام)، وأوروبا الوسطى (بولندا). وتتخذ هذه العلاقات التي تُصَّور باعتبارها نوعًا من "التعاون اللامركزي"، شكل المساعدات التنموية والمبادلات الثقافية والتعليمية، وكذلك التعاون العلمي والتقني. وتملك حكومة كيبيك هي الأخرى شراكات مماثلة مع بلدان مختلفة، مثل رواندا وتوغو والسنغال والصومال ولبنان وفيتنام وكمبوديا.

وأما الطبقة الثالثة من طبقات الدبلوماسية الموازية فهي تنطوي على اعتبارات سياسية. وتنحو هذه الطبقة إلى التعبير على المستوى الدولي، وعلى نحو صريح، عن هوية متمايزة عن تلك التي تطرحها حكومة المركز، كما هي الحال في أقاليم كيبيك وفلاندرز وكاتالونيا والباسك[9]. وهذه الوحدات ذات طموح كبير، يتبدّى في المنطق الذي تسيّر به المشروعات الدولية. وهنا، تسعى حكومات الوحدات الفرعية لتطوير مجموعة العلاقات الدولية التي من شأنها تأكيد التمايز الثقافي والاستقلال السياسي والطابع القومي للمجتمع الذي تُمثّله. وبالطبع، لا يلزم أن تنطوي الاعتبارات السياسية على مسألة الهوية بالضرورة؛ إذ يمكن أن تكون للحكومات المحلية غايات سياسية أخرى بدلًا من كسب الاعتراف بها بوصفها أمة أو جماعة متمايزة (على سبيل المثال، قد تسعى هذه الوحدات للتأثير في سلوك منطقة مجاورة).

إن طبقات الدبلوماسية الموازية هذه طبقات تراكمية. وفي الواقع، تتسم جميع أنماط الدبلوماسية الموازية في البلدان الصناعية المتقدمة بوجود عنصر اقتصادي. وتضيف إليه العديد من حكومات الأقاليم، عادة، عنصرًا آخر، في إطار التعاون المشترك، في حين يحظى عدد قليل مختار (من تلك الحكومات) بنشاطات إضافية ذات طابع سياسي. ويكمن الدرس الرئيس هنا في أن الدبلوماسية الموازية يمكن أن تكون أداةً متعددةَ الوظائف؛ إذ قد تُقرّر الوحدات الفرعية التوجّه نحو الخارج لدعم عملية التنمية الاقتصادية، لكنها يمكن أن تُضيف، في الوقت نفسه، طبقات جديدة؛ أي أن تُدرِج اهتمامات أخرى تتعلق بالمصالح أو بالهوية.

6 John Ravenhill, "Federal-States Relations in Australian External Affairs," in: Francisco Aldecoa & Michael Keating (eds.), *Paradiplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments* (London: Routledge, 1999), pp. 134-152.

7 Martin Nagelschmidt, "Les Relations internationales des länder allemand et l'évolution du système fédéral dans l'Union Européenne: Le Cas du Bade-Wurtemberg," *Études Internationales*, vol. 30, no. 4 (1999), pp. 679-699.

8 Région Rhône-Alpes, *Rhône-Alpes, actions internationales*, 2000.

9 Stéphane Paquin, *Paradiplomatie identitaire en Catalogne* (Québec: Les Presses de l'Université Laval, 2003).

> تتسم جميع أنماط الدبلوماسية الموازية في البلدان الصناعية المتقدمة بوجود عنصر اقتصادي. وتضيف إليه العديد من حكومات الأقاليم، عادة، عنصرًا آخر، في إطار التعاون المشترك، في حين يحظى عدد قليل مختار (من تلك الحكومات) بنشاطات إضافية ذات طابع سياسي

أما في المجتمعات النامية، فمن المنطقي أن تُقارب الوحداتُ الفرعية الدبلوماسيةَ الموازية بطريقة شاملة، وأن تضمّنها أهدافًا عدة مختلفة. وعلى سبيل المثال، إذا نظرنا في مسألة "التعاون" فسنجد أن الوحدات الفرعية في البلدان المتقدمة عادة ما تكرّس جزءًا من دبلوماسيتها الموازية لإقامة علاقات تعاون، وهذا يرجع جزئيًا إلى رغبة تلك الحكومات في تطوير شخصيتها الدولية، مع أن الرغبة الصادقة في دعم التنمية خارج الحدود تشكل كذلك، وعلى الأرجح، جزءًا من الدافع وراء "التوجه نحو الخارج" بهذه الطريقة. وعلى أي حال، يمكن أن تُسفر اتفاقات التعاون عن علاقة متعددة الجوانب ومفيدة للوحدات الفرعية في البلدان النامية. وفضلًا عن الاحتكاك المباشر في إطار الخبرات (إنشاء المدارس، وتدريب قوة الشرطة، وتنظيم الخدمة المدنية، وغير ذلك)، يمكن أن تنطوي علاقة المعونة على بعدٍ ثقافي يأخذ، على سبيل المثال، شكل المبادلات التعليمية - المدرسية. ويمكن أن يكون لهذا كله أثر إيجابي في التنمية، وكذلك في الفرص الاقتصادية التي يحتمل أن تنشأ عن الترابط الشبكي مع الاقتصادات الصناعية المتقدمة. إضافة إلى ذلك، ومن خلال التعاون الموجّه إلى حدٍ ما، يمكن تطوير علاقة سياسية أكثر شمولًا؛ الأمر الذي يخدم تقوية المؤسسات المحلية أو الإقليمية.

شراكات الدبلوماسية الموازية

ينطوي تطوير مثل هذه الأنماط المتعدّدة الأوجه من الدبلوماسية الموازية على خيارات معينة في ما يتعلق بالشركاء والهياكل البيروقراطية. وبالنسبة إلى الوحدات الفرعية في البلدان النامية، والبلدان التي تمرّ بمرحلة سياسية واقتصادية انتقالية، سيكون من المنطقي إقامة صلات مع الوحدات الفرعية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لأن في إمكان الأخيرة توفير أنواع مختلفة من الفرص، ويمكن أن تنفع مثل هذه الصلات سكان المقاطعات النامية بعدة طرائق؛ أولًا، عادة ما تكون الوحدات الفرعية في الغرب في وضع يُمكّنها من توفير الخبرة التقنية في مختلف الميادين. ثانيًا، يمكن أن توجد هذه الوحدات فرصًا للتبادل في المجالات المختلفة، بما في ذلك التعليم العالي. ثالثًا، تبحث هذه الوحدات، على نحو دائم، عن أسواق وفرص استثمارية؛ الأمر الذي من شأنه، في ظل الأوضاع الملائمة، أن يعود بالفائدة على الوحدات الفرعية في البلدان النامية. رابعًا، يمكن أن تطّلع قطاعات عدة من سكان الوحدات الفرعية في البلدان النامية، من خلال تطوير البرامج الثقافية، على ثقافة أخرى مختلفة وذات أهمية من الناحية السياسية. وأخيرًا، من الممكن – من جرّاء هذه النشاطات - أن تتعزز العلاقات السياسية مع الوحدات الفرعية في الدول الديمقراطية، سواء على نحو مباشر من خلال المعونة المشروطة، أو ضمنيًا عن طريق الحوار المحض وعبر ثقافة الحقوق والقيم الليبرالية.

ولا ينبغي أن يكون العثور على شركاء، من الوحدات الفرعية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، أمرًا صعبًا جدًّا بالنسبة إلى وحدة فرعية نامية؛ لأن فرصة الحصول على الدعم، من خلال المساعدات في إطار التعاون، أضحت حجةً مركزيةً يستخدمها المسؤولون الإقليميون في البلدان المتقدمة لتبرير وجود الدبلوماسية الموازية. ومن المثير للاهتمام في هذا الصدد أن اختيار الشركاء غالبًا ما يتأثر بالروابط الثقافية واللغوية؛ فجهود التعاون التي تبذلها كيبيك، على سبيل المثال، تركز على الأقاليم الناطقة بالفرنسية. وعلى المنوال نفسه، تُولي كاتالونيا والباسك الأولويةَ لأمريكا اللاتينية، بينما تستهدف فلاندرز المستعمرات الهولندية السابقة، مثل إندونيسيا وسورينام.

إضافة إلى السعي لإقامة علاقات "دبلوماسية موازية" مع حكومات الوحدات الفرعية في البلدان الصناعية المتقدمة، يمكن أن تنتفع الوحدات الفرعية في البلدان النامية أيضًا من العلاقات العابرة للحدود؛ إذ يمكن أن تساعد مثل هذه العلاقات في إدارة المشكلات المشتركة المتعلقة، على سبيل المثال، بالبيئة أو بهجرة السكان. ويمكن كذلك أن تفضي الدبلوماسية الموازية إلى التخفيف من حدّة التوترات الإثنية والاضطرابات العرقية؛ فعلى سبيل المثال، تركز الدبلوماسية الموازية للباسك أساسًا على التعاون مع بلدة الباسك في فرنسا منذ أن أرسى القوميون الباسك تصورهم لـ "أوسكادي" Euskadi، باعتبارها أمّةً تمتد عبر الحدود الدولية بين إسبانيا وفرنسا. ومن وجهة نظر سياسية، يُعدّ هذا الموقف، إلى حد بعيد، موقفًا مبدئيًا (مثاليًا)؛ لأن "التوحيد" الرسمي لجميع أراضي الباسك لا يمثل خيارًا واقعيًا. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية الموازية للباسك لا تُعامل

الباسك في فرنسا باعتبارهم شريكًا أوروبيًا آخر، أو جماعة خارج الحدود، بل هناك حتى بعض التحفظ في استخدام مفهوم التعاون عبر الحدود Transborder Cooperation. وإن الإطار الخاص بهذه النشاطات هو اتفاق وُقّع في عام 1990 بين الجماعة المتمتعة بالحكم الذاتي في إقليم الباسك في إسبانيا وإقليم آكيتن Aquitaine Region في فرنسا، وانضمت الجماعة المحلية في منطقة نبرة (نافارا) Foral Community of Navarra في إسبانيا إلى الاتفاق في عام 1992. ويتضمن الاتفاق تبادل المعلومات في مجالات السياسة العامة المختلفة (الاجتماعية، والاقتصادية، والاتصالات، والبحث العلمي)، كما يستهدف، على نحو أساسي، تعزيز ثقافة الباسك ولغتها، غير أن أهم جانب في اتفاق التعاون هذا، تمثل في إنشاء صندوق مشترك لتمويل مشروعات الباسك. ونتيجة للدبلوماسية الموازية لحكومة الباسك، حَظيت أكاديمية اللغة الباسكية Euskaltzaindia باعتراف رسمي من الدولة الفرنسية التي زوّدتها بالتمويل والدعم اللازمين.

تعطي قضية الباسك فكرة عن الكيفية التي يمكن أن تساعد فيها الدبلوماسية الموازية في إدارة حالات التنوّع الثقافي المنتشرة عبر الحدود الدولية في أفريقيا (على سبيل المثال، بين الكونغو وجيرانها، أو في القرن الأفريقي) وأجزاء من آسيا (مثل السكان التاميل في سريلانكا وجنوب الهند) التي تقود إلى توترات إثنية أو تطلّعات غير محدودة (مثل الحرب الأهلية في الكونغو، وفكرة الصومال الكبرى التي تشمل الصوماليين القاطنين في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي). ويُمكن أن تقلّل الصلات العابرة للحدود بين الأطراف التي تعتقد أنها تنتمي إلى المجموعة الإثنية ذاتها، أو إلى المجتمع القومي نفسه، من الرغبة في الانفصال والاندماج القومي؛ لأن الإشكالات التي تثيرها هذه الأطراف (بشأن موضوع الانتماء) هي دون مستوى "اللعبة الصفرية". وفي الواقع، إن إمكان إقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية ذات مغزى بالنسبة إلى أقلية إثنية معزولة عن السلطة السياسية، بل ربما الاقتصادية أيضًا، في دولة معيّنة، وتتطلّع دومًا إلى ذويها عبر الحدود، قد يكون كافيًا لتثبيط السياسات الانفصالية. وبعبارة أخرى، قد يكون في صالح الدول أن تسمح بصلات ذات مغزى، عبر شكل من أشكال الدبلوماسية الموازية، بدلًا من عزل السكان عن ذويهم عبر الحدود الدولية، ذلك أن هذا قد يحدّ من التوترات والنزعات الانفصالية.

التنسيق السياسي و"المنحدر الزلق"

الدبلوماسية الموازية هي نشاط يقع عادة في منطقة قانونية ودستورية رمادية؛ لأن الدساتير تمنح في أغلب الأحيان الدولةَ سلطات حصرية، تقريبًا، في الشؤون الخارجية. إضافةً إلى ذلك، من المرجّح أن يبحث مسؤولو الدولة مع بعض الأقاليم والبلديات Municipalities، موضع الشك، تطوير العلاقات مع الحكومات خارج الحدود. فجزء من هذا الشك يأتي، ببساطة، من اعتقاد مفاده أن كل ما يتعلق بالشؤون الدولية ينبغي أن تتولّاه حكومة المركز بدلًا من حكومات الوحدات الفرعية. بيد أن أكثر ما يدعو إلى القلق يتمثل في أن الدبلوماسية الموازية يمكن أن تُقوّض التماسك الدولي للبلد؛ وبعبارة أخرى، لن يكون البلد قادرًا، بوجود الدبلوماسية الموازية، على تبني خطاب موحّد على المسرح الدولي. ويواجه معظم نماذج الدبلوماسية الموازية في البلدان الغربية هذا النوع من المسائل؛ فالمطالبات التي تقدمت بها حكومة كيبيك لإضفاء الطابع الرسمي على دورها في الشؤون الخارجية، على سبيل المثال، حظيت باهتمام كبير من المراقبين الذين أثاروا مسألة الاتساق Coherence[10].

> الدبلوماسية الموازية هي نشاط يقع عادة في منطقة قانونية ودستورية رمادية؛ لأن الدساتير تمنح في أغلب الأحيان الدولةَ سلطات حصرية، تقريبًا، في الشؤون الخارجية

للحدّ من القضايا التي يُحتمل أن تُعوّق اتساق السياسة الخارجية، أرست الدول الغربية، التي طوّرت إحدى مناطقها نموذجًا ذا شأن من نماذج الدبلوماسية الموازية، قنواتٍ وآلياتٍ، للتشاور والتنسيق البينحكومي. ففي كندا، حيث تؤدي المقاطعات دورًا رسميًا في تنفيذ المعاهدات الدولية، تجري مشاورات لتحديد المواقف الكندية (الفدرالية) أو تعريفها بشأن المسائل المتعلقة بالولاية القضائية للمقاطعات في إطار المنتديات القطاعية البينحكومية Sectoral Intergovernmental Forums. وعادة ما تجري مناقشة القضايا الدولية في الاجتماعات السنوية لوزراء الاتحاد والمقاطعات Provincials. وفي بعض الحالات، يتم تأطير آليات التنسيق، لأغراض تنفيذ المعاهدات مثلًا، باتفاق رسمي بينحكومي. وفي مجال العمل Labour، فتح الاتفاق المُبرم بين الولايات الأمريكية وكندا، الذي صاحب مؤتمر CUSTA، الطريق أمام عقد اجتماعات تخصصية

10 Former Canadian diplomat Allan Gotlieb, "Only one voice for Canada," *The Globe and Mail*, 5/10/2005.

بينحكومية، أثناء تفاوض كندا على معاهدات دولية (توازي اتفاقات التجارة الحرة الأخرى). وقد أضفَت الحكومة الكندية في عام 2005 الطابع الرسمي على هذه الممارسة، من خلال اتفاق بينحكومي جديد، وهو إطار يُنشئ آلية (اتحادية - إقليمية) لتنفيذ اتفاق التعاون الدولي في مجال العمل[11].

وفي مجال البيئة، يُعد المجلس الكندي لـوزراء البيئة CCME، الذي يجتمع أعضاؤه عادة مرة في العام، منتدى لمناقشة القضايا أو الأحداث البيئية ذات الطابع الدولي. فعلى سبيل المثال، تعهّد الوزراء، خلال اجتماع عُقد في حزيران/ يونيو 2005، بالعمل معًا مع باقي الأطـراف للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتغير المناخي United Nations Climate Change الذي عُقد في مدينة مونتريـال الكندية في وقت لاحق من ذلك العام (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2005)[12]. وبالنسبة إلى العلاقات البينحكومية المعنية بالزراعة، مثل تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية الكندية إلى الأسواق الأجنبية، فهي غير مُقننة في اتفاق قائم بذاته، وإنما هي مُدرَجة في إطار بينحكومي أكبر، هو الإطار الزراعي.

في بلجيكا، حيث تكون اختصاصات حكومات الوحدات الفرعية في العلاقات الدولية مسألةً تتعلّق بالقانون الدستوري، تُصبح الترتيبات أكثر رسمية. وكي تتخذ بلجيكا موقفًا دوليًا، بما في ذلك توقيع المعاهدات، ذا صلة بمنطقة اختصاص محلي تتبع للإقليم Region، أو للجماعة المحلية Community، يتعيّن على حكومات الوحدات الفرعية ذات الصلة إبداء موافقتها. ولذا، فهو نظام متداخل يعطي كل الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية أو قضية دولية حقَّ النقض؛ وذلك نتيجةً للتقسيم الدستوري المحدّد للسلطات. ويعمل هذا النظام على نحو جيد إلى حدٍّ ما؛ إذ لم تضطر بلجيكا قطُّ إلى التعطّل نتيجة لحق النقض الذي مارسته حكومة الإقليم أو الجماعة المحلية. ويسّرت التقاليد التوافقية وإلمام الطبقة السياسية في البلاد بجميع الترتيبات المعقدة لضمان التعايش السلمي بين الجماعتين الرئيستين (الناطقتين بالفرنسية والهولندية)، للسياسة البلجيكية عمليةَ التحول نحو "اللامركزية" في إدارة "العلاقات الدولية"، التي تعزّزت بالتغيير الدستوري الذي جرى في عام 1993.

ما الدروس التي يمكن أن تستخلصها الأقاليم في البلدان النامية من هذه الحالات عندما يتعلق الأمر بالعلاقة السياسية مع الدولة في سياق جهود الدبلوماسية الموازية؟

قبل كل شيء، من المهم أن نُقدّر عمل حكومات الوحدات الفرعية في البلدان النامية في بيئة سياسية، تختلف إلى حدٍّ بعيد عن بيئة نظيراتها في البلدان المتقدمة، فمثل هذه الحكومات نادرٌ وقليل الوجود في البلدان النامية، وهي تكاد تفتقر إلى السلطة الرسمية [أو الفعلية] و/ أو الشرعية، ذلك أن الدولة الموحَّدة (لا الفدرالية أو اللامركزية) هي النموذج السائد في أفريقيا وآسيا وعموم الشرق الأوسط[13]. وفي هذا الإطار، يُرجّح أن تكون مسألة اتساق السياسة الخارجية، بوصفها مظهرًا من مظاهر سلطة الدولة ووحدتها الوطنية، ذات أهمية قصوى للمسؤولين الحكوميين. إضافةً إلى ذلك، عندما تكون الديمقراطية الليبرالية هشّةً، بل معدومةً في حالات كثيرة، فإن العلاقة بين المسؤولين الحكوميين في المركز وقادة الأقاليم يُمكن أن تُصبح محفوفةً بالمخاطر بالنسبة إلى الطرف الأخير، وخصوصًا عند وجود انقسامات إثنية أو دينية بارزة.

لذلك، بقدر ما يُمكن أن تكون الدبلوماسية الموازية معقدة وشائكة في البلدان المتقدمة، فإنها تواجه عقبات أساسيةً في البلدان النامية. وتكمن المسألة الأساسية التي تحيط بمساعي أي وحدة فرعية تتطلع نحو الخارج في العلاقة بين المسؤولين الإقليميين والحكوميين. فتطوير أحد نشاطات الدبلوماسية الموازية القابل للدوام يتطلّب إقامة القنوات الملائمة للتشاور والتنسيق بين المسؤولين الإقليميين والحكوميين. ومن الواضح أن هذا الأمر يتطلّب قدرًا من قبول مسؤولي الحكومة الفدرالية بالدبلوماسية الموازية. وحتى في حال افتراض وجود مثل هذا القبول، سيعتمد مستوى التشاور والتنسيق، قبل أي شيء آخر، على مدى نشاطات الدبلوماسية الموازية وطبيعة هذه النشاطات. فإذا كان النشاط الخارجي الذي تقوم به الوحدة الفرعية متواضعًا، ذا طابع تعاوني في الدرجة الرئيسة، فإن مجرد تبادل للمعلومات، معقول وحتى إن كان بشكل غير رسمي، قد يكون كافيًا لطمأنة مسؤولي الحكومة الفدرالية. أما إذا كانت نشاطات الدبلوماسية الموازية طموحة على نحو أكبر، وذات صلة بقضايا

---

11 The News Release, 28/1/2005, accessed on 24/1/2006, at: http://bit.ly/2Gt5

رابط المصدر الإخباري الذي يحيل عليه المؤلف في الأصل لم يعد يعمل. وقد استعضنا عنه بالمصدر الآتي (المترجمان):

"Federal-Provincial-Territorial Meeting of Ministers responsible for Labour," Canadian Intergovernmental Conference Secretariat, *News Release*, 27-28/1/2005, accessed on 21/1/2019, at: https://bit.ly/37eBYc6

12 The following news release, at: http://bit.ly/3aGTAj3

رابط المصدر الإخباري الذي يحيل عليه المؤلف في الأصل لم يعد يعمل. وقد استعضنا عنه بالمصدر الآتي (المترجمان):

United Nations, "United Nations Climate Change Conference Agrees on Future Critical Steps to Tackle Climate Change," *Press Release*, 12/12/2005, accessed on 21/1/2020, at: https://bit.ly/2sN6Wck

13 هناك بعض الفدراليات في آسيا (الهند، وباكستان، وماليزيا) وأفريقيا (نيجيريا، وإثيوبيا، وجزر القمر) وواحدة على الأقل في الشرق الأوسط (الإمارات)، بيد أن هذا لا يمثل سوى نسبة صغيرة جدًا من هذه المنطقة الشاسعة.

اقتصادية وثقافية وبيئية وغيرها مما له تأثير في السياسة الوطنية أو السياسات العامة، فسيكون من المفيد حينئذٍ اعتماد صيغة أكثر دقّة لتنظيم الأمور. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي للعلاقة بين الوحدة الفرعية والدولة، في ما يخص نشاطات الدبلوماسية الموازية، أن تتعدّى تقاسم المعلومات، لتشمل التشاور، بل التنسيق الفعلي أيضًا بين الطرفين. وفي هذا الصدد، وبقدر تعلق الأمر بإقرار قنوات وآليات محددة، يوجد خياران، على أقل تقدير، لتنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية.

الخيار الأول، ومن خلال الاستفادة من التجربة الكندية، يتمثل في إقامة قنوات اتصال بين الهياكل البيروقراطية في الحكومة وما يقابلها في الوحدات الفرعية. وفي هذا السياق، إذا أرادت السلطات في الوحدة الفرعية تنظيم برنامج للتبادل الثقافي مع إقليم أجنبي، فعليها الاتصال بالإدارة (أو الوزارة) الفدرالية المختصة لإطْلاع المسؤولين (أو الرؤساء السياسيين) على المشروع، ومناقشة مدى صلاحيته، بما في ذلك مسألة اختيار الشريك. ويمكن، في حال أسفرت هذه المناقشات عن اتفاق لقبول المبادرة من المسؤولين الحكوميين، استخدام القناة القطاعية الملائمة لتبادل المعلومات في ما بعد بشأن المشروع، بل التنسيق، بقدر ما يمكن الدولة أن تضعه في الحسبان عند مباشرة سياستها الثقافية الخاصة. وفي الإمكان تطوير هذا النهج القطاعي على نحو أكبر من خلال عقد اجتماعات عرضية بين المسؤولين الحكوميين ونظرائهم الإقليميين العاملين في المجال، أو النشاط الذي تتناوله الدبلوماسية الموازية مثلًا. وسوف يضفي إنشاء المزيد من المنتديات القطاعية الرسمية (التي يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، اجتماعات منتظمة بين الطرفين، عن الجوانب الدولية، وأحيانًا المحلية، في مجال السياسات العامة) المزيد من الطابع المؤسسي على عملية التشاور والتنسيق بين الإقليم والمركز.

يتمثل الخيار الآخر للربط بين المسؤولين الإقليميين والحكوميين في إنشاء هيئة بينحكومية محددة للتعامل مع قضايا العلاقات الدولية؛ أي منتدى تُعرَض فيه مبادرات الدبلوماسية الموازية، ويُناقَش فيه مدى مواءمتها للسياسة الخارجية للدولة، إذا بدا هذا ضروريًا. ويؤدي هذا النوع من الترتيبات إلى تنسيق العلاقات الدولية على نحو مركزي، فينطوي على إقرار كامل من الدولة بشرعية الدبلوماسية الموازية، وفي الوقت نفسه، التزام قوي من الوحدات الفرعية بأن تُوائم نشاطها هذا مع السياسة الخارجية للدولة، أو على الأقل تضمن عدم التعارض بين الاثنين. ويندر هذا النوع من المقاربة إلى حدٍّ بعيد؛ لأن الدول تتردد عادة في تبني نهج الوحدات الفرعية على الصعيد الدولي، وفي إضفاء الطابع الرسمي على الآليات البينحكومية المشتركة التي تحيط بهذا النهج. ومن الواضح أن بلجيكا تمثل "استثناءً" في هذا الصدد. وفي الواقع، من الصعب تصدير النموذج البلجيكي الذي يُحدّد، على نحو دستوري، السلطات الممنوحة للأقاليم في العلاقات الدولية، والترتيب البينحكومي الشامل لكل الأطراف المؤسسية الفاعلة، التي تحظى بحق النقض، بنجاح؛ لأنه قائم على التقاليد التوافقية الراسخة في هذا البلد، وهو ما لا يتوافر بسهولة في بلدان أخرى.

عادة ما تكون العلاقاتُ البينحكومية ذات الصلة بنشاطات الدبلوماسية الموازية، في البلدان المتعددة القوميات، أو حتى المتعددة الإثنيات، فضاءً صراعيًا Conflictual على نحو أكبر، إذ تعكس عملية تطوير الوحدة الفرعية علاقات دولية تعبير تلك الوحدة عن تمايزها الثقافي وأحيانًا السياسي. ومن ثم، تمثل الدبلوماسية الموازية معضلة للدولة، فإن كان رد فعلها على مطالبات الوحدات الفرعية بزيادة مشاركتها في الشؤون الخارجية إيجابيًا، فإن هذا سيضعف مختلف الحجج المؤيدة للاستقلال؛ مثل فكرة أن الدولة تمثل على نحو سيئ مصالح مجموعة معيّنة في الخارج، أو الفكرة القائلة إن النظامَ مركزيٌّ على نحو مفرط ويفرض قيودًا غير مبررة على هذه المجموعة. ومن ناحية أخرى، قد يُنظر إلى تبني مثل هذا الموقف باعتباره نوعًا من التخلّي عن تعبير أساسي عن سيادة الدولة (أي السياسة الخارجية/العلاقات الدولية). ووفق هذا المنظور، تُعدّ الدبلوماسية الموازية تهديدًا للوحدة الوطنية، إلى درجة قد تؤدي معها بالمجموعات غير المنضبطة إلى "منحدر زلق" في اتجاه الانفصال عن الدولة الأم.

تبنّت الدول الغربية المتعددة القوميات مواقف مختلفة من الدبلوماسية الموازية للأقاليم التي تضم حركات قومية قوية. وقطعت بلجيكا شوطًا بعيدًا في تطبيق اللامركزية الدستورية في العلاقات الدولية. ففي هذا البلد، يمكن أن نتحدث عن "ما بعد الدبلوماسية الموازية" Beyond Paradiplomacy؛ لأن النشاطات الدولية للأقاليم والمجتمعات المحلية لم تعُد، بأي حال من الأحوال، نشاطات هامشية أو ثانوية، بل أضحت مكونًا أساسيًا من مكوّنات السياسة الخارجية البلجيكية. والافتراض الكامن وراء هذه الرؤية الثورية لكيفية تنظيم العلاقات الدولية في الاتحاد البلجيكي، هو أن بقاء الدولة البلجيكية يتطلّب إرساء اللامركزية في "العلاقات الدولية" وفي "ما يقابلها" من ترتيبات بينحكومية. وهذا بالطبع ناتج من محفّزين أساسيين، على الأقل، تمثّلًا في تطلّع الحركة الفلمنكية Flemish Movement إلى الاستقلال الثقافي (الذي قاد إلى قيام مجتمعات محليّة)، وتطلّع الحركة الوالونية Movement Walloon إلى الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي الذي أدى إلى نشوء الأقاليم.

قَبِلَت كندا، على نحو واسع، بنشاطات الدبلوماسية الموازية لإقليم كيبيك، إلى حدّ أنها لم تتحدَّ معظم الجهود الدولية التي تبذلها المقاطعة - وهي جهود معتبرة - أو تُعارضها. ووقّعت كيبيك عدة مئات من الاتفاقات الدولية منذ عام 1964 مع الشركاء، من الدول أو من حكومات الأقاليم، وفي كل القارات[14]. وتُغطّي هذه الاتفاقات، تقريبًا، كل الميادين التي تنخرط فيها حكومة كيبيك على المستوى المحلي (الزراعة والتنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والثقافة والنقل، وما إلى ذلك). وتتمتع المقاطعة بتمثيل دولي في أكثر من 25 بلدًا، فهي تتباهى بحيازتها سبع "بعثات عامة"، موزّعة على بروكسل ولندن وباريس وميونيخ ونيويورك وطوكيو والمكسيك، وأربع "بعثات" أخرى في بوسطن وبوينس آيرس وشيكاغو وأتلانتا ولوس أنجلوس، إضافةً إلى أكثر من عشر وحدات أصغر، ضمنها مكاتب الهجرة والسياحة[15]. وفي صيف عام 2006، أعلنت كيبيك عن فتح مكاتب لها في الهند والبرازيل، وتعزيز وجودها في اليابان والصين، ورفع مستوى مكتبها السياحي في واشنطن العاصمة عبر منحه دورًا سياسيًا أكبر[16]. وإجمالًا، تحظى كيبيك بأكثر من 250 منصبًا وظيفيًا في الخارج. وعملت الحكومة الكندية أيضًا على جعل المنظمة الدولية للفرانكوفونية[17] تقبل بحكومات الوحدات الفرعية أطرافًا كاملة العضوية، كي يتسنّى لكيبيك ونيو برونزويك المشاركة في فعاليات المنظمة. وفي عام 2005، توصل رئيس وزراء الحكومة الفدرالية، ستيفن هاربر، إلى اتفاق "ذي طابع انتخابي"[18] مع كيبيك على الدور الذي يمكن أن تساهم به في نشاطات اليونسكو، بعد أن قدّرت الحكومة أنّ منح كيبيك بعض الحرية في تولّي الشؤون الدولية هو الخيار الأفضل، عند تعلّق الأمر بتأمين التزام الكيبيكيين تجاه كندا. وبعبارة أخرى، توحي فكرة التحدي المستمر لنشاطات الدبلوماسية الموازية لكيبيك بنوع من الصراع بين الطرفين؛ الأمر الذي من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية. وهذا يعني أن الحكومة الكندية ترفض هذه الفكرة، مُعزّزة بذلك موقف حكومة كيبيك، القاضي بأن السلطات المحددة دستوريًا للمقاطعة تمتد، كما في بلجيكا، إلى الساحة الدولية[19]. بيد أن الحكومة الفدرالية تحرص، في الوقت نفسه، على وضع حدود للعلاقات الرسمية التي يمكن أن تقيمها حكومة كيبيك مع رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول. وهذا، تحديدًا، هو واقع الحال عندما يكون حزب كيبيك PQ في السلطة، لأن الحكومة الاتحادية ستشك حينئذ في أنّ الحزب (الانفصالي التوجه) يسعى للحصول على دعم دولي لإعلان الاستقلال في نهاية المطاف، ولا سيما عندما يتعلّق الأمر بعلاقة كيبيك مع فرنسا.

كانت الحكومة المركزية الإسبانية أكثر تردّدًا في قبول الدبلوماسية الموازية لإقليمي كاتالونيا والباسك، ولا سيما لهذا الأخير. وقد كانت حكومة الباسك تعتمد تفسيرًا محدودًا لمفهوم "العلاقات الدولية"، يقصره على التمثيل الدبلوماسي الرسمي وقضايا الحرب والسلام وتوقيع المعاهدات، في حين تعد معظم الأمور الأخرى نشاطات محلّية لها، في ظل عالم معولم وامتداد دولي. وعلى النقيض من ذلك، دافعت حكومة المركز عن فهم أكثر شمولًا لـ "العلاقات الدولية"، وميّزت، في الوقت نفسه، تمييزًا صارمًا بين السياسة الدولية والسياسة المحلية؛ فكانت تدافع عن سلطتها القضائية Jurisdiction الحصرية على المجتمعات المستقلة القائمة [التي تتمتع بالحكم الذاتي]. ويرجع هذا الصراع إلى أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، حين أنشأ إقليم الباسك مكتبًا للشؤون الأوروبية، ثم حين سعى إلى فتح ممثلية له في بروكسل، فقد اعترضت الحكومة الإسبانية قضائيًا على دستورية إجراءات حكومة الباسك ذات التمثيل الخارجي تلك. ونتيجة لعملية قضائية مطوّلة، أدارت حكومة الباسك شؤونها الأوروبية، على امتداد عشرة أعوام تقريبًا، من خلال منظمة INTERBASK، وهي منظمة غير ربحية ممولة من القطاع العام. وأخيرًا، انبثقت في عام 1994 من هذه المنطقة الرمادية الدبلوماسيةُ الموازية للباسك، عندما أكّدت المحكمة الدستورية حق حكومة الباسك في أن تكون ممثلةً على نحو رسمي في بروكسل، وذلك وفق القرار 165. وعلى الرغم من هذا الإيضاح القانوني، فإن الدبلوماسية الموازية للباسك ما زالت، إلى حدٍّ ما، محل شدّ وجذبٍ في إطار العلاقة بين حكومة الباسك وحكومة المركز؛ لأن العديد من السياسيين الإسبان ما زالوا ينظرون إليها بوصفها تحدّيًا لوحدة البلد. وبطبيعة الحال، لا يمكن فهم التشنّج إزاء النشاطات الدبلوماسية الموازية للباسك بمعزل عن أجواء المجابهة بين الطرفين في إطارها الأوسع. وفي الواقع، فإن مواقف التشنج وعدم الثقة الواسعة بين الجانبين، وهي أشد بكثير مما هي عليه الحال في كندا مثلًا، تفصح عن شكوك الدولة في نشاط الباسك الخارجي.

14 Andre Lecours, "Canada," in: Michelmann (ed.), *Foreign Relations in Federal Countries*, p. 128; Gouvernement du Québec, Ministère des relations internationales, Répertoire des ententes internationales du Québec, 1964-2000, 2000.

15 Ibid., See the MRI's website: http://bit.ly/37upz3Z

16 Rhéal Séguin, "Quebec Seeks to Raise its Profile Abroad," *The Globe and Mail*, 25/5/2006.

17 الاسم الرسمي للمنظمة، منذ عام 1998، هو:
Organisation Internationale de la Francophonie (OIF).

18 Norma Greenaway, "Harper Proposes Voice for Quebec," *Montreal Gazette*, 20/12/2005, A1 and A12.

19 هذا ما يُعرَف بمبدأ: Gérin-Lajoie.

الديمقراطية والتداول والتمثيل

ما الذي تعنيه الدبلوماسية الموازية للتمثيل والتداول الديمقراطي؟ يمكن المحاجّة بأن الدبلوماسية الموازية تُفضي إلى تقوية الديمقراطية؛ لأنها تُدني بعض عناصر الشؤون الخارجية إلى عموم الناس. إن السياسة العامة في أي بلد، ولا سيما في البلدان الكبرى والسياسات المتنوعة، هي مجموع لعدة مصالح وقيم وهويات مختلفة، وهذه هي حال السياسة الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السياسة الخارجية. وبناءً على ذلك، فإن الحجة الديمقراطية التقليدية المؤيدة للامركزية (المتمثلة في أن اللامركزية تجعل عملية صنع القرار أقرب إلى عموم الناس، ومن ثم فهي عملية ذات بعد إيجابي بالنسبة إلى الديمقراطية) يجب أن تنطبق على السياسة الخارجية أيضًا. وإن الحوار الجاري بشأن نماذج الدبلوماسية الموازية الأكثر تقدمًا (كيبيك، وكاتالونيا، والباسك، وفلاندرز) يُقيم، ضمنيًا على الأقل، حجة ديمقراطية. ففي حالة كيبيك، على سبيل المثال، يتلخّص التبرير المركزي لتطوير الدبلوماسية الموازية في أن الحكومة الكندية لا تستطيع التعبير عن هوية كيبيك، أو تمثيل مصالحها الخاصة، على نحو وافٍ على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، يُجسّد نشاط حكومة كيبيك الدولي المذكور آنفًا الإرادة الجماعية لمواطني كيبيك، ويخدم أداةً لتعزيز مصالحها والتعبير عن هويتها.

> الدبلوماسية الموازية تُفضي إلى تقوية الديمقراطية؛ لأنها تُدني بعض عناصر الشؤون الخارجية إلى عموم الناس

في هذه الحالات "الغربية"، فإن إمكان الفصل بين السياسة الخارجية والتمثيل والتداول الديمقراطي، عندما يتعلق الأمر بالقلق بشأن الديمقراطية، هو الخيار الذي تطرحه الدبلوماسية الموازية. والواقع أنّ الفكرة القائلة إنّ العلاقات الدولية هي امتياز حصري لحكومة المركز تُعَدّ فكرة راسخة في أذهان معظم المواطنين. فعلى هذا النحو يجري التعامل مع السياسة الخارجية في مؤسسات الدولة الوطنية، وضمن هذا السياق الوطني تجري المناقشات بشأن قضايا الشؤون الخارجية في الأوساط الجماهيرية، ولا سيما في أثناء الحملات الانتخابية. لذا، ينبغي أن تقترن لامركزية السياسة الخارجية بلامركزية الأجواء التمثيلية والتداولية. وهذا لم يحدث، على الأقل على نحو صريح، في معظم نماذج الدبلوماسية الموازية، حتى أكثرها تقدمًا. فعلى سبيل المثال، يُدرك معظم الكيبيكيين أن هناك حكومةً إقليميةً تباشر مهمات العلاقات الدولية. ويمكن أن يجادل المرءُ بأن الحكومة الفدرالية تؤيد هذا القرار ضمنيًا، بدليل عدم الطعن في تخصيص الموارد لهذه النشاطات "الخارجية"، لكنّ هناك فرصًا ضئيلةً لمناقشة خيارات سياسية أوسع؛ إذ تُركز الانتخابات الإقليمية، مثلًا، على نحو دائم تقريبًا، على القضايا المحلية بدلًا من القضايا الدولية[20].

بالنسبة إلى المناطق النامية التي تكون فيها الديمقراطية يافعة أو هشّة أو في مرحلة انتقالية، تنطوي الدبلوماسية الموازية على إيجابيات ومخاطر في آن واحد. فمن ناحية، تُعدّ فرصةً لجلب "الدولي" إلى "الإقليمي - المحلي"؛ إذ يمكنها إزالة الغموض عن جوانب النشاطات الدولية التي تقوم بها الوحدات الفرعية، وتحفيز النقاش العام بشأن القضايا الدولية. كما يمكن أن تُحفّز جوانبُ التعاون الكامنة في معظم نماذج الدبلوماسية الموازية المشاركةَ الشعبية في الشأن العام، وهذه المشاركة تؤدي بدورها إلى تكريس الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، قد ينجم عن إضفاء الطابع اللامركزي على عناصر عملية صنع القرار وضعٌ غير مرغوب فيه من عدم الاستقرار، في بلد لم تتوطد فيه الديمقراطية على نحو كافٍ. ويُعد (التوقيت) متغيرًا حاسمًا عند تقييم الكيفية التي يؤثر فيها تطوير الدبلوماسية الموازية، من جانب إحدى الوحدات الفرعية في بلد نامٍ في الديمقراطية.

خلاصة

تشير حالات الدبلوماسية الموازية في الدول الصناعية المتقدمة إلى ثلاثة أمور، على الأقل، يمكن أن تأخذها الأقاليم في البلدان النامية في الحسبان عند شروعها في مباشرة نشاطها الدولي الخاص.

- يمكن أن تخدم الدبلوماسية الموازية أغراضًا كثيرة ومختلفة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي ونشر الثقافة، إضافة إلى تأكيد "الوجود" السياسي. وفي هذا السياق، فإن تطوير القدرة على العمل في الخارج قد يخدم مصالح منوّعة على المدى الطويل. فمن منظور التنمية، يوجد أمام "الأقاليم" في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية الكثير لكسبه عبر إقامة الصلات مع حكومات الوحدات الفرعية، مثل كيبيك، وكاتالونيا، وفلاندرز، والباسك، التي يمكنها تقديم أنماط متنوّعة من الخبرة، مثلما يظهر في اتفاقات التعاون الكثيرة التي تربط

20 ينطبق الأمر نفسه على الانتخابات الفدرالية في كندا.

الأولى بالأخيرة. كما يمكن أن تُعزّز هذه الصلات القدرة المؤسسية، إضافة إلى الطبقة السياسية [المحلية] داخل الأقاليم.

- ينطوي تطوير الدبلوماسية الموازية، بالضرورة، على تغييرات محلية الطابع. ففي الإقليم، تتضمن الدبلوماسية الموازية إنشاء بنى (هياكل) لتوجيه النشاط الدولي وإدارة البرامج ذات الصلة. وعلى صعيد الدولة، تعني الدبلوماسية الموازية إيجاد بعض القنوات، أو استغلال تلك القائمة بطرائق جديدة، مع الحكومة المركزية، لتبادل المعلومات وتنسيق العمل. ولا يتحتم بالضرورة أن ترحّب الدولة بالدبلوماسية الموازية، ولا سيما إذا صدرت عن مجموعات تُعبّر عن هوية متمايزة أو مجموعات لديها تطلعات قومية، لكونها (نشاطات الدبلوماسية الموازية) تؤدي دورًا في تشكيل مفاهيم الوحدة الوطنية، في بلد مثل الهند على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، قد تدل الدبلوماسية الموازية على أن علاقات الصراع البينحكومية بدأت تدق جرس الإنذار.
- تتضمن الدبلوماسية الموازية كلًا من المخاطر والفرص المحتملة للتنمية الديمقراطية، وهي مسألة بالغة الأهمية لكثير من الأقاليم في البلدان النامية. فمن الناحية الإيجابية، يمكن أن تخدم الاتصالات مع الحكومات الديمقراطية الليبرالية انتشار هذه القيم (الديمقراطية)، ويمكن أن يفضي سَنّ مشروعات التعاون إلى تعزيز التعبئة والمشاركة المدنية وتقوية المستوى المحلي في الحكم. ومن الناحية السلبية، قد يكبح إضفاء الطابع اللامركزي على جوانب النشاط الدولي اهتمام الجمهور بشؤون العلاقات الدولية؛ لأن من المعتاد تداول هذه الشؤون داخل الإطار الوطني (الدولة). ولا تخضع الأقاليم بسهولة للتصنيف بوصفها جهات دولية فاعلة، فلا هي دول ذات سيادة، ولا هي فواعل من غير الدول على شاكلة الحركات الاجتماعية أو المنظمات غير الحكومية[21]. ومع ذلك، فإن تصوّر هذه الوحدات على أنها وكلاء Agents - ليس في السياسة المحلية فقط، بل على الصعيد الدولي أيضًا - يبدو أمرًا ضروريًا على نحو متزايد. والواقع، أن عولمة "الدبلوماسية الموازية لما بعد العالم الغربي" هي عملية تستدعي، إذا ما حافظت على اكتساب الزخم، إعادة التفكير جذريًا في مسألة الوكالة Agency في الإطار الدولي.

21 James Rosenau, "Patterned Chaos in Global Life: Structure and Process in the Two Worlds of World Politics," *International Political Science Review*, no. 9 (1988), pp. 327-364.



المراجع

Aldecoa, Francisco & Michael Keating (eds.). *Paradiplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments*. London: Routledge, 1999.

Duchacek, Ivo. Daniel Latouche & Garth Stevenson (eds.). *Perforated Sovereignties and International Relations: Trans-Sovereign Contacts of Subnational Governments*. New York: Greenwood Press, 1999.

Duthoit, Virginie & Ellen Huijgh (eds.). Discussion Papers in Diplomacy. The Hague: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael". 2008. at: https://bit.ly/2NNkAU1

Gouvernement du Québec. Ministère des relations internationales, Répertoire des ententes internationales du Québec, 1964-2000, 2000.

Iglesias, Eduardo. et al. *La Provincias argentines en el escenario internacional*. Bueno Aires: PNUD, 2008.

Michelmann, Hans (ed.). *Foreign Relations in Federal Countries*. Series: Global Dialogue on Federalism Series. Montreal/ Kingston: McGill-Queen's University Press; Ottawa: Forum of Federations, 2009.

Michelmann, Hans J. & Panayotis Soldatos (eds.). *Federalism and International Relations: The Role of Subnational Units*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Nagelschmidt, Martin. "Les Relations internationales des länder allemand et l'évolution du système fédéral dans l'Union Européenne: Le Cas du Bade Wurtemberg." *Études Internationales*. vol. 30, no. 4 (1999).

Painchaud, Paul. "Fédéralisme et politique étrangère." *Études Internationales*. vol. 5, no. 1 (1974).

Paquin, Stéphane. *Paradiplomatie identitaire en Catalogne*. Québec: Les Presses de l'Université Laval, 2003.

Région Rhône-Alpes, *Rhône-Alpes, actions internationales*, 2000.

Rosenau, James. "Patterned Chaos in Global Life: Structure and Process in the Two Worlds of World Politics." *International Political Science Review*. no. 9 (1988).

United Nations "United Nations Climate Change Conference Agrees on Future Critical Steps to Tackle Climate Change." *Press Release*. 12/12/2005. at: https://bit.ly/2sN6Wck



صـدر حديـثًا

مجموعة مؤلفين

حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **حرب حزيران/ يونيو** 1967: **مسارات الحرب وتداعياتها**، وهو كتاب يضمّ بحوثًا منتخبة من عدة بحوث قُدِّمت في مؤتمر عقده المركز العربي، عام 2017، بعنوان "خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها". وهذه الحرب، التي مثلت نقطة تحوّل رئيسة في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، ما زالت آثارها وتداعياتها مستمرة حتى الآن.



المؤشر العربي

Arab Opinion Index



وحدة استطلاع الرأي العام | Public Opinion Polling Unit

اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات في لبنان

Lebanese Public Opinion Trends towards the Protests in Lebanon

تهدف هذه الورقة إلى عرض اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات في لبنان، من خلال بيانات المؤشر العربي. وتركز على محورين أساسين لبناء صورة لتفاعل المجتمع اللبناني مع هذا الحدث المهم الذي لا يزال يتفاعل. يناقش المحور الأول اتجاهات الرأي العام نحو الاحتجاجات بصفة عامة والتعرف إلى مدى تأييد المواطنين أو معارضتهم لها وأسباب ذلك. أما المحور الثاني فيناقش مدى تفاعل المواطنين مع هذه الاحتجاجات من خلال الانخراط الفعلي فيها أو من خلال تقديم العون والمساندة للمتظاهرين. تستخدم هذه الورقة بيانات المؤشر العربي لعام 2019/ 2020 والذي نُفّذ في لبنان خلال الفترة الزمنية شباط/ فبراير – آذار/ مارس 2020 .

كلمات مفتاحية: الرأي العام، لبنان، الاحتجاجات.

Based on the Arab Index data, this paper aims to present the trends of Lebanese public opinion towards the protests in Lebanon. It focuses on two main axes to construct an image of the Lebanese community's interaction with this important ongoing event. The first one discusses public opinion trends towards the protests, to identify the extent to which citizens support or oppose these protests, as well as to define the reasons for such support or opposition. As for the second one, it discusses the extent to which citizens interact with these protests by actually engaging in protests or by providing help and support to the demonstrators. This paper uses the data of the 2019/2020 Arab Index, which was conducted in Lebanon during February and March 2020.

Keywords: Public Opinion, Lebanon, Protests.

تقديم

شهد لبنان منذ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 اندلاع احتجاجات واسعة في أغلب محافظاته وأقضيته إثر إعداد الحكومة حزمة ضرائب على الاتصالات. ومثلت هذه الاحتجاجات، بحسب مراقبين، تحولًا نوعيًا من حيث حجمها واتساع رقعتها واستقطابها فئات من جميع المناطق والخلفيات الدينية والمذهبية والإثنية. وتمثل هذه الاحتجاجات أيضًا تحولًا نوعيًا من ناحية مطالبها وشعاراتها مقارنة بحركة الاحتجاجات السابقة. فقد استهدفت شعاراتها النخبة السياسية الحاكمة على اختلاف الأحزاب والتيارات السياسية أو الطائفية، مثل شعار "كلن يعني كلن"، كما رفعت شعارات راوحت بين رحيل النظام ورحيل المنظومة الحاكمة ورحيل الحكومة والرئيس أو رحيل شخصيات سياسية بعينها. بطبيعة الحال، فإن اندلاع هذه الاحتجاجات أو المظاهرات أو "الانتفاضة" أو "الثورة"، بصرف النظر عن التسمية، جاء بعد مجموعة من التطورات المتتالية عنوانها تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان وانهيارات متتالية للعملة الوطنية، وبعد إجراءات المصرف المركزي فيما يتعلق بأرصدة المواطنين من العملات الأجنبية، وارتفاع اللايقين في ما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي عامة، ومدخرات المواطنين على نحو خاص.

تضمّن المؤشر العربي لعام 2020/2019 والذي نُفّذ في لبنان خلال الفترة الزمنية شباط/ فبراير - آذار/ مارس 2020 مجموعة مِن الأسئلة التي تتناول هذا الموضوع. وتتضمن هذه الورقة قراءة في مجموعة من اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو هذه الاحتجاجات من خلال التركيز على محورين أساسين لبناء صورة لتفاعل المجتمع اللبناني مع هذا الحدث المهم الذي لا يزال يتفاعل. يناقش المحور الأول اتجاهات الرأي العام نحو الاحتجاجات بصفة عامة والتعرف إلى مدى تأييد المواطنين أو معارضتهم لها وأسباب ذلك. أما المحور الثاني فيناقش مدى تفاعل المواطنين مع هذه الاحتجاجات من خلال الانخراط الفعلي فيها أو من خلال تقديم العون والمساندة للمتظاهرين.

اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات

دار نقاش موسّع في لبنان حول الاحتجاجات الجارية فيه منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وأهدافها وغاياتها، وتضمّن ذلك مدى تمثيلية هذه الاحتجاجات للشعب اللبناني وتطلعاته. وجاء هذا النقاش، في الأساس، انعكاسًا لردة فعل المنظومة السياسية الحاكمة، التي يبدو أنها تفاجأت من اندلاعها واتساع نطاقها والشعارات التي رفعتها.

وقامت بعض القوى السياسية بحشد مؤيديها وأنصارها في مسيرات ومظاهرات من أجل إظهار أن لها قاعدةً شعبيةً مؤيدةً، ولموازنة امتدادها الشعبي، أو لموازنة حركة الاحتجاجات بأخرى موازية.

وفي هذا السياق، تضمّن استطلاع المؤشر العربي في لبنان مجموعةً من الأسئلة للوقوف على اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو هذه الاحتجاجات، ومستويات التأييد والمعارضة التي حظيت بها، والأسباب والدوافع التي قدّمها المستجيبون لمعارضتهم أو تأييدهم، إضافة إلى التعرّف إلى مدى انخراط أو تفاعل المتظاهرين في هذه الاحتجاجات.

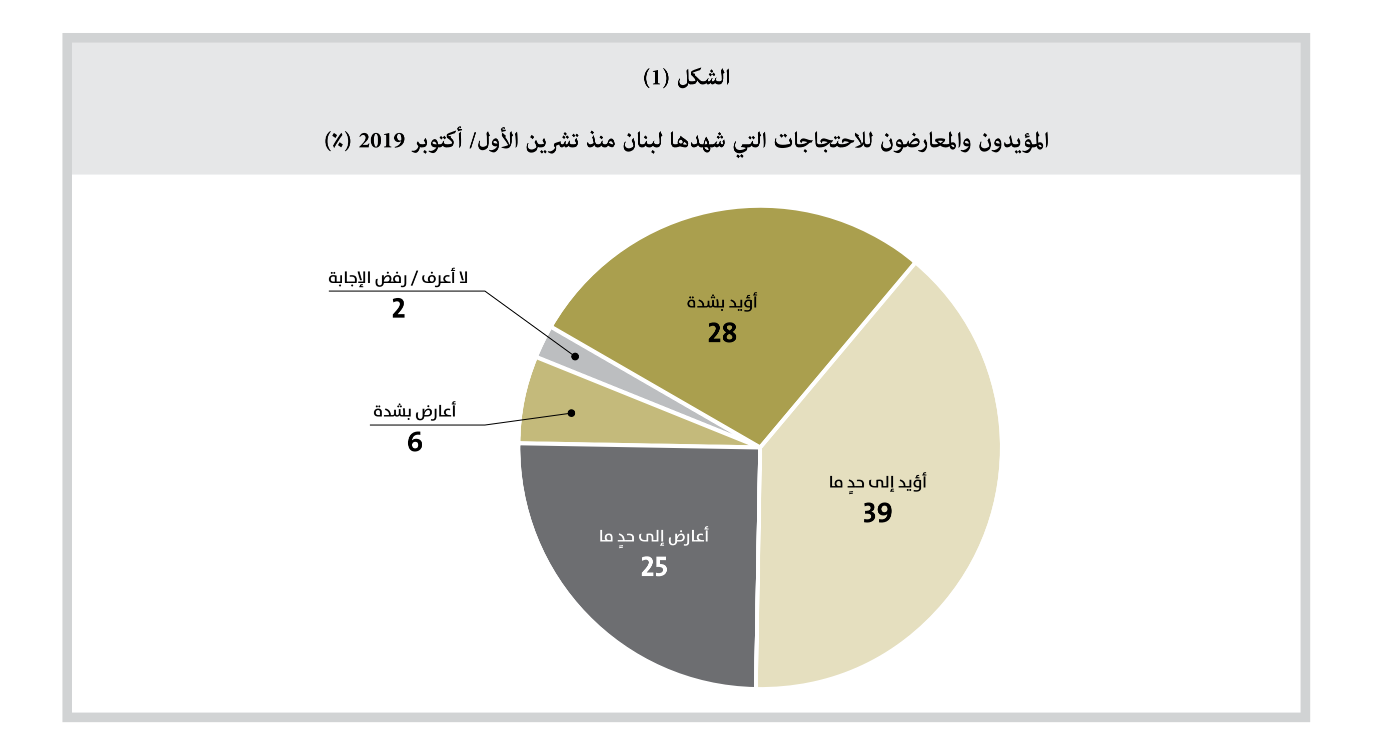
وطُـرح على المستجيبين سـؤالٌ مباشر: "شهد لبنان مظاهرات واحتجاجات اندلعت منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 واستمرت لعدة أشهر، هل تؤيدها أم تعارضها؟". وأظهرت النتائج بشكل جلي أن أغلبية المستجيبين يؤيدون هذه الاحتجاجات بنسبة 67%، مقابل معارضتها بنسبة 31%، فيما فضّل 2% من المستجيبين عدم إبداء رأيهم أو أنهم رفضوا الإجابة عن هذا السؤال. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة الذين أفادوا أنهم يؤيدونها بشدة (أي الذين لديهم موقف ثابت وواضح منها) هي 28%، مقابل 6% قالوا إنهم يعارضونها بشدة؛ بمعنى أن هنالك نحو ثلاثة أضعاف ونصف عبّروا عن موقف حازم من تأييد الاحتجاجات مقابل أولئك الذين عبّروا بشكل واضح عن معارضتهم لها.

وفي إطار تعميق المعرفة حول آراء اللبنانيين سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين لهذه الاحتجاجات، طُرح على المستجيبين سؤالٌ حول أسباب ودوافع تأييدهم أو معارضتهم لها، وقد استخدمت صيغة السؤال المفتوح من أجل إتاحة الفرصة للمستجيب لإدراج الأسباب مستخدمًا مفرداته وتعبيراته الخاصة، وعدم حصرها بإجابات معدة مسبقًا. وأظهرت النتائج بصفة عامة أن المستجيبين كانوا قادرين على تقديم إجابات واضحة ومفهومة كأسباب لتأييدهم أو معارضتهم. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذين فضّلوا عدم تقديم أسباب لموقفهم أو أفادوا بعدم رغبتهم في ذلك لا تتجاوز 2% من مجمل المستجيبين.

من خلال مراجعة أكثر من ألف وخمسمئة إجابة أوردها المستجيبون المؤيدون لهذه الاحتجاجات بمفرداتهم الخاصة كدوافع لهذا التأييد، تبين أن هنالك مجموعة واسعة من الأسباب المتباينة، التي يمكن إجمالها ضمن الفئات الموضحة في الجدول (1). ويظهر بشكل جلي أن أكثر الأسباب التي أوردها المستجيبون المؤيدون، وبنسبة 31%، كانت لأن الاحتجاجات تطالب بحقوق المواطنين والشعب اللبناني وتعبّر عن تطلعاته. وأورد المستجيبون في هذه الفئة العديد من أسباب التأييد مثل أن هذه الاحتجاجات تعكس مطالبة المواطنين

الشكل (1)

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات التي شهدها لبنان منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 (٪)



باستعادة حقوقهم الأساسية والسياسية والمدنية المسلوبة، ولأن للمواطنين حقوقًا إما أُهـدرت أو هُمّشت وأن لديهم مطالب وتطلعات يجب أن تتحقق أو تؤخذ في الاعتبار. وكانت مجموعة ملحوظة من المستجيبين الذين عبّروا عن تأييدهم للاحتجاجات في هذه الفئة تعيد التذكير بأن حقوق الشعب هي الأساس، وأن لبنان وأرضه وموارده يعود إلى المواطنين وليس لغيرهم.

وجاءت في المرتبة الثانية على صعيد أسباب التأييد للاحتجاجات، وبنسبة 20% تقريبًا من المؤيدين، إجابات متعددة تمثل مع بعضها آراء متقاربة أدرجت ضمن تصنيف واحد هو "لأن مطالب الاحتجاجات والمظاهرات شرعية ومحقة". وقد عبّر هؤلاء عن أن جميع مطالب المتظاهرين هي حقيقية أو واقعية، وتنطلق من واقع المواطن اللبناني ومعاناته اليومية، وهي مطالب شرعية وشعارات محقة. ويبدو أن توافق نحو خمس المؤيدين على هذه الإجابات هو انعكاس للنقاش والجدل اللذَين شهدهما لبنان في هذا السياق حول الاحتجاجات ودوافعها والمستفيد منها، فإجاباتهم تكاد تكون دفاعًا عن شرعية الاحتجاجات ونزاهتها، وتأكيدًا على أن مطالبها شرعية ومحقة في مقابل من يقول إنها غير شرعية أو ليست لها مطالب محقة أو أن أهدافها غير معروفة.

جاء في المرتبة الثالثة من أسباب ودوافع تأييد الاحتجاجات ما صنف تحت عنوان "تغيير المنظومة السياسية الحاكمة"، وتوافق على ذلك 13% من المستجيبين المؤيدين. وقد تعددت الإجابات ضمن هذا التصنيف، حيث أدرج المستجيبون إجابات عزوا فيها تأييدهم للمظاهرات من أجل إسقاط المنظومة الحاكمة أو ترحيل منظومة السياسيين التي تحكم لبنان منذ سنوات، أو إسقاط الصيغة الطائفية في الحكم، أو الانتهاء من نظام المحاصصة السياسية والطائفية، أو ترحيل النخبة السياسية القائمة والأحزاب السياسية أو تغيير الجميع. وإضافة إلى ذلك، ركزت بعض الإجابات على أن تأييد الاحتجاجات ينطلق من اعتبارها ثورة ضد مؤسسة الحكم أو من أجل تغيير "الدكتاتورية" القائمة وتأسيس نظام يحكم به الشعب نفسه.

وتوافق ما نسبتهم 13% من المستجيبين المؤيدين للاحتجاجات على أن السبب الرئيس لتأييدهم جاء نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة القائمة في لبنان. وركز هؤلاء على تدهور الوضع الاقتصادي بصفة عامة؛ بما في ذلك انهيار أسعار العملة الوطنية وارتفاع مستويات البطالة وتفشي الفقر وانتشاره وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

وقال 8% من المستجيبين المؤيدين للاحتجاجات إن تأييدهم ينطلق من أنها تعبّر عن غضب الشعب اللبناني إزاء ما يجري في بلاده عبر سنوات متتالية من تهميش واستهانة به؛ أي أنها تمثل انتفاضة غضب وتعبير عن استعادته لكرامته التي مُست، أو محاولة استعادة كرامته في ظل ما تعرّض له من تهميش أو إذلال أو استباحة له ولآرائه وكرامته في مختلف المجالات.

كما عبّر 8% من المستجيبين المؤيدين للاحتجاجات أن تأييدهم جاء نتيجة لانتشار الفساد والفاسدين من السياسيين والفئات الحاكمة والمتحكّمة في لبنان. وقد أورد أصحاب هذه الفئة إجابات تعبّر عن تأييدهم للاحتجاجات لأنها ضد السارقين والناهبين (الحرامية، اللصوص) لمقدرات البلد وثروته، ولأنها تهدف إلى محاسبتهم ومقاضاتهم واستعادة ما قاموا بنهبه وسرقته. بينما قال 3% من المستجيبين إن سبب تأييدهم هو أنها عبّرت عن وحدة الشعب اللبناني باختلاف فئاته، أو أنها أدت إلى وحدته وتضامنه مع بعضه، كما عبّرت عن مستوى وعيه المرتفع وإدراكه وسلميته. ومن الجدير بالذكر أن هنالك نحو 2% من المستجيبين المؤيدين للاحتجاجات عبّروا عن أنهم ما زالوا مؤيدين لها رغم موقفهم النقدي لتطور مسارها؛ إذ اعتبروا أن هذه الاحتجاجات كانت في البداية أفضل من تطوراتها اللاحقة، فقد أصبحت أكثر تسييسًا بعد أن كانت تركز على أهداف مطلبية، وأن تنظيمها اعتراه الخلل أو الضعف خلال الأسابيع اللاحقة مقارنة ببداياتها في الأسابيع الأولى، أو أنها أصبحت أقل جمعًا لمختلف الفئات اللبنانية مقارنة بانطلاقتها. ومع أن هذه النسبة محدودة، فإن أهميتها تبرز لأنها تمثل نظرة نقدية موضوعية من خلال ما لاحظه هؤلاء المستجيبون من تطورات في حركة الاحتجاجات، أو جاء نتيجة لتأثره بالجدل الذي دار حولها بما في ذلك جهد التيارات السياسية المعارضة للاحتجاجات في النيل من صدقيتها أو وسمها بأنها تمثل أجندات سياسية محددة وليست احتجاجات تعبّر عن مطالب الناس.

الجدول (1)

الأسباب التي أوردها المستجيبون المؤيدون للاحتجاجات

الأسباب	% من مجموع المؤيدين	% من مجموع المستجيبين
تطالب بحقوق الشعب وتطلعاته	31	20.2
لأن مطالبها شرعية ومحقة	19	12.9
لتغيير المنظومة السياسية الحاكمة	13	8.8
الأوضاع الاقتصادية السيئة (بطالة، فقر، غلاء)	13	8.5
ضد الفساد والفئة الفاسدة من الطبقة الحاكمة	8	5.3
تعبير عن غضب الشعب واستعادته لكرامته	8	5.1
لأنها وحّدت اللبنانيين وعبرت عن وعي الشعب	3	2.3
أيدوا الاحتجاجات وما زالوا يؤيدونها رغم أنهم يحملون موقفًا نقديًا لتطوراتها لأنها أصبحت أكثر تسييسًا وأقل تنظيمًا مقارنة ببداياتها	2	1.1
أخرى	1	1.0
لم يورد أسبابًا للتأييد	2	1.0
المجموع	**100.0**	**66.5**

أما على صعيد الأسباب التي أوردها المعارضون للاحتجاجات، فقد عكست الإجابات العديد من الأسباب والدوافع الواضحة التي تعبّر عن تفسيرهم لمواقفهم المعارضة، حيث إن 5% منهم فقط آثروا عدم ذكر أسباب أو أنهم كانوا غير قادرين على تقديمها. ومن خلال مراجعة الأسباب التي أوردها المستجيبون بحسب مفرداتهم الخاصة، فقد صُنفت في عدة فئات. وجاءت النسبة الأعلى، التي تمثل 20% من المستجيبين، بأنهم يعارضون الاحتجاجات لأنها لا جدوى منها ولن تغيّر أي شيء في الواقع اللبناني ولن تحقق أهدافها المرفوعة. وقد أورد هؤلاء إجابات متعددة في هذا السياق منها أن النخبة السياسية الحاكمة لا تستمع للمواطنين ومطالبهم ولا يهمها آراؤهم أو أن هذه النخبة سوف تلجأ إلى القيام بإجراءات تسكينية هدفها امتصاص غضب الشارع، وليس إجراءات جوهرية تعكس مطالب المتظاهرين، أو أن الاحتجاجات لن تؤدي إلى نتيجة ولن تحقق أي شيء. ويبدو جليًا أن أصحاب هذا الرأي من المعارضين لا ينطلقون من موقف معارض للاحتجاجات من الناحية المبدئية أو موقف يرفض أن يعبّر المواطنون عن آرائهم من خلال الاحتجاج، وإنما ينحاز موقفهم إلى قناعة أو تصور وانطباع بأنها لن تحقق أهدافها أو مطالبها لأن منظومة الحكم لن تتغير ولن تغيّر سياساتها، ومن ثمّ، فإنه لا يوجد أفق للتغيير أو أن الطبقة الحاكمة سوف تلجأ إلى إجراءات تحتوي فيها حركة الشارع ضمن تغييرات صورية ومن دون أي تغيير جوهري ذي معنى. وقد يكون أيضًا أحد أسباب معارضتهم قناعتهم بأن الاحتجاجات بصفة عامة أو نتيجة للسياق اللبناني هي آلية غير مجدية للتغيير. وفي المحصلة النهائية، فإن موقف هذه الفئة من المستجيبين، والتي تمثل خمس المعارضين و6% من مختلف

المستجيبين اللبنانيين، لا تنطلق من موقف معادٍ للاحتجاجات وإنما من قراءة محددة لواقع القوة والنفوذ للسلطة السياسية في لبنان أو من انحياز لما يمكن تسميته بـ "اللامبالاة السياسية" أو تفضيل آلية أخرى للوصول إلى أهداف المتظاهرين.

وفسّر 14% من المستجيبين معارضتهم لهذه الاحتجاجات بأنها كانت فوضوية وغير منظمة وأدت إلى إغلاق الطرق ومارس بعضها التخريب أو الشغب. وركز هؤلاء على أسباب متعلقة بإغلاق الطرق بين المناطق المختلفة في لبنان أو في بيروت؛ ما أدى إلى شلّ حركتهم وعدم قدرتهم على الوصول إلى أماكن عملهم أو أماكن أخرى، إضافة إلى أنها عطلت الحياة وسببت ضررًا للناس. ومن الجدير بالذكر أن بعض الإجابات قد ركزت على أن هذه الاحتجاجات في بدايتها كانت أكثر تنظيمًا.

وعبّر 13% من المستجيبين عن معارضتهم للاحتجاجات انطلاقًا من أنها مؤامرة خارجية على لبنان، ومن ثمّ يعكس توصيفهم هذا رفضهم لها من ناحية مبدئية؛ إذ اعتبروها منظمة من الخارج ولا تمثل الشعب أو تطلعاته وإنما هي صناعة خارجية و"مؤامرة" تستهدف لبنان وأمنه. واعتبرت أغلبية هؤلاء أن الاحتجاجات مؤامرة أميركية أو أميركية إسرائيلية أو مؤامرة خارجية بصفة عامة، أو أنها نُظمت وطُبخت ومُولت من سفارات دول معادية في لبنان.

وعبّر نحو 9% من المستجيبين عن رفضهم للاحتجاجات لأسباب ذات علاقة بأنها مسيّسة أو ذات أهداف سياسية. وفي هذا السياق، كان هؤلاء المعارضون يعبّرون عن أن معارضتهم جاءت إما لأن الاحتجاجات ليست مطلبية فحسب؛ أي مطلبية كاملة، وإما لأنها ذات أهداف سياسية، وكأنهم يرغبون في مظاهرات مطلبية فحسب. ومن الجلي أن هؤلاء المستجيبين يعكسون رأيًا ساد من قبل بعض الفئات السياسية اللبنانية التي رفضت هذه الاحتجاجات بوصفها ذات أجندات سياسية أو مسيّسة. ولم تستطع الإجابات الواردة في هذا التصنيف أن تعرّف المقصود بالمسيّس المرفوض والمطلبي المرغوب.

وقال 9% من المستجيبين المعارضين لهذه الاحتجاجات (ويمثل هؤلاء نحو 3% من مجمل مستجيبي العينة) إنهم كانوا مؤيدين لها في البداية، لكنهم تحولوا إلى معارضين بعد فترة من الزمن نتيجة انحرافها عن مسارها الصحيح. وكانت بعض الإجابات التي صُنفت هنا تشير إلى انحراف لهذه الاحتجاجات عن "مسارها الصحيح" من دون توضيح ماهية هذا الانحراف أو تعريف ماهية المسار الصحيح. وبينت بعض الإجابات الأخرى ما يقصده المستجيبون في ذلك من أن الاحتجاجات فقدت عفويتها التي كانت سمة أساسية لها في الأسابيع الأولى من انطلاقها أو أنها أصبحت ترفع شعارات سياسية بعد أن كانت تركز على الشعارات المطلبية، أو أنّ "مندسين" قد انخرطوا فيها وحرفوها عن مسارها، أو أنها أصبحت تعبّر عن اتجاه سياسي معين أو تستهدف اتجاهًا سياسيًا معينًا. وعلى الرغم من أن بعض هذه الإجابات تتقاطع مع إجابات أخرى صُنفت في فئات مختلفة لتعبّر عن آراء المعارضين، فإن تخصيص فئة خاصة لهذه الإجابات ينطلق من أنها تمثل الفئة التي تأرجحت وتحولت من موقف مؤيد إلى موقف معارض إما نتيجة للنقاش والجدل اللذَين شهدتهما الساحة اللبنانية وجهود تيارات سياسية استهدفت صدقية هذه الاحتجاجات، وإما نتيجة لموقف تطور عند بعض المؤيدين للاحتجاجات ليحولهم معارضين لها.

وأورد ما نسبتهم 8% من المستجيبين المعارضين للاحتجاجات إجابات متعلقة بتدهور الوضع الاقتصادي في لبنان بشكل أكبر نتيجة لها، حيث عبّروا عن أنها ساهمت في انخفاض سعر العملة الوطنية مقابل الدولار، أو ارتفاع الأسعار وتوقف الأعمال والأشغال أو تراجع مستوى المعيشة؛ أي أن هذه الفئة فسرت معارضتها للاحتجاجات بأنها سببت مزيدًا من التراجع للوضع الاقتصادي (من بطالة، وارتفاع أسعار، وفقر).

وعلى صعيد مشابه، فسر 7% من المستجيبين المعارضين موقفهم بأنها أدت إلى عدم الاستقرار وتدهور أوضاع لبنان بصفة عامة، حيث أفاد هؤلاء أن الاحتجاجات واستمرارها قادت البلد إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني وإلى غياب الأمان. وانطلق 7% من المعارضين من أن معارضتهم كانت بناءً على أن أهدافها غير موحدة وشعاراتها وقياداتها متضاربة، ولا تعكس الوحدة، إضافة إلى افتقارها إلى التنظيم. وقد أورد البعض أن أسباب معارضتهم تعود إلى أنه لا يوجد برنامج واضح لها أو أهداف تم التوافق عليها أو قيادة موحدة، فضلًا عن ضعف الضبط والتنظيم في مجرياتها. ومن الجدير بالذكر أن 5% من المعارضين عزوا ذلك إلى أن الاحتجاجات موجهة ضد تيار سياسي بعينه أو أنها تخدم جهة سياسية معينة، حيث قال هؤلاء إن من قاموا بها يخدمون أجندة أحزاب محددة أو يستهدفون تيارات سياسية محددة، أي أن أهدافها ليست مصالح الشعب اللبناني. ومن اللافت للانتباه أن الإجابات التي سمّت التيارات أو الجهات المستهدفة كانت متعددة ومتباينة وركزت على ثلاث جهات وهي: أولًا، أن هذه الاحتجاجات تستهدف المكون السني في لبنان أو تيار المستقبل أو سعد الحريري من أجل إزاحته عن رئاسة الحكومة ... إلخ. ثانيًا، أنها تستهدف الشيعة في لبنان أو حزب الله، أو سلاح المقاومة. ثالثًا، أن هدفها كان استهداف العهد أو ميشيل عون رئيس الجمهورية أو التيار الوطني وقائده جبران باسيل.

الجدول (2)

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاحتجاجات التي شهدها لبنان

الأسباب	% من مجموع المعارضين	% من مجموع المستجيبين
لا جدوى منها ولن تغير شيئًا	20	6.3
فوضوية وأدت إلى إغلاق الطرق والتخريب	14	4.5
مؤامرة خارجية	13	4.0
مسيّسة وليست مطلبية	9	2.8
كنت مؤيدًا، وأصبحت معارضًا لأن الاحتجاجات انحرفت عن مسارها	9	2.7
ساهمت في سوء الأوضاع الاقتصادية	8	2.6
أدت إلى عدم الاستقرار وتدهور أوضاع لبنان	7	2.3
أهدافها غير موحدة والمظاهرات تفتقر إلى التنظيم	7	2.1
موجهة ضد تيار سياسي بعينه أو أنها تخدم جهة سياسية بعينها	5	1.7
أخرى	2	0.6
لم يورد أسبابًا لمعارضة الاحتجاجات	5	2.0
المجموع	100	31.5

وعند تحليل اتجاهات الـرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدها لبنان بحسب المؤشرات الديموغرافية والتعليمية والفئات العمرية، تظهر النتائج أن الآراء متقاربة بين هذه المؤشرات، إلا أنه من المهم إدراج بعض التباينات المرصودة، حيث أظهرت النتائج أن نسب التأييد للاحتجاجات بين الإناث والذكور متقاربة مع ميلٍ أعلى للتأييد لدى المستجيبات الإناث. بينما أظهرت النتائج أن عامل التعليم عاملٌ مؤثرٌ إلى حدٍ ما في اتجاهات الرأي العام، حيث ترتفع نسبة الـتأييد بين الفئات الأكثر تعليمًا مقارنةً بالأقل تعليمًا. وكانت أكثر فئة من المستجيبين عبّرت عن معارضتها للاحتجاجات هي من ذوي التعليم الأقل من الثانوي، بينما الأكثر تأييدًا هم المستجيبون من ذوي التعليم الثانوي أو أعلى. ويمكن قراءة أثر عامل (السن/ العمر) في تأييد الاحتجاجات بأن الفئتين العمريتين 25-34 عامًا و35-44 عامًا هما الأكثر تأييدًا لها، مقارنة بفئات عمرية أخرى، فقد كانت الفئة العمرية (55 عامًا فأكثر) هي الأقل تأييدًا لهذه الاحتجاجات أو الأكثر معارضة لها.

على الرغم من التباينات التي عكستها المتغيرات التعليمية والعمرية والجندرية، فإنها تبقى محدودة وذات تأثير غير جوهري باستثناء ما ظهر عند تحليل المستويات التعليمية. في المقابل، ومن خلال تحليل البيانات بحسب بعض المتغيرات الأخرى، وُجد أن هنالك مجموعة متغيرات أكثر أهمية على صعيد تأثيرها في مواقف المستجيبين نحو الاحتجاجات، وهي:

أولًا: الوضع الاقتصادي للأسرة، وقد اعتمد هنا متغير مدى كفاية الدخل لتغطية نفقات الحاجات الأساسية لأسرة المستجيب.

ثانيًا: متغير المحافظة، واعتمد هنا مكان سكن المستجيب بحسب توزيع العينة.

ثالثًا، متغير الطائفة، واعتمد هنا التعريف الذاتي للمستجيب لطائفته.

على صعيد متغير دخل الأسرة، أظهرت النتائج أن هنالك تباينًا في اتجاهات الرأي نحو تأييد الاحتجاجات؛ إذ يرتفع التأييد لها مع انخفاض دخل الأسرة، حيث إن أعلى نسبة معارضة تركزت بين المستجيبين الذين وصفوا دخلهم بالكافي ويستطيعون أن يوفروا منه (أي أسر الوفر). في المقابل، فإن أعلى نسبة تأييد للاحتجاجات كانت بين المستجيبين الذين أفادوا أن دخل أسرهم لا يكفي تغطية حاجاتهم الأساسية (أسر العوز) أو أنه يكفي لتغطية حاجاتهم الأساسية ومن دون توفير (أسر الكفاف). ويمكن القول إن هنالك

علاقة ترابطية عكسية بين دخل الأسرة وتأييد الاحتجاجات، فكلما انخفض دخل الأسرة، كان هنالك ميلٌ نحو تأييد الاحتجاجات.

إن تحليل اتجاهات الرأي العام بحسب المحافظات ذو دلالة كبرى، حيث إن هنالك أكثرية في كل محافظة من المحافظات اللبنانية لتأييد هذه الاحتجاجات باستثناء محافظة واحدة، هي بعلبك/ الهرمل، حيث أفاد 78% منهم أنهم يعارضون الاحتجاجات، مقابل 22% فقط أفادوا تأييدهم لها. وكانت أغلبية المستجيبين في المحافظات الأخرى قالت إنها تؤيد الاحتجاجات، لكن نسبة التأييد تتفاوت بين محافظة وأخرى، حيث سجلت محافظة عكار أعلى نسبة 79% تليها بيروت 78% فشمال لبنان 73% والنبطية 72%. وتشير النتائج بشكل واضح إلى أن تأييد الاحتجاجات متوافر على امتداد المحافظات على اختلافها مع وجود استثناء في محافظة بعلبك/ الهرمل.

أما المتغير الثالث، فهو متغير طائفة المستجيبين، ولعل هذا المتغير مهم جدًا فيما يتعلق بلبنان، حيث إن النظام السياسي قائم على الاعتراف بالطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية، إضافة إلى أن أغلب القوى السياسية القائمة ضمن التيارات المتعارف عليها main stream هي أحزاب تمثل طوائف في لبنان. كما أن لها أهمية خاصة مرتبطة بالمظاهرات والاحتجاجات التي شهدها لبنان، حيث إنها رفعت شعارات التخلص من الطائفية السياسية والأحزاب الطائفية والمحاصصة السياسية الطائفية. فضلًا عن ذلك، كان الجدل الذي رافق التعامل مع هذه الاحتجاجات ذا أبعاد طائفية، حيث نشأ خطاب سياسي، وتحديدًا ذاك الذي وقف ضد الاحتجاجات، يركز على التضامن بين أبناء الطائفة أو الالتفاف حول الأحزاب التي تمثل الطوائف. وأظهرت النتائج أن أكثرية المستجيبين في كل طائفة من الطوائف الرئيسة أفادت أنها تؤيد الاحتجاجات التي جرت. إلا أن تحليل النتائج يشير إلى تركّز التأييد لدى المستجيبين من الذين عرّفوا أنفسهم كمسلمين سنة ومسيحيين أرثوذوكس ومسيحيين كاثوليك، مقابل تأييد أقل بين المستجيبين المسيحيين الموارنة، ويصبح هذا التأييد في أقل مستوياته بين المستجيبين المسلمين الشيعة، حيث أفاد 51% منهم تأييدهم للاحتجاجات مقابل 49% عبّروا عن معارضتهم لها.

إن تحليل البيانات بالتقاطع مع طائفة المستجيب يعكس أن هنالك شبه انقسام بين اللبنانيين الشيعة على الرغم من أن الأغلبية البسيطة تؤيد هذه الاحتجاجات. كما أن هنالك أغلبية لتأييد الاحتجاجات في إطار المحافظات ذات الصبغة الشيعية الأكبر. وهنالك نسبة معتبرة من المستجيبين الموارنة (41%) عبّروا عن معارضتهم للاحتجاجات مقابل 51% أيدوها.

إن قراءةً في الأسباب التي أوردها المعارضون للاحتجاجات لإيضاح أسباب معارضتهم تظهر أن هذا التيار متنوع وغير متوافق، ولا ينطلق جميعه من توافق مبدئي على معارضة الاحتجاجات أو مطالبها، خاصة إذا كانت هذه المطالب مرتبطة بظروف معيشية للمواطنين. ويمكن في هذا السياق القول إن هنالك ثلاثة تيارات رئيسة تشكل كتلة المعارضين:

الأول: ينطلق من المعارضة لأسباب لا تتعلق بموقف رافض للاحتجاجات من ناحية مبدئية، ويضم هذا التيار أولئك الذين فسروا معارضتهم بعدم جدوى الاحتجاجات وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها (6.3% من مجمل المستجيبين) أو لكونها ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية (2.6% من مجمل المستجيبين) أو أنها أدت إلى عدم الاستقرار (2.3%)، ويمثل هذا التيار نحو 11% من مجمل المستجيبين، ونحو ثلث فئة المعارضين.

الثاني: ينطلق من معارضته لأسباب نقدية تتعلق بالاحتجاجات وآلية تطورها، إذ يركز على ضعف تنظيمها وعدم وجود قيادة موحدة لها (2.1% من مجمل المستجيبين) أو أنها فوضوية وأدت إلى تعطيل الحياة وإغلاق الطرق (4.5%)، ويمثل هذا التيار نحو 7% من مجمل المستجيبين، أي نحو ربع المعارضين.

الثالث: يأخذ موقفًا معارضًا لها من ناحية مبدئية ويصفها إما أنها موجهة ضد تيار سياسي بعينه أو خدمة لتيار سياسي محدد (1.7%)، وأنها مؤامرة خارجية ولا تعبّر عن رأي اللبنانيين (4% من المستجيبين) أو لأنها مسيّسة وليست مطلبية (2.8% من مجمل المستجيبين)، إضافة إلى أولئك الذين كانوا مؤيدين لها وأصبحوا معارضين بعد انحرافها عن مسارها (2.7%)، ويمثل هذا التيار 11% من مجمل المستجيبين، وثلث المعارضين.

ويمكن القول إن هذا التيار لديه موقف معارض من هذه الاحتجاجات بشكل مبدئي، لكن يمكن مناقشة البنية المبدئية لهذا الموقف من خلال الادعاء بأن الموقف المبدئي هذا تشكل على أساس التضامن مع أحد التيارات السياسية القائمة في لبنان (على وجه الخصوص حزب الله والتيار الوطني وبدرجة أقل تيار المستقبل)؛ أي أنه ينطلق من الخطاب السياسي الذي طرحته هذه التيارات أو بعضها لاحتواء هذه الاحتجاجات أو التقليل من زخمها أو استهدافها. وليس من موقف مبدئي من الاحتجاجات أو الظروف الموضوعية التي أدت إلى اندلاعها في الشارع اللبناني. بمعنى أن هذه الفئة ليست منفصلة عن الأهداف أو الغضب الذي دفع المتظاهرين للاحتجاج في تشرين الأول/ أكتوبر والأشهر التالية، بمقدار معارضتهم المبدئية للاحتجاجات على أساس تضامنهم مع خطاب التيار السياسي الذي يمثلهم ورؤيته أو يمثل

الجدول (3)

اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات من حيث الجندر، والمحافظة (أو الإقليم)، والطائفة، والمستوى التعليمي، والفئات العمرية

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	الجندر	
	ذكور %	إناث %
مؤيدون	67	69
معارضون	33	31
المجموع	100	100

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	الفئات العمريّة (سنة)				
	24-18 %	34-25 %	44-35 %	54-45 %	55+ %
مؤيدون	66	70	73	67	63
معارضون	34	30	27	33	37
المجموع	100	100	100	100	100

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	المستويات التعليميّة			
	أمّي/ مُلم %	أقل من الثّانويّ %	الثانويّ %	أعلى من الثّانويّ %
مؤيدون	69	65	72	71
معارضون	31	35	28	29
المجموع	100	100	100	100

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	الطائفة					
	مسلم سني %	مسلم شيعي %	مسيحي ماروني %	مسيحي أرثوذكسي %	مسيحي كاثوليكي %	درزي %
مؤيدون	84	51	59	72	81	86
معارضون	16	49	41	28	19	14
المجموع	100	100	100	100	100	100

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	المحافظة							
	عكار %	شمال لبنان %	البقاع %	بعلبك الكرمل %	بيروت %	جبل لبنان %	جنوب لبنان %	النبطية %
مؤيدون	79	73	68	22	78	70	63	72
معارضون	21	27	32	78	22	30	37	28

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات	توصيف المستجيبين لدخل أسرهم		
	دخل الأسرة يُغطّي نفقات احتياجاتنا بشكلٍ جيّدٍ ونستطيع أنْ نوفّر منه %	دخل الأسرة يُغطّي نفقات احتياجاتنا ولا نوفّر منه %	دخل الأسرة لا يُغطّي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوباتٍ في تغطية احتياجاتنا %
مؤيدون	60	70	69
معارضون	40	30	31
المجموع	100	100	100

الجدول (4)

برأيك، ما هو أهم سبب وثاني أهم سبب دفع الناس للتظاهر/ للمشاركة في الاحتجاجات؟

	السبب الأول %	السبب الثاني %	معدل الإجابتين %
ارتفاع الأسعار (ارتفاع تكلفة المعيشة)	42	20	31.0
الفساد الإداري والمالي	24	23	23.5
البطالة (عدم توافر فرص عمل)	17	24	20.5
المحاصصة السياسية	4	7	5.5
ضعف الخدمات العامة	2	6	4.0
النظام الطائفي	3	5	4.0
سيطرة مجموعة من السياسيين على الحكم	3	5	4.0
عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة	2	4	3.0
عدم الثقة بالأحزاب	1	3	2.0
أخرى	1	2	1.5
لا أعرف/ رفض الإجابة	1	0	0.5
لا يوجد خيار ثانٍ	0	1	0.5
المجموع	**100**	**100**	**100**

تطلعاتهم أو بعضها، فهم متعاطفون أو لديهم تفهم مبدئي لأسباب الاحتجاجات. ومن أجل مزيد من التوضيح لوجهة النظر هذه، يمكن الاعتماد على نتائج سؤال طرحه المؤشر في الاستطلاع نفسه بصيغة السؤال المغلق؛ أي ضمن خيارات محددة تطلب من المستجيبين أن يحددوا أهم سبب، وثاني أهم سبب، دفع الناس لهذه الاحتجاجات أو المشاركة فيها. وتضمنت قائمة الخيارات ما يلي:

- ارتفاع الأسعار (ارتفاع تكلفة المعيشة).
- الفساد الإداري والمالي.
- البطالة (عدم توافر فرص عمل).
- المحاصصة السياسية.
- ضعف الخدمات العامة.
- النظام الطائفي.
- سيطرة مجموعة من السياسيين على الحكم.
- عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.
- عدم الثقة بالأحزاب.

ولم تتضمن هذه القائمة أي سبب للاحتجاجات على أنها مؤامرة خارجية، أو تمثيل لتيار سياسي محدد، أو من أجل استهداف تيار سياسي بعينه. ومع ذلك، أتاح السؤال للمستجيب أن يجيب أو يقول إنه لا يتفق مع أي من الخيارات الواردة في السؤال لتفسير السبب الذي دفع الناس للتظاهر، ويتيح له أيضًا أن يضع السبب الذي يمثل الدافع لانخراط الناس في الاحتجاجات من وجهة نظره. لقد أظهرت النتائج أن نحو 97% اختاروا واحدًا من الخيارات التي عرضت عليهم كأسباب أدت إلى الاحتجاج والتظاهر، مقابل 1.5% فقط رفضوا الخيارات المطروحة عليهم، وقرروا أن يضعوا الأسباب من وجهة نظرهم، حيث أفادوا أن الدافع الرئيس للتظاهر هو استجابة لمؤامرة خارجية أو لتحقيق أهداف سياسية تنال من أحد التيارات أو القوى أو الطوائف الموجودة في لبنان.

أما على صعيد الأسباب التي اختارها المستجيبون لتفسير السبب الأهم الذي دفع الناس للخروج في الاحتجاجات، فقد كان ارتفاع الأسعار في المرتبة الأولى (42%)، ثم انتشار الفساد المالي والإداري (24%)، ثم البطالة (17%)، وضعف الخدمات العامة (2%). في حين شدد ما نسبتهم (3%) على النظام الطائفي، وعلى عدم الثقة بالأحزاب (1%)، وعلى المحاصصة السياسية (4%). وتعكس النتائج

أن أكثرية الرأي العام اللبناني ترى دوافع الناس للاحتجاج هي دوافع ذات أبعاد اقتصادية (نحو 60%)، فيما أفاد نحو ثلث المستجيبين أن الدوافع ذات أبعاد سياسية أو تعكس السخط على القوى السياسية والنظام السياسي الذي يدير البلاد وفساده (نحو 33%).

إن تحليل اتجاهات الرأي العام بناء على هذا السؤال يظهر بشكل جلي أن الابتعاد عن السؤال المباشر حول تأييد الاحتجاجات أو معارضتها يقلل من لجوء المستجيب للإجابة من منطلق تضامني أو اصطفافي مع التيار السياسي الأقرب منه، أو المتأثر بوجهات نظره، فيما يتيح السؤال الأكثر عمومية والذي يتساءل عن الأسباب والدوافع فرصة للتعرّف إلى تشخيص المستجيب بشكل موضوعي أكبر لدوافع التظاهر بغض النظر عن مشاركته فيها؛ أي أنه يصبح أكثر توازنًا في تشخيص الموضوع والموقف منه.

المشاركة في الاحتجاجات ومساندتها

يناقش هذا المحور مدى تفاعل المواطنين عمليًا مع الاحتجاجات التي شهدها لبنان وذلك للتعرف إلى جانب آخر من جوانب فهم تفاعل المجتمع اللبناني مع الاحتجاجات بصفة عامة. وفي هذا السياق، طرح المؤشر العربي مجموعة من الأسئلة على المستجيبين للوقوف على مدى تفاعلهم ومشاركتهم في الاحتجاجات، منها ما تعلق بمدى المشاركة الفعلية في الاحتجاجات، وكذلك مدى تقديم الدعم والمساندة للمتظاهرين.

أما على صعيد المشاركة الفعلية في الاحتجاجات، فقد سئل المستجيبون عدة أسئلة، من قبيل هل شاركوا في الاحتجاجات فعلًا؟ كما طلب منهم أن يذكروا أهم ثلاث مشاركات لهم في هذه الاحتجاجات (حتى لو كانت تفوق ثلاث مرات) وتحديد أسمائها وأماكنها وتواريخها. وتظهر النتائج أن نحو 20% أفادوا أنهم شاركوا في الاحتجاجات مقابل 80% أفادوا أنهم لم يشاركوا فيها. ويعبر هذا عن نسبة معتبرة وجديرة بالاهتمام ممن شاركوا فيها.

أما على صعيد أهم ثلاث مشاركات في الاحتجاجات، فقد أفاد 24% من المستجيبين أنهم شاركوا في التظاهر ولم يحددوا مكان الاحتجاجات أو أسماءها، أو أنهم فضلوا عدم ذكر ذلك بالتحديد لأنهم لا يتذكرون. أما تواريخ هذه الاحتجاجات، فقد أفاد نحو 30% منهم أنهم يفضلون عدم ذكر تواريخها أو أنهم لا يتذكرون ذلك. في المقابل، يمكن أن تشكل المعلومات التي أدلى بها المستجيبون صورة حول توزيع مشاركات المتظاهرين وتواريخ مشاركتهم في الاحتجاجات خلال الفترة التي حدثت فيها. وتظهر النتائج أن هنالك تركّزًا في زخم المشاركة في الاحتجاجات خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حيث أفاد أكثر من ثلثي الذين انخرطوا في التظاهر أن الاحتجاجات التي شاركوا فيها كانت في هذا الشهر. وأفاد 49% من المستجيبين الذين قالوا إنهم شاركوا في الاحتجاجات بأنهم شاركوا بشكل دائم أو متقطع على امتداد الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2019 - كانون الثاني/ يناير 2020.

وقد ذكر أكثر من 75% من المستجيبين المشاركين في الاحتجاجات الأماكن التي تظاهروا فيها. وتتيح البيانات التي أوردها المستجيبون التأكيد على انتشار الاحتجاجات في جميع محافظات لبنان. وعند التحليل أيضًا، تبين أن المتظاهرين شاركوا في احتجاجات عبر الأقضية في كل محافظة. وتعكس البيانات أن النسبة الأكبر (نحو 29% من مجمل المستجيبين الذين أفادوا أنهم شاركوا في الاحتجاجات) شاركت في احتجاجات بيروت، تليها محافظة جبل لبنان بنسبة 21%، ثم شمال لبنان 9%، ومحافظة البقاع بنسبة 8%، وجنوب لبنان والنبطية بنسبة 3% لكل منهما. فيما فضل 24% من المستجيبين عدم ذكر أماكن الاحتجاجات التي شاركوا فيها.

وفي حين دافع البعض عن أن هذه الاحتجاجات كانت وطنية بامتياز وشاركت فيها فئات من مختلف مكونات المجتمع، ذهب آخرون إلى نزع الامتداد الوطني عنها، وأشاروا إلى أنها تركزت بين فئات محددة دون أخرى أو بين أبناء بعض المحافظات. إن دافع هذا النقاش وسوق الحجج باتجاه أو آخر ينطلق من المواقف تجاه هذه الاحتجاجات. وقد تبين من تحليل مدى المشاركة الفعلية في الاحتجاجات أن امتداد هذه المشاركة كان وطنيًا سواء ضمن فئات محددة في المجتمع اللبناني أو على صعيد محافظاته.

أما على صعيد المشاركة في الاحتجاجات بحسب المتغيرات الديموغرافية والحيوية، فتظهر النتائج أن هذه الاحتجاجات استقطبت كل الفئات اللبنانية، ويعكس التحليل التفصيلي أن المشاركة على الصعيد الجندري متقاربة مع الميل لمشاركة أكبر من قبل الذكور مقارنة بالنساء، فيما يظهر تحليل الفئات العمرية للمتظاهرين تركزها بين الفئات الشابة ومن تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة. كما يظهر التحليل أن المتظاهرين من المستوى التعليمي أعلى من ثانوي هم الأكثر مشاركة مقارنة بالمستجيبين من مستويات تعليمية أقل. ويتباين المستجيبون بحسب طوائفهم الدينية في مستويات مشاركتهم في الاحتجاجات؛ ففي حين كانت النسبة الأعلى بين المستجيبين المسلمين السنة والمسيحيين الكاثوليك، كانت النسبة الأقل لدى المسيحيين الموارنة والدروز. كما أن دخل الفرد عامل مؤثر في المشاركة في الاحتجاجات، فكلما كان دخل الأسرة منخفضًا، كانت المشاركة أعلى.

الشكل (2)

المستجيبون الذين أفادوا أنهم شاركوا في الاحتجاجات التي شهدها لبنان منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 (٪)

الجدول (5)

توزيع المتظاهرين على الاحتجاجات التي شاركوا فيها بحسب المحافظة

الاحتجاجات التي شارك فيها المتظاهرون بحسب المحافظة	% من مجمل المستجيبين الذين أفادوا أنهم شاركوا في الاحتجاجات
بيروت	29.3
جبل لبنان	21.0
شمال لبنان	9.3
البقاع	7.9
جنوب لبنان	3.1
النبطية	3.0
بعلبك/ الهرمل	1.9
عكار	0.4
لا أذكر/ رفض الإجابة	24.1
المجموع	**100.0**

الجدول (6)

المستجيبون الذين شاركوا في الاحتجاجات من حيث الجندر، العمر، التعليم، الطائفة، الوضع الاقتصادي

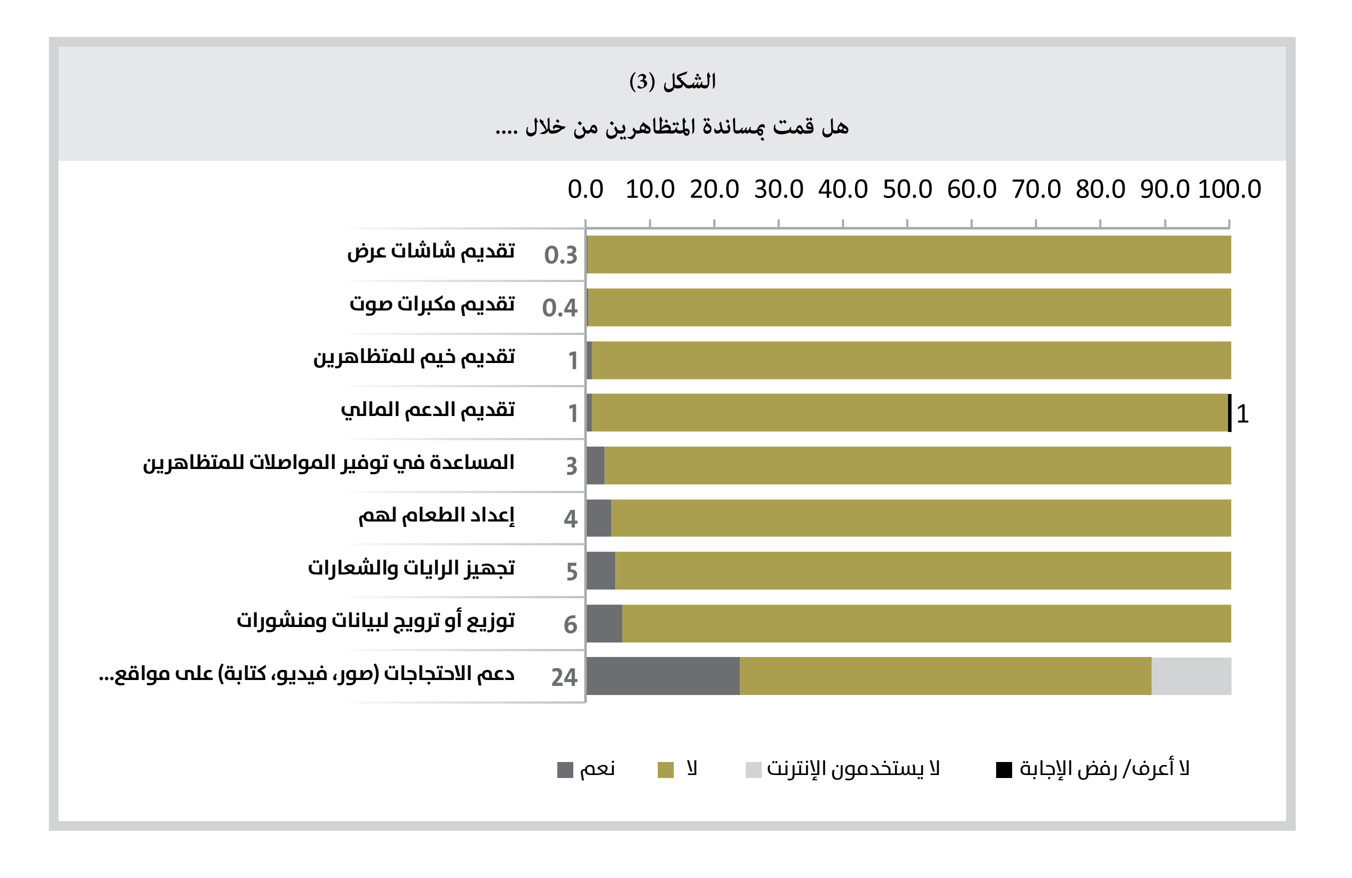
هل شارك في الاحتجاجات؟	الجندر	
	ذكور %	إناث %
نعم	22	18
لا	78	82
المجموع	100	100

هل شارك في الاحتجاجات؟	الفئات العمريّة (سنة)				
	24-18 %	34-25 %	44-35 %	54-45 %	55+ %
نعم	29	26	21	17	7
لا	71	75	79	83	93
المجموع	100	100	100	100	100

هل شارك في الاحتجاجات؟	المستويات التعليميّة			
	أمّي/ مُلم %	أقل من الثانوي %	ثانوي %	أعلى من الثانوي %
نعم	21	16	20	26
لا	79	84	80	74
المجموع	100	100	100	100

هل شارك في الاحتجاجات؟	الطائفة					
	مسلم سني %	مسلم شيعي %	مسيحي ماروني %	مسيحي أرثوذكسي %	مسيحي كاثوليكي %	درزي %
نعم	32	16	14	15	22	12
لا	68	85	86	85	78	88
المجموع	100	100	100	100	100	100

هل شارك في الاحتجاجات؟	توصيف المستجيبين لدخل أسرهم		
	دخل الأسرة يُغطّي نفقات احتياجاتنا بشكلٍ جيّدٍ ونستطيع أنْ نوفّر منه %	دخل الأسرة يُغطّي نفقات احتياجاتنا ولا نوفّر منه %	دخل الأسرة لا يُغطّي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوباتٍ في تغطية احتياجاتنا %
نعم	17	19	23
لا	83	81	77
المجموع	100	100	100



إذا كانت النتائج السابقة تعكس مدى مشاركة المستجيبين في الاحتجاجات التي شهدها لبنان من خلال الانخراط الفعلي في التظاهر، فإن مشاركتهم من خلال مساندة هذه الاحتجاجات هي أمر مهم ويعكس بعدًا آخر لتفاعل المجتمع اللبناني معها. بناء على ذلك، فقد طرح المؤشر العربي مجموعة من الأسئلة التفصيلية التي يمكن لكل منها أن يعكس جوانب لتفاعل المواطنين مع الاحتجاجات، بينما يتيح مجموعها تقديم صورة مجملة لهذا التفاعل. وعند تحليل البيانات التي تم جمعها، فإن نحو 24% من المستجيبين أفادوا أنهم ساهموا بمساندة ودعم المتظاهرين مقابل نحو 76% أفادوا أنهم لم يقدموا مساندة ومساعدات لهذه الاحتجاجات.

وتباينت أشكال الدعم والمساندة التي قدمها المواطنون للاحتجاجات، وكان أعلى شكل من أشكال المساندة هو دعم الاحتجاجات على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الكتابة أو نشر الصور أو الفيديوهات بنسبة 28%، يلي ذلك 6% من المستجيبين الذين قالوا إنهم قاموا بدعم الاحتجاجات من خلال توزيع بيانات أو مطويات أو منشورات الترويج للاحتجاجات وأهدافها. وأفاد 5% من المستجيبين أنهم قاموا بتجهيز يافطات أو تقديم أعلام للمتظاهرين. وأفاد 4% أنهم ساندوا الاحتجاجات بإعداد الطعام. وأفاد 3% أنهم وفروا مواصلات للمتظاهرين أو أنهم ساندوهم بالوصول إلى أماكن الاحتجاجات. بينما أفاد 1% أنهم قدموا دعمًا ماليًا أو مساندة مالية للمتظاهرين أو الاحتجاجات، و1% أنهم ساندوا في تقديم خيم للمتظاهرين أو ساعدوا في بنائها.

تبين سابقًا أن أكثر أشكال الدعم والمساندة لحركة الاحتجاجات أو للمتظاهرين كانت من خلال النشاط والدعم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد يكون من المفيد التعرف إلى تفاصيل استخدام منصات التواصل الاجتماعي التي اعتمدها مساندو الاحتجاجات. ويظهر جليًا أن أكثر الوسائل استخدامًا كان الواتساب حيث أفاد باستخدامه 94% من المستجيبين الذين ساندوا الاحتجاجات عبر وسائل التواصل، بل أن 68% منهم قالوا إنهم استخدموها يوميًا أو عدة مرات في اليوم. 93% من مساندي الاحتجاجات عبر وسائل التواصل أفادوا باستخدامهم لموقع فيسبوك، وأفاد 68% منهم أنهم استخدموا فيسبوك "يوميًا أو عدة مرات في اليوم" من أجل دعم الاحتجاجات. فيما أفاد 43% و42% من مجمل مساندي الاحتجاجات على منصات التواصل بأنهم استخدموا انستقرام ويوتيوب من أجل ذلك. يأتي تويتر في المرتبة الخامسة حيث أفاد ثلث (33%) المساندين على منصات التواصل باستخدامهم له في دعمهم

للاحتجاجات، وتجدر الإشارة أن نسبة استخدامه بشكل يومي أو عدة مرات في اليوم كانت 22% من مساندي الاحتجاجات. يلي تويتر من ناحية الاستخدام، سناب شات حيث استخدم من قبل 21% من مجمل مساندي المتظاهرين على منصات التواصل. ومن الملفت أن 8% من مساندي الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي أفادوا أنهم استخدموا تيك توك وتليغرام.

الجدول (7)

المستجيبون الذين أفادوا بمساندة الاحتجاجات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحسب أنواع الوسائل التي استخدموها ومدى تكرار استخدامهم لها في مساندة المتظاهرين

(% من المستجيبين الذين ساندوا الاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي)

	% من المستجيبين الذين ساندوا الاحتجاجات عبر منصات التواصل الاجتماعي	مدى تكرار استخدام منصات التواصل الاجتماعي				
		عدة مرات في اليوم	مرة في اليوم على الأقل	عدة مرات في الأسبوع	مرة في الأسبوع	أقل من مرة في الشهر
واتس أب WhatsApp	**94**	70	6	13	3	2
فيسبوك Facebook	**93**	53	15	16	5	4
انستقرام Instagram	**43**	18	11	8	2	4
يوتيوب YouTube	**42**	21	6	5	5	5
تويتر Twitter	**33**	16	6	6	2	3
سناب شات snapchat	**21**	8	2	6	1	4
تيك توك Tik Tok	**8**	2	1	2	1	1
تليغرام Telegram	**8**	2	2	2	1	1

خاتمة

تعكس البيانات حول اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الاحتجاجات التي شهدتها البلاد منذ منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2019 أنها تحظى بأغلبية اللبنانيين (67%)، مقابل معارضة نحو ثلثهم (31%). وبغض النظر عن التأييد والمعارضة لهذه الاحتجاجات، وفي إطار اختبار مواقف الرأي العام اللبناني من هذه الأسباب التي جعلت المواطنين يحتجون، هنالك توافق بين اللبنانيين على أن ظروفًا موضوعية؛ سواء أكانت اقتصادية (ارتفاع أسعار، بطالة، فقر، انخفاض سعر الليرة)، أو سياسية أو مرتبطة بسياسات الحكم (فساد، محاصصة، طائفية، احتكار السلطة)، هي المحفز والدافع الأساسي للمواطن للاحتجاج أو المشاركة في الاحتجاجات، وذلك مقابل نسبة لجأت إلى تفسيرات تآمرية. بمعنى أن المواطن الذي يمكن أن يأخذ موقفًا معارضًا من الاحتجاجات بدوافع تضامنية مع تيار سياسي معين أو نتيجة لشد العصب الطائفي أو لأنه يخشى من مخرجات هذه الاحتجاجات، يتوافق على وجود أسباب موضوعية وحقيقية تدفع المواطن إلى الاحتجاج. وما لم تتغير هذه الظروف أو بعضها بصورة يشعر المواطن بانعكاسها على حياته، فسيبقى هذا التفهم المباشر للاحتجاجات قائمًا كلما اندلعت. إن القول بأن الموقف من الاحتجاجات مرتبط بفئة محددة من المجتمع اللبناني أو بطائفة محددة أو عدة طوائف أو أن الموقف يعكس انقسامًا فئويًا أو طائفيًا هو أمر غير دقيق ويجافي الواقع. إن البيانات تظهر أن التأييد للاحتجاجات هو أمر ينسحب على مجمل فئات المجتمع اللبناني بحسب متغيراتها الديموغرافية والحيوية والجهوية. كما أن أكثرية المستجيبين من كل طائفة من الطوائف كانت مؤيدة لهذه الاحتجاجات. ومع أن متغيري طائفة المستجيب ودخله هما الأكثر تأثيرًا في تباين مستويات التأييد، فإن ذلك لم يرتق إلى مستوى ما يمكن تسميته انقسامًا اقتصاديًا أو طائفيًا.

إن وجود نسبة 31% من المستجيبين تعارض الاحتجاجات، يعكس نسبة معتبرة من المجتمع. ومن ثمّ، فإن نجاح الحركة الاجتماعية في تأطير نفسها في تيار يستطيع أن يضع برنامجًا للتغيير، مرتبط بالحاجة الملحة إلى التعامل مع الذين يعارضون هذه الاحتجاجات، وبخاصة أن المعارضين لها يتركزون في مكونين هما اللبنانيين الشيعة والموارنة. إن جزءًا من التيار المعارض أو الذي أصبح معارضًا للاحتجاجات من حيث المبدأ ويعتبرها "مؤامرة" أو تعبيرًا عن أجندات خارجية أو أن هدفها استهداف تيار سياسي أو طائفة بعينها، ويمثل نحو 11% من مجمل المستجيبين، يستند في مواقفه إلى قواعد التضامن الحزبي أو الانحياز التام إلى مواقف تيارات سياسية حاضرة في الساحة اللبنانية. وبناءً عليه، فإن التأثير في آراء هذه النسبة التي أصبحت ترفض الاحتجاجات محدود جدًا، وليس من المنتظر أن يجري تغيير جوهري يؤدي إلى هبوط في حجم هذا الجزء. وفي المقابل، فإن نحو 20% من المستجيبين الذين عبروا عن معارضة هذه الاحتجاجات ينطلقون من مواقف مرتبطة إما بعدم الأمل بتحقيق نتائج أو لأن تلك الاحتجاجات أثرت في حياتهم سلبيًا أو أن هنالك ضبابية في فهمهم لأهداف الحراك وآلياته؛ ما يعني أن هنالك فرصة لتغيير آرائهم نحو الحراك بصفة عامة أو نحو اندلاع احتجاجات شعبية جديدة خاصة في ظل أن الأغلبية، وبنسبة تزيد عن الثلثين، تعتبر أن تشكيل الحكومة الجديدة لا يمثل تطلعات اللبنانيين، وأن الحكومة وتشكيلتها لا تعبران عن مطالب الاحتجاجات.

وعبّر نحو 20% من المستجيبين عن أنهم شاركوا في الاحتجاجات، ومن خلال محاولة التعرف إلى تواريخ المشاركات وأماكنها، فإن النتائج بينت أن أغلبية الذين أفادوا أنهم تظاهروا قد قاموا بذلك خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019. إن نصف الذين أفادوا أنهم تظاهروا أكدوا على أنهم استمروا في التظاهر، إما بشكل متقطع أو دائم خلال الأشهر الأربعة الأولى من الاحتجاجات. وتؤكد البيانات أن المشاركة في الاحتجاجات امتدت على جميع المحافظات في لبنان. كما قدم 26% من المستجيبين المساندة للمتظاهرين، وكان أكثر أساليب المساندة هو الدعم على وسائل التواصل الاجتماعي.

قدمت البيانات معلومات مهمة حول اتجاهات الرأي العام نحو هذه الاحتجاجات، فقد بينت أن هنالك جزءًا من الرأي العام الذي تحول في موقفه من مؤيد للاحتجاجات في بدايتها إلى معارض لها وبشكل مبدئي، ووصفها بأنها تحولت إلى مؤامرة أو لتنفيذ أجندات خارجية أو انحرفت عن مسارها. ومما لا شك فيه أن هذا التحول في الموقف swinging attitude كان بفعل الحملة التي قادتها بعض التيارات السياسية والإعلامية والشخصيات من منطلق إعادة حشد مؤيديها أو مؤيديها المحتملين إلى دائرة الاصطفاف التضامني على أسس سياسية أو طائفية سياسية. ولكن يبقى اللافت للانتباه أن نسبة الذين مروا بعملية التحول هذه يمثلون نحو 5% فقط من مجمل المستجيبين. ويعكس هذا نجاحًا نسبيًا محدودًا وأقل من الانطباعات العامة، وقد يكون مرد ذلك إلى أن الظروف التي قادت إلى حركة الاحتجاجات هي ظروف ملموسة ويعانيها جميع اللبنانيين. ومن ثمّ، فإن شدّ العصب السياسي أو الطائفي السياسي يبقى محدودًا في ظروف اقتصادية خانقة وفي ظل أزمة الحكم في لبنان.

صـدر حديـثًا

تأليف: هيثم فرحان صالح

إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة

صدر عن "سلسلة أطروحات الدكتوراه" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب هيثم فرحان صالح **إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة**، ينطلق فيه مؤلفه من ارتباط الثورات العربية، بصفتها أحد معالم تحول السلطة، بتطور دور المعرفة التي تمثل بدورها أحد أبرز عناصر السلطة، ومن ثمّ مساهمة التحولات في العالم العربي وآثارها في حلّ إشكالية الدولة العربية على أبواب الألفية الثالثة. ويرتبط هذا الحلّ بسياق عالمي، شهد الجميع بعض تحولاته في دول أوروبية شرقية كثيرة، بعد انهيار جدار برلين، في ما يعدّ محاولةً لحلّ إشكالية الدولة ونماذجها الدكتاتورية والاستبدادية، وخصوصًا بعدما وصف باحثون كثيرون الثورات العربية بأنها "انهيار جدار برلين" عربي.



التوثيق

Political Document

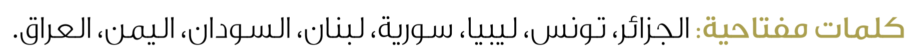




محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 1 كانون الثاني/ يناير – 29 شباط / فبراير 2020.


كلمات مفتاحية: الجزائر، تونس، ليبيا، سورية، لبنان، السودان، اليمن، العراق.



Keywords: Algeria, Tunisia, Libya, Syria, Lebanon, Sudan, Yemen, Iraq.

2020/1/1 قالت وزارة الخارجية الليبية إن تصريحات أمين جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، التي فسّرت معنى التدخل الخارجي في ليبيا واقتصاره على الأجنبي فقط، تضّمنت تفسيرًا مغلوطًا ومخالفًا لميثاق جامعة الدول العربية.

(الجزيرة نت، 2020/1/1)

2020/1/1 أعلنت السفارة الأميركية في بغداد عن تعليق خدماتها القنصلية، بسبب هجمات ميليشيات عراقية موالية لإيران على مجمع السفارة.

(سكاي نيوز عربية، 2020/1/1)

2020/1/1 أفرجت محكمة جزائرية عن أسعد ربراب، أغنى رجل في الجزائر، المتّهم في قضايا فساد مالي، وجاء الإفراج بعد الحكم بالسجن النافذ 6 أشهر، إضافة إلى عام حبس موقوف التنفيذ في قضايا فساد مالي، وخُصِمت فترة سجن ربراب من العقوبة المنطوق بها من طرف المحكمة، على اعتبار أنه أُدخِل سجن "الحراش" بالعاصمة في 22 نيسان/ أبريل 2019.

(الجزيرة نت، 2020/1/1)

2020/1/2 أعلنت وزارة العدل الجزائرية إخلاء سبيل 76 معتقلًا، من بينهم لخضر بورقعة، في إطار سعي الدولة لإنهاء الاحتجاجات المستمرة على مدى عدة أشهر.

(آر تي العربية، 2020/1/2)

2020/1/2 صدّق البرلمان التركي مشروع قرار يسمح بإرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة في طرابلس.

(العربي الجديد، 2020/1/2)

2020/1/2 استولى مسلحون من المجلس الانتقالي على مليارات من الريالات اليمنية التابعة للبنك المركزي تُقدّر قيمتها بنحو 30 مليون دولار أميركي، وأعلنوا عزمهم التحفظ عليها لمنع وصولها إلى ما سمَّوه مجموعة فاسدة في الحكومة اليمنية.

(الجزيرة نت، 2020/1/2)

2020/1/4 دانت هيئة كبار علماء الأزهر التصعيد في الملف الليبي، معلنةً دعمها للموقف المصري الذي يشدّد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة بأكملها، وأن "أي تدخل خارجي على الأراضي الليبية سيؤدي إلى مزيدٍ من تعقيد الأوضاع في ليبيا".

(العربية نت، 2020/1/4)

2020/1/5 صدّق البرلمان العراقي قرارًا يطالب الحكومة بـ "إنهاء وجود" القوات الأجنبية في العراق، ويضمن عدم استخدامها لأراضيه ومجاله الجوي ومياهه لأي سبب، ودعا مقتدى الصدر لطرد الأميركيين بصورة "مذلة".

(دوتشي فيله عربي، 2020/1/5)

2020/1/6 أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن تحرّك وحدات من الجيش التركي إلى ليبيا.

(سكاي نيوز عربي، 2020/1/6)

2020/1/6 أعلن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، عبد الكريم خلف، البدء في إعداد آلية لإخراج القوات الأجنبية من العراق، وأضاف أن الحكومة العراقية قيدت حركة التحالف الدولي برًا وجوًا.

(العربي الجديد، 2020/1/6)

2020/1/6 أعربت العديد من دول العالم الكبرى، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا، عن التزامها بالسيادة العراقية، ورفضها تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفرض عقوبات على بغداد إذا أجبرت القوات الأميركية على مغادرة العراق.

(الجزيرة نت، 2020/1/6)

2020/1/8 قال الزعيم الشيعي العراقي، مقتدى الصدر، إن الأزمة التي عاناها العراق قد انتهت، وذلك في أعقاب التصريحات الصادرة عن إيران والولايات المتحدة التي تنمّ عن عدم وجود نية للتصعيد، ودعا الفصائل العراقية المسلحة إلى عدم تنفيذ هجمات، داعيًا إلى وجوب تشكيل حكومة عراقية قوية قادرة على حماية سيادة العراق واستقلاله، وإجراء انتخابات مبكرة، مضيفًا أن العراقيين ما زالوا يسعون لإنهاء الوجود الأجنبي في البلاد.

(العربية نت، 2020/1/8)

2020/1/8 أعلنت وزارة الخارجية العراقية رفضها ما وصفتها بـ "الاعتداءات" الإيرانية على أراضيها واستهداف القواعد العراقية، معتبرة هذه الخطوة خرقًا لسيادتها، ومشيرة إلى أنها ستستدعي السفير الإيراني لإبلاغه بهذا الاعتراض.

(العربي الجديد، 2020/1/8)

2020/1/9 شكّل عبد المجيد تبون، الرئيس الجزائري، لجنةً لتعديل الدستور تضم 17 عضوًا برئاسة أحمد لعرابة، الخبير في الأمم المتحدة، على أن تتولى "تحليل وتقييم كل جوانب تنظيم وسير مؤسسات الدولة"، وتقدّم إلى رئيس الجمهورية "مقترحات وتوصيات بغرض تدعيم النظام الديمقراطي"، وسيكون أمامها ثلاثة شهور لتقديم مقترحات للنقاش.

(فرانس 24، 2020/1/9)

2020/1/10 رفض نواب البرلمان التونسي منح الثقة لأعضاء حكومة رئيس الوزراء المكلف، الحبيب الجملي، حيث صوّت 72 نائبًا بـ "نعم"، في حين صوّت 134 نائبًا بـ "لا"، علمًا أن الحكومة تحتاج إلى 109 أصوات لكي تنال الثقة.

(آر تي العربية، 2020/1/10)



2020/1/12 قال المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية إنه رصد خرقًا للهدنة من جانب قوات اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، وذلك بعد دقائق من دخول اتفاق وقف إطلاق النار، المقترح من روسيا وتركيا، حيز التنفيذ.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/12)

2020/1/12 قال رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، إنه طلب صلاحيات استثنائية من الحكومة لتنظيم القيود التي طبقتها المصارف العاملة في البلد على المودعين، وتوحيدها، لضمان تطبيقها على نحو عادل ومتساوٍ على البنوك والعملاء.

(**سكاي نيوز عربية**، 2020/1/12)

2020/1/13 طالب متظاهرون في مسيرةٍ نظّمها الحراك الثوري الجنوبي بمدينة عدن جنوب اليمن بإطلاق سراح المعتقلين في السجون السرية التابعة لدولة الإمارات، وفي مقدمتهم القياديان سالم الربيزي وعبد الحميد الصبيحي، وأكدوا رفضهم الوجود الأجنبي في البلاد ممثلًا في التحالف السعودي - الإماراتي.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/13)

2020/1/13 تتواصل الاعتصامات في العراق ببغداد ومحافظات الوسط والجنوب، بعد مئة يوم من انطلاق الاحتجاجات الشعبية في العراق، بينما يستمر الإضراب العام عن الدوام في أغلب الجامعات والمدارس وعدد من الدوائر الحكومية، في إطار الضغط على الحكومة من أجل تلبية مطالب المحتجين بالإصلاح الشامل وتغيير الطبقة السياسية الحالية.

(**العربي الجديد**، 2020/1/13)

2020/1/14 أعلنت قوات "الدعم السريع" التابعة للجيش السوداني تقليص قواتها الموجودة في اليمن إلى 657 جنديًا.

(**عرب 48**، 2020/1/14)

2020/1/15 أعلن رئيس المجلس السيادي الانتقالي في السودان، عبد الفتاح البرهان، قائلًا: "لن نسمح بحدوث انقلاب في السودان"، مؤكدًا أن جميع مباني المخابرات باتت تحت سيطرة الجيش. كما أعلن أن الهدوء عاد إلى الخرطوم وجميع المناطق التي شهدت توترًا، مضيفًا أن "الجيش تمكن من القضاء على التمرد بأقل الخسائر".

(**العربية نت**، 2020/1/15)

2020/1/16 أكدت ألمانيا أن اللواء المتقاعد الليبي، خليفة حفتر، قَبِل المشاركة في مؤتمر برلين والالتزام بوقف إطلاق النار، في حين انتقد رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، "العجز الأوروبي"، وسط اتهامات لقوات حفتر بقتل مدنيين وقصف منشأة نفطية بطرابلس.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/16)

2020/1/16 أعلن مجلس السيادة الانتقالي في السودان قبول استقالة مدير جهاز المخابرات العامة، أبو بكر دمبلاب، وتعيين جمال عبد المجيد خلفًا له، وذلك بعد يوم من تقديم دمبلاب استقالته على خلفية تمرد مسلح نظمته مجموعة من العناصر التابعين لجهازه في الخرطوم.

(**آر تي العربية**، 2020/1/16)

2020/1/16 انتقدت كتلة الحزب الدستوري الحر ما اعتبرته صمت رئاسة الجمهورية وضبابية الموقف التونسي إزاء تطور الأوضاع في ليبيا، مستنكرة الزيارة غير المعلنة التي قام بها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بعد إعلانه في مؤتمر صحفي أنه اتفق مع الرئيس التونسي، قيس سعيد، على دعم حكومة الوفاق الوطني الشرعية في ليبيا، وأن تركيا سترسل قوات عسكرية إلى ليبيا إذا وافق البرلمان التركي على ذلك.

(**المونيتور**، 2020/1/16)

2020/1/18 أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن قوات موالية للواء المتقاعد، خليفة حفتر، أغلقت أبرز موانئ النفط الواقعة في شرق البلاد.

(**عربي 21**، 2020/1/18)

2020/1/19 اتفق المشاركون في مؤتمر برلين، وهم أبرز الدول المعنية بالنزاع الليبي، على ضرورة احترام حظر إرسال الأسلحة إلى ليبيا والالتزام بعدم "التدخل" في النزاع.

(**فرانس 24**، 2020/1/19)

2020/1/21 أعرب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا، غسان سلامة، عن معارضته إرسال قوات دولية لحفظ السلام إلى ليبيا.

(**الشرق الأوسط**، 2020/1/21)

2020/1/21 حمّل مصدر مسؤول في الحكومة اليمنية المجلس الانتقالي الجنوبي مسؤولية عرقلة تنفيذ المصفوفة الأخيرة من اتفاق الرياض، من خلال "رفض تسليم الأسلحة والعتاد الذي بحوزته للجان المكلفة بعملية حصر واستلام الأسلحة، وعدم الالتزام بعودة القوات إلى المواقع المحددة وفقًا للاتفاق".

(**وكالة الأناضول**، 2020/1/21)

2020/1/23 أكد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، أن الرياض تعترف بوجود الحوثيين، وأنّ لهم دورًا في اليمن، لكنه استدرك قائلًا إنه لن يكون في اليمن حزب الله جديد.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/23)

2020/1/23 طالب وزير في الحكومة اليمنية المعترَف بها، التحالف العربي، بتوضيح ما حدث في الهجوم الذي استهدف معسكر الحرس الرئاسي في محافظة مأرب، وشدد قائلًا "لن نقبل إلا بعلاقة ندية وسوية مع السعودية".

(**عربي 21**، 2020/1/23)

2020/1/26 أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن أسفها لاستمرار انتهاك "حظر التسليح" في ليبيا، رغم التعهدات التي قدّمتها الدول المعنية بوقف تزويد أطراف الصراع بالسلاح خلال مؤتمر برلين.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/26)

2020/1/28 ناقش رئيس حكومة تصريف الأعمال بالعراق، عادل عبد المهدي، ووزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، وضع القوات الأجنبية في العراق، في ظل المطالبات بسحبها، وتأمين السفارة الأميركية في بغداد بعد هجوم صاروخي جديد عليها.

(**الجزيرة نت**، 2020/1/28)

2020/1/29 أمهل الرئيس العراقي، برهم صالح، الكتل البرلمانية مهلةً لتسمية مرشح لرئاسة الحكومة خلفًا لرئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، المستقيل من منصبه.

(**وكالة الأناضول**، 2020/1/29)

2020/1/30 أعلن مكتب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس حكومة تصريف الأعمال في العراق، عادل عبد المهدي، استئناف العمليات المشتركة مع التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة.

(**رويترز**، 2020/1/30)

2020/2/2 أكدت وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الليبية عن رغبتها في أن يؤدي المغرب دورًا كبيرًا في الملف الليبي، "بناء على توحيد موقف البلدين الشقيقين من الأزمة الليبية" وتنسيق الجهود لحلها.

(**العربي الجديد**، 2020/2/2)

2020/2/2 نُظمت في بغداد احتجاجات مناهضة للحكومة ورافضة لتكليف وزير الاتصالات الأسبق، محمد توفيق علاوي، بتشكيل الحكومة العراقية، بعد أشهر من الاحتجاجات والشلل السياسي.

(**الحرة**، 2020/2/2)

2020/2/4 أصدر الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، عفوًا رئاسيًا يشمل 3471 من سجناء الحق العام والرأي، والمدانين في قضايا عامة، في حين استثني من العفو فئات كالإرهابيين والمتورطين في جرائم الاغتصاب والمخدرات. وقد شمل العفو كل الأشخاص المحكوم عليهم والمحبوسين الذين تساوي عقوبتهم السجنية ستة أشهر أو تقل عن ذلك.

(**العربي الجديد**، 2020/2/4)

2020/2/4 قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا، غسان سلامة، إن اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ستبحث آليات تحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا، حيث إنّ طرفَي الصراع وافقا على ذلك.

(**وكالة الأناضول**، 2020/2/4)

2020/2/5 أكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أنه في حال عدم انسحاب قوات الأسد إلى خلف نقاط المراقبة التركية خلال شباط/ فبراير، فإن الجيش التركي سيضطر إلى إجبارها على ذلك، وذلك ردًا على استهداف الجنود الأتراك من قِبَل النظام السوري في إدلب.

(**وكالة الأناضول**، 2020/2/5)

2020/2/6 أكد وزير الإعلام السوداني الناطق باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، أن مجلس الوزراء السوداني لم يكن على علم بزيارة رئيس المجلس السيادي، عبد الفتاح البرهان، إلى عنتيبي بأوغندا، ولقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وأن الحكومة تفاجأت بتصريحات البرهان التي قدّم فيها إفادات مختلفة عما ذكره في اللقاء المشترك معها.

(**العربي الجديد**، 2020/2/6)

2020/2/8 في الجزائر، اعتُقل الناشط السياسي الشاب البارز، إسلام طبوش، المعروف بمواقفه الداعمة للحراك السلمي والمطالِبة بمواصلة الشعب الخروج إلى الشارع، وذلك من مكان عمله، بالتزامن مع الجمعة الثانية والخمسين من عمر الحراك الشعبي في الجزائر.

(**الاتحاد برس**، 2020/2/8)

2020/2/8 خرج مئات اللبنانيين في بيروت في مسيرتين احتجاجيتين تحت شعار "لا ثقة" و"لن ندفع الثمن"، وجابت المسيرتان عددًا من شوارع العاصمة قبل أن تتوجَّها إلى المجلس النيابي لإعلان عدم ثقتهما بحكومة حسان دياب.

(**الجزيرة نت**، 2020/2/8)

2020/2/9 هدد تيار مقتدى الصدر في العراق بـ "إسقاط" رئيس الوزراء المكلف، محمد علاوي، خلال ثلاثة أيام، في حال ضمت تشكيلته الحكومية المرتقبة شخصيات حزبية.

(**وكالة الأناضول**، 2020/2/9)

2020/2/11 أيدت المحكمة العسكرية بالجزائر الأحكام السابقة المتعلقة بسعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، ومحمد مدين الملقب بالجنرال توفيق، وطرطاق عثمان الملقب بالجنرال بشير، وأوضحت أن المتهمين الثلاثة صدرت في حقهم أحكام بالسجن، في 25 أيلول/ سبتمبر 2019، مدتها 15 عامًا. كما أمرت المحكمة بإطلاق سراح زعيمة حزب العمال، لويزة حنون، بعد إبطال حكم سابق عليها بالسجن مدته 15 عامًا.

(**سكاي نيوز عربية**، 2020/2/11)

2020/2/11 صدَّق البرلمان اللبناني الحكومةَ الجديدة برئاسة حسان دياب، حيث صوت 63 نائبًا لصالح منح الثقة للحكومة، مقابل رفض 20 نائبًا منهم، وامتناع نائب واحد عن التصويت. وبالتزامن مع ذلك،

تظاهر لبنانيون أمام مقر البرلمان، واندلعت لاحقًا مواجهات بينهم وبين القوى الأمنية.

(فرانس 24، 2020/2/11)

2020/2/11 أكدت الحكومة السورية استمرار قواتها بـ "تنفيذ مهامها الدستورية والوطنية" واستعدادها للرد على ما وصفته بـ "اعتداءات المحتل التركي"، مشيرة إلى أن أنقرة تواصِل "أعمالها العدوانية" في محاولة لوقف تقدم الجيش السوري في ريف إدلب الشرقي وريف حلب الجنوبي الغربي.

(سي إن إن بالعربية، 2020/2/11)

2020/2/11 أعلنت الحكومة السودانية اتفاقها مع فصائل مسلحة في دارفور على مثول المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية أمام هذه الهيئة القضائية. ومن أبرز المطلوبين من المحكمة الرئيس السوداني السابق عمر البشير.

(بي بي سي عربي، 2020/2/11)

2020/2/12 قدّم الحراك الشعبي بالعراق قائمة مرشحين لرئاسة الوزراء، في مسعى لإنهاء الخلاف والانقسام السياسي والشعبي الذي خلّفه تكليف محمد توفيق علاوي بتشكيل الحكومة المقبلة.

(الجزيرة نت، 2020/2/12)

2020/2/12 أعلنت الأمم المتحدة أن موجة النزوح التي تشهدها محافظة إدلب السورية منذ بداية كانون الأول/ ديسمبر 2019، تُعد الأسوأ منذ بدء النزاع في سورية، حيث فرّ نحو 700 ألف شخص من التصعيد العسكري لقوات النظام.

(دوتشي فيله عربي، 2020/2/12)

2020/2/15 أعلن اللواء الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، رفضه لقرار مجلس الأمن بشأن وقفٍ دائم لإطلاق النار بالبلاد.

(العربي الجديد، 2020/2/15)

2020/2/16 قال رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي، خالد المشري، إنه لا يعول على المسار السياسي، وإنه ليس بديلًا من الحسم العسكري.

(الراية القطرية، 2020/2/16)

2020/2/16 اتفق ممثلو الحكومة اليمنية والحوثيون على إتمام أول عملية تبادل واسعة للأسرى والمحتجزين منذ بداية النزاع، وذلك وفق ما أعلنت عنه الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(فرانس 24، 2020/2/16)

2020/2/17 اقترب وصول الحكومة الجديدة التي يقودها إلياس الفخفاخ إلى مراحل تشكيلها الأخيرة في تونس، وقرب انتهاء المهلة الدستورية المحددة لعرضها على البرلمان التونسي، وذلك مع إعلان حركة النهضة الإسلامية الانسحاب من الحزام السياسي المرتقب لهذه الحكومة، وقرارها عدم منحها الثقة.

(وكالة سبوتنيك عربي، 2020/2/17)

2020/2/17 أكدت جماعة الحوثيين وجود محادثات سرية مع السعوديين بحثًا عن اتفاق سلام بين الطرفين المتحاربين منذ سنوات في اليمن، وتزامن هذا التأكيد مع اعتراف سعودي بهذه المحادثات بعد نفي وجودها سابقًا.

(عرب 48، 2020/2/17)

2020/2/20 أكد الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، في حوار لجريدة **لوفيغارو** الفرنسية، عزمه استكمال إجراء التغيير السياسي، ووضْع حدٍّ لتحكّم المال الفاسد في الشأن العام، معتبرًا أن الحراك حقق كل مطالبه التي خرج من أجلها منذ شباط/ فبراير 2019.

(القدس العربي، 2020/2/20)

2020/2/20 أعلن رئيس الوزراء التونسي، إلياس الفخفاخ، تشكيل حكومته، بعد تعثّر دام بضعة أسابيع منذ تكليفه بتأليفها، وجاء هذا الإعلان الرسمي لتشكيل الحكومة بعد تغييرات طرأت مقارنة بالتشكيلة المعلنة مسبقًا.

(سي إن إن بالعربية، 2020/2/20)

2020/2/21 أعلن اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، استعداده للموافقة على وقف إطلاق النار في البلاد، إذا لُبّيت شروطه التي تتضمن "انسحاب القوات التركية والمرتزقة" منها، ووقف إمدادات السلاح وتصفية الجماعات الإرهابية في العاصمة طرابلس.

(إندبندنت عربية، 2020/2/21)

2020/2/21 خرجت في الجزائر العاصمة، وفي عدد من المدن، مظاهراتٌ في الجمعة الثالثة والخمسين للحراك الشعبي، بالتزامن مع حلول الذكرى الأولى لانطلاقه. وجدد المتظاهرون تمسكهم بمطالب الحراك الشعبي، منها إقالة كافة رموز نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

(العربي الجديد، 2020/2/21)

2020/2/22 تصدّر وسم "حكومة الفشل" مواقع التواصل الاجتماعي، وتظاهر محتجون في بيروت وعدّة مدن الليلة الماضية، وذلك بمجرد إعلان رئيس الوزراء اللبناني المكلف، حسان دياب، عن أسماء تشكيلة الحكومة المؤلفة من عشرين وزيرًا، ووصفوا التشكيلة الجديدة بأنها "حكومة المحاصصة السياسية".

(الجزيرة نت، 2020/2/22)

2020/2/22 أمر رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، إجراء تحقيق في استخدام قوات الأمن العنف ضد محتجين في الخرطوم يومَي 20 و21 شباط/ فبراير 2020.

(رويترز، 2020/2/22)

2020/2/25 قال حزب الله اللبناني إنه يعارض السماح لصندوق النقد الدولي بإدارة الأزمة المالية، رافضًا أي قرض إنقاذ من الصندوق الذي سيفرض حينئذ شروطًا قاسية على البلد المثقَل بالدين.

(**عربي 21**، 2020/2/25)

2020/2/26 منح البرلمان التونسي الثقة لحكومة إلياس الفخفاخ، وذلك بأغلبية 129 صوتًا. وفي جلسة تصويت عامة بالبرلمان، أوضح الفخفاخ أن حكومته تتضمن كل التيارات السياسية والفكرية، قائلًا إنه سعى لتجسيد المصالحة الوطنية.

(**العربي الجديد**، 2020/2/26)

2020/2/27 أقر البرلمان اللبناني موازنة عام 2020، على الرغم من الاحتجاجات والمواجهات التي تمّت في محيط البرلمان، وسط بيروت. وقد صوّت 49 نائبًا لصالح الموازنة، في حين عارضها 13 نائبًا، وامتنع عن التصويت 8 نواب.

(**العربي الجديد**، 2020/2/27)

2020/2/27 أخفق مجلس النواب العراقي في عقد جلسة مقررة لمنح الثقة لحكومة محمد توفيق علاوي، وقد أُجّلت الجلسة لعدم اكتمال النصاب، وخلالها احتدم الخلاف بين رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، ونائبه الأول، حسن الكعبي، حول رفع الجلسة.

(**الحرة**، 2020/2/27)

2020/2/29 أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مقتل أكثر من 2100 عنصر من قوات النظام السوري، وتدمير نحو 300 آلية، مذكّرًا دعوته روسيا للتنحي جانبًا وإفساح المجال أمام تركيا لمواجهة النظام في سورية.

(**وكالة الأناضول**، 2020/2/29)

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months



يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 كانون الثاني/ يناير – 29 شباط/ فبراير 2020.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.



Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2020/1/1 أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد الفلسطينيين المقدر حول العالم، بحلول نهاية عام 2019، بلغ نحو 13.350 مليونًا، من بينهم نحو 5.039 ملايين في أراضي السلطة الفلسطينية، ونحو 1.597 مليون في أراضي 1948، وما يقارب 5.986 ملايين في الدول العربية، ونحو 727 ألف في الدول الأجنبية.

(**الحياة الجديدة**، 2020/1/1)

2020/1/2 دانت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، قرار بلدية الاحتلال في القدس المحتلة المتعلق بإنشاء مجمع مدارس تابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية في مخيم شعفاط وقرية عناتا شرق المدينة، بديلًا من مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئن الفلسطينيين "الأونروا".

(**النجاح الإخباري**، 2020/1/2)

2020/1/3 طالب صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الاتحاد الأوروبي بالتراجع عن "قيود" مستحدثة على تمويل مؤسسات فلسطينية. واعتبر عريقات أن "بند التمويل الجديد المتعلق بتطبيق الإجراءات التقييدية على جميع الأطراف المتعاقدة في الاتحاد الأوروبي يثير قلق المجتمع الفلسطيني بكل أطيافه". وقال إن تلك القيود "تؤثر مباشرة على الحقوق الفلسطينية [...] ولا تتماشى مع التزام الاتحاد الأوروبي بحل الدولتين وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة". ورفض عريقات "جميع محاولات تجريم النضال الوطني الفلسطيني ووسمها بـالإرهاب"، داعيًا الاتحاد الأوروبي إلى "التراجع عن بنود التمويل الجديدة، ودعم حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية".

(**وكالة الأناضول**، 2020/1/3)

2020/1/3 نَعَتْ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" قائدَ فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، الذي قُتل بقصف أميركي استهدفه في بغداد.

(**وكالة الأناضول**، 2020/1/3)

2020/1/4 شارك مئات الأردنيين في مسيرة حاشدة انطلقت من أمام الجامع الحسيني في وسط العاصمة عمّان، بعد صلاة الجمعة أمس، تنديدًا بوصول الغاز الإسرائيلي إلى الأردن بعد فشل البرلمان في تعطيل الاتفاق. وشارك في المسيرة الشعبية، التي توقفت عند ساحة النخيل وسط العاصمة، طيف واسع من ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة، من القوى الإسلامية واليسارية والقومية والنقابات المهنية والحراكات الشعبية من المحافظات، الذين طالبوا بمحاسبة الحكومات التي ساهمت في توقيع الاتفاقية، وتنفيذ بنودها، بعد أن وصل الغاز الإسرائيلي، رغم الرفض الشعبي الواسع له.

(**الشرق الأوسط**، 2020/1/4)

2020/1/4 هاجم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عضوَي الكونغرس الأميركي: رشيدة طليب، وإلهان عمر، في اجتماع حاشد مع المؤيدين "الإنجيليين"، متهمًا إياهما بأنهما "معاديتان للسامية". وقال ترامب خلال حملته الانتخابية في ميامي بولاية فلوريدا: "هؤلاء الناس يكرهون إسرائيل [...] يكرهون الشعب اليهودي".

(**الأيام**، 2020/1/4)

2020/1/5 قال مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" إن قوات الاحتلال قتلت 133 فلسطينيًا خلال عام 2019: 104 فلسطينيين منهم في قطاع غزّة، و26 فلسطينيًا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و3 فلسطينيين داخل إسرائيل. وأوضح أن معظم الضحايا قُتلوا نتيجة مباشرة لسياسة إطلاق النّار المنفلتة التي تطبّقها إسرائيل، بتصديق من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، وبدعم من جهاز القضاء.

(**العين الإخبارية**، 2020/1/5)

2020/1/7 قضت محكمة الاحتلال المركزية في القدس، بفرض غرامة ماليّة على الأسير مراد الرجبي من بلدة سلوان، قيمتها مليون شيكل إسرائيلي، بذريعة تنفيذه عملية طعن قبل ثلاث سنوات. وقررت المحكمة أن يدفع الأسير لأحد جرحى عملية الطعن مبلغ 30 ألف شيكل إسرائيلي تعويضًا له عن فترة العلاج من الإصابة.

(**الترا فلسطين**، 2020/1/7)

2020/1/8 أعلن وزير الجيش الإسرائيلي نفتالي بينيت، ضم مناطق "ج" في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وأضاف أن هدف إسرائيل، خلال عقد، أن يسكن في الضفة الغربية مليون مواطن إسرائيلي. واعتبر أن "إسرائيل تخوض حربًا حقيقية على المنطقة 'ج'".

(**وكالة معًا الإخبارية**، 2020/1/8)

2020/1/8 دانت اللجنة المركزية لحركة فتح، تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حول ضم الأغـوار، وتصريحات وزير الجيش الإسرائيلي، نفتالي بينيت، حول نقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية، معتبرة هذه التصريحات مرفوضة، وأنه ليس هناك تغييرٌ لواقع هذه المستوطنات من جهة أن جميعها غير شرعي، ومن ثم يجب إزالتها بحسب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

(**الغد الأردنية**، 2020/1/8)

2020/1/9 صدر بيان عن مكتب الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزف بوريل، اعتبر خلاله أن تصديق الحكومة الإسرائيلية إنشاء وحدات استيطانية جديدة مخالف للقانون الدولي. وأشار إلى أن جميع الأنشطة الاستيطانية تمثّل عقبة أمام تحقيق حل الدولتين.

(**عرب 48**، 2020/1/9)

2020/1/11 جدد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تمسّكه بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة. وجاء ذلك في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

عقب اجتماعها برام الله، وفق **وكالة الأنباء الفلسطينية** الرسمية. وأشار البيان إلى أن "عباس يشدد على التمسك بإجراء الانتخابات تصويتًا وترشيحًا داخل القدس الشرقية"، في ظل عرقلة إسرائيل لذلك. وطالبت التنفيذية، المجتمع الدولي، بإلزام إسرائيل بعدم الاستمرار في عرقلة إجراء الانتخابات، وخاصة في القدس الشرقية.

(**وكالة الأناضول**، 2020/1/11)

2020/1/13 فتحت قوات الاحتلال السدود المائية شرق قطاع غزة، حيث لحقت أضرار كبيرة بمساحات حقول مفتوحة مزروعة بمختلف أنواع الخضروات، إضافة إلى خسائر في قطاعَي الدواجن والنحل. ووفقًا لبيان وزارة الزراعة الفلسطينية، فإن الأضرار الأولية التي لحقت بالقطاع الزراعي تقدر بأكثر من 500 ألف دولار أميركي، نتيجة تعمّد الاحتلال المتكرر للمرة الثانية على التوالي فتح سدود مياه الأمطار خلال أسبوع، الأمر الذي أدى إلى غمر التربة وانجرافها في بعض المناطق، وإتلاف كامل لمحاصيل، كالبطاطس والبصل، إضافة إلى المحاصيل الحقلية المختلفة المزروعة في هذه الأراضي.

(**عرب 48**، 2020/1/13)

2020/1/16 دانت الحكومة الأردنية، إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلية، إقامة 7 محميات طبيعية وتوسعة 12 محميّة أخرى قائمة في مناطق "ج" بالضفة الغربية المحتلة. واعتبر السيد ضيف الله الفايز، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية هذه الخطوة المدانة خرقًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من خلال تعزيز الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.

(**الشرق**، 2020/1/16)

2020/1/16 شنّت طائرات حربية إسرائيلية، عدة غارات على مواقع للمقاومة الفلسطينية شمال غرب مدينة غزة، ما تسبب بانفجارات ضخمة. واستهدف الطيران الحربي الإسرائيلي موقع "فلسطين" التابع للمقاومة، وأرضًا زراعية في محيط الموقع، بثلاثة صواريخ.

(**عربي 21**، 2020/1/16)

2020/1/18 قال النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إن ما يزيد على 70 في المئة من الأسر في قطاع غزة تعاني انعدام الأمن الغذائي، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ 13 عامًا، وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

(**الأيام**، 2020/1/18)

2020/1/19 حذر سامي مشعشع، المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونـروا"، من محاولات الاحتلال الإسرائيلي إخـراج الوكالة من مدينة القدس المحتلة، التي تُوّجت أخيرًا بخطة سيبدأ تنفيذها قريبًا من خلال بناء مجمع مدارس قرب مخيم شعفاط، لتشجيع الأهالي على تسجيل الأبناء في مدارس بلدية الاحتلال في القدس، من أجل تجفيف مدارس "الأونروا"، ومن ثم العمل على إخراج الوكالة من القدس المحتلة.

(**الشرق الأوسط**، 2020/1/19)

2020/1/20 أقدمت إدارة موقع "فيسبوك" على حجب صفحة عن الكاتب الفلسطيني الراحل غسان كنفاني، أُنشئت منذ نحو عشر سنوات، ويتابعها نحو 300 ألف شخص.

(**الأيام**، 2020/1/20)

2020/1/21 أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن حكومته تعتزم فرض القانون الإسرائيلي على جميع المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية المحتلة، "دون استثناء"، مشددًا على ذلك بقوله: "سنفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت من دون تأخير".

(**عرب 48**، 2020/1/21)

2020/1/21 دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى فرض عقوبات، على المحكمة الجنائية الدولية، وموظفيها.

(**القدس العربي**، 2020/1/21)

2020/1/22 انتقد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أفرادًا من الشرطة الإسرائيلية خلال جولة في القدس، محذرًا إياهم من انتهاك القواعد التي تمنعهم من دخول كنيسة القديسة آن. وقال ماكرون باللغة الإنكليزية: "لا أحب ما فعلتم أمامي. اخرجوا من فضلكم، لا يجب أن يستفز أحد شخصًا آخر".

(**بي بي سي عربي**، 2020/1/22)

2020/1/22 قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إن المخططات الإسرائيلية لضم الأغوار "ضربة مدمرة". وقال في تغريدة على "تويتر" "إذا تم تنفيذ ضم بعض أو كل المنطقة 'ج' في الضفة الغربية، فهذا سيشكل ضربة مدمرة لإمكانية إحياء المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وتقدم السلام الإقليمي، وجوهر حل الدولتين".

(**الحدث**، 2020/1/22)

2020/1/23 قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال كلمة له في مدينة القدس، إنه لا يمكن استخدام المحرقة لتبرير "الانقسام" أو "الكراهية المعاصرة". وقال موضحًا: "لا يملك أحد حق استحضار موتاه لتبرير أي انقسام أو أي كراهية معاصرة".

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"**، 2020/1/23)

2020/1/24 أعلنت سلطات الاحتلال المنطقةَ الممتدة بين عين بوكيك وعين جدي، المجاورة لمصانع البحر الميت على شارع رقم 90، منطقةً عسكرية مغلقة، تخوفًا من انجراف الألغام وتشكيلها خطرًا على حياة الجوالة. وبحسب بيان جيش الاحتلال فإنّ "على المواطنين تنفيذ الأوامر العسكرية بهذا الصدد". وفي ضوء ما بات يعرف في

الإعلام العبري بـ "النهر السري" قال جيولوجيون إنّ "هذا النهر ليس سرّيًا ولكنه خطير، وهو عمليًا ظاهرة معروفة لسريان الجدول مع الأملاح التي تضخ من برك التبخير لمصانع البحر الميت في المنطقة".

(رؤيا الإخباري، 2020/1/24)

2020/1/24 صرّح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بأن واشنطن ستعلن خطة السلام في الشرق الأوسط، المعروفة إعلاميًا باسم "صفقة القرن" بين الفلسطينيين والإسرائيليين "قبل" اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ومنافسه زعيم حزب أزرق أبيض، بيني غانتس، يوم الثلاثاء في البيت الأبيض.

(سي إن إن عربي، 2020/1/24)

2020/1/25 دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى عقد اجتماع "الإطار القيادي" لمنظمة التحرير الفلسطينية، لبحث سبل مواجهة خطة السلام الأميركية المعروفة إعلاميًا باسم "صفقة القرن". وقالت الجبهة في بيان لها إنه "يجب استثمار وحدة المواقف الرافضة للصفقة الأمريكية، بالدعوة العاجلة لعقد اجتماع الإطار القيادي الذي تم الاتفاق عليه وطنيًا، من أجل مناقشة سبل مواجهة هذه الصفقة والعدوان الصهيوني الأمريكي".

(وكالة الأناضول، 2020/1/25)

2020/1/28 أعلنت إدارة الرئيس الأمـيركي دونالد ترامب، في 28 كانون الثاني/ يناير 2020، تفاصيل الشق السياسي لخطتها لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، المعروفة إعلاميًا باسم "صفقة القرن". وجاء هذا الإعلان بعد مرور نحو ثمانية أشهر على نشر واشنطن للشق الاقتصادي من الخطة بعنوان: "السلام من أجل الازدهار"، في ورشة عمل عُقدت في البحرين بالمنامة، في حزيران/ يونيو 2019.

(العربي الجديد، 2020/1/28)

2020/1/28 قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، إن المنظمة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية حول إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، "تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام 1967".

(وكالة قدس نت للأنباء، 2020/1/28)

2020/1/28 قالت وزارة الخارجية التركية إن الخطة الأمريكية المزعومة للسلام في الشرق الأوسط "ولدت ميتة".

(وكالة الأناضول، 2020/1/28)

2020/1/28 قالت الخارجية الإيرانية في بيان لها إن "خطة العار التي فرضها الأميركيون على الفلسطينيين هي خيانة العصر ومحكومة بالفشل".

(الغد، 2020/1/28)

2020/1/28 أكد الاتحاد الأوروبي التزامه "الثابت" بـ "حل الدولتين عن طريق التفاوض القابل للتطبيق"، وذلك بعد وقت قصير من كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة سلام في الشرق الأوسط مواتية لإسرائيل على حساب الفلسطينيين.

(عربي 21، 2020/1/28)

2020/1/28 قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في أول تعقيب له على الخطة التي عرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إنها "لن تمر وستذهب إلى مزبلة التاريخ كما ذهبت مشاريع التآمر في هذه المنطقة"، وأعلن أنه سيتم بدء اتخاذ كل الإجراءات لتغيير "الدور الوظيفي" للسلطة الفلسطينية، تنفيذًا لقرارات المجلسين المركزي والوطني. وقال عباس عقب اجتماع القيادة الفلسطينية: "إن مخططات تصفية القضية الفلسطينية إلى فشل وزوال ولن تسقط حقًا ولن تنشئ التزامًا [...] سنعيد هذه الصفعة صفعات في المستقبل". كما أكد "أن القدس ليست للبيع، وكل حقوقنا ليست للبيع والمساومة، وصفقة المؤامرة لن تمر، وسيذهب بها شعبنا إلى مزابل التاريخ كما ذهبت كل مشاريع التصفية والتآمر على قضيتنا العادلة". وأضاف قائلًا إنه "يكفي أن الخطة اعتبرت القدس عاصمة لإسرائيل، أما الباقي فهو جديد ومهم، لكن أول القصيدة كُفر". وأضاف "إذا كانت القدس ليس عاصمة للدولة الفلسطينية فكيف سنقبل بذلك؟ مستحيل أي طفل عربي مسلم أو مسيحي أن يقبل بذلك".

(عرب 48، 2020/1/28)

2020/1/28 قال خليل الحية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، نرفض صفقة القرن ولن نقبل بديلًا من القدس عاصمةً لدولة فلسطين، ولن نقبل بديلًا من فلسطين لتكون دولتنا، ولن نقبل المساس بحق العودة وعودة اللاجئين. وأضاف "أيدينا ودماؤنا وبنادقنا وجماهيرنا مقدمة لإسقاط صفقة القرن وسنقاومها بكل الأشكال لإسقاطها". وتابع الحية قائلًا: "ترامب سيحترق تاريخيًا وأخلاقيًا وإنسانيًا لأن ظلمه تعدى كل الخطوط الحمراء". وشدد على أن "القدس عاصمتنا، واللاجئون سيعودون، والأرض موحدة، وسيرى [ترامب] قوة شعبنا في كسر هذه المعادلات كما حطّم بصبره ووحدته كل المؤامرات السابقة".

(الشرق، 2020/1/28)

2020/1/30 أكدت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" أنه لا توجد لديها نية لإنهاء عملها ولا لتسليم مهماتها لأي جهة كانت، وأنها ستستمر في وجودها على الأرض.

(العرب القطرية، 2020/1/30)

2020/1/31 أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن بدء العمل بوقف استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية، وفقًا لقرار وزير الجيش الإسرائيلي، نفتالي بينيت.

(الترا فلسطين، 2020/1/31)

2020/2/1 أعلن وزراء الخارجية العرب رفضهم لخطة السلام الأميركية، في ختام اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية بمصر في القاهرة. وجاء هذا الرفض العربي لخطة السلام التي قدمها الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل أيام، بعد وقت قصير فقط من إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قطع كل العلاقات مع إسرائيل والإدارة الأميركية، بما فيها العلاقات الأمنية. وجاء في قرار مجلس جامعة الدول العربية أنه تم بالإجماع "رفض صفقة القرن الأميركية الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة". وشمل القرار أيضًا بحسب البيان "تحذيرًا من قيام إسرائيل بتنفيذ بنود الصفقة، متجاهلة قرارات الشرعية الدولية [...] ودعوة المجتمع الدولي إلى التصدي لأي إجراءات تقوم بها حكومة الاحتلال على أرض الواقع". وأكد قرار وزراء الخارجية العرب "الدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية [...] في مواجهة هذه الصفقة وأي صفقة تقوض حقوق الشعب الفلسطيني".

(الجزيرة نت، 2020/2/1)

2020/2/1 شاركت حشود كبيرة في المظاهرة القُطرية في مدينة باقة الغربية الرافضة لما يسمى "صفقة القرن" وشطب الحقوق الفلسطينية. وشارك آلاف في هذه المظاهرة التي دعت إليها لجنة المتابعة العليا، من منطقة باقة الغربية والمجتمع العربي عامة. ورُفعت الأعلام الفلسطينية في التظاهرة ولافتات رافضة لخطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

(عرب 48، 2020/2/1)

2020/2/3 أكد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مواصلة السلطة الفلسطينية لعملها وقطع العلاقات الأمنية مع الإدارة الأميركية وإسرائيل في حال استمرار واشنطن في الترويج لخطتها للسلام في الشرق الأوسط، في ما يبدو أنه تراجع عن تصريحات سابقة.

(ميدل إيست أونلاين، 2020/2/3)

2020/2/3 قررت منظمة التعاون الإسلامي، في ختام جلسة طارئة، عقدتها على مستوى وزراء الخارجية، في مدينة جدة بالسعودية، رفض الخطة الأميركية، المعروفة باسم "صفقة القرن". ودعت، في بيانها الختامي، كافة الدول الأعضاء إلى عدم التعامل مع الصفقة، أو التعاون مع الإدارة الأميركية في تنفيذها بأي شكل. وقال البيان "نرفض الخطة كونها لا تلبّي الحد الأدنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، وتخالف مرجعيات عملية السلام". ودانت المنظمة أي "مواقف أو إجراءات أو مبادرات تهدف إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني".

(الشرق القطرية، 2020/2/3)

2020/2/5 توافد آلاف من العمال وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في تونس إلى وسط العاصمة للمشاركة، وذلك في مسيرة احتجاج ضد "صفقة القرن". وتجمع المحتجون أمام المقر الرئيس للاتحاد العام التونسي للشغل الذي دعا إلى المسيرة، ومن ثم توجهت الحشود إلى الشارع الرئيس الحبيب بورقيبة.

(القدس العربي، 2020/2/5)

2020/2/5 أطلع رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، أعضاء المجلس، على حيثيات لقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في مدينة عنتيبي الأوغندية، يوم الاثنين، من دون صدور تصريحات رسمية من الحكومة السودانية.

(الشرق الأوسط، 2020/2/5)

2020/2/5 أصدر المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير في السودان بيانًا حول لقاء رئيس مجلس السيادة الانتقالي مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بمدينة عنتيبي الأوغندية. وقال بيان للمجلس، عقب سلسلة اجتماعات مع مجلس الوزراء ورئيس مجلس السيادة وأعضائه، إن قوى إعلان الحرية والتغيير لا علم لها بهذا اللقاء، ولم يتم التشاور معها في أي وقت سابق. ووصفت هذه القوى اللقاءَ بالأمر المخل الذي يلقي بظلال سلبية على الوضع السياسي بالبلاد.

(سكاي نيوز عربية، 2020/2/5)

2020/2/5 عبّر مشروع قرار قدّمته تونس وإندونيسيا وُزّع على أعضاء مجلس الأمن، عن "الأسف الشديد" لأن "خطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط"، المعروفة باسم "صفقة القرن"، "تنتهك القانون الدولي". ويُضيف مشروع القرار أن الخطة التي كشف عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 28 كانون الثاني/ يناير، تتعارض أيضًا مع قرارات الأمم المتحدة التي تمّ تبنّيها حتّى الآن، و"تُقوّض حقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته الوطنية، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال".

(العربي الجديد، 2020/2/5)

2020/2/6 قال وزير الإعلام السوداني الناطق باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، إن مجلس الوزراء السوداني لم يكن على علم بزيارة رئيس المجلس السيادي، عبد الفتاح البرهان، إلى عنتيبي بأوغندا ولقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وأكد أن الحكومة تفاجأت بتصريحات البرهان التي قدم فيها إفادات مختلفة عما ذكره

في اللقاء المشترك معها. وأشار إلى أن البرهان أبلغ الحكومة بأنه التقى نتنياهو بمبادرة شخصية لم يستشر فيها أحدًا.

(**الجزيرة نت**، 2020/2/6)

2020/2/6 بدأت الحكومة الفلسطينية تنفيذ قرار اتخذته سابقًا، يقضي بمنع دخول 5 منتجات غذائية إسرائيلية إلى السوق الفلسطينية، من مبدأ المعاملة بالمثل. وقالت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية إن القرار دخل حيز التنفيذ، وذلك بمنع إدخال منتجات الخضر والفواكه والعصائر والمياه المعدنية والغازية الإسرائيلية إلى الأسواق المحلية.

(**العربي الجديد**، 2020/2/6)

2020/2/9 حُذفت إدانة خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتصفية القضية الفلسطينية والمعروفة بـ "صفقة القرن" من نصّ مشروع قرار فلسطيني كان من المقرّر التصويت عليه في مجلس الأمن، وذلك بعدما أُدخلت تعديلات على مسودته الأولى. وكانت الصيغة الأولى لمشروع القرار الذي قدّمه الفلسطينيون بواسطة تونس وإندونيسيا، العضوين غير الدائمين في مجلس الأمن، تتضمن إبداء مجلس الأمن "أسفه الشديد" لأنّ الخطة الأميركية "تنتهك القانون الدولي".

(**العربي الجديد**، 2020/2/9)

2020/2/9 كشفت مصادر لـ **العربي الجديد** تفاصيل الضغط الذي مارسته واشنطن على تونس لتعديل مسودة قرار كان سيُعرض على مجلس الأمن بشأن الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ "صفقة القرن"، وكان من نتائجه إطاحة المندوب الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة في نيويورك، منصف البعتي. وبسبب الضغوط الأميركية، حُذفت إدانة "خطة السلام" الأميركية من نصّ مشروع القرار الفلسطيني المقرّر التصويت عليه في مجلس الأمن، وذلك بعدما أُدخلت تعديلات على مسودته الأولى.

(**العربي الجديد**، 2020/2/9)

2020/2/9 خرجت مسيرة في الرباط رفضًا لما اصطُلح عليه بـ "صفقة القرن"، وجمعت المسيرة العديد من مكوّنات المجتمع المغربي السياسية والحزبية والنقابية والحقوقية والفنية، من النهج الديمقراطي المتمركز في أقصى اليسار إلى السلفية القابعة في أقصى اليمين، إضافة إلى الجالية الفلسطينية بالمغرب.

(**هسبريس**، 2020/2/9)

2020/2/9 قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتيه، خلال كلمة ألقاها نيابة عن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أثناء أعمال قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة والثلاثين، في إثيوبيا بأديس أبابا، إن تجارب المفاوضات مع إسرائيل بشكلها الحالي وبرعاية أميركية منفردة عجزت عن الوصول إلى حل يفضي إلى إقامة دولة فلسطين وإنهاء الاحتلال.

(**روسيا اليوم**، 2020/2/9)

2020/2/9 دان القادة الأفارقة خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للسلام في الشرق الأوسط، ووصفوها بأنها غير شرعية، كما أعربوا عن تضامنهم مع "القضية الفلسطينية". وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، أثناء قمة لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إن الخطة التي كشفت عنها واشنطن أواخر كانون الثاني/ يناير 2020 تمثل "انتهاكًا خطيرًا لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العديدة".

(**مونت كارلو**، 2020/2/9)

2020/2/11 ألقى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خطابًا أمام مجلس الأمن أكد خلاله "الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة الأميركية - الإسرائيلية لما تضمنته من مواقف أحادية الجانب ومخالفتها للشرعية الدولية".

(**فرانس 24**، 2020/2/11)

2020/2/12 نشرت الأمم المتحدة قائمةً بأسماء 112 شركة تمارس أنشطة في المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها القانون الدولي غير قانونية، من بينها شركات "إير بي إن بي" و"إكسبيديا" و"تريب أدفايزور".

(**الجزيرة نت**، 2020/2/12)

2020/2/13 شرعت جرافات الاحتلال، صباح يوم الخميس، في شق طريق استيطاني جديد يربط تجمعات استيطانية تقع جنوب نابلس بمنطقة الأغوار. وقال غسان دغلس، مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية، لـ **وكالة معًا**، إن الطريق الاستيطاني يصل طوله إلى 8 كيلومترات، وإنه يبدأ من التجمع الاستيطاني الذى يضم المستوطنات "شيلو، وعليه، ومعالي لبنونة، وشفوت راحيل، وباش كودش، وكيدا، واحيا، ومجدوليم"، التي تقع جنوب نابلس، مرورًا بالمعسكر الإسرائيلي "جبعيت".

(**وكالة معًا الإخبارية**، 2020/2/13)

2020/2/14 شدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على أن خطة "صفقة القرن"، التي طرحها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتسوية مزعومة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تضمن اعترافًا أميركيًا بضم المستوطنات وغور الأردن وشمال البحر الميت إلى إسرائيل، وأن إسرائيل والولايات المتحدة ستقرران تطبيق بنود "صفقة القرن" إذا استوفى الفلسطينيون شروط قيام دولة فلسطينية (وهي شروط تعجيزية)، وأن الخطة مختلفة عن أي خطة تم طرحها في الماضي وتمثّل "فرصة تاريخية" لإسرائيل. وجاء ذلك في مقال نشره نتنياهو في صحيفة **يسرائيل هيوم**، خاطب فيه الناخبين الإسرائيليين عمومًا، وناخبي اليمين واليمين المتطرف خصوصًا.

(**عرب 48**، 2020/2/14)

2020/2/15 شدد رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، على رفض محاولات تسييس المحكمة الجنائية الدولية، مطالبًا بتسريع إجراءات

التقاضي فيها، خاصة بعد إعلان المحكمة نيتها فتح تحقيقات ضد جرائم الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/2/15)

2020/2/16 بدأت اللجنة الأميركية - الإسرائيلية الخاصة برسم المستوطنات التي ستُفرض عليها السيادة الإسرائيلية عملَها، وذلك تنفيذًا للبنود الخاصة بـ "صفقة القرن".

(وكالة سبوتنيك عربي، 2020/2/16)

2020/2/17 كشف تحقيق لصحيفة **فايننشال تايمز** البريطانية سلوكًا غريبًا لشركة التجارة الإلكترونية الأميركية أمازون، حيث تعرض شحن البضائع مجانًا إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لكنها تشترط على الفلسطينيين إدراج إسرائيل عنوانًا لهم لتلقّي الخدمة ذاتها.

(الجزيرة نت، 2020/2/17)

2020/2/20 أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية تجهيز مركزٍ للحجر الصحي في محافظة أريحا والأغوار، للتعامل مع المسافرين القادمين من الصين والدول التي انتشر فيها فيروس كورونا.

(وكالة الأناضول، 2020/2/20)

2020/2/20 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، الأمر الذي وُصف بمحاولة لتدمير ممنهج لحل الدولتين. وقال نتنياهو في تسجيل مصور إنه يعتزم بناء 2200 وحدة سكنية في مستوطنة "هارحوما" و3000 أخرى في مستوطنة "جفعات هماتوس" جنوب القدس المحتلة.

(الجزيرة نت، 2020/2/20)

2020/2/22 قرر وزير الداخلية رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إغلاق جميع المنشآت والمطاعم التي زارها الوفد السياحي الكوري الذي تبيّن إصابة بعض أعضائه بفيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19" أثناء عودتهم إلى بلادهم.

(وكالة معًا الإخبارية، 2020/2/22)

2020/2/24 التقى رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، في مكتبه برام الله، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير القطري محمد العمادي. وبحث اشتية مع العمادي تيسير مشاريع قطر في قطاع غزة، ولا سيما مشروع إقامة المستشفى المركزي في محافظة رفح جنوب القطاع، بتكلفة تبلغ نحو 24 مليون دولار، مؤكدًا أن الحكومة تقدر كل الدعم للمشروع الذي يخدم أهلنا في رفح.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/2/24)

2020/2/26 طالبت الحكومة الفلسطينية موقع "أمازون" الأميركي للتجارة الإلكترونية بالتراجع فورًا عن سياساته المشينة والتمييزية ضدّ الفلسطينيين، التي تندرج ضمن النشاط الاستيطاني المخالف للقانون الدولي. وجاء في رسالة موقّعة من وزير الاقتصاد خالد العسيلي، ووزير المالية شكري بشارة أنّ "سياسة النقل التمييزية من أمازون تشجّع إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على الاستمرار في انتهاك القانون الدولي، من خلال استخدام الشركة نفوذها المالي والتجاري في تشجيع الفلسطينيين على التنكر لهويتهم الوطنية الفلسطينية وإقرارهم بأنهم جزء من إسرائيل مقابل حصولهم على خدمة مجانية من الشركة". وطالب الوزيران الشركة بالتوقف الفوري عن هذه السياسة العنصرية، وفي حال عدم تجاوبها سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة في القانون الدولي، وفقًا للبيان.

(الترا فلسطين، 2020/2/26)

2020/2/26 قال المرشح الديمقراطي، السيناتور بيرني ساندرز، إنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، "عنصري"، مشددًا على أنّ المطلوب هو "حفظ كرامة الفلسطينيين" عبر حل الدولتين.

(العربي الجديد، 2020/2/26)

2020/2/27 تبنى مجلس إدارة اتحاد البريد العالمي UPU في جلسته المنعقدة بسويسرا في بيرن، قرارًا يؤكد حق دولة فلسطين في التبادل البريدي المباشر مع دول العالم، واستلام بريدها الوارد من خلال الأردن من دون قيود، وتحصيل النفقات الختامية المتراكمة منذ عام 1995.

(وكالة قدس نت للأنباء، 2020/2/27)



صـدر حديـثًا

مجموعة مؤلفين

المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة**. ومنطلق هذا الكتاب أن البحوث بشأن المدينة والتمدين تتجدّد باستمرار بتجدّد أشكال التمدين وتحدياته ورهاناته؛ ومنها أنّ معظم سكان البلدان العربية أصبحوا يعيشون اليوم في المدن، وأنّ المجتمعات العربية المعاصرة أضحت تشهد تحولاتٍ عميقة متصلة بدينامية التمديُن. وقد استثُمرت بحوث مهمة، سابقًا، في البلدان العربية فيٍ درس إشكالات المدينة وتحليلها، في أبعادها التاريخية، وأيضًا في أبعادها الجغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وفي مجال التخطيط الحضري وإعداد التراب الوطني.



مراجعات وعروض كتب

Book Reviews



محمد حمشي | Mohammed Hemchi

المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية**
قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي (2018)

The Arab Maghreb as a Region without Regionalism
A Review of the IMF Report on Regional Integration in the Maghreb (2018)



عنوان التقرير: الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد.

المؤلف: فريق من خبراء صندوق النقد الدولي.

سنة النشر: 2018.

الناشر: صندوق النقد الدولي.

عدد الصفحات: 48 صفحة.



* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

** ظهرت عبارة "إقليم بلا إقليمية" في:

Paul Aarts, "The Middle East: A Region without Regionalism or the End of Exceptionalism?" *Third World Quarterly*, vol. 20, no. 5 (1999), pp. 911-925.

مقدمة

نشرت إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، عام 2018، تقريرًا حول "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي"، واصفة إياه بمصدر النمو الذي "لم يُستغلّ بعد"[1]. ينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول في نحو 40 صفحة، وهي: فصل حول العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي، وفصل حول المنافع المترتبة على تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة، وفصل حول الأهداف المشتركة على مستوى السياسات في بلدان المغرب العربي. وكعادة منشورات صندوق النقد، جاء التقرير ثريًّا بالجداول والأشكال البيانية، فضلًا عن الملاحق البيانية.

يناقش التقرير إمكانيات الاندماج الاقتصادي في الفضاء المغاربي بوصفه مصدرًا للنمو لم يستغل بعد. ويجادل بأن زيادة الاندماج الاقتصادي، إقليميًّا وعالميًّا، من شأنها أن تخلق دينامية إيجابية لرفع معدلات النمو على نحوٍ قابلٍ للاستمرار. كما أن زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار بينيًّا، من شأنها أن تتيح "المزيد من السلع والخدمات بأسعار أقل، وتحفيز المنافسة، وتشجيع الابتكار والتنوع، وزيادة الشفافية، والحد من المكاسب الريعية، وصولًا إلى زيادة الإنتاجية والنمو" في بلدان المغرب العربي جميعها. وعلاوة على ذلك، يحاجّ التقرير بأن الاندماج الإقليمي "يمكن أن يكون أداة قوية، تكملها السياسات المحلية، لرفع النمو الممكن في المغرب العربي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر"[2].

ويسعى التقرير، على نحو مركز، إلى دراسة الأسباب الأساسية لتدنّي مستوى الاندماج الإقليمي في المغرب العربي، وعرض المسوغات الاقتصادية الداعمة لزيادة الاندماج، وتقييم الآثار الممكنة للاندماج في النمو والتوظيف، واقتراح مجموعة من الأهداف "المشتركة" لتحقيق مزيد من الاندماج الإقليمي.

على الرغم من تأكيد التقرير وجود عوامل جيوسياسية تعوق اندماج المغرب العربي الإقليمي، فضلًا عن الأسباب المعقدة خلف تعطل اتحاد المغرب العربي (ولا سيما الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، والدور الذي تؤديه التهديدات الأمنية العابرة بين الدول المغاربية في تشديد الضوابط الحدودية)، فإن فهم "منطق" اللااندماج في المغرب العربي يتطلب مقاربة مركبة تنطلق من الافتراض أن الاقتصادي وحده غير كافٍ. وفي هذا السياق، يبقى الموضوع في حاجة إلى مقاربة له من منظور الاقتصاد السياسي (الدولي)، لكن من دون تجريد هذه المقاربة من استبصارات المنظورات الاجتماعية. وتسعى دراستنا هذه إلى ردم الفجوة الناجمة عن غياب الاقتصادي – السياسي في التقارير الاقتصادية الصرفة حول الاندماج المغاربي، وتفترض أن "منطق" اللااندماج المغاربي يستند، على الأقل، إلى أسطورتين مؤسَّستين ينبغي تفكيكهما على نحوٍ متأنٍّ، وهما: مركزية الخلاف الجزائري - المغربي، وتباين الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي.

تنقسم الدراسة إلى محورين أساسيّين. يلخص المحور الأول، على نحوٍ وافٍ، أبرز الموضوعات الواردة في التقرير، وذلك تحت عنوان "ما يخبرنا به التقرير" حول إشكاليات الاندماج الإقليمي في المغرب العربي، بينما يتصدى المحور الثاني لفحص "ما لا يخبرنا به التقرير"، ويقدم حججًا للمجادلة بأن الخلاف الجزائري - المغربي قد يكون معيقًا للاندماج المغاربي، لكنه ليس مُعطِّلًا له بالضرورة. وأبعد من ذلك، تحاجّ الدراسة بأن "الإصرار على" التمسك باتحاد المغرب العربي بوصفه المسار الإقليمي المرجعي في المنطقة، الذي يبقى دائمًا موضوعًا للبعث وإعادة الإحياء، هو ما يؤدي دور المعطل الفعلي للاندماج المغاربي. وتحت عنوان "ما لا يُدرَكُ كله لا ينبغي أن يُترَك بعضُه"، تقترح الدراسة الذهاب نحو التفكير في مسارات بديلة ومتاحة، كالمسارات ثنائية الأطراف، ويمكن أن تمثّل مقدمةً وعاملَ جذبٍ نحو اندماجٍ إقليمي أوسع وأعمق، بدلًا من انتظار حل الخلافات الجزائرية - المغربية من أجل بعث اتحاد المغرب العربي، ومن ثم بعث مسار الاندماج المغاربي.

لاحقًا، تحاجّ الدراسة بأن مسار الاندماج الإقليمي هو مسار لا سياسي تحرّكه نخبٌ تنشأ وتنضج في بيئاتٍ محلية يتسم فيها الحقل السياسي بالانفتاح والإشراك Inclusion، وتسمح بتطور قطاعٍ مدني غير حكومي وغير مسيّس من جهة، وقطاعٍ اقتصاديٍّ خاص قادر على الضغط على الحكومات من أجل عبور الحدود، ومندمج في الفضاء السياسي عبر علاقاتٍ صحّيةٍ بالمجتمع المدني المحيط به، من جهة أخرى. وأخيرًا، تقدّم الدراسة الإدارة المشتركة للمناطق الحدودية الطرَفية، وما تفرضه من تحديات تنموية وتهديدات أمنية، بوصفها فضاءً لتعلُّم الاندماج الإقليمي.

أولًا: ما يخبرنا به التقرير

1. حول مبادرات تحرير التجارة

يبدأ التقرير بمسحٍ لمبادرات تحرير التجارة البينية في فضاء المغرب العربي، بدءًا باتحاد المغرب العربي (عام 1989) بوصفه مسارًا عامًّا

1 ألكسي كيرييف [وآخرون]، **الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد**، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018).

2 المرجع نفسه، ص 4.

الشكل (1)

أبرز الاتفاقيات التجارية التي تنخرط فيها دول المغرب العربي

بلد في طريقه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
بلد عضو في منظمة التجارة العالمية
بلد عضو في اتفاقية تجارية
اتفاقيات الشراكة في إطار مبادرة الحزام والطريق
اتفاقيات التجارة التفضيلية
اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية

الاتفاقيات الأورومتوسطية
الصين
اتحاد المغرب العربي
منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
اتفاقية أغادير
النظام الشامل للأفضليات التجارية
ليبيا
الجزائر
موريتانيا
المغرب
تونس
الأردن
مصر
الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وغرب إفريقيا
الولايات المتحدة الأمريكية
تركيا
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

المصدر: ألكسي كيرييف [وآخرون]، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018)، ص 6.

للتعاون والاندماج الإقليميين، والذي تعطّل تمامًا منذ عام 1994 بسبب تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب وغلق حدودهما البرية، ثم انضمام ليبيا والمغرب وتونس إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام 1997، مرورًا بتوقيع المغرب وتونس اتفاقيةَ أغادير بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة في عام 2004، وصولًا إلى مبادرة إنشاء منطقةٍ مغاربية للتجارة الحرة التي وقّع وزراء التجارة المغاربة اتفاقيةً بشأنها في عام 2010، لكن لم يتم تصديقها حتى الآن. وهذه المبادرات "لم يكن لها سوى تأثير محدود"[3] في التجارة البينية داخل الإقليم.

ومن ناحيةٍ أخرى، تنخرط دول المغرب العربي في عدد من المسارات المرتبطة بالخارج. فعلى سبيل المثال، تشارك الجزائر والمغرب وتونس في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف إلى إزالة الحواجز عن حركة التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وفي ما بين دول جنوب المتوسط، كما تشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا التي تهدف إلى تحرير التجارة الثنائية وتقديم الدعم الإنمائي إلى تلك الدول، وقد وقّع المغرب وتونس عددًا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade Association, EFTA التي تأسست في عام 1960[4]، فضلاً عن اتفاقيات لتحرير التجارة الثنائية مع تركيا، كما وقّع المغرب اتفاقيةً لتحرير التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتشارك دول المغرب العربي جميعًا في اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتبادل الأفضليات التجارية بين البلدان النامية، منذ عام 1988، رغم أن الاتفاقية الوحيدة المفعلة، في هذا الإطار هي الاتفاقية المبرمة بين المغرب وموريتانيا.

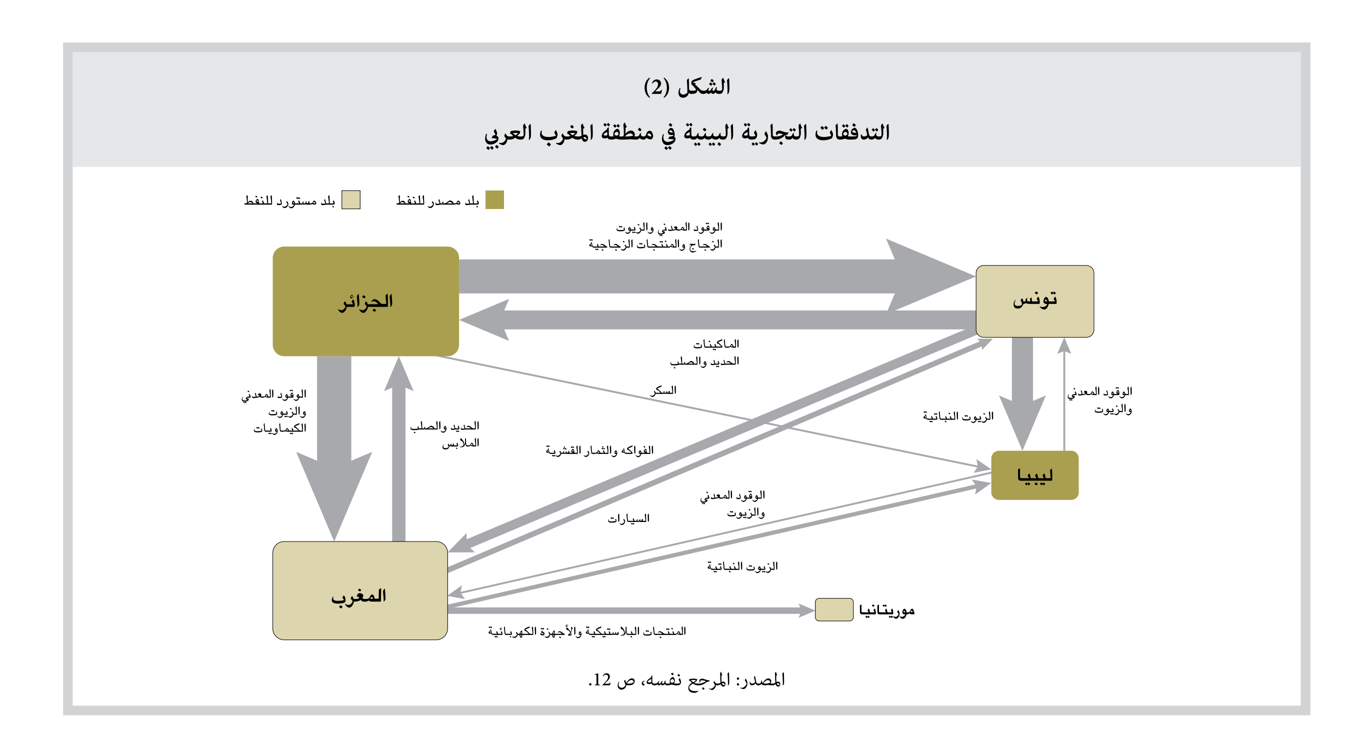
أخيرًا، يحظى كل من موريتانيا والمغرب وتونس بعضوية منظمة التجارة العالمية، بينما تبقى الجزائر منذ عام 1987، وليبيا منذ عام 2004، في طور التفاوض من أجل الانضمام إليها. كما تنخرط دول المغرب العربي في مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ فقد وقعت، فعلًا، الجزائر وليبيا والمغرب وتونس اتفاقيات شراكة مع الصين في إطار المبادرة (ينظر الشكل 1).

3 ما يرد بين علامتي الاقتباس، ضمن هذا القسم، هو اقتباسٌ مباشر من نص التقرير.

4 تضم الرابطة آيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا، وتعمل موازاةً مع الاتحاد الأوروبي، إذ تعد جزءًا من السوق الأوروبية المشتركة ومن منطقة شنغن، غير أن الدول الأربع ليست أعضاء في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ينظر موقع الرابطة في: https://www.efta.int/

الشكل (2)

التدفقات التجارية البينية في منطقة المغرب العربي



المصدر: المرجع نفسه، ص 12.

أ. اتجاهات التجارة بين البلدان المغاربية والعالم

شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا في درجة الانفتاح التجاري عبر دول المغرب العربي ووتائره، ما عدا المغرب، وذلك على الأرجح بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي، خاصة بالنسبة إلى الجزائر وليبيا وموريتانيا. ويرجح التقرير أن يكون التنافس الدولي المتزايد، وخاصةً مع تنامي الصادرات الصينية إلى المنطقة (من 5 مليارات عام 2006 إلى نحو 14 مليار دولار عام 2016؛ أي ما نسبته 8-12 في المئة من مجموع الواردات)، أحد التحديات الأخرى التي تعوق الاندماج الإقليمي. فضلًا عن ذلك، وبخلاف المعادن والوقود والإنتاج الحيواني والزيوت النباتية، لا تزال جودة المنتجات التصديرية لدول المغرب العربي، عمومًا، أقل منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، ولا سيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والآلات والنقل.

وحتى مع تحسّن اندماج الاقتصادات المغاربية في سلاسل القيمة العالمية، وإن على نحو متفاوت، يبقى الجزء الأكبر من هذا الاندماج مع شركاء اقتصاديين خارج المنطقة. وأبعد من ذلك، حتى مع نمو نسب مداخيل السياحة من إجمالي الناتج المحلي، خاصة في تونس والمغرب، فإن نشاطات السفر والسياحة بين دول المنطقة تبقى محدودة في الوقت الذي يأتي فيه معظم السياح من خارج المنطقة.

ب. حالة الاندماج الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات المالية والعمل

التجارة

يسجل التقرير أنه على الرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة، لا يزال حجم التجارة بين دول المغرب العربي محدودًا؛ إذ تبقى مستويات التجارة البينية أدنى بكثير منها مقارنة بتجارتها الخارجية مع الاقتصادات من خارج المنطقة، إذ "يبلغ حجم التجارة البينية أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ نحو 16% في أفريقيا، 19% في أمريكا اللاتينية، 51% في آسيا، 54% في أمريكا الشمالية، و70% في أوروبا". فضلًا عن ذلك، "لا تتخذ دول المغرب العربي الخمس أيًا من بلدان منطقتها شريكًا تجاريًا أساسيًا لها. فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا"[5]، وتبقى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، الأقرب جغرافيًا من المنطقة، مقصدًا لما يزيد على نصف صادرات دولها جميعًا، ما عدا موريتانيا. وتتشكل التجارة البينية من تدفقات أساسية قليلة (صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا). ويقترح التقرير لائحة من السلع المهمة القابلة

5 كيرييف [وآخرون]، ص 10.

للتصدير، لكنها لا تدخل ضمن التدفقات التجارية البينية، كالسيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، والأسماك من موريتانيا، وأشباه الموصلات الكهربائية من تونس (ينظر الشكل 2).

الاستثمار الأجنبي المباشر

يسجل التقرير أيضًا شحّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية، إذ يكون جلّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة مع أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. ويرجع ذلك، على الأرجح، إلى القيود التي تفرضها دول المغرب العربي على هذه الاستثمارات، نحو إلزام الشركات الأجنبية بالعمل مع شركاء محليين واستخدام مدخلات محلية.

الاندماج المالي

يبقى الاندماج المالي عبر حدود دول المغرب العربي محدودًا جدًا، وهو، أساسًا، ما يعكس حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويبقى المغرب استثناءً، فقد توسعت عمليات جهازه المصرفي العابرة للحدود لتشمل 22 دولة أفريقية، لكن الأمر يقتصر فقط على تونس وموريتانيا من بين الدول المغاربية. ولا تزال فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن الحصول على مختلف الخدمات المالية، محدودة ودون متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي مجال التكنولوجيات المالية، يقترح التقرير أن "إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي في تطبيق هذه التكنولوجيات الجديدة على نحو أسرع وأوسع نطاقًا"[6]، من شأنه أن يشجع على زيادة الاندماج المالي في المنطقة.

العمل

حتى على مستوى الهجرة البينية، وعلى الرغم من أن حرية انتقال العمالة بين دول الاتحاد المغاربي كانت أحد أهدافه، فإن النسب تبقى متدنية جدًا (لا تتجاوز 1 في المئة من مجموع سكان المنطقة، وأقل من 0.5 في المئة من مجموع القوة العاملة)، مع أن المغرب والجزائر، مثلًا، يعدّان من بين أكبر الدول المصدّرة للمهاجرين في العالم، تحديدًا نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ج. ما الذي يفسر ضعف الاندماج في منطقة المغرب العربي؟

يفترض التقرير أن أسباب اللااندماج في المغرب العربي عديدة ومعقدة، تعود أساسًا إلى الطابع التقييدي للسياسات التجارية والاستثمارية (تعريفات أقل مع اقتصادات الاتحاد الأوروبي مقارنة بها مع الاقتصادات المغاربية بعضها مع بعض)[7]، واستمرار الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وفقر البنية التحتية الإقليمية ما يؤدي إلى زيادة تكلفة التجارة (مثلًا، وبسبب الحدود، وخاصة في الحالة الجزائرية - المغربية، ليس ثمة شبكة إقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة، بينما تتوقف الشبكات المحلية منها عند حدود الدول، أما خطوط النقل البحرية فهي تخدم التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بالتجارة البينية)، فضلًا عن الاعتبارات الجيوسياسية، إذ يستمر التوجه التقليدي للتجارة الخارجية نحو الاتحاد الأوروبي، بينما تتجه المحاولات الحديثة للتنويع نحو أفريقيا جنوب الصحراء، ويتضافر كل ذلك مع صعود الصين بوصفها سوقًا لصادرات المغرب العربي، فتتشتت أكثر فأكثر جهود الاندماج الإقليمي في المنطقة.

2. حول المنافع المترتبة على تعزيز الاندماج

أ. ما أهمية تعزيز الاندماج؟

يحاجّ التقرير بأن تعزيز الاندماج الإقليمي بين دول المغرب العربي، التي يجمعها تقارب جغرافي وانسجام ثقافي ولغوي وتاريخ ومصير مشترك، من شأنه أن يمكنها من "الاستفادة من وفورات الحجم، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز قدرتها على التفاوض الجماعي"[8].

- على مستوى وفورات الحجم، من شأن الاندماج الإقليمي أن يؤدي إلى بناء سوق من نحو 100 مليون مستهلك، وبإجمالي ناتج محلي مشترك بقيمة 360 مليار دولار (مماثل لإجمالي الناتج المحلي لجنوب أفريقيا أو النرويج)، وبنصيب فردي من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بنحو 4000 دولار (مماثل لجنوب أفريقيا أو إندونيسيا).

6 المرجع نفسه، ص 13.

7 يبقى المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية المطبقة في دول المغرب العربي أعلى مما هو عليه، مثلًا، في مجموعة العشرين وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. على سبيل المثال، بلغ هذا المتوسط نحو 14 في المئة في عام 2016، مقابل 5 في المئة في الاتحاد الأوروبي، و4 في المئة في الولايات المتحدة الأمريكية، و10 في المئة في الصين. وأبعد من ذلك، عرفت الجزائر مثلًا، مع بداية عام 2018، تطبيق حظر مؤقت على استيراد نحو 850 سلعة، وزيادة عدد السلع الخاضعة لضريبة انتقائية نسبتها 30 في المئة، إلى جانب تطبيق زيادة معتبرة في التعريفة الجمركية (حتى 60 في المئة) على بعض المنتجات الأخرى. وإلى جانب الحواجز الجمركية، تواجه التجارة الإقليمية البينية حواجز غير جمركية عديدة، نحو: ارتفاع تكاليف معاملات التصدير أو الاستيراد، واعتماد نقاط التفتيش على الطرق، والتأخر عند المعابر الحدودية، وطول المدة التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي وأوجه القصور التي تشوبها. ينظر: المرجع نفسه، ص 14-15.

8 المرجع نفسه، ص 19.

- من شأن هذه السوق، القائمة على منطق الاندماج الإقليمي، أن تخلق حوافز جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجّع على الابتكار، وتسهّل نقل التكنولوجيا. لكن تحقيق ذلك يقتضي تبسيط قوانين الاستثمار عبر المنطقة وتوحيدها، فضلًا عن متطلبات جوهرية أخرى "كالسياسات الاقتصادية السليمة، والنمو القوي، واستقرار سعر الصرف، ورأس المال البشري السليم، والبنية التحتية الجيدة، والاستقرار السياسي، وجودة الإطار التنظيمي"[9].
- من شأن الاندماج الإقليمي أن يؤدي إلى تنمية سلاسل القيمة الإقليمية (ما سيحرر حركة المكونات بين الشركاء الإقليميين) واندماجها، على نحو أفضل، في سلاسل القيمة العالمية، ما يعني إنشاء بيئة استثمارية أفضل حتى بالنسبة إلى عمليات التصدير نحو الأسواق القريبة، مثل الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يوفر قنواتٍ لنقل المعارف والتكنولوجيات من الاقتصادات المتقدمة الاقتصادات المغاربية وفيما بينها، وهو ما يسمح للمغرب العربي بأن يصبح، مثلًا، مركزًا للتجارة والاستثمار بين أفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد الأوروبي.
- من شأن الاندماج الإقليمي أن يعزز القدرات التفاوضية لدول الإقليم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بدلًا من تفاوضها منفردة، سواء مع الشركاء الاقتصاديين الأكبر حجمًا منها، أو مع المجموعات/ التكتلات التي تنتمي إليها، أو في إطار منظمة التجارة العالمية ذاتها. ويضيف التقرير أن اندماج دول المغرب العربي يسهم في تعزيز صمودها أمام التأثير المحتمل لتصعيد النزاعات التجارية العالمية.

ب. الإمكانيات التجارية الإقليمية

يفيد التقرير أن خصائص التدفقات التجارية في إقليم المغرب العربي تشير إلى أن ثمة إمكانيات كبيرة للتجارة الإقليمية البينية. مثلًا، تشير مستويات التركز السوقي وكثافة التجارة ومعدلات استمرارية المنتجات إلى إمكانية كبيرة للاندماج، فضلًا عن ضرورة الاستفادة بصورة أكبر من المزايا النسبية للدول منفردة.

أولًا، يؤكد "مؤشر التركز السوقي"، وهو مقياس لتشتت الصادرات عبر الشركاء التجاريين، أن ثمة إمكانية كبيرة لتنويع هؤلاء الشركاء، خاصة عبر الاندماج الإقليمي، وذلك لأن نصف التدفقات التجارية الثنائية المحتملة على الأقل بين دول المغرب العربي إما منعدمة أو متدنية جدًا. **ثانيًا**، يؤكد "مؤشر كثافة التجارة" أن دول المغرب العربي جميعًا، ما عدا موريتانيا، تعد أهم وجهات تجارية لبعضها البعض، وأقل أهمية لباقي دول العالم (ينظر الشكل 3)[10]. **ثالثًا**، يؤكد "مؤشر استمرارية المنتجات"، وهو مقياس لاستمرارية العلاقات التجارية، أن "نسبة كبيرة من المنتجات التصديرية الجديدة باختلاف قيمتها يتوقف إنتاجها نظرًا لأن عدد الأسواق الخارجية التي تصل إليها ليس كبيرًا بما يكفي. ويشير ذلك أيضًا إلى وجود إمكانية كبيرة غير مستغَلّة لتعزيز الاندماج بما يتيح خلق أسواق خارجية جديدة لفرادى المنتجات، وربما تحسين معدل استمراريتها"[11].

من ناحية أخرى، يؤكد التقرير الطبيعة التكاملية للتجارة البينية بين دول المغرب العربي، إذ يبين "مؤشر التكامل التجاري"، الذي يقيس مقدار التداخل بين هيكلَي الصادرات والواردات، أن ثمة تطابقًا بين صادرات المغرب العربي ووارداته من جهة، وواردات الشركاء التجاريين الرئيسين للدول المغاربية من خارج المنطقة، من جهة أخرى (يشير التقرير مثلًا إلى أن صادرات الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس متكاملة تمامًا مع واردات الدول المغاربية الأخرى بقدر تكاملها مع واردات الاتحاد الأوروبي على الأقل). وأبعد من ذلك، يؤكد التقرير أن دولًا مغاربية تبقى متكاملة بينيًا، بعضها مع بعض أكثر مما هي متكاملة مع شركائها الرئيسين من خارج المنطقة (مثلًا، يتفوق مؤشر التكامل التجاري للجزائر مع موريتانيا والمغرب على مؤشر تكاملها التجاري مع إيطاليا التي تعد شريكًا رئيسًا). ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من أن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري التقليدي للمغرب العربي، فإن التجارة البينية بين الاقتصاديات المغاربية تعدّ مصدرًا كبيرًا للإمكانيات التجارية غير المستغلة بالنسبة إلى دول المغرب العربي (ينظر الشكل 4)[12].

9 المرجع نفسه.

10 المرجع نفسه، ص 22، حيث يدرج التقرير أشكالًا بيانية أخرى تمثل مؤشرَي التركز السوقي واستمرارية المنتجات.

11 المرجع نفسه، ص 19.

12 يدرج التقرير حسابات الميزة النسبية ويحدد جملة من المنتجات ومجموعات المنتجات التي يمكن زيادة التجارة البينية فيها بين اقتصادات المغرب العربي. مثلًا، يتمتع المغرب بميزة نسبية أقوى من تونس في خدمات النقل والغذاء والفلزات والكيماويات، وأقوى من الجزائر في المعادن، وأقوى من ليبيا في الفلزات، وبناء عليه، يمكنه تصدير مزيد من هذه المنتجات إلى كل من هذه الدول. وفي الوقت نفسه، يمكن تونس تصدير مزيد من المعادن إلى الجزائر ومزيد من الخضراوات إلى المغرب ومزيد من الأخشاب إلى موريتانيا. وينتهي التقرير إلى أن المغرب يمكنه زيادة صادراته إلى الجزائر في ما لا يقل عن 36 منتجًا، وإلى تونس في 22 منتجًا، وإلى موريتانيا في 10 منتجات، وإلى ليبيا في 8 منتجات. كما يمكن تونس أيضًا زيادة صادراتها الإقليمية في 30 منتجًا تقريبًا بحسب البلد. ويمكن موريتانيا زيادة صادراتها إلى المغرب وتونس في 4 منتجات، وإلى الجزائر في منتجين، وإلى ليبيا في منتج واحد فقط. أخيرًا، يمكن الجزائر زيادة صادراتها في 6 منتجات تقريبًا بحسب البلد.

الشكل (3)

كثافة التجارة البينية والتجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي عام 2016

المصدر: المرجع نفسه، ص 22.

الشكل (4)

إمكانيات التجارة الإقليمية عام 2016[1]

المصدر: المرجع نفسه، ص 24.

1 حجم الإطار يعكس حجم الصادرات في عام 2016، وتشير الأرقام إلى قيمة مؤشر الميزة النسبية.

ج. التأثير المحتمل لزيادة الاندماج في النمو

يؤكد التقرير، أيضًا، أن الاندماج الإقليمي سيكون له تأثير إيجابي كبير في مستويات الرخاء في دول المغرب العربي، وذلك عبر زيادة النمو وتحسين الظروف المعيشية. ويشير، على سبيل المثال، إلى أن تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتنويع الصادرات، فضلًا عن تحسين الجودة، من شأنها جميعًا أن ترفع مستوى الدخل إلى نحو 5-10 في المئة خلال 5 إلى 10 سنوات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العادية.

بتعبير آخر، إذا كان من المتوقع أن متوسط النمو السنوي للفترة (2018-2023) سيبلغ 1.6 في المئة في الجزائر، و3.9 في المئة في ليبيا، و3.4 في المئة في تونس، و4.1 في المئة في المغرب، و5.5 في المئة في موريتانيا، فمن المتوقع أيضًا أن ترتفع هذه المعدلات بنسبة 1 في المئة في المتوسط في حالة زيادة الانفتاح في البلدان المغاربية، وبنسبة 0.7 في المئة في حالة زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وبنسبة 0.6 في المئة في حالة تنويع اقتصاداتها، وبنسبة 0.2 في المئة في حالة تحسين جودة المنتجات.

وباستعمال نموذج حسابي آخر، يتوقع التقرير أن إلغاء التعريفات الجمركية جميعًا المفروضة على التجارة الإقليمية من شأنه أن يؤدي، على المدى الطويل، إلى ارتفاع النمو تقريبًا بنسبة 1 في المئة، وارتفاع معدلات التوظيف بنسبة 1.2 في المئة، وزيادة التجارة الإقليمية بنسبة 33 في المئة. ومن ناحية أخرى، يستند التقرير إلى دراسة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية عام 2017 إلى أن الاندماج الإقليمي من شأنه أن يحفز نموًا سريعًا في متوسط الدخول وتراجعًا في مستويات الفقر.

3. حول الأهداف المشتركة لسياسات دول المغرب العربي

يوصي التقرير بضرورة استغلال دول المغرب العربي للزخم الناتج من الاتجاهات الحالية في الاقتصاد والتجارة والاستثمار العالمي. كما يوصي بتوظيف الزيادة في الإيرادات، الناتجة من زيادة الطلب من الشركاء التقليديين في أوروبا، في موازنة التكلفة الناجمة مبدئيًا عن تعزيز الاندماج الإقليمي. من جانب آخر، يوصي التقرير باستغلال مبادرة الحزام والطريق الصينية وتنسيق التعاون مع الصين، في إطار المبادرة، لصالح الاندماج الإقليمي في المغرب العربي. فضلًا عما سبق، يدرج التقرير جملة من التوصيات، أبرزها:

أ. مراعاة مخاطر زيادة النزعة الحمائية عالميًا، وتقلبات الأسواق المالية، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في المنطقة.

ب. تعزيز التعاون البيني بشأن التجارة الإقليمية وبشأن التجارة المتعددة الأطراف خارج الإقليم، وذلك باعتماد نظام قائم على القواعد، وهو ما يسمح بجني منافع الاقتصاد العالمي والحد من الانعكاسات السلبية للاضطرابات التجارية العالمية.

ج. رسم أهداف مشتركة على مستوى السياسات، وذلك للحد من انعكاسات البيئة الاقتصادية العالمية، الديناميكية نسبيًا والهشة في الوقت نفسه.

د. عدم التعامل مع الاندماج الإقليمي بوصفه هدفًا في حد ذاته، بل بوصفه أداة لتحقيق الأهداف المشتركة على مستوى السياسات، ذات الأهمية لكل دولة من دول المغرب العربي على حدة، وللإقليم عمومًا (ينظر الإطار).

هـ. ضمان معاملة متكافئة تتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص توفير فرص العمل اللازمة لتوظيف شباب المنطقة عندما يصبح القطاع العام غير قادر على الاضطلاع بدور الملاذ الأول للتوظيف، واستغلال التجارة والتكنولوجيا في إقامة سوق إقليمية داخلية كبيرة بغرض تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة عالميًا.

و. تعزيز الشفافية، ولا سيما بيانات الاستثمار الإقليمي وحركة العمالة والتدفقات المالية.

ز. إقامة مؤسسات مالية إقليمية مشتركة بوصفها وسيلة لتعزيز اندماج أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل، وزيادة شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها في كل دولة لموازنة الآثار الجانبية المحتملة لزيادة الاندماج الإقليمي في الأشخاص والعمالة والشركات، وزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات الريفية على الانخراط في التجارة، بما في ذلك التجارة الإقليمية، واستغلال التجارة بوصفها وسيلة لتوفير فرص إضافية للشباب والنساء والمهاجرين والفئات الأخرى الأقل حظًا.

ح. الاستفادة من المفاوضات، وذلك عبر العمل على وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة، تغطي جميع المجالات التي يشملها فعلًا الاندماج المغاربي، مثل، تحرير التجارة في السلع والخدمات، وحرية حركة رأس المال والعمالة، فضلًا عن مجالات جديدة، نحو: سياسات المنافسة المشتركة والنظام الاستثماري، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقية آليات لحل النزاعات ورصد السياسات.

إطار الأهداف المشتركة على مستوى السياسات المغاربية

- **الوظائف:** الهدف النهائي من الاندماج الإقليمي هو توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين من خلال تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار. وينبغي التشجيع على توفير فرص العمل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وزيادة الاندماج بين القطاعات الخاصة على مستوى المنطقة.
- **الانفتاح:** يتعين وضع نموذج اقتصادي جديد وأكثر انفتاحًا في دول المغرب العربي جميعًا، وذلك بتوفير فرص تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة، وتعزيز حرية حركة العمالة ورأس المال عبر الحدود.
- **الاحتوائية:** ينبغي أن يؤدي النمو الإضافي الناتج من الاندماج الإقليمي إلى توفير فرص للجميع (الشباب والنساء وسكان الريف والمهاجرين).
- **المفاوضات:** ينبغي أن تتفاوض البلدان المغاربية بشأن وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة، وأن تصمم نظامًا للتفاوض لحل النزاعات وآليات لرصد السياسات.
- **التجارة:** ينبغي أن تولي دول المغرب العربي اهتمامًا أكبر بالتجارة الإقليمية، بحيث يتولى القطاع العام تنسيق السياسات، بينما يضطلع القطاع الخاص بدور أنشط في استكشاف أسواق إقليمية جديدة.

المصدر: كيرييف [وآخرون]، ص 30 (بتصرف).

ط. التفاوض كمنطقة واحدة مع كبار الشركاء التجاريين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية والصين، وهي استراتيجية توظفها التكتلات الإقليمية الأخرى، لكنها غير مستغلة في المغرب العربي.

ي. يؤكد التقرير استعداد صندوق النقد الدولي لدعم جهود الاندماج الإقليمي بين دول المغرب العربي، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية بشأن السياسات في سياق أنشطة الرقابة بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، بوصفه شرطًا أساسيًا للنجاح في تحقيق الأهداف المشتركة على مستوى السياسات.

ثانيًا: ما لا يخبرنا به التقرير

كغيره من تقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية، يستمد تقرير صندوق النقد الدولي قوته من سلطة الأرقام/ البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي تستند إليها استنتاجاته. ورغم إشارته إلى وجود عوامل جيوسياسية تعوق اندماج المغرب العربي الإقليمي، فضلًا عن الأسباب المعقدة خلف تعطل اتحاد المغرب العربي (ولا سيما الخلاف بين الجزائر والمغرب، والدور الذي تؤديه التهديدات الأمنية في تشديد الضوابط الحدودية)، فإن فهم منطق اللااندماج في المغرب العربي يتطلب مقاربة مركّبة تنطلق من افتراضٍ مفاده أن الاقتصادي وحده، مفصولًا عن السياسي، غير كافٍ لاستيعابه، وأننا في حاجة إلى مقاربة للموضوع تأخذ في اعتباره، على الأقل، حججًا من منظور الاقتصاد السياسي (الدولي)، من دون تجريد هذه المقاربة من الاستبصارات التي توفرها المنظورات الاجتماعية.

وبسبب مضامينه الاقتصادية المحضة على الأرجح، لا يشير التقرير إطلاقًا إلى الشق السياسي في "منطق" فشل الاندماج المغاربي. وثمة، فقط، تشديد على الدور السيئ الذي يؤديه الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب في تعطيل آليات الاندماج الإقليمي، على غرار الشبكة الإقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة. وهي مسألة بالغة الأهمية ولا ريب، فمثلًا، وبسبب الحدود، وخاصة في الحالة الجزائرية - المغربية، ليس ثمة شبكة إقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة، بينما تتوقف الشبكات المحلية منها عند الحدود البينية الفاصلة بين الدول.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة، في هذا المحور، إلى فهم منطق الفشل في الاندماج المغاربي بعيدًا عن الاقتصادي. وهي تحاجّ بأن منطق اللااندماج المغاربي يقوم، على الأقل، على أسطورتين مؤسِّستين. وتكمن المشكلة مع هذه الأساطير المؤسِّسة في أنها متجذرة، ليس فقط في الخطاب السياسي، لكنها تمتد إلى الوعي الأكاديمي والمزاج المجتمعي على حدٍّ سواء. الأسطورة الأولى هي مركزية الخلاف

الجزائري - المغربي، أما الأسطورة الثانية فهي تباين الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي.

1. الخلاف الجزائري – المغربي معيق، لكنه ليس معطلًا للاندماج الإقليمي في المغرب العربي

ثمة تركيز مبالغ فيه على الخلاف الجزائري - المغربي بوصفه سببًا لتعطل الاندماج في المغرب العربي. ويمكن، بسهولة، دحض ذلك من خلال حجتين أساسيتين:

الحجة الأولى هي أنه رغم الامتداد الزمني للخلاف بين الجزائر والمغرب واستعصائه، وانزلاق التوتر في العلاقة بينهما إلى اشتباك مسلح محدود في عام 1963 (حرب الرمال)، فإن العلاقة بين الدولتين لم/ لا توصف بأي حال من الأحوال بأنها علاقة صراع أو عداء. وحتى في الخطاب السياسي الرسمي، لا توجد دلالات على أنّ أحد الطرفين يتصور الآخر بوصفه عدوًا استراتيجيًا أو على الأقل بوصفه تهديدًا "وجوديًا" بالمفهوم الاستراتيجي الذي يمكن أن يمثّل مدخلًا لصراعٍ ثنائي مسلح[13]. ما من شك في أن منطق التجاذب بين الدولتين يبقى محكومًا بحتمية التعايش والحرص على تجنب الانزلاق نحو الصدام العنيف. وفي هذا السياق، يسجل عبد النور بن عنتر أن البلدين عرفا "أزمات سياسية داخلية حادة كان في الإمكان أن تدفع بالنظامين إلى مغامرات عسكرية لتعبئة الرأي العام [الداخلي] ضد عدو خارجي، لكنهما لم يفعلا ذلك قط"[14].

الحجة الثانية هي أنه رغم محورية النزاع حول الصحراء الغربية في الخلاف الجزائري - المغربي، فإنه لم يؤدِّ قط إلى بروز حالة استقطاب إقليمي دائم يعمق حدة الانقسام بين دول المغرب العربي حول الاندماج الإقليمي. فتونس التي تقتسم مع الجزائر حدودًا منكشفة أمنيًا، تتبنى سياسة حياد إيجابي، وإن كان "قلقًا" باستمرار[15]، حيال الخلاف الجزائري - المغربي حول مسألة الصحراء الغربية، فهي من جهة، في حاجة إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، ليس فقط لأنهما يقتسمان أكثر من 950 كيلومترًا من الحدود المشتركة، لكن، أيضًا، لأن الجزائر تتمتع بتجربة ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب، كما تبقى تونس، من جهة أخرى، في حاجة ماسة إلى الاستثمارات المغربية المتزايدة خلال السنوات الأخيرة. ولا تعترف تونس بجبهة البوليساريو، لأنها تخشى أن يعتبر المغرب ذلك موقفًا عدائيًا ضده، ولا يقوم مسؤولوه بزيارات رسمية إلى الإقليم، لكنها في الوقت نفسه تؤمن بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتى لو كان ذلك في شكل وضع قانوني في صالح المغرب.

إلى جانب ذلك، تسعى موريتانيا إلى تحقيق نمطٍ مختلف من الحياد، وذلك عبر المحافظة على علاقات متوازنة مع المغرب وجبهة البوليساريو على حدٍّ سواء، ومن ثم مع الجزائر. فهي تستخدم رسميًا جملة "الجمهورية العربية الصحراوية" لكنها لا تستضيف ممثلين لجبهة البوليساريو. ويأتي هذا الاعتراف في سياق السعي لاسترضاء الجبهة بعد تاريخ طويل من الاحتراب مع مقاتليها، عانته موريتانيا خلال "حرب الصحراء الغربية" في سنوات السبعينيات (انتهى بتوقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار عام 1979). غير أن هناك عاملًا حاسمًا آخر، يتمثل بمخاوف موريتانية معلنة من اتساع بؤرة اللااستقرار في إقليم الصحراء الغربية نحو الداخل الموريتاني، وخاصة مع التقاطعات القبَلية/ المجتمعية على حدود موريتانيا الشمالية مع الإقليم، فضلًا عن مخاوف أخرى غير معلنة، من ألا تكتفي مطالب المغرب التوسعية بالصحراء الغربية، وخاصة أن ثمة سجلًا تاريخيًا للمطالب الإلحاقية Irredentist لدى المغرب، إنْ في الأراضي الموريتانية أو في أراضٍ جزائرية. ينسحب منطق الحياد نفسه على موقف ليبيا؛ فنظام القذافي السابق في ليبيا رفض الاعتراف رسميًا بالجمهورية العربية الصحراوية، لكنه تاريخيًا قدّم دعمًا بارزًا لجبهة البوليساريو، تمويلًا وتسليحًا وتدريبًا عسكريًا. بينما يبقى الموقف الليبي، في فترة ما بعد القذافي الذي سقط نظامه في عام 2011، غير واضح تحت وطأة الصراع المستمر بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.

أبعد من كل ذلك، يمكن العودة إلى التجربة الأوروبية بوصفها شاهدًا تاريخيًا على تهافت فرضية الخلاف الجزائري - المغربي بوصفها معطِّلًا جوهريًا للاندماج الإقليمي، فقد تمكنت الدول الأوروبية، رغم ما يجمعها من تاريخٍ طويل ودامٍ من الاحتراب وما يفرقها من عوامل حادة نحو الأديان والثقافات والأعراق وحتى أنظمة الحكم القائمة على عكس ما تعرفه دول المغرب العربي، من بلوغ درجات متقدمة جدًا من الاندماج إقليميًا. وإذا كان الخطاب السائد يشدد على محور الجزائر – المغرب في أي مسار اندماجي في المغرب العربي، فإن

13 يلاحظ عبد النور بن عنتر أن البلدين لا يعملان، على المستوى العسكري، على "تلقين جنودهما عقائد في مجال بناء العدو تقدم الجار الأقرب على أنه العدو". ينظر: عبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية: الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب"، **السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية**، العدد 191 (كانون الثاني/ يناير 2013)، ص 24.

14 المرجع نفسه.

15 هذه الطبيعة القلقة للحياد التونسي ليست وليدة تطورات المسألة الصحراوية، لكنها ترجع إلى عام 1960 عندما أعلنت موريتانيا استقلالها عن الاستعمار الفرنسي واعترفت بها تونس، فقاطعها المغرب الذي كان يطالب بالسيادة على الأراضي الموريتانية، ولم تتحسن العلاقات بينهما إلا في عام 1965. ومؤخرًا (صيف 2017)، ألغى الملك محمد السادس استقبالًا مبرمجًا لرئيس الحكومة التونسي السابق، يوسف الشاهد، لأنه رفض إضافة فقرة إلى البيان الختامي للّجنة العليا التونسية المغربية تكرس "مغربية" الصحراء الغربية، تجنبًا لإثارة حفيظة الجزائر.

تصدع هذا المحور، بكل تأكيد، لا يضاهي التصدع الذي عرفه محور فرنسا – ألمانيا الذي نجح في التعافي من حرب عالمية مأساوية، وتمكّن من قيادة مسار الاندماج الإقليمي في أوروبا.

2. اتحاد المغرب العربي بوصفه معطِّلًا للاندماج المغاربي: ما لا يُدرَك كلُّه لا ينبغي أن يُترَك بعضُه

ثمة أطروحة تقول بوجود حاجة، آنية وملحة، إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي بوصفه الإطار الأمثل للاندماج الإقليمي في المنطقة. بتعبير آخر، يبدو أن اتحاد المغرب العربي، من خلال ربطه بخلافٍ مزمنٍ ومستعصٍ بين الجزائر والمغرب، صار يمثل في حد ذاته سببًا لتعطل مسار الاندماج الإقليمي في المنطقة. في هذه الحالة، من غير المجدي، بأي حال من الأحوال، الافتراض أن حل النزاع بين الجزائر والمغرب شرطٌ مسبق لإحياء اتحاد المغرب العربي، ومن ثم للاندماج المغاربي. وينبغي الانتباه إلى وجود منطق عكسي يمكن المحاجّة من خلاله بأن الاندماج في حد ذاته هو الذي سيوفر الآليات الملائمة والفعالة لحل النزاعات بين الدول المندمجة، وليس العكس. وما يبرر الدعوة إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي هو أن فشله المزمن يرتبط، جوهريًّا وبنيويًّا، بخلافٍ جزائري – مغربي مزمنٍ لا يلوح في الأفق أي مقدماتٍ لتسويته.

إذا كانت مسألة الصحراء الغربية جوهرًا للخلاف الجزائري - المغربي[16]، فيمكن ملاحظة أن الوضع الراهن سيبقى قائمًا على المدى القريب، والمتوسط على الأرجح، لأسبابٍ ثلاثةٍ على الأقل:

- المغرب غير مستعد للقبول بحل استفتاء تقرير المصير، ليس فقط بسبب تزايد احتمالات تعارض نتائج الاستفتاء مع مطالبه الإلحاقية، لكن لأسباب عقلانية محضة، تتعلق بعقود من الإنفاق العسكري والإنفاق على البنى التحتية في الإقليم. وبعيدًا عن سرديات السيادة وتصفية الاستعمار وما إلى ذلك، ينبغي دائمًا استحضار الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لإقليم الصحراء الغربية، سواء بالنسبة إلى المغرب الطامح إلى بسط سيادته عليه ولو عبر منحه وضعًا قانونيًّا خاصًّا من قبيل الحكم الذاتي، أو بالنسبة إلى الجزائر الطامحة إلى قيام دولةٍ صحراويةٍ مستقلة، تتيح لها منفذًا بحريًّا عبر الأطلسي، كما تتيح لها نفاذًا حصريًّا لعقود الإعمار ورخص استغلال المواقع الغنية بالموارد الطبيعية في الصحراء الغربية.
- الجزائر بدورها غير مستعدة للتضحية برصيدها المعياري المرتبط بدعم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلًا عن أنّ المسألة الصحراوية تبقى، إلى جانب النزاع مع المغرب، عاملًا للإبقاء على حدٍّ أدنى من الإجماع الشعبي، داخليًّا، حول السياسة الخارجية وحول الدور المتنامي للجيش تحديدًا، حيث تحظى المؤسسة العسكرية بجزء كبير من الموازنة العامة تحت مسوغ حماية الحدود المنكشفة. وما من شك في أن هذا ينطبق على المغرب أيضًا.
- يبدو أن استعصاء المسألة الصحراوية، ومن ثم الخلاف الجزائري - المغربي، مرتبطٌ أساسًا بغياب إرادة دولية مشتركة لحل المسألة، سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر الضغط على الجزائر والمغرب للذهاب إلى حلٍّ نهائي وحاسم. لذلك، يبدو أن الحل إما أن يكون دوليًّا، وهو مسار يخضع لمنطق عرضي لا يمكن توقعه Highly Contingent وتحكمه موازين القوى الدولية، وإما أن يكون إقليميًّا عبر ترتيبات إقليمية فوق وطنية قادرة على (إعادة) تشكيل سلوك دول المنطقة، وهذه الترتيبات، بطبيعة الحال، ليست مؤسسات اتحاد المغرب العربي، لأن اشتغال هذا الأخير مشروط أصلًا بحل الخلاف الجزائري - المغربي.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يُنتظر حل الخلافات الجزائرية - المغربية المستعصية أصلًا على الحل الآن، من أجل بعث اتحاد المغرب العربي، ومن ثم بعث مسار الاندماج المغاربي؟ ما الجدوى من انتظار "ميلاد جنين معلوم مسبقًا أنه أصلًا ميتٌ داخل الرحم"؟ ينبغي، بدلًا من ذلك، التفكير في مسارات بديلة متاحة أكثر وفعالة أشد، نحو المسارات الثنائية/ الثلاثية ما دون الإقليمية التي يمكن أن تمثّل مقدمةً وعاملَ جذبٍ نحو الاندماج الإقليمي.

يُعَدُّ المسار الجزائري - التونسي نموذجًا مثاليًّا في هذا السياق، إذ يمكن الجزائر وتونس الشروع في مسارٍ اندماجيٍّ ثنائي الأطراف، فلهذا المسار تتوافر جملة من الشروط الابتدائية الحاسمة، وهي: الجوار الجغرافي (عكس المسار التونسي - المغربي مثلًا)، والسجل التاريخي للتعاون والتقارب وحسن الجوار (مواطنو الدولتين يتنقلون عبر الحدود من دون تأشيرات)، وتهديدات/ تحديات أمنية مشتركة (الإرهاب وحركة التهريب عبر الحدود)، وثمة درجة متقدمة من المشترك في التنسيق الثنائي لمعالجة تلك التهديدات/ التحديات. واستحضارًا لتجربة

16 حتى إن كانت المسألة الصحراوية جوهرًا للخلاف الجزائري - المغربي، فهي لا تتسم بالخاصية نفسها عندما يتعلق الأمر بعمل اتحاد المغرب العربي، بدليل أن المسألة موجودة قبل تأسيس هذا الأخير، ولم تمثّل حائلًا دون ذلك. وفي اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد، الذي استضافته الجزائر في ربيع 2001، اقترحت الجزائر تحييد ملف الصحراء الغربية والعمل على ملف إحياء الاتحاد، إلا أن المغرب رفض ذلك.

معاهدة "إخاء ووفاق" عام 1983[17]، يمكن إلحاق/ التحاق موريتانيا لتوافر الشروط نفسِها تقريبًا، إذا استثنينا نسبيًّا الشرط الأول، ليتحول هذا المسار إلى مسار ثلاثي الأطراف. يجدر التفكير جديًّا طبقًا لهذا المنطق المتاح سياسيًّا، على الأقل، في انتظار التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية، ومن ثم تسوية الخلاف الجزائري - المغربي، ويمكن حينها إلحاق/ التحاق المغرب، والاجتهاد، على نحوٍ مشترك، في تطوير الترتيبات القائمة لتصير أشد ملاءمة للوضع الجديد.

غير أن للمجلس مسارًا مماثلًا كي يكون بديلًا ناجعًا من اتحاد المغرب العربي، ينبغي أن يبدأ منضبطًا بتصورٍ مَسارِي ومؤسسي بعيد المدى. والأمر لا يتطلب جهدًا مضنيًا في ابتكار تصور مماثل. يمكن، فقط، العودة إلى النموذج الفذ الذي وضعه بيلا بالاسا (1928-1991) Béla Balassa في ستينيات القرن الماضي[18]، والذي أثبت حتى الآن نجاعته، سواء في تجربة الاتحاد الأوروبي الرائدة[19]، أو في غيرها من التجارب الإقليمية الجديدة عبر العالم. يقدم بالاسا الاندماج الإقليمي بوصفه مسارًا من عدة مراحل: منطقة التجارة التفضيلية (تسمى أيضًا منطقة التفضيليات الجمركية)، ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد النقدي، والاندماج الاقتصادي الشامل. واللافت للانتباه في سيرورة هذا المسار أن الاقتصاديات المحلية كلما انخرطت في مرحلة محددة، زاد شرهها للانتقال والارتقاء نحو مرحلةٍ أعلى.

إن الاهتداء بنماذج الاندماج الإقليمي الناجحة، نظريةً وممارسة، من شأنه أن يبرز تهافت الأساس المنطقي Rationale الهش الذي بُني عليه اتحاد المغرب العربي، المتمثل بالاندماج من أعلى، وتسييس العمل الإقليمي، ورهنه بالسيادات المطلقة للدول الأطراف[20]، إذ تنص المعاهدة المنشئة له على أن المجلس الرئاسي للاتحاد وحده سلطة اتخاذ القرارات، وعلى أن القرارات تُتخذ بالإجماع. وبذلك، يصير الاتحاد محكومًا بمنطق عمل مؤسسي يحمل في ذاته أسباب عطله، فضلًا عن أنه لا يضمن أي دور للأجهزة التي يمكن أن تكون أكثر تقنية/ فنية، ومن ثم أكثر تحررًا من القيود السياسية المكبِّلة لقوى الاندماج الإقليمي، مثل اللجان الوزارية المتخصصة.

3. أنظمة سياسية متباينة شكلًا، متشابهة جوهرًا

لطالما ركزت الأدبيات السائدة، ذات العلاقة بإشكالية استعصاء الاندماج المغاربي، على مشكلة التباين في الأنظمة السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي، تُراوح بين الملكية (في المغرب) والجمهورية (في تونس والجزائر وموريتانيا) والجماهيرية (في ليبيا قبل عام 2011). وبعد الربيع العربي، أصبح الأمر يتعلق بأنظمة انتقالية في تونس وليبيا، والجزائر إلى حدٍّ ما. طبعًا، من شأن تجربة الاندماج الأوروبي أن تفند هذا الافتراض، إذ تشكل الديمقراطية الليبرالية في أوروبا قاسمًا مشتركًا بين أنظمة حكم أكثر تنوعًا من حيث الشكل مما هي عليه أنظمة الحكم في دول المغرب العربي. لذلك، يمكن المحاجّة بأن النقاش ينبغي أن يلتفت نحو التركيز على جوهر أنظمة الحكم، ما إذا كانت تسلطية أم تعددية، بدلًا من الانشغال بشكلها؛ حينها، يمكن الانتهاء إلى استنتاج مفاده أن سبب اللااندماج الإقليمي في المغرب العربي يرجع، أساسًا، إلى الطبيعة غير الديمقراطية لأنظمة الحكم في دول الإقليم. وينطلق هذا الاستنتاج من افتراضين أساسيين: الأول مفاده أن الدول الديمقراطية غالبًا ما تجنح نحو الاندماج، بينما غالبًا ما تجنح الدول التسلطية نحو ممانعة تيارات الاندماج الإقليمي، أما الثاني فمفاده أن "الأنظمة غير المنفتحة محليًا نادرًا ما تكون لها استعدادات للانفتاح إقليميًّا"[21].

شدّد الرئيس التونسي السابق، منصف المرزوقي (فترة ولايته 2011-2014) في شتاء 2012، مـردّدًا صدى مقولة أنصار نظرية السلام الديمقراطي في حقل العلاقات الدولية القائلة إن "الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا"، على أن التسلطيات لا يتحد بعضها مع بعض[22]. ويأتي تشديد المرزوقي على التسلطية بوصفها عائقًا أمام الاندماج المغاربي في سياق الزخم الذي عرفته الثورتان التونسية والليبية آنذاك، إذ قصد بالتسلطيات (استعمل مفردة الدكتاتوريات) نظام زين العابدين بن علي ونظام معمر القذافي، ولأسباب دبلوماسية على الأرجح لم يأتِ على ذكر النظامين الجزائري والمغربي،

---

17 سبق، في 19 آذار/ مارس 1983، أن وقعت الجزائر معاهدة "إخاء ووفاق" مع تونس على أمل أن تكون أساسًا لتعزيز "علاقات الجوار الإيجابي والتعاون الأخوي القائمة بين دول المغرب العربي الكبير"، وانضمت إليها موريتانيا في 13 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. يُنظر: معاهدة "إخاء ووفاق"، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، العدد 53، 1983/8/5، ص 2190، شوهد في 2020/4/20، في: https://bit.ly/2rGovKz

18 Bélla Balassa, *The Theory of Economic Integration* (California: R.D. Irwin, 1961).

19 من المدهش أن تجربة الاندماج الإقليمي الأوروبية أخذت المسار نفسَه الذي نظّر له بالاسا.

20 من المفارقة، تاريخيًّا، أن روح الاندماج الإقليمي كانت أعلى خلال مرحلة ما قبل الاستقلال، بين حركات التحرر من الاستعمار، منها في مرحلة ما بعد الاستقلال، بين الدول ذات السيادة.

21 عبد النور بن عنتر، "البعد الأمني لإشكالية الاستعصاء التكاملي في المغرب العربي"، ورقة قدمت في الملتقى الدولي "التحديات والرهانات في منطقة شمال أفريقيا"، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 19-2013/11/20، ص 14. (تم الاقتباس بموافقة من الباحث).

22 "المرزوقي: هذا عام المغرب العربي الكبير"، **الجزيرة نت**، 2012/1/12، شوهد في 2019/12/6، في: https://bit.ly/342KJDE

رغم مركزية سلوكهما المعيق عبر الإصرار على ربط مصير الاندماج المغاربي بخلافاتهما الثنائية.

صحيحٌ أن الديمقراطية تمثّل مدخلًا نحو الاندماج، وهو ما تثبته التجربة الأوروبية، غير أن الأمر بالتأكيد لا يتعلق، فقط، بشكل نظام الحكم السياسي، لكنه يتعلق أكثر بمدى انفتاح الحقل السياسي وأثر ذلك في الحقل الاقتصادي. لذلك، فالموضوع في حاجة إلى مقاربته من منظور الاقتصاد السياسي (الدولي)، حيث يجري البحث في الكيفية التي يتآثر[23] بها السياسي والاقتصادي، محليًّا وإقليميًّا.

يزودنا عبد النور بن عنتر بمقدمةٍ متسقة للكيفية التي تمثّل بها الديمقراطية مدخلًا للاندماج الإقليمي[24]، إذ يوالف بين مقاربتين أساسيتين في هذا الصدد: المقاربة الليبرالية المؤسساتية التي تعتبر، استنادًا إلى أفكار إيمانويل كانط، الحوكمة الديمقراطية، والاعتماد المتبادل والمنظمات ما بين الحكوماتية، أدواتٍ فعالةً للتلطيف من حدة المعضلة الأمنية[25] الملازمة للنظام الدولي؛ ومن ثمّ، فإن التصرف تحت وطأة الشعور باللاأمن سيبقى طاغيًا على الدول التي تفتقر العلاقات فيما بينها إلى ما يكفي من هذه الأدوات، والمقاربة البنائية التي تركز على العمليات السياسية الداخلية، والمأسسة، والتفاعلات البينذاتية، والتعلم/ التلقين والإقناع، والتنشئة الاجتماعية، ومسارات التذويت[26]، وتحويل الهويات، وغيرها من الآليات التي من خلالها تتطورُ الثقة المتبادلة والهويات المشتركة، وهي جميعها آليات، لا يمكن أن تشتغل إلا في فضاء سياسي منفتح محليًّا، ممهدة بذلك للانفتاح إقليميًّا.

من جهة أخرى، واستنادًا إلى المقاربة البنائية القائلة إن هويات الفواعل، بوصفها مُشَكِّلة لمصالحها، ليست ثابتة كما تزعم المقاربات العقلانية، يمكن المحاجّة بأن الكيفيات التي تحدد بها الدول مصالحها يمكن أن تتغير بتغير هوياتها، وذلك عبر طيف واسع من العوامل التصورية أو المتعلقة بالأفكار Ideational، نحو القيم، والمعايير، والإدراكات، والمعارف، والحجج، واللغة، والخطاب، وغيرها مما يندرج ضمن الفهوم الجماعية والبينذاتية القادرة على تحويل الهويات المحلية المنكفئة على ذاتها، إلى هويات إقليمية منفتحة على الآخر الإقليمي، والقادرة أيضًا على جعل الدول قادرة على إعادة تعريف مصالحها وأدوات تعزيزها. فضلًا عما سبق، يوالف بن عنتر بين تشكُّل ثقافة اندماجية (مغاربية)، والضغوطات/ التحفيزات الاقتصادية والسياسية الخارجية، وبروز دولة تتولى دور المشيّد الإقليمي، بوصفها عوامل يمكن أن تساهم مجتمعة في الدفع بمشروع الاندماج المغاربي نحو الأمام، مجادلًا بأن "دور الأفكار ومعايير [السلوك] – ذات التشكل المحلي المنشأ والمدعومة بنقل خارجي (الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى الشق الاقتصادي والسياسي والحلف الأطلسي بالنسبة إلى الشق الدفاعي والأمني) للمعايير – ضروري في تشكيل هوية إقليمية مغاربية"[27].

بعيدًا عن الخطاب الشعبوي القائل بأن الاندماج المغاربي "حلم الشعوب" المغاربية، وأن وجود أنظمة حكمٍ غير ديمقراطية هو ما يُحوّل هذا الحلم إلى سرابٍ محض، ينبغي الانتباه إلى أن الاندماج لا يتحقق آليًّا فور وصول نخب سياسية شرعية إلى الحكم، عبر انتخابات شفافة. على نقيض ذلك، غالبًا ما يبدأ الاندماج عبر مسار تقني لاسياسي Apolotical، ويشمل في البداية ما تسميه أدبيات الوظيفيين Fonctionalists، وهم أبرز من أسّس لنظريات الاندماج الإقليمي، حقل السياسات الدنيا (مثل الاقتصاد والتجارة) التي نادرًا ما تعرف الاستقطاب السياسي والأيديولوجي الذي تعرفه مسائل السياسات العليا (مثل الأمن والدفاع). ومن اليسير ملاحظة أنّ السياسات الدنيا ترتبط بحاجات الناس الأساسية أكثر مما ترتبط بقيمهم، ما يجعل إمكانية "نقل الولاء" في هذه المسائل، من المحلي إلى الإقليمي، أسهل، في انتظار أن يُنتِج فعل الانتشار Spill-over تقدمًا بعيد المدى على مستوى اندماج السياسات العليا. وفي نهاية المطاف، تثبت التجارب العالمية أن إدماج السياسات العليا لا ينبغي أن يطرح بوصفه هدفًا مُلِحًّا لأي مسار اندماجي ناشئ، بل ينبغي التركيز على مسائل السياسات الدنيا.

إن التمييز بين السياسي والاقتصادي مهمّ جدًّا هنا، لأنه يسمح بنقل التركيز من دور النخب السياسية Political Elites، الذي غالبًا ما يكون على أحسن تقدير بطيئًا وعلى أسوأ تقدير مُعيقًا،

23 يتآثران بمعنى يؤثران. وفي الوقت نفسه، يتأثر أحدُهما بالآخر.

24 بن عنتر، "البعد الأمني"، ص 14-16.

25 يستند الواقعيون في تفسير الصراع بوصفه سمةً تاريخيةً، حتميةً ودائمةً، في العلاقات الدولية إلى مفهوم المعضلة الأمنية التي تواجهها الدول باستمرار، وهو مفهوم بنيويّ يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى سمة الاعتماد على النفس. فالدول، بسبب الفوضى، ومن ثمَّ اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءاتٍ لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمتين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدول مجتمعة إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي إن الشعور بندرة الأمن يولد مزيدًا من الشعور باللاأمن، ما يجعل احتمال قيام الحرب أمرًا ممكنًا على الدوام. وحتى عندما يسود اعتقادٌ بأن دولةً ما تضمر نيّات حسنة، يبقى هناك تخوف دائم من أن تتبدل هذه النيات. ينظر:
John Baylis, "International and Global Security in the Post-Cold War Era," in: John Baylis & Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 303-304.

26 يُقصد بالتذويت Internalization تحول معايير السلوك إلى قواعد مفروغ منها، إذ يصبح الامتثال لها عملية آلية.

27 بن عنتر، "البعد الأمني"، ص 16.

إلى دور النخب البيروقراطية، والنخب التكنو-اقتصادية، والنخب السياسية بمعنى النخب الوظيفية التي تعمل على مستوى أجهزة صنع السياسات العامة Policy-Elites، وهو دور يتسم بالنجاعة والآنية. وفي مراحل متقدمة من التمكين لعمل هذه الأخيرة، من المرجح أن تبرز نخب وتحالفات نخبوية سياسية اقتصادية ذات تطلعات إقليمية، تؤسس حتى لبرامج انتخابية يقوم جوهرها على هدف الاندماج الإقليمي البعيد المدى، بعد أن يكون الوعي الجمعي بالهوية "الإقليمية" قد بلغ مبلغه، مطالبًا بالتمكين على مستوى البرامج والسياسات والأجهزة الفاعلة.

لا يمكن هذه النخب اللاسياسية أن تنشأ وتنضج، وتمارس فعلها في الدفع نحو الاندماج، إلا ضمن بيئات محلية يتسم فيها الحقل السياسي بالانفتاح والإشراك Inclusion، وتسمح بتطور قطاعين أساسيين: أولًا، قطاع مدني غير حكومي (مجتمع مدني) بنّاء، وغير مسيس (لا يخضع لسياسات التضييق والإقصاء والزبونية)، وقادر على المساهمة في تحويل الهويات المحلية وأقلمتها، وذلك عبر خلق نسيج اجتماعي شبكي يربط تطلعات المجتمعات المغاربية بعضها ببعض، خاصة في الفضاءات الحدودية المشتركة بين الدول. وثانيًا، قطاع اقتصادي خاص مُنتِج، وفعّال، ومبادر، وقادر على الضغط على الحكومات من أجل عبور الحدود (الحدود المعيقة لحركة التجارة والخدمات، والاستثمارات والعمالة)، ومندمج في الفضاء السياسي عبر علاقاتٍ صحية بالمجتمع المدني المحيط به، بما في ذلك الحركات النقابية. وبهذه المواصفات، يمكن القطاع الخاص أن يدشن الشبكات والشراكات العابرة للحدود الضرورية لعملية الاندماج الإقليمي.

4. الفضاءات الحدودية المشتركة والتجارة الموازية عبرها: فرصة ضائعة أخرى

في الوقت الذي تتضاءل فيه مستويات التجارة البينية عبر حدود المغرب العربي لصالح التجارة الخارجية مع الشركاء الأجانب، تنشط عبر تلك الحدود، وعلى نحوٍ متنامٍ، شبكاتُ تهريب المواد والسلع مُشكِّلةً أنماطًا قائمة وراسخة لتجارةٍ بينية موازية. يشير تنامي هذه الأنماط إلى مسألتين أساسيتين: تتمثل الأولى بأن ثمة إمكانيات فعلية للتبادل البيني، لكنها تبقى مهدورة وتتمظهر في شكل شبكات موازية وغير شرعية، أما الثانية فتتمثل بأن الفضاءات الحدودية المشتركة تبقى عرضة للتهميش التنموي، ما يدفع سكانها إلى امتهان التهريب مصدرًا للمعيشة وبديلًا من البنى الاقتصادية التي فشلت الدول في توفيرها لهم على تخوم الحدود المغاربية.

تقع المناطق الحدودية المشتركة بين دول المغرب العربي على هوامش الديناميات السياسية والاقتصادية. فهي تعاني الحرمان من موارد التنمية ومنافعها، كما تعاني الإقصاء من الحقل السياسي. لذلك، فإن أنماط الحرمان والإقصاء التي تعرفها مجتمعات هذه المناطق، على طرفي الحدود، هي التي تدفعها إلى الاعتماد على التهريب لضمان العيش اليومي؛ وبذلك يصير التهريب ممارسة يومية تعوّض الغياب الاقتصادي للدولة فيها، كما يصير التهريب مظهرًا من مظاهر التمرد اليومي على الحضور السياسي للدولة، متمثلًا بالحدود والحواجز والجدران. إن مفردة "التهريب"، بالنسبة إلى هذه المجتمعات، تنطوي على انحياز معياري في لغة الخطاب السياسي إلى الحكومات، فهم يؤمنون بأنهم لا "يهرّبون" عبر الحدود، لأنها بالنسبة إليهم إمعانٌ في حرمانهم والإبقاء عليهم على الهامش، وإنما "يتبادلون" بينهم، التبادل فحسب، لأنه ما من مصدرٍ آخر للعيش اليومي توفّره لهم حكوماتهم، وهم في نهاية المطاف لا يقترفون سلوكًا "غير مشروع"، لكنهم فقط يمارسون نشاطًا تصنفه المنظومة القانونية (الدولية) بأنه نشاط "غير شرعي".

ففضلًا عما سبق، تقع المناطق الحدودية على هوامش الحقل الوظيفي للدولة، اقتصاديًا وسياسيًا، وهو ما يؤثر على نحو مباشر في درجة ولاء المجتمعات المحلية، القاطنة في هذه الفضاءات، تجاه الهويات "الجامعة" المتشكّلة وطنيًا. كما يدفع ذلك، هذه المجتمعات، نحو تشكيل هويات محلية، لكنها عابرة للحدود، قائمة على علاقات تضامنية بين الأفراد وأساسها هو اقتسام الهم اليومي وظروف التهميش الناتج من غياب الدولة وهشاشة هويتها الوطنية الجامعة في هذه المساحات، الجغرافية والاجتماعية والمجتمعية في الوقت نفسه.

إن هذا الاقتسام هو ما يمنح الهويات المتشكلة ميزة الانفكاك من الأبعاد السياسية القريبة من فكرة الاستقطاب والمميزة لسياسات الهوية "الصلبة" على سبيل المثال. فما نسميه الهم اليومي وظروف التهميش يجمع التجمعات المتجاورة، والقاطنة على طرفي الحدود في ممارساتٍ ذات طابع مجتمعي واقتصادي تخترق أشكال المعاناة المشتركة رغم اختلاف هذه الحدود. وانفكاكُ ذلك عن البعد السلطوي المتضمن في السياسة على هذا النحو، هو ما يجعل البعد الاقتصادي – الاجتماعي القائم على فكرة التبادل والتشارك والتواصل، الأقرب إلى تحقيق الشعور بهذه الهوية "الناعمة" التي تعد عابرة للحدود و"إقليمية" بالمعنى الإيجابي للكلمة. ومن ثم نؤسس على قدرتها مستقبلًا على "تليين" الحدود السياسية الصلبة، وليس على إلغائها بالضرورة، ومن ورائها العلاقات السياسية المتأزمة، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار باقي المشتركات الأخرى.

بالعودة إلى ما تمت الإشارة إليه في مستهل هذا المحور، يبدو أن الديناميات الاقتصادية ضمن المناطق الحدودية المشتركة تثبت وجود إمكانيات فعلية للتبادل البيني، لكنها تبقى مهدورة وتتمظهر في شكل شبكات موازية وغير شرعية، ومن المرجح أن الاندماج الإقليمي لا يتعارض مع زخمها المتزايد، لكنه سيؤدي بدلًا من ذلك إلى توفير الآليات القانونية الكفيلة بضبطها وإدماجها في حركة التجارة البينية العابرة للحدود. ومن جهة أخرى، يبدو أن الهويات المحلية، القائمة على علاقاتٍ تضامنية بين السكان، والمتشكلة على طرفي الحدود، في إمكانها أن تفند الفرضية الشائعة القائلة بأن الهويات الوطنية "ثابتة"، وأنها تقاوم التحول نحو هوية إقليمية ما فوق وطنية.

لا يتعلق الأمر بالشق الاقتصادي/ التجاري فحسب، لكنه يتعلق أيضًا بالجانب الأمني. إن العمل الثنائي المشترك بين دول المغرب العربي، من أجل إدارة التحديات التي تطرحها المناطق الحدودية المشتركة، من شأنه أن يُشكّل فضاءً لتعلم الاندماج الإقليمي. تتعامل الحكومات المغاربية مع المناطق الحدودية بوصفها مصادر للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، مع أنها تتحمل المسؤولية حيال تنامي تلك التهديدات، إذ بدت في السابق كأنها تمارس "سياسة غض البصر" عن نشاطات تهريب السلع الأساسية (مثل الوقود والمواد الغذائية)، التي تشكل مورد العيش الرئيس لسكان تلك المناطق، والتي تحفظ الحد الأدنى من الاستقرار المجتمعي على تخوم حدودها. لقد كانت "تغض البصر" عن تلك النشاطات حتى لا تزيد عبئًا إضافيًا على أعباء جهدها التنموي الذي يعرف، منذ السنوات الأولى للاستقلال، فشلًا مزمنًا حتى في المراكز، فضلًا عن الأطراف.

غير أن التحولات الأمنية التي شهدها الإقليم خلال العقود الأخيرة، بيّنت أن شبكات تجارة السلاح والجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم في إمكانها أن تتحكم في الأساليب والأدوات والطرق والمعابر نفسها التي تستعملها شبكات تهريب السلع الأساسية المتسامَح معها نسبيًا. ومن هنا، شرعت الحكومات في أمننة الحدود وعسكرتها على نحو غير مسبوق، وصل إلى حد غلقها أو تعزيز كبح الحركة عبرها من خلال وضع مزيد من منظومات المراقبة الأمنية أو تشييد المزيد من الأسيجة والجدران العازلة.

تَظل الحلول الأمنية لمشكلات انعدام الأمن في المناطق الحدودية الطرفية، وانعكاسه على الأمن القومي للدولة، غير كافية؛ إذ تثبت التجربة أن الاستجابة ينبغي أن تكون مركبة على نحو يسمح لها بالتعامل مع السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسبِّبة لانعدام الأمن في تلك المناطق، وبذلك يصير الأمني جزءًا من الحلِّ، لا الحلّ في حد ذاته. يتعلق الأمر هنا بالإقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي والشعور بالحرمان والإحباط بوصفها دوافع أصيلة خلف جنوح سكان المناطق الحدودية نحو العنف والتمرد. وفي حالة الإرهاب على سبيل المثال، غالبًا ما تُؤتي الاستجابات الأمنية/ العسكرية، وخاصة في ظل تنسيق استخباراتي بينيّ فعال، أُكلًا آنيًّا، كما حدث على الحدود الجزائرية - التونسية؛ لكن جذور الإرهاب، بوصفه تمظهرًا للحرمان والتهميش والإقصاء، ستبقى ماثلة على المدى الطويل، وستتطلب من الدولتين على طرفي الحدود ما هو أبعد من التنسيق الأمني. لا بد من عمل مشترك من أجل تنمية المناطق الحدودية الطرفية[28]، مع السهر على الاستثمار في الوشائج، المادية والاجتماعية، المتشكّلة على طرفي الحدود بوصفها زخمًا محتملًا للاندماج الإقليمي عبر الحدود. وينبغي، عند هذه المرحلة، نزع سِمة التهديد الأمني Desecuritizing عن شبكات التهريب السيئة الصيت، بوصفها ردَّ فعلٍ عارضًا حيال الحرمان والإهمال والنسيان من طرف الدولة، لا فعلًا مُمنهجًا ضد سلطة الدولة في حد ذاتها.

ومن جهةٍ أخرى، يدعو أنور بوخرص إلى (إعادة) الاعتراف بالخصوصية التاريخية والجغرافية للمناطق الحدودية الطرَفية في المغرب العربي، مشيرًا إلى التلاعب الذي شمل السرديات التاريخية التي تصورها للمتلقي بوصفها "مناطق نائية ومهجورة مليئة بالمنشقين والخارجين عن القانون". لذلك، فإن "تضميد جراح الماضي يتطلب من الحكومات تطوير مبادرات تؤكد مساهمة مجتمعات هذه المناطق في كتب التاريخ والقوانين والنصب التذكارية والمعارض وغيرها. وإذا كان ذلك مصحوبًا بنشاطات تنموية تلبي الاحتياجات الإقليمية – في حالة تونس والجزائر، تحسين إدارة الموارد الطبيعية واستثمار جزءٍ منصف من مكاسب الموارد المحلية في مشاريع محلية – فإنه يمكن هذه المبادرات أن تساعد في التخفيف من حدة مشاعر الغضب والاستياء بين المجتمعات الطرَفية"[29].

5. الاندماج بوصفه مدخلًا للأمن بتكاليف أقلّ

هل يؤدي الاندماج الإقليمي، بما ينطوي عليه من "إرخاء" الحدود البينية، إلى تعزيز، أم إلى تقويض أُمُون الدول الأطراف؟ طبعًا، في حالة المغرب العربي، وعند هذه المرحلة البعيدة تمامًا عن أي مشروع جدّي للاندماج، سيكون من سبيل الصدق مع الذات الاكتفاءُ بالحديث عن أمونٍ وطنية National Securities، حبيسة جغرافيًا، بدلًا من

28 ينبغي أن يتم العمل المشترك هنا على ثلاث خطوات على الأقل: جذب الاستثمارات نحو المناطق الحدودية الطرفية، وتحرير حركة الاستثمارات عبر الحدود بما يسمح بالتكامل بين المشاريع الاقتصادية وتبادل وجهات النظر بشأن الأولويات التنموية، وإشراك المجتمعات المحلية وتمكينها.

29 Anouar Boukhars, "The Maghreb's Fragile Edges," *Africa Security Brief*, no. 34 (2018), accessed on 8/12/2019, at: https://bit.ly/2E2b4qW

الحديث عن أمنٍ إقليمي مغاربي Regional Security. ورغم أن الإجابة عن السؤال الآنف طرحُه تبدو بديهية، تستمد بداهتها من التجارب الإقليمية عبر العالم (وخاصة في أوروبا وجنوب شرق آسيا)، فإن الإجابات المناكفة لا تنفكُّ تطفو إلى السطح، من هنا ومن هناك، مُلاجِجةً أن الحدود المفتوحة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض الأُمُون الوطنية للدول على طرفي الحدود، وأن تدفق التهديدات الأمنية يتنامى أكثر عبر الحدود المفتوحة و/ أو غير المراقبة.

على نقيض ذلك، تذهب أدبيات مختصة عديدة إلى أن تدفق التهديدات الأمنية يعد شرطًا للحالة الإقليمية، أهم من القرب الجغرافي؛ فالتهديدات المشتركة هي ما يجعل الدول تترابط ببعضها، ويعتمد بعضها على بعض، بغضّ النظر عن مواقعها الجغرافية. وإذا كانت الجغرافيا مهمة، فهي تستمد أهميتها من مصدر التهديدات التي تجعل مجموعةً من الدول تنخرط في حالةٍ إقليمية أمنية، حتى إن كانت غير متجاورة جغرافيًا[30]. لا ينبغي أن ننسى الدرس الذي تُعلِّمنا إياه ضرورات الإدارة "المشتركة" للتحديات التي تطرحها المناطق الحدودية الطرَفية "المشتركة". ووفقًا للمنطق نفسِه، من الواضح أنّ تدفق التهديدات عبر الحدود البينية يمكنه أن "يعلّم" الدول على طرفَي الحدود الكثير للانتقال من المقاربة لأُمُونها وطنيًا إلى المقاربة لأمنها المترابط Interconnected، والمتعالق Interrelated، إقليميًّا. ولا يتجلى الإقليمي، هنا، في التنسيق الأمني والاستخباراتي فحسب، لكنه يتبدى أيضًا في اقتسام الأعباء والتكاليف، المادية والاجتماعية، التي تتطلبها الاستجابة لجذور انعدام الأمن ومصادره.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة، في محورها الأول، ملخصًا مقتضبًا لتقرير صندوق النقد الدولي، الصادر عام 2018، حول وضع الاندماج الإقليمي في منطقة المغرب العربي، بينما حاولت، في محورها الثاني، التأمل في المضامين غير الاقتصادية لسببية استعصاء الاندماج المغاربي، ساعية إلى ردم الفجوة الناجمة عن غياب الاقتصادي - السياسي في التقارير الاقتصادية الصرفة التي تتناول هذه الإشكالية. كما عملت الدراسة على تفكيك أسطورتين مؤسِّستين رئيستين يقوم عليهما منطق الفشل المزمن للاندماج المغاربي: مركزية الخلاف الجزائري - المغربي، وتباين الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي. وقدمت الدراسة جملةً من المحاجّات بشأن ذلك، أبرزها: أنّ الخلاف الجزائري - المغربي قد يكون معيقًا للاندماج المغاربي، لكنه ليس مُعطِّلًا له بالضرورة، وأنّ اتحاد المغرب العربي، ببنيته المؤسسية الحالية التي ترهن اشتغاله بالسيادات المطلقة للدول الأعضاء، ومن ثَمَّ بالخلاف الجزائري - المغربي، هو ما يُشكّل مُعطِّلًا، سواء لإصلاحه من الداخل أو لبروز أي مساراتٍ بديلة، كالمسارات الثنائية الأطراف، وأنّ الديمقراطية يمكن أن تمثّل مدخلًا نحو الاندماج، غير أن الأمر لا يتعلق فقط بشكل نظام الحكم السياسي، لكنه يتعلق أكثر بمدى انفتاح الحقل السياسي وأثر ذلك في الحقل الاقتصادي، وأن الإدارة المشتركة للتهديدات (الأمنية) والتحديات (التنموية) التي تطرحها المناطق الحدودية الطرَفية "المشتركة" تمثّل فضاءً ملائمًا لتمكين الدول على طرفي الحدود من "تعلّم" ممارسة الاندماج الإقليمي.

30 ينظر، على سبيل المثال: الفصول الواردة في الكتاب الجماعي الذي حرره ديفيد لايك وباتريك مورغن:
David Lake & Patrick Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New World* (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1997).

المراجع

العربية

بن عنتر، عبد النور. "البعد الأمني لإشكالية الاستعصاء التكاملي في المغرب العربي". ورقة قدمت في الملتقى الدولي "التحديات والرهانات في منطقة شمال أفريقيا". قسم العلوم السياسية. جامعة سكيكدة. الجزائر، 19-2013/11/20.

________. "تهديدات غير وجودية: الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب". **السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية**. العدد 191 (كانون الثاني/ يناير 2013).

كيرييف، ألكسي [وآخرون]. **الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد**. سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018.

الأجنبية

Aarts, Paul. "The Middle East: A Region without Regionalism or the End of Exceptionalism?" *Third World Quarterly*. vol. 20, no. 5 (1999).

Balassa, Bélla. *The Theory of Economic Integration*. California: R.D. Irwin, 1961.

Baylis, John & Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics*: *An Introduction to International Relations*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2001.

Boukhars, Anouar. "The Maghreb's Fragile Edges." *Africa Security Brief*. no. 34 (2018). at: https://bit.ly/2E2b4qW

Lake, David & Patrick Morgan (eds.). *Regional Orders*: *Building Security in a New World*. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1997.



مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الدبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة ببيليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تبايُن تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق "، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير "، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www......

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5% "، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية "، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.

13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says, " *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background, " *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title, " *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic, " *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic. " *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N. B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says, " *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title, " series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99 - 100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242 - 55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.



Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or



دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

الاسم ____________________

العنوان البريدي ____________________

البريد الإلكتروني ____________________

عدد النسخ المطلوبة ____________________

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- 35 دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
- 55 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- 55 دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- 75 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
- 95 دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
- 120 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- 120 دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
- 140 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

في هذا العدد

سعر النسخة

قطر	18 ريالًا	العـــراق	3500 دينار	الجزائر	150 دينارًا
السعودية	18 ريالًا	تونس	3 دنانير	المغرب	18 درهمًا
الإمارات	18 درهمًا	سوريـــا	150 ليرة	موريتانيا	500 أوقية
البحرين	ديناران	لبنان	6000 ليرة	ليبيا	3 دنانير
الكويت	1,5 دينار	الأردن	1,5 دينار	فلسطين	3 دولارات
عُمان	ريالان	اليمن	300 ريال	الصومال	2500 شلن
مصـــــر	10 جنيهات	السودان	10 جنيهات		



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

معهد الدوحة للدراسات العليا
DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES